دليل السالك
إلى
ألفية ابن مالك

بقلم
عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الأول

مقـدمـة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين. نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين. ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد . .

فهذا شرح لطيف على ألفية العلامة محمد بن مالك الأندلسي – رحمه الله تعالى – كتبته بعد علاقة وثيقة طويلة مع هذه الألفية . . أولها: دراستي لها في المعهد العلمي وعنايتي بحفظها وفهمها. وثانيها: تدريسها في المعهد عدة سنوات. وثالثها: تدريسها للطلاب في المسجد.

وقد تبين لي من خلال ذلك أن الألفية بحاجة إلى شرح – يناسب أبناء هذا الزمن – يعتمد على سهولة التعبير، والبعد عن العلل النحوية، وتعدد الآراء، ويقوم على الأمثلة الواضحة المفيدة، مع العناية بالإعراب وقواعده، وكنت أستصعب ذلك. فأشار عليّ جمع من الأخوة – جزاهم الله خيراً – بشرحها. وحببوا إليّ الإقدام على ذلك. لاسيما بعد تدريسها في المسجد، وهو منهج يختلف عن منهج الدراسة النظامية، فاستخرت الله تعالى، وسألته العون، وبدأت في شرحها.

وقد وضعت لشرحي – هذا – منهجاً استفدته من تدريس الألفية. وهو كما يلي:

1) كتبت هذا الشرح بأسلوب واضح وعبارة بينة – قدر طاقتي – ليكون في متناول الدارسين لألفية ابن مالك؛ لأن من أسباب انصراف الناشئة عن دراسة النحو ورغبتهم عنه، اختصار العبارة وإيجازها، فلا يستطيع الطالب أن يطبق المثال على القاعدة، وقد احتفظت باصطلاحات المتقدمين في الغالب.

وطريقتي أنني أبدأ بشرح المسائل النحوية التي تحويها الأبيات مع إيراد الأمثلة، وقد أزيد على ما ذكره الناظم ما تدعو الفائدة إلى ذكره من شرط أو ضابط ونحوهما، وأرجح ما يؤيده السماع ولو كان فيه مخالفة لأئمة النحو، وفي نهاية

المطاف أشرح الأبيات بأسلوب موجز، وأبين معـاني ألفاظهـا، وما يحتاج إلى إعراب أو إيضاح أصل..

2) وضعت نصب عيني – أثناء شرحي – ثلاثة أمور:

الأول: عــدم اللجــوء إلى التكلف والتأويل فيما خــرج عن القاعدة، وخالف النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملـة؛ بل يبقى على ما سمع عليه من العرب.

الثاني: التسهيل في اللغـة، والتسـامح في قبـول ما تكلم به العرب، وعدم التشدد، وهذا أمر مطلوب. فما ورد عن العــرب – وإن قل – كافٍ في القياس عليه. ومراعاة الأكثر أفضل.

الثالث: عدم الإكثار من الحذف والتقـدير في آيـات القـرآن، وهذه قاعدة ينبغي أن يستفيدها الدارس لإعـراب الآيـات، فقد تتعــدد الآراء، وخيرها ما كــان بعيــداً عن التقــدير، ما دام أن المعنى يشهد له.

3) اعتمدت التمثيل بالآيات القرآنية. وأشـير – في الغـالب – إلى القراءات إن كانت سبعية. وأذكر قبل الآية مثالاً مفيـداً. وقد لا أمثل بذلك إذا كـان المقـام لا يسـتدعي المثـال. وقد مثلت ببعض الأحـاديث في مواضع من الشـرح، لاسـيما مما قد يشكل إعرابه على بعض الدارسين.

4) أعرضت عن ذكر المســائل الخلافيــة. والآراء المنســوبة لبعض علماء النحـو، مكتفيـاً بـالرأي الأقـوى، الـذي يعضـده الســماع بكـثرة. إلا إذا كـان الخلاف أشـار إليه ابن مالــك. فأذكره من باب توضيح الألفية[1].

5) لم أكـــثر من عـــرض الشـــواهد من كلام العـــرب – مع اقتنـــاعي بقيمتها الأدبية ومنـــزلتها في اللغة – إلا ما دعت

---

[1] (?) مثل الخلاف في حرف التعريف (أل) مع أنني مقتنع أن هذا الخلاف لا طائل تحته.

إليه الحاجة. أو كان ابن مالك قد أشار إليه في الألفية. وإنما أعرضت عن أكثرها؛ لأنها تحتاج من المتعلم إلى جهد ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها. إضافة إلى المعلومات الأساسية المقصودة في هذا العلم.

6) أذكر – أحياناً – بعض العلل والأسباب التي يذكرها النحاة. من باب توضيح الألفية[1]. وإن لم أقتنع بها. إذ الكثير منها تعليل لأمر واقع لا سبب له إلا السماع، وهذه هي القاعدة السليمة. التي لا اعتراض عليها. دون الاشتغال بعلل وأسباب لا تفيد شيئاً في مجال التطبيق. يقول الخضري – رحمه الله – في حاشيته على شرح ابن عقيل – رحمه الله – (1/30) عند الكلام على بناء الأفعال وسببه. يقول: (العمدة في هذه الأحكام "السماع" وهذه حِكَمٌ تُلْتَمَسُ بعد الوقوع. لا تحتمل هذا البحث والتدقيق).

ويقول أبو حيان – رحمه الله – فيما نقله عنه السيوطي – رحمه الله – في همع الهوامع (1/56) عن تعليلات النحاة لحركة الضمير من ضمة للمتكلم، أو فتحة للمخاطب، أو كسرة للمخاطبة، يقول: (وهذه التعاليل لا يُحتاج إليها، لأنها تعليلُ وضعياتٍ، والوضعيات لا تعلل). ومراده بالوضعيات: ما نطقت به العرب على وضع خاص مثل: أنتَ. أنتِ . . . إلخ.

7) ذيلت الكتاب بحواشٍ أودعتها إعراب ما قد يشكل على القارئ من الآيات القرآنية أو الأحاديث أو الأبيات. وهو إعراب موجز – في الغالب – لئلا يزداد حجم الكتاب، وفيه ما يصلح أن يكون قواعد عامة. كما ذكرت في بعض

---

[1] (?) انظر شرح البيت الأول في باب المعرب والمبني. والبيت الثالث في باب الموصول.

الحواشي شرح بعض المصطلحات النحوية أو الصرفية التي يحتاج إليها القارئ.

8) لما كان ضبط أبيات الألفية بالشكل من الأهمية بمكان. قمنا بكتابتها مشكولة؛ لتكون عوناً للطالب على حفظ سليم من الأخطاء.

9) لم أكتف بالأبواب العامة للألفية. بل وضعت عناوين قصيرة أمام الأبيات؛ إيضاحاً لها وتقريباً لمضمونها، مع حرصي على الوحدة الموضوعية للأبيات التي أجمعها في مكان واحد وأشرحها. والغالب أنني أبدأ الشرح بذكر موضوع النظم الذي أشرحه.

10) قدمت للشرح بمقدمة تحدثت فيها عن ألفية ابن مالك. وجملةٍ من شروحها وخدمة العلماء لها. كما بينت شيئاً من خصائصها ومزاياها.

11) لم أضع في الحاشية إحالات لكتب النحو، لعدم الحاجة إليها. إلا في بعض المسائل التي تهم القارئ.

12) حرصت على ربط المسائل ببعضها. بقولي: كما تقدم أو سيأتي، ونحو ذلك مما يفيد القارئ في ربط المعلومات وردّ بعضها إلى بعض.

وفي الختام أرجو من القارئ الكريم إذا رأى فيما كتبته زلة قلم أو نبوة فهم أن يكتب إليّ – مشكوراً مأجوراً – لتلافي ذلك مستقبلاً. فالأذن صاغية، والصدر منشرح؛ لأن ما يكتبه الإنسان عرضة للنقد والانتقاد. والتخطئة والتصحيح. وأسأل الله العلي القدير أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

ضحوة يوم الأحد: 25/2/1416هـ

بمدينة بريدة

ألفية ابن مالك

كـان للسـابقين من أهل العلم العناية الكـبرى بحفظ العلـوم وتقريبها لطلابهـا. فبـذلوا جهـداً وصـرفوا وقتـاً. فتعـددت الفنـون. وتنوعت طرق تدوينها. . .

وقد ظهر في القـرن الثـاني الهجـري – وما بعـده – (الشـعر التعليمي) وهو نظم أنـواع من المعـارف والعلـوم. مما كـان له أثر كبـير في تنـوع المعـارف وتنظيمهـا. وازديـاد الإقبـال على التعلم والتعليم. لأن النظم وسيلة سهلة. ومشوقة للحفظ والنقل.

وقد شمل هذا النوع من الشعر كثـيراً من العلـوم، فلم يقتصر على النحو فقـط، بل تعـداه إلى غـيره من الفنـون. كـالقراءات وأصول الفقه وأصول التفسير ومصطلح الحـديث وغـير ذلـك، ومن ذلك (الألفيـــة) الـــتي نظمها العلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي المتوفى سـنة 672هــ بعد كتابه (الكافيـة) وقد اختصـرها منها[1].

وقد سـبق ابن مالك في نظم النحو على هـذا المنـوال العلامة ابن معطي المتـوفى سـنة 628هــ والظـاهر أن ابن مالك نظر في ألفية ابن معطي، وأقرأها لتلاميـــذه، فشـــجعه ذلك على أن ينظم على غرارها أو أفضل منها. رغبة في خدمة اللغة العربيـة. وتقـريب علومها للدارسـين. لاسـيما وقد نظم قبلها (الكافيـة) وهو في عصر كثرت فيه المنظومات: كمنظومة الحريـري المتـوفى سـنة 516هــ وابن الحاجب ت 646هـ، وأبي حيان ت 745هـ.

---

[1](?) دلّ على ذلك قوله في آخر الألفية:
أحصى من الكافية الخلاصة

جاءت ألفية ابن مالك شـاملة لأبـواب النحـو. منظمة الأبـواب. سـهلة الاسـتيعاب، جمع فيها خلاصة ما أورده في (الكافيـة). وقد امتازت بمميزات أذكر منها ما يلي:

1) بيـان الحـالات الأصـلية والفرعيـة. وما جـاء بخلاف ذلـك. كقوله في باب الفاعل:

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أنْ يَنْفَصِلا

وَقَدْ يُجَاءُ بخِـلافِ الأصْـلِ وَقَـدْ يَجِـي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

وقوله في باب (الابتداء):

والأَصْلُ فِي الأَخْبارِ أنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيـمَ إذ لا ضَرَرا

2) الإشـارة إلى بعض المسـائل الإعرابية الـتي هي بمثابة قاعدة.

كقوله في باب (الابتداء):

مُبْتَدَأ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأ وَالـثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَـى فِي أسَـارٍ ذَانِ

وقوله في باب (نعم وبئس):

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أوْ خَبَرَ اسمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

3) بيان الأوجه الخلافية كقوله في باب (التوكيد):

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

وقوله في باب (التنازع):

إِنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا فِي اسمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِـدِ مِنْهُـمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْـلِ البَصْرَهْ   وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَه

4) الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط. وهذا كثـير فيهـا، وهو من بـاب التعريف بالمثـال. ومن ذلك قوله في باب (الابتداء):

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِـدَا بِالنَّكِرَهْ   مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلٌ لَنَا   وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ   بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

5) إعطاء الأحكام المضادة لبعض المسـائل، كقوله في بـاب (أفعال المقاربة):

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى   نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيه عُكِسَا

وقوله في باب (إنَّ):

لانَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَّلَ   كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

6) الاختصـار بعـدم تكـرار حـرف العطـف، كقوله في بـاب (كان):

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْـمًا والْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّـدًا عُمَرْ
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

وقوله في باب (حروف الجر) :

هَـاكَ حُـرُوفَ الجَـرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى   حَتَّى خَلاَ حَاشَـا عَـدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ الَّلامُ كَيْ وَاو وَتَا   وَالكَـافُ وَالبَا وَلَعَّـلَ وَمَـتَى

7) ظهـرت شخصـية النـاظم فأبـدى رأيه صـريحاً في بعض المسائل.

كقوله في باب (النكرة والمعرفة):

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انتَمَى
كَـذَاكَ خِلْتَنيـهِ وَاتَّصَالاَ أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

وقوله في باب (العطف):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمَا قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لازِما إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

8) الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشـهر أو القليـل، ونحو ذلـك. كقوله في بـاب (المعـرب والمبـني) وهو يتحـدث عن الأسماء الستة:

أَبٌ أَخٌ حَـمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَـالِيَيْهِ يَنْـدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنّ أَشْهَـرُ

وقوله في آخر باب (النعت):

ومَا مِنَ المنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَـذْفُهُ وَفِي النَّعْـتِ يَقِلْ

وقوله في باب (أفعال المقاربة) :

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

وقوله في الباب نفسه:

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

إلى غير ذلك مما هو بـيِّنٌ لدارس الألفية المتأمل فيها.

وقد اشـــتهرت الألفية وحفظها الطلاب، لبســـاطة نظمهـــا، وسـهولة فهم معانيهـا، ولأن ترتيبها ملائم للطـالب في التـدرج في دراسة النحو، كما أنها حظيت باهتمام العلمـاء. فمنهم من شـرحها.

ومنهم من نثرهـا، ومنهم من أعربهـا. وقد كـثرت شـروحها ما بين مسـهب ومـوجز. إضـافة إلى الحواشي والتعليقـات على أكـثر شروحها. ومن شروحها [1]– وحواشي الشروح – المطبوعة ما يلي:

1) شـرح العلامة عبد الله بهـاء الـدين بن عبد الله بن عبد الـرحمن ابن عقيل المتـوفى سـنة 769هـ. وهو من أشـهر شـروحها. وأكثرها انتشـاراً. وأقربها تنـاولاً، وقد قيل فيه وفي الألفية:

لألفية الحبـر ابن مـالك بهجـةٌ على غيرها فاقت بألف دليل[2]
عليها شروح ليس يحصى عديدها وأحسنها المنسوب لابن عقيل

في هذا الكتاب حسن التنسيق ودقة التقسيم. ووضوح العبـارة وتسلسل في الفكـرة، بسط أبيـات الألفية بطريقة سـهلة. ومثـال واضح. حتى إنه يحلل المثال ويعربه إن كان ثمَّ حاجة إلى إعراب.

وعلى شـرح ابن عقيل عـدة حـواشٍ منهـا: حاشـية الخضـري، والسـيوطي، وقـام الأستـاذ محمد محـيي الـدين عبد الحميد بشـرح الشواهد وإعرابها والتعليق في بعض المواضع[3] [3] ([3] .

2) شـرح ابن أم قاسم المـرادي. وهو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المغـربي المصـري المـالكي. المتـوفى سـنة 749هـ. وعرف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيـه، جـاءت من المغرب، فكانت

3) شـهرته تابعة لهـا. واسم شـرحه: "توضـيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالـك" والكتـاب مطبـوع في سـتة

---

[1](?) انظر: كشف الظنون (1/151)
[2](?) فيه مبالغة. وإنما ذكرته من أجل البيت الذي يليه.
[3] (?) يؤخذ عليه أنه لم يُعن بالآيات القرآنية، لا بتفسير بعض كلماتها ولا بإعرابها. وهذا جانب لابد من مراعاته، وهي ليست كثيرة في شرح ابن عقيل في حين أنه يتوسع في شرح بعض الشواهد، عفا الله عنه، وجزاه الله خيراً.

أجــزاء، تقع في مجلــدين – حسب ما عنــدي – والناشر مكتبة الكليات الأزهريـة. وعليه شـرح وتعليق للـدكتور: عبد الـرحمن سليمان. وعلى هذا التعليق تعقبات كثيرة[1].

4) شرح ابن الناظم. محمد بدر الـدين بن محمد بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة 686هـ المعـروف بشـرح ابن النـاظم. مطبـوع في مجلـد، بتحقيق الـدكتور: عبد الحميد السـيد. يميل في شــرحه إلى دقة العبــارة. وصــعوبة المأخذ أحيانــاً. ويغلب عليه الاختصــــار. وقد تعقب والــــده دون هــــوادة في بعض المسائل[2].

5) شرح الأشموني، وهو أبو الحسن علي بن محمد المصري الأشموني، المتوفى في حدود سنة 900هــ مطبــوع في أربعة أجـزاء، وعليه حاشـية محمد بن على الصـبان، المتـوفى سـنة 1206هـ، ويعتبر هذا الشرح أكثر شــروح الألفية تفصـيلاً ونقلاً للمذاهب وآراء علماء العربية، مع سهولة في العبـارة ووضـوح في البيان.

6) شــرح جلال الـدين السـيوطي. وهو عبد الـرحمن بن أبي بكر بن محمد الســيوطي، المتــوفى ســنة 911هــ. ســماه: "البهجة المرضية" وهو مختصر جداً. مطبوع بهامش شـرح ابن عقيل، ومطبوع وحده.

7) شــرح أبي زيد عبد الـرحمن بن علي بن صـالح المكـودي الفاسي المتوفى سنة 801هـ مطبـوع. وعليه حاشـية للشـيخ أحمد بن عبد الفتـاح الملـوي الأزهـري. وطبعة أخــرى وعليها حاشية ابن حمدون بن الحاج. وهو شرح مختصر.

---

[1] (?) هي للدكتور علي عبود الساهي في كتابه: (المرادي، وكتابه: توضيح مقاصد الألفية).
[2] (?) انظر على سبيل المثال: شرح ابن الناظم ص258، 259 (باب التنازع).

هذه بعض من شروح الألفيـة. أما الـذين نثروها ففي مقـدمتهم العلامة جمال الدين المعروف بابن هشـام النحـوي، المتـوفى سـنة 762هـــ في مجلد ســماه (أوضح المســالك إلى ألفية ابن مالـــك) مطبــوع، وقد اشــتهر باسم (التوضــيح) وقد شــرحه الشــيخ خالد الأزهري النحوي المتوفى سـنة 905هــ. وسـمى شـرحه (التصـريح بمضمون التوضيح) وهو شرح مفيد. مطبوع في مجلدين.

وممن أعــرب الألفية الشــيخ خالد الأزهــري – المــذكور – في مجلد ســماه (تمــرين الطلاب في صــناعة الإعــراب). مطبــوع، وبهامشه (موصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب) للشيخ نفسه.

هـذه بعض شـروح الألفية وخدمة العلمـاء لهـا. وهي من شـروح كثــيرة تــدل على أهمية الألفية وقيمتها عند النحــاة. فــإن كــثرة الشروح على كتابٍ ما دليلُ أهميته وفائدته.

ولم يشــرح ابن مالك ألفيته – على ما ذكــره بعض البــاحثين – مخالفاً بذلك منهجه المعهـود في التـأليف. حيث كـان يشـرح متونه وأراجيزه. ولعله ترك شـرحها اكتفـاءً – فيما يبـدو – بشـرح الأصـل، وهو الكافيـة، فإنه شـرحها قبل أن ينظم الألفية ، وشـرح (الكافيـة) شرح لألفيته[1].

وإذا كــانت الألفية بهــذه المكانة فإنها لم تســلم من المآخذ والاعتراضات على ناظمها – شأنها في ذلك شأنُ كلِ مؤلَّفٍ يتصدى جمع كثــير لشــرحه – لكن هــذه المآخذ لا أثر لها إذا ما قــورنت بالفائـدة العلمية من الألفية من جهـة. وأثر المؤلف والاستفادة منه في الدراسات النحوية من جهة أخرى.

---

[1] (?) انظر: مقدمة شرح الكافية لمحقق الكتاب (1/45) وانظر: " بُغية الوعاة" للسيوطي (1 / 133).

وتختلف المآخذ على النـاظم من مؤلف لآخـر. شـدة وسـهولة. قلة وكـثرة. على أن بعضـها يمكن الإجابة عنه بلا تكلف ولا تمحـل، بل لو سئل ابن مالك عنها في وقته لأجاب بصحة عدد منها[2].

رحم الله ابن مالك وأثابه على خدمة لغة القـرآن. وصـلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[2] (?) انظر: على سبيل المثال باب العلم عند قوله:
واسماً أتى وكنية ولقبا   وأخرن ذا إن سواه صحبا

مقـدمـة الناظم

1) قَالَ مُحَمَّدٌ هُـوَ ابْنُ مَـالِك أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْـرَ مَالِكِ
2) مُصَلِّياً عَلَى النَّـبيِّ الْمُصْطفَى وآلِهِ المُسْتكْمِلِيـنَ الشَّرَفَا
3) وَأَسْتعِيـنُ اللهَ فِـي ألْفِيَّـهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِـهَا مَحْوِيَّهْ
4) تُقَرِّبُ الأقْصى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
5) وَتَقْتَضي رِضاً بِغَيـرِ سُخْطِ فَائِقَةً ألْفِيَّـةَ ابْنِ مُعْطِـي[1]
6) وَهْوَ بِسَبْقٍ حَـائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِـيَ الْجَمِيلا
7) واللهُ يَقْضِي بِـهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ في دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

هذه مقدمة الناظم. ضمنها الحمدلة[2] والصلاة على النبي - وعلى آله، والاستعانة بالله تعالى على هذه الألفية التي ذكر بعض صفاتها، ثم أشار إلى تقدم العلامة ابن معطي في هذا المجال.

---

1 (?) هكذا بالياء في نسخة الألفية. والأصل حذفها لأنه منقوص لم يضف ولم تدخل عليه (أل). انظر (مقالات منتخبة في علوم اللغة) للدكتور: عبد الكريم الأسعد ص181.

2 (?) الحمدلة: قول: الحمد لله، ومثلها: البسملة والهيللة والسبحلة. وهذا ما يسمى بالنحت وهو: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة، فتنتزع من مجموعها كلمة فذة، تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. راجع كتاب (النحت في اللغة العربية) للدكتور: نهاد الموسى.

قوله: (قال محمد هو ابن مالك) نَسَبَ نَفْسَه إلى جده، لشهرته به، وإلا فأبوه (عبد الله) فهو محمد بن عبد الله بن مالك[1] الطائي[2] الجياني. أبو عبد الله. أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في حدود سنة 598هـ. في (جيان) بالأندلس . وانتقل إلى دمشق ، فتوفي بها سنة 672هـ. له مؤلفات عديدة، منها: الألفية، والكافية الشافية، وشرحها، وإكمال الإعلام بمثلث الكلام. وغيرها كثير[3].

قوله: (أحمد ربي الله خير مالك) الحمد هو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال، مع محبته وتعظيمه. و(خير) منصوب: إما بعامل محذوف وجوباً تقديره: أمدح، أو على أنه حال لازمة.

قوله: (مصلياً على النبي المصطفى) (مصلياً) حال مقدرة. والحال المقدرة هي التي تحدث فيما بعد، كقوله تعالى: ﴿فادخلوها خالدين﴾[4] والصلاة على النبي ﷺ لا تقع وقت حمده لله، وإنما تقع بعد الانتهاء منه. ويصح أن تكون مقارنة ، ومقارنة الألفاظ وقوعها متصلة.

قوله: (وآله المستكملين الشرفا) الأظهر في آله: أنهم أتباعه على دينه ويدخل فيهم دخولاً أولياً أتباعه من قرابته؛ لأنهم آل من جهة الأتباع، ومن جهة القرابة، والشرفا: إن كان بفتح الشين فهو مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. والألف للإطلاق. وإن كان بضم الشين فهو نعت ثان لـ (لآل) مجرور بكسرة مقدرة على الألف، لأنه مقصور من الممدود، وأصله: (الشرفاء) جمع شريف:

---

1 (?) من المترجمين لابن مالك من يزيد في نسبه فيقول: (محمد بن عبد الله بن عبد بن مالك) ومنهم من يقول: (محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك . .) راجع مقدمة كتابه (إكمال الإعلام) (1/13).

2 (?) بلاد الأندلس بعيدة جداً عن موطن العرب، ومنهم طي، لكن من المعروف أن جيوش الفتح الإسلامي كانت تضم أشتاتاً من أبناء القبائل العربية.

3 (?) ترجم لابن مالك كثيرون، راجع مقدمة: (إكمال الإعلام بمثلث الكلام) لابن مالك. تحقيق سعد الغامدي (1/12).

4 (?) الزمر: 73.

كظريف وظرفاء. والشريف: من جمع علو النسب مع حميد الصفات وعلو القدر. وعلى هذا يكون مفعول (المستكملين) محذوفاً تقديره: أنواع الفضائل.

قوله (وأستعين الله في ألفيه) أي: أطلب العون من الله تعالى، وفي الحديث (اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً). أخرجه ابن السني عن أنس في (عمل اليوم والليلة) وصححه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث صحيح.

وقوله: (في ألفيه)، (في) بمعنى (على) لأن الاستعانة وما تصرف منها تتعدى بـ (على)، قال تعالى: ﴿والله المستعان على ما تصفون﴾[1].

و(ألفيه) أي: عدد أبياتها ألف بيت، من بحر الرجز. وقد قيل: إنها تنقص ستة أبيات. وقيل: أكثر. وقد وجد من شراحها من يزيد أو ينقص بعض الأبيات[2].

وقد جاءت مقدمة الألفية في سبعة أبيات، والختام في أربعة. والباقي يختص بالمادة العلمية وعددها (992) بيتاً فيكون المجموع (1003)، حسب عدّي لها. وهي الطبعة التي عليها شرح ابن عقيل وغيره.

وقوله: (مقاصد النحو بها محويه) وصفها بذلك ليعتني بها الطالب حفظاً وفهماً. ومقاصد النحو: مهماته. ومعنى (محويه) أي مجموعة.

قوله: (تقرب الأقصى بلفظ موجز) أي: تقرب المعنى البعيد وغوامض المسائل، تقربها للأفهام (بلفظ موجز): أي قليل الحروف كثير المعنى .

---

1 (?) يوسف: 18. وانظر: حاشية الخضري (1/10).
2 (?) انظر: (المرادي وكتابه: توضيح مقاصد الألفية) للدكتور: علي عبود الساهي، ص(137).

قوله : (وتبسط البذل بوعد منجز) البذل أي: العطاء. وتبسط أي: توسِّع، والوعد المنجز: الموفى به بسرعة.

قوله: (وتقتضي رضاً بغير سخط) أي: تطلب الرضا من قارئها غير مشوب بالسخط، فلا يعترض على مؤلفها كثيراً.

قوله: (فائقة ألفية ابن معطي) وهو الشيخ أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور. الزواوي. نسبة إلى زواوة – اسم قبيلة موطنها شمال أفريقية – ولد سنة 564هـ في (بجاية) على ساحل البحر الأبيض. وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب، وقد شرح ألفيته كثيرون، منهم عبد العزيز الموصلي من علماء القرن السابع. وشرحه مطبوع في مجلدين. مات ابن معطي سنة 628هـ بمصر رحمهم الله جميعاً.

وألفية ابن مالك تفوق ألفية ابن معطي لفظاً ومعنى.

أما اللفظ: فلأنها من بحر واحد، وهو بحر الرجز. وألفية ابن معطى من الرجز والسريع، كما نص هو على ذلك.

ومعنى: لأنها أكثر منها أحكاماً. كذا قيل في توضيح عبارة ابن مالك، وهذا لا يعني الأفضلية المطلقة.

فأولاً: أن ابن معطي هو صاحب الفكرة، وهو المبدع في هذا المجال. فقد كتب ألفيته على نسق ونمط لم يسبق إليه، وكفاه بذلك فخراً. وابن مالك سار على منواله.

وثانياً: أن لألفية ابن معطي مزايا ليست لألفية ابن مالك يتبينها الدارس لهما:

منها أن ألفية ابن معطي مملوءة بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وهذا قليل في ألفية ابن مالك.

ومنها أنه يبدأ بالتعريف ثم يذكر الأحكام. وهذا مفقود في مواضع مهمة من الألفية[1].

ومنها سلاسة الأسلوب وسهولة التعبير. وإشراق المعنى.

وفي ألفية ابن مالك يظهر حسن الترتيب والتبويب والتنظيم والتنسيق مما يجعلها سهلة الاستيعاب، في حين أن ألفية ابن معطي خلت من التبويب، فإنه قد نظمها نظماً متصلاً، وكأنها تبحث في موضوع واحد.

جزى الله هذين العالمين خيراً على ما بذلا من جهد ووقت..

قوله: (وهو بسبق حائز تفضيلاً) أي: هو أفضل مني لسبقه إياي، فإن ابن مالك ولد سنة 598هـ أو 600هـ. ومات سنة 672هـ وابن معطي ولد سنة 564هـ ومات سنة 628هـ.

قوله: (مستوجب ثنائي الجميلا) أي: لانتفاعي بما ألّفهُ واقتدائي به. وهو يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر. وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم، فإن ابن مالك تابع لابن معطي في هذا النوع من التأليف ومستفيد منه، لأن ابن معطي كتب ألفيته على نسق لم يسبق إليه، كما تقدم والألف في قوله: (الجميلا) للإطلاق، وهي الألف التي تلحق حرف الروي إذا كان متحركاً، وتسمى القافية المطلقة، وتقابلها القافية المقيدة، وهي ما كان فيها حرفي الروي ساكناً.

وقوله:

والله يقضـي بـهبات وافره لـي ولـه في درجات الآخـره

هذا دعاء من ابن مالك، ولو عم المسلمين بالدعاء لكان أولى. وقدم نفسه لحديث أبي بن كعب – رضي الله عنه – أن رسول الله

---

[1] (?) انظر للموازنة: مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن معطي (1/76) وما بعدها.

 كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه. رواه الترمذي، وهو حديث صحيح.

والهبات: العطايا (وافره) أي: تامة..

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام وما يتألف منه

8) كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

9) واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَـدْ يُـؤَمْ

الكلام لغة: اللفظ الموضوع لمعنى: مفيداً أو غير مفيد.

واصطلاحاً: اللفظ المفيد ، والمراد بالمفيد ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه. بحيث لا يبقى السامع منتظراً لشيء آخر.

مثاله: الله ربنا، ومحمد ﷺ نبينا.

وقوله: "اللفظ": أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية ، بخلاف الإشارة ، والكتابة ، وعقد الأصابع ، ونحو ذلك ، فلا يسمى كلامًا عند النحاة.

وقوله : "المفيد" : يخرج الكلمة المفردة نحو : خالد، والمركب الإضافي نحو : أبو عبد الله ، والإسناد المتوقف على غيره نحو : إنْ قدم هشام .. ، فإن الاقتصار على مثل ذلك لا يفيد.

وأقل ما يتألف منه الكلام: اسمان مثل: الغيبة محرمة. أو فعل واسم مثل: جاء الحق.

أما الكلم فهو: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد نحو: العدل أساس الملك، أو لم يفد نحو: إن حضر ضيف. .

والكلم: اسم جنس جمعي[1] يفــرق بينه وبين مفــرده بالتــاء، فيقال: كلمة. والكلمة هي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

والكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسـم: ما دل على معـنى في نفسه من غـير إشـعار بـزمن. مثل: كتاب.

والفعـــل: ما دل على معـــنى في نفسه وأشـــعر بهيئته بأحد الأزمنة الثلاثة[2] مثل: كتب، يكتب. اكتب.

والحرف: ما دل على معنى في غيره. مثل (الواو) لا تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها، مثل: والله إن الحق منتصر.

وبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه[3]. يجتمعـان فيما أفاد ويتألف من ثلاث كلمات فأكثر، نحو: قد قامت الصـلاة. وينفـرد الكلم فيما لم يفد نحـو: إذا جـاء أخـوك . . وينفـرد الكلام فيما أفـاد ولم يتألف من ثلاث كلمات، نحو: الصدق فضيلة.

والقول: هو كل لفظ نطق به الإنسـان. مفـرداً كـان أو مركبـاً. مفيداً كان أو غير مفيــد، فهو ينطبق على الكلام وعلى الكلم وعلى

---

1 (?) اعلم أن (الجنس) – وهو من مصطلحات أهل المنطق – لفظ يراد به جملة الشيء ومجموع أفراده وهو أعم من النوع. وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوع والعمومية في النوع الواحد. فكلمة إنسان، شجرة، معدن، هي أسماء عامة ليس فيها سوى المعنى الذهني المجرد، دون أن يستحضر الذهن شخصاً معيناً أو شجرة معينة أومعدناً معيناً. والكلمة جنس يندرج تحتها الاسم والفعل والحرف. وكل منها نوع. واسم الجنس ثلاثة أنواع:

1- اسم جنسي جمعي . . وهو ما دلّ على ثلاثة فأكثر، وفرق بينه وبين واحدة بالتاء، كشجر وشجرة، أو بالياء كروم ورومي. وهو في الحالين لا ترد ألفاظه على أوزان الجموع المعروفة.

2- اسم جنس إفرادي وهو: ما يصدق على الكثير والقليل بلفظ واحد، كماء وذهب. . .

ج- اسم جنس أحادي. وهو ما أريد به فرد غير معين. لابد من استحضار صورته في الذهن مثل أسامة للأسد. وسيأتي هذا في باب العلم إن   شاء الله.

2 (?) المراد بالهيئة: الحالة التصريفية نحو: كتب (للماضي) يكتب (للمستقبل والحاضر) اكتب (للمستقبل) أما نحو: أمس، الآن. فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته فليس بفعل.

3 (?) العموم والخصوص من وجه هي النسبة بين معنى كلي ومعني كلي آخر. وكل منهما ينطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر. وينفرد بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر. ومثال ذلك: إنسان، أبيض. فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض كالعربي والرومي. وينفرد الأبيض عن الإنسان في الثلج والسكر – مثلاً – وينفرد الإنسان عن الأبيض في الزنجي – مثلاً – فهو إنسان أسود. ومثل ذلك: كلام وكلم.

الكلمة. فهو يعم الجميع عموماً مطلقاً[4]، وينفـرد الأعم وهو القـول بنحو: كتاب علي. فليس هذا بكلام ولا كلم ولا كلمة، لما تقدم.

وتطلق الكلمة أحياناً ويراد بها الكلام، نحو: ألقى إمام المسجد كلمة. وهـذا من بـاب تسـمية الشـيء باسم بعضـه. ومن ذلك قـول النبي ﷺ : (أصدق كلمة قالها لبيـد: ألا كل شـيء ما خلا الله باطـل)، وقوله ﷺ: (الكلمة الطيبة صدقة) متفق عليهما.

وهذا معـنى قـول ابن مالـك: (كلامنا . . إلخ) أي: الكلام عنـدنا معشر النحويين هو اللفظ المفيد. ولا يكون مفيدًا إلا إذا كان مركبـاً ثم مثل بقولـه: اسـتقم. وهو مـركب من فعل أمر وفاعل مسـتتر. وقد استغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها. ثم ذكر أن الكلم ثلاثة أقسام، ومفرده كلمة، وأن القول يشمل بمعنـاه كل الأقسام (الكلام والكلم والكلمة).

وقوله (وكِلْمةٌ بها كلام قد يُؤَم) أي: تطلق الكلمـة، ويقصد بها الكلام . . والتقليل في قوله: (قد يُؤَم) مراد به التقليل النسـبي أي: اسـتعمال (الكلمـة) في الجمل قليل بالنسـبة إلى اسـتعمالها في المفرد لا قليل في نفسه، فإنه كثـير. وقوله (وكِلْمـة) بكسر الكـاف هي إحدى اللغات الثلاث فيها. وقولـه: (ثم حـرف . .) "ثم" بمعـنى واو العطـف، إذ لا معـنى للـتراخي بين أقسـام الكلمـة. ويكفي في انحطاط درجة الحرف عن قسيميه تأخيره عنهما.

10) بالجَرِّ وَالْتَّنْوِيـنِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيـزٌ حَصَلْ

---

[4] (?) العموم والخصوص والمطلق: النسبة بين معنى وآخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس. أي: والثاني ينطبق فقط على الأفراد التي ينطبق عليها قرينه. مثل: حيوان، إنسان. ففي كلمة (حيوان) عموم، لأنه ينطبق على أفراد الثاني وعلى غيرها، كالفرس والغزال. وكلمة (إنسان) تنطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها لفظ: (حيوان) دون بعض كالغزال. ففيها خصوص ومثل ذلك: (قول) فهي أعم مطلقاً و(كلام) أخص مطلقاً (راجع ضوابط المعرفة للميداني ص48، 49).

لما ذكر أنواع الكلمة وهي: الاسم والفعل والحـرف شـرع في ذكر علاماتها . فذكر في البيت خمس علامات ، يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف؛ إذا وجـدت واحـدة منها كـانت دليلاً على أن الكلمة (اسم) وقد تعددت هذه العلامات، لأن الأسماء متعددة الأنـواع. فقد تصلح العلامة لاسم ولا تصلح لآخر.

الأولى: الجر. وليس المراد به حـرف الجـر، لأنه قد يـدخل في اللفظ على ما ليس باسم كقولك: أشـرت إليه بـأن قم. بل المـراد كون الكلمة مجرورة نحو: صليت في المسجد الواسع. قال تعـالى: ﴿بسم الله الرحمن الرحيــم﴾[(1)].

الثانية: التنوين[(2)]: وهو نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر الأسماء لفظاً لا خطاً ولا وقفاً، نحو: كتب محمدٌ واجبـاً بخط جميـلٍ .

والتنوين أربعة أنواع:

1) تنــوين التمكين[(3)]: وهو اللاحق لغــالب الأســماء المعربة المنصـرفة، نحو جـاء خالـدٌ مستبشـراً، ومنه قوله تعـالى: ﴿محمدٌ رسول الله﴾. وخرج بـالأول: جمع المـؤنث السـالم نحو مسـلمات. وبالثـاني: الاسم المنقـوص الممنـوع من الصرف، نحو (جوارٍ) كما سيأتي إن شاء الله.

---

1 (?) بسم الله: الباء حرف جر. واسم: مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بمحذوف متأخر يقدر بما يناسب المقام. نحو: أقرأ، أكتب، آكل. والباء للاستعانة. وإنما قدر المتعلق متأخرًا لفائدتين:

1- الحصر: لأن تقديم المعمول يفيد الحصر عند البلاغيين. فقولك: باسم الله أقرأ بمنـزلة: لا أقرأ إلا باسم الله.

2- تيمناً بالبداءة باسم الله تعالى.

و(اسم) مضاف، ولفظ (الله) مضاف إليه (الرحمن) صفة (الرحيم) صفة ثانية.

2 (?) التنوين في الأصل: التصويت والترنيم. ونونت الكلمة: أدخلت النون. وكان الأصل أن يكتب التنوين نوناً كما يكتبها علماء العروض فتقول: كتب محمدن واجبن . . لكن عدلوا عن هذا الأصل فاكتفوا بالرمز على ذلك وهو تكرار الحركة عند الكتابة بالقلم. مع ملاحظتها عند النطق في حالة الوصل لا في حالة الوقف.

3 (?) سمي بذلك لأنه يدل على شدة تمكن الاسم في باب الأسماء أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. وإذا أطلق التنوين فإنما يراد به هذا النوع، وذلك لأصالته في هذا الباب وإرجاع ما سواه إليه. ولأنه استوعب من الأسماء أكثرها.

2) تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نوِّن منها كان نكرة، وما لم ينوَّن فهو معرفة، نحو: (صهٍ) إذا تكلم غيرك. فهذا اسم فعل أمر معناه: اسكت عن كل كلام. فإن أردت السكوت عن كلام معين قلت: (صهْ). بدون تنوين.

3) تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم[1]، نحو حضرت بناتٌ عاقلاتٌ، ومنه قوله تعالى: وعد الله المؤمنين والمؤمنات جناتٍ تجري من تحتها الأنهار[2].

4) تنوين العوض: وهو ما كان عوضاً عن محذوف، وهو ثلاثة أنواع:

1) عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) المسبوقة بكلمة حين أو ساعة وما أشبههما، عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو: "قدم والدي وكنت حينئذ غائباً". أي: حين إذ قدم. قال تعالى:]ويومئذ يفرح المؤمنون[[3] أي: ويوم إذ غُلبت الروم يفرح المؤمنون.لأن (إذ) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل.

2) عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ (كل وبعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو: كلٌّ يسمع النصح، والمستفيد قليلٌ، ونحو: زملائي كثيرون، فدعوت بعضاً، وتركت بعضهم. قال تعالى:]كلٌ له قانتون[[4].

---

[1] (?) يقول النحاة: إن التنوين في المفرد يفيد تمام الكلمة ولهذا يحذف عند الإضافة، وفي جمع المذكر السالم تأتي النون عوضاً عن التنوين. وفي جمع المؤنث السالم قالوا: إن التنوين في مقابلة النون في جمع المذكر. والحق أن علة ذلك كله هو السماع عن العرب.

[2] (?) التوبة: 72، وجنات: مفعول ثاني لوعد.

[3] (?) الروم: 4.

[4] (?) البقرة: 116.

ج) عـوض عن حـرف: وهو اللاحق لاسم منقـوص ممنـوع من الصرف، نحو: الليـالي مـواضٍ بحوادثهـا، شـرب الـزرع من سـواقٍ فياضـة، ومنه قوله تعـالى:]ومن فـوقهم غـواش[[1] والأصل: مواضيُ، وسواقيَ، وغواشيُ. فالتنوين عـوض عن اليـاء المحذوفـة، الـتي كـانت العـرب تحـذفها (من فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر، فالكلمة مرفوعة بضـمة مقـدرة على اليـاء المحذوفـة، ومجـرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة.

العلامة الثالثة من علامـات الاسم : دخـول (أل) على الكلمة نحو : قدم المسافر .

العلامة الرابعة: النداء. وليس المـراد به دخـول حـرف النـداء، لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، كقوله تعـالى:]يا ليت قـومي يعلمـون[[2] على أحد الإعـرابيين[3] وإنما المـراد كـون الكلمة منادة، نحو: يا خالد أكرم أباك. قـال تعـالى:]يا إبـراهيم (104) قد صدقت الرؤيا[[4].

العلامة الخامسة: الإسـناد أي: إلى الاسـم، وهو أن يُنسب إلى الكلمة حكم تحصل به الفائـدة نفيـاً أو إثباتـاً، نحـو: صـليت مع الجماعة. قال تعالى:]وألقيت عليك محبة مني[[5] فالتـاء اسـم، لأنه أسند إليه الصلاة في الأول. وإلقاء المحبة في الثـاني، ونحو قولـك: المـؤمن لن يتـأخر عن فعل الخـير. فيه إسـناد عـدم التـأخر إلى المؤمن، وهذه العلامة من أنفع العلامات، وبها يسـتدل على اسـمية

---

1 (?) الأعراف: 41، جمع غاشية ومن معانيها: الغطاء ، فالمعنى – والله أعلم – لهم من جهنم مهاد: أي: فراش يمتهدونه من النار (ومن فوقهم غواش) أي: أغطية يتغطون بها من النار. و(غواش) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة.

2 (?) سورة يس، آية: 26.

3 (?) وهو أن تكون (يا) للنداء والمنادى محذوف، فإن كانت للتنبيه فلا شاهد فيها.

4 (?) سورة الصافات، آية: 105.

5 (?) سورة طه، آية: 39.

الضــمائر، إذ لا يوجد لها علامة ســواها.وهــذا معــنى قولــه: (بــالجر والتنوين . . . إلخ) أي: حصل تمييز للاسم عن غيره بـالجر والتنـوين والنــداء وأل. (ومســند للاســم) أي: إســناد إلى الاســم. فهو اسم مفعول أريد به المصـدر، وظـاهر كلامه أن التنـوين كله من خـواص الاسم، وليس كذلك، بل المختص به الأربعة المذكورة[1].

* * *

[1] (?) انظر: بقيتها في شروح الألفية.

11) بتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِـي وَنُونِ أقْبِلَنَّ فِعْـلٌ يَنْجَلِـي

لما ذكر علامات الاسم ذكر علامات الفعل، وهي:

1- تاء الفاعل: للمتكلم نحو: قمتُ بواجبـي. أو للمخاطب نحـو: أنتَ زرتَ المـــــريض. قـــــال تعـــــالى:]إن كنتُ قلتُه فقد علمتَه[[1]. أو للمخاطبة نحو: أنتِ ربيتِ أولادك. قـال تعـالى:]فإذا خفتِ عليه فألقيه في اليم[[2].

2- تاء التأنيث الساكنة أصـالة نحـو: صـامتْ هند يـوم الخميس. قال تعـالى:]وقـالتْ لأخته قصـيه[[3] وقد تتحـرك بالكسر أو الفتح لعارض، كالتخلص من التقاء الســاكنين، فـالأول نحـو:]قالتِ امرأت العزيز[[4] والثاني نحو:]ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقـال لها وللأرض أئتيا طوعـاً أو كرهـاً قالتَا أتينا طائعين[[5].

وقد توجد الســاكنة في بعض الحـروف نحـو: رُبّتْ وثمتْ. بالتسكين. وهذا قليل، والأكثر الفتح. نحو: من أعطاه الله مـالاً ثَمَّتَ أسرف فيه كان ملوماً.

3- ياء المخاطبة نحو: احذري أعداء المرأة. قال تعــالى:]فكلي واشــربي وقـرّي عينـاً[[6] وإنما قـال ابن مالـك: (ويا افعلي) ولم يقل: (ياء الضمير) لأن هذه تشمل ياء المتكلم، وليست خاصة بالفعــل. بل تكــون فيه وفي الاسم والحــرف، كقوله

1 (?) سورة المائدة، آية: 116.
2 (?) سورة القصص، آية: 7.
3 (?) سورة القصص، آية: 11.
4 (?) سورة يوسف، آية: 51.
5 (?) سورة فصلت، آية: 11.
6 (?) سورة مريم، آية: 26، عيناً: تمييز منصوب.

تعالى:]ربّ اغفر لي ولوالدي[[1] وقوله تعالى:]ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك[[2].

4- نـون التوكيد ثقيلة كـانت أو خفيفـة. فـالأولى نحـو: والله لأفعلنّ الخير. والثانية نحو: احذرن قول السوء. قال تعـالى:]ليسجنن وليكونا من الصاغرين[[3].

وهـذا معـنى قوله (بتا فعلت . . . إلخ) أي: أن الفعل (ينجلي) أي: ينكشف ويتميز من غـيره بإحـدى العلامـات الآتيـة. وقد ذكرهـا. وهـذه العلامـات موزعة بين أنـواع الفعـل. لكل نـوعٍ بعضٌ منها في آخره دون بعض[4].

* * *

12) سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفي وَلَمْ

....

علامة الحرف أنه لا يحسن فيه شيء من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال. والحرف ثلاثة أنواع:

1- مختص بالاسم مثل: حروف الجر، وإن وأخواتها.

2- مختص بالفعل مثل: قد والسين وسوف ولم.

3- مشترك بين الاسم والفعل مثل: هل، وما.

---

[1] (?) سورة نوح، آية: 28. (لوالديَّ) اللام حرف جر. والدي: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى وياء المتكلم المدغمة مضاف إليه. وحذفت النون للإضافة. والأصل: لوالدين لي. والجار والمجرور متعلق بالفعل (اغفر)، انظر: النحو الوافي (3/9، 178).

[2] (?) سورة النمل، آية: 19.

[3] (?) سورة يوسف، آية: 32.

[4] (?) لكن هناك أفعال ماضية لا تقبل تاء التأنيث ولا تاء الفاعل بسبب جمودها الطارئ عليها وإلا فهي باعتبار أصلها تقبل التاء. مثل (أفعل) للتعجب. و(حبذا) في باب نعم وبئس. و(عدا وخلا وحاشا) في باب الاستثناء.

*   *   *

12) ....   فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَـمْ كَيَشَمْ
13) وَمَاضِيَ الأفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ   بِالنُّونِ   فِعْلَ الأمْرِ إِنْ أمْرٌ فُهِمْ

لما ذكر علامات الفعل مجملة. شرع في بيـان أقسـام الفعـل، وعلامة كل قسم.

1) فالفعل المضـــارع. هو ما دل على حـــدث وزمن صـــالح للحـال أو الاسـتقبال[1] وعلامته صـحة دخـول (لم) عليـه. كقوله تعالى:]لم يلد ولم يولد[[2].

2) والفعل الماضي هو ما دل على حـــدث وزمن فـــات قبل النطق به[3]. وعلامته قبـــول تـــاء الفاعل نحو]إني تبتُ إليك[[4] أو تـــاء التـــأنيث الســـاكنة نحو]والله أعلم بما وضعتْ[[5].

3) فعل الأمر وهو ما دل بذاته على أمر مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل. وله علامتان:

الأولى: دلالته على الطلب.

---

[1] (?) هذا إذا تجرد عن القرائن. فإن وجد قرينة تَعيّن الحالُ أو تَعيّن الاستقبالُ. فالأول: مثل أن يقترن ببعض الظروف مثل الآن أو الساعة، مثل: أسير معك الآن . . و الثاني: أن يقترن بظرف مستقبل، مثل (إذا) نحو: أزورك إذا تزورني . . وقد ينصرف إلى الماضي وذلك إذا تقدمته (لم) نحو: لم يحضر الضيف.

[2] (?) سورة الإخلاص، آية: 3.

[3] (?) قد ينصرف الفعل الماضي إلى الحال وذلك إذا كان من صيغ العقود التي تقع بمجرد التعبير عنها بصيغة الماضي. كعقود البيع والشراء مثل: بعت، اشتريت، أجرت، أو عقود الأنكحة أو إنشاء الأفعال كإنشاء الطلاق ونحو ذلك مما يقصد المتكلم إيقاعه لا الإخبار عن وقوعه وإلا كان من قبيل الماضي.

[4] (?) سورة الأحقاف، آية: 15.

[5] (?) سورة آل عمران، آية: 36.

الثانية: قبول نون التوكيد. نحو: أكرمنَّ المسكين. ولم يأت في القرآن فعل الأمر مؤكداً بالنون على الرغم من جواز توكيده بها.

وهـذا هو المـراد بقولـه: (فعل مضـارع يلي لم . . إلخ) أي: أن علامة المضـارع أن يلي (لم) الجازمـة، وقولـه: كـ(يشـم) هو فعل مضارع بفتح الشين على الأفصح، ماضيه (شمَّ) من قولك: شَـمِمْت الطيب. وهو من بـــاب فـــرح. ثم ذكر أن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة للفاعل أو الساكنة للتـأنيث، ومعـنى (مِزْ) أي: مَيِّزْ. ثم بيَّن أن فعل الأمر يوسم، أي: يعلم ويعرف بقبوله نـــون التوكيـــد، مع دلالته على الطلب، وهو معـــنى قولـــه: (إن أمر فهم).

*   *   *

14) واَلأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

إذا دلت الكلمة على الطلب، ولم تقبل نـون التوكيد فهي اسم فعل أمــر. مثــل: صه إذا تكلم غـــيرك. فهي وإن دلت على طلب السـكوت، لأنها بمعـنى اسـكت، لكنها لا تقبل النـون، ومثلـه: حيهل بمعنى: أقبل.

وخص ابن مالك اسم فعل الأمر بالـــــــذكر دون اسم الفعل المضارع نحو]فلا تقل لهما أف[[1] أي اتضجر. واسم الفعل الماضي نحو]هيهات هيهـات لما توعـدون[[2] أي: بَعُـدَ. لكثرته في اللغة دون أخويه، كما سيذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

فــإن قبلت الكلمة النــون، ولم تــدل على الأمــر، فهي فعل مضارع، نحو]لنخرجنك يا شعيب[[3].

وهذا معنى قوله: (والأمر إن لم يكُ للنون محل فيه . . .) أي: إن دلت الكلمة على الطلب، وهـذا مـأخوذ من قولـه: (والأمـر) ولم تقبل نـون التوكيـد، فهي اسم فعل أمـر. وقولـه: (هو اسـم) خـبر المبتدأ (الأمر) وليس جواباً للشرط، لعدم اقترانه بالفاء[4].

---

1 (?) سورة الإسراء، آية: 23، قوله تعالى:]فلا تقل لهما أف[(أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له، والفاعل فيه مستتر وجوبًا تقديره (أنا).

2 (?) سورة المؤمنون، آية: 36، هيهات: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له. والثانية توكيد، و(اللام) زائدة إعراباً لا معنى و(ما) فاعل. وجملة (توعدون) صلة. أي: بَعُدَ ما توعدونه من البعث

3 (?) سورة الأعراف، آية: 88.

4 (?) وهذه قاعدة وهي: إذا تقدم المبتدأ على أداة الشرط بأن اقترن ما بعدهما بالفاء أو كان صالحاً لمباشرة الأداة كان هو الجواب والخبر محذوفاً، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً لأن الأغلب دخول الفاء في جواب الشرط، لا في خبر المبتدأ. ومحل ذلك باب "عوامل الجزم" إن شاء الله.

المعرب والمبني

15) وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُـدْنِـي[1]

الاسم قسمان: معرب ومبني.

فالمعرب: ما يتغير آخـره بسـبب العوامل الداخلة عليـه.مثـل: حضر الضيفُ، صافحت الضيفَ، فرحت بالضيفِ.فالأول: مرفوع لأنه معمـول لعامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو (حضـر). والثـاني: منصـوب، لتغـير العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعوليـة، وهو الفعل (صـافحت). والثـالث: مجـرور، لتغـير العامل بعامل آخر يقتضي الجر، وهو الباء[2].

والمبني: ما يلزم حالة واحدة، ولا يتغير آخره بسـبب ما يـدخل عليه.مثل: هذا الطالب فاز على زملائه. هنأت هذا الطالب. سـلمت على هـذا الطـالب. فــ (ذا) مبـني على السـكون في محل رفع أو نصب أو جر، ولم يتغير آخره.

وسبب بناء الاسم مشـابهته الحـرف في وجه من الأوجه الـتي سيذكرها[3].

ومعنى البيت: أن الاسم منه ما هو معـرب، ومنه ما هو مبـني. بسبب الشبه الـذي قَرَّبَـهُ من الحـرف. وقولـه: (مُـدْنِي) اسم فاعل من (أدنى) تقول: أدنيت الشيءَ من الشـيءِ، إذا قربته منـه، واليـاء

[1] (?) قوله (ومبنى) مبتدأ وخبره محذوف. والتقدير: ومنه مبني. ولا يعطف على قوله: (معرب) لأنه يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد.

[2] (?) العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وهو لفظي كالأفعال والحروف ومعنوي كالابتداء في رفع المبتدأ ـ وقد يكون العامل ظاهراً وقد يكون مقدراً. وأما المعمول فهو: مدخول العامل ومحل تأثيره كالفاعل والمفاعيل.

[3] (?) أذكر هذه التفاصيل من باب توضيح الألفية وإلا فالقاعدة السليمة في هذا الباب وغيره هو السماع عن العرب الأوائل ـ وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة العرب. فما لزم حالة واحدة بني. وما تغير آخره بتغير العامل أعرب. وانظر المقدمة رقم "6".

زائـدة للإشـباع، والأصـل: مُـدْنٍ؛ لأن يـاء المنقـوص المنكّر غـير المنصوب تحذف وجوباً، نحو: هذا ساعٍ إلى الخير.

*   *   *

16) كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا

17) وَكَنيِـابَةٍ عَـنِ الفِعْـلِ بـلا تَأَثُّـرٍ وَكافْتِقَـارٍ أُصِّلا

ذكر في البيتين أوجه شـبه الاسم بـالحرف. الـذي اقتضى بنـاء الاسم. وهذا الشبه مشروط فيه عـدم وجـود معـارض يضـعفه، مما هو من خصـائص الأسـماء كالتثنية أو الإضـافة، كما سـنذكر ذلك إن شاء الله.

الأول: الشــبه الوضــعي: وهو أن يكــون الاسم على حــرف أو حــرفين. فـالأول كالتـاء من (فعلت) في قوله تعـالى: ﴿أأنت فعلت هذا بإلهتنا بإبراهيم﴾[1] فهي اسم للإسناد إليهـا، ومبنية لأنها أشـبهت الحرف في الوضع، لكونها على حرف واحد. فهي كباء الجر ولامه.

والثـاني مثل (نـا) في قوله تعـالى:]قـالوا أقررنا[[2] فهي مبنية لشــبهها الحــرف في الوضع في كونها على حــرفين. فهي شــبيهة بنحو: قد. وبل.

فإن قيل: لِمَ أعرب (أب وأخ) مع أنهما على حرفين؟

فـالجواب: أن هـذا الشـبه بـالحرف عـارض، لأنهما ثلاثيـان، إذ أصـلهما (أبَـوٌ وأخَـوٌ) بـدليل النسب إليهما (أَبَـويّ وأَخَـويّ) وبـدليل تثنيتهما.

الثـاني: الشــبه المعنـوي وهـو: أن يتضـمن الاسم معـنى من معاني الحروف. سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا.

فالأول: كمتى في نحو: متى السفر؟ وقوله تعالى:]مــتى نصر الله[[3]؟ فهي اسم استفهام شبيه بهمزة الاستفهام في المعنى؛ لأن كلا منهما يسـأل به عن معـنى محـدود. وكقوله تعـالى:]من يعمل

---

1 (?) سورة الأنبياء، آية: 62.

2 (?) سورة آل عمران، آية: 81.

3 (?) سورة البقرة، آية: 214.

سـوءا يجز به[(1)] فــ (مَنْ) اسم شـرط شـبيه بـإن الشـرطية في المعنى، لأن كلاًّ منهما يفيد التعليق والجزاء، الذي يتضح من الجملة التي بعدها.

فإن قيل: لِمَ أعربت (أي) الشـرطية في مثـل: أيُّ خـير تعمله ينفعك، وفي قوله تعالى:]أيّما الأجلين[(2) والاستفهامية في نحو: أي يوم تسافر فيه؟ وفي قوله تعالى:]فأيُّ الفريقين أحق بالأمن[(3).

فالجواب: هو ما تقدم من أن شرط الشبه بالحرف ألا يوجد له معـارض يضـعفه. وقد أضـيفت أيُّ الشـرطية والاسـتفهامية – هنا – لمفرد. فهما معه معربتان؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء.

والثاني: وهو ما أشبه حرفـاً غـير موجـود مثـل: هنـا. في قوله تعـالى:]أتـتركون في ما هاهنا ءامـنين[(4) فهنا اسم إشـارة للمكـان مبني، وهو شبيه بحرف كان يستحق الوضع؛ لأن الإشارة معـنى من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف الدال عليها، كما وضعوا للنفي (مــا) وللنهي (لا) وللخطــاب (الكــاف) وللاسـتفهام (الهمــزة) لكن العرب لم تضع لها حرفـاً. فبـنيت أسـماء الإشـارة؛ لتضـمنها معـنى حرف كان يستحق الوضع.

الثالث: الشبه النيـابي: وهو أن يشـبه الاسم الحـرف في كونه ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل، فيؤثر فيه، ومثالـه: صـهْ عما يشـين. وقوله تعـالى:]هيهـات هيهـات لما توعـدون[(5) فــ (صـهْ) و(هيهات) كل منهما مبني، لأنه أشبه الحرف في شيئين:

---

1 (?) سورة النساء، آية: 123.
2 (?) سورة القصص، آية: 28
3 (?) سورة الأنعام، آية: 81، (أي) في قوله تعالى:]أيما الأجلين قضيت . .[مفعول مقدم لـ (قضيت) و(ما) زائدة إعراباً لا معنى، وفي قوله:]فأي الفريقين[مبتدأ خبره]أحق بالأمن[.
4 (?) سورة الشعراء، آية: 146.
5 (?) سورة المؤمنون، آية: 36.

الأول: النيابة عن الفعل. فإن الحرف (لعل) – مثلاً – نـاب عن الفعل أترجى، وليت عن أتمنى. وكذا (هيهات) نـاب عن الفعل بَعُـدَ و(صه) عن الفعل: اسكت.

الثاني: أنه لا يدخل عليه عامـل. فـإن الحـروف لا تـدخل عليها العوامـل. فلا تقع فـاعلاً ولا مفعـولاً. وكـذا اسم الفعل (صـهْ) فهو مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، و(هيهـات) مبـني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

وقولنا: فيؤثر فيه. احتراز من المصدر النـائب عن فعلـه، نحـو: إحساناً إلى والديك، وكقوله تعالى:]وبالوالدين إحســانا[[1]، فهو نائب مناب الفعل (أحسـنوا) لكنه معـرب، لأنه تـدخل عليه العوامل فتؤثر فيه. فتقول: (أعجبني إحسانك إلى والـديك) فيكـون فـاعلاً، وتقول: (إحسانك إلى والديك واجب) فيكون مبتدأ . . وهكذا . .

الرابع: الشبه الافتقاري. وهو أن يكـون الاسم مفتقـراً افتقـاراً لازمـاً إلى جملة أو شـبهها. نحـو: جـاء الـذي اسـتعار الكتـاب. قـال تعالى:]تبارك الذي نـزّل الفرقـان على عبـده[[2] فالاسم الموصـول محتاج إلى صلة بعده، توضح معناه، كما أن الحـرف لا يظهر معنـاه إلا بمجرور بعده. وعليه فلابد من شرطين:

1) الافتقار إلى جملة أو شبهها.
2) اللزوم والأصالة.

فإن اختل الأول أعرب الاسم كقوله تعـالى:]سـبحان الله عمّا يصـفون[[3] فــ (سـبحان) اسـم مصـدر[4] منصـوب بفعل محـذوف

[1] (?) سورة الإسراء، آية: 23.
[2] (?) سورة الفرقان، آية: 1.
[3] (?) سورة الصافات، آية: 159.
[4] (?) اسم المصدر هو: اسم يدل على ما يدل عليه المصدر وهو الحدث، ولكن حروفه أقل منه نحو: أعطى مصدره: إعطاء. واسم المصدر: عطاء. ومثله: قَبل تقبيلاً وقُبلة. فإن عوض عن النقص بحرف آخر كان مصدراً نحو: وعد عدة.

تقديره: (أسبح) فهو معرب، لأنه وإن كان مفتقراً بالأصالة لكن إلى مفرد.

وكذا إن اختل الشرط الثاني كقوله تعالى:]هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم[[1] فـ (يوم) مضاف إلى الجملة. والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنه ليس لازماً بل عارض في بعض التراكيب، إذ قد لا يضاف أصلاً، كقوله : "من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً" متفق عليه. وقد يضاف إلى مفرد نحو: يوم الجمعة عيد للمسلمين.

وإلى هذه الأنواع الأربعة أشار بقوله: (كالشبه الوضعي . . إلخ) أي: أن الشبه الذي يدني الاسم ويقربه من الحرف كالشبه الوضعي، أي: الشبه في الوضع، أو الشبه في المعنى. وكأن ينوب الاسم عن الفعل من غير أن يتأثر بالعوامل. ومراده بهذا القيد إخراج المصدر، كما تقدم. أو أن يحتاج دائماً إلى جملة بعده، والألف في قوله: (أُصَّلا) للإطلاق، وتقوم معناه في شرح مقدمة الناظم.

والخلاصة: أن البناء يكون في ستة أبواب: الضمائر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة[2].

*   *   *

[1] (?) سورة المائدة، آية: 119.

[2] (?) هذا بالنظر إلى أوجه الشبه المذكورة، وإلا ففيه أسماء مبنية غير ما ذكر. كالأعداد المركبة نحو: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما ، فهي مبنية على فتح الجزأين أبداً. ما عدا اثني عشر فيعرب إعراب المثنى. واسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً لا سرور دائم . وكذا المنادى إذا كان مفرداً علماً نحو: يا هشام أطع والديك. أو نكرة مقصودة نحو: يا طالب أجب (تشير إلى طالب معين) . . ومثل ذلك (كم) وبعض الظروف مثل (حيث) وما ختم بويه ،إلى غير مما هو مذكور في بابه.

18) وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كأَرْضٍ وَسُمَـا

لما فـرغ من ذكر الأسـماء المبنية – وقَـدَّمها لأنها محصـورة – ذكر الأسماء المعربة، وهي خلاف المبنية، كما تقدم.

والاسم المعرب نوعان:

الأول: صحيح، وهو ما يظهر إعرابه مثل: كتاب، دار، قلم.

الثاني: معتل، وهو ما لا يظهر إعرابه. بل يكـون مقـدراً، مثـل: الفـتى، القاضـي، المستشـفى. تقـول: جـاء الفـتى، ورأيت الفـتى، ومررت بـالفتى، قـال تعـالى:]قل إن الهـدى هـدى الله[[1] فـالأولى منصوبة بفتحة مقدرة؛ لأنها اسم "إنّ"، والثانية مرفوعـة؛ لأنها خـبر لإنّ. ولم تظهر حركة الإعراب على آخر الكلمة لوجود الألف.

وهذا معـنى قوله (ومعـرب الأسـماء . . . إلخ) أي أن المعـرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف. سـواء كـان صـحيحاً مثل (أرض) أو معتلاً مثل (سُما) بضم السين، إحدى اللغات في الاسـم، وهو مقصـور، بـدليل قـول بعضـهم: ما سُـماك؟ أي : ما أسـمك ؟ ووجه الدلالـة: أن الألف ثبتت مع الإضـافة. فـدل على أنه مقصـور مثل. هذا فتاك.

[1](?) سورة آل عمران، آية: 73.

19) وَفِعْـلُ أَمْرٍ وَمُضِـيٍّ بُنِـيَا وَأعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَـا

20) مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِـنْ

لما ذكر المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المبني والمعرب من الأفعال[1]. والأفعال ثلاثة:

1) الفعل الماضي: ويبنى على الفتح ظاهراً، كقوله تعالى:]جاءَ الحقُّ وزهق الباطل[[2] أو مقدراً نحو:]سبحان الذي أسرى بعبده[[3].

ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة[4]، كقوله تعالى:]قالُوا سبحانك[[5] ويبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، (وهو تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة). قال تعالى:]فإذا خِفْت عليه فألقيه[[6] وقال تعالى:]إنّا هُدنا إليك[[7] وقال تعالى:]وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً[[8].

---

1 (?) اعلم أن الإعراب أصل في الأسماء؛ لأن أكثرها بل كلها معرب، ما عدا أسماء محصورة قليلة العدد – كما تقدم – والبناء أصل في الأفعال؛ لأنها كلها مبنية، إلا المضارع الذي لم يَخْلُ من البناء في بعض حالاته كما سيتضح الآن – إن شاء الله -.

2 (?) سورة الإسراء، آية: 81.

3 (?) سورة الإسراء، آية: 1.

4 (?) يرى كثير من النحويين أن الفعل الماضي لا يبنى على الضم، بل هو مبني على الفتح دائماً – سواء كان ظاهراً أو مقدراً – فالضمة هنا. وكذا السكون ليست علامة بناء بل هي لمناسبة الواو، والسكون لمنع توالي أربع متحركات في كلمتين. وما ذكرناه أيسر وأسهل على المتعلمين حيث لا ضرر فيه، والتيسير في هذا العلم مطلوب.

5 (?) سورة البقرة، آية: 32.

6 (?) سورة القصص، آية: 7.

7 (?) سورة الأعراف، آية: 156.

8 (?) سورة النساء، آية: 21.

2) فعل الأمر: ويبنى على ما يجزم به مضارعه[1]. فالسكون إذا كان صحيح الآخر نحو: امحض أخاك النصيحة[2]. قال تعالى:]قمْ فأنذر[[3] أو اتصلت به نون الإناث نحو: اتركْنَ الإسراف. قال تعالى:]وأقمْن الصلاة[[4] ويبنى على حذف النون إذا اتصلت بآخره ألف الاثنين، كقوله تعالى:]اذهبَا إلى فرعون إنه طغى[[5] أو واو الجماعة، كقوله تعالى:]حافظُوا على الصلوات والصلاة الوسطى[[6] أو ياء المخاطبة كقوله تعالى:]يا مريم اقنتي لربك واسجدِي واركعِي مع الراكعين[[7]. ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر نحو: افش السلام، ومنه قوله تعالى:]ادعُ إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة[[8] وقوله تعالى:]وأمر بالمعروف وانهَ عن المنكر[[9] وقوله تعالى:]يا أيها النبي اتّقِ الله[[10]، ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: اتركنَّ الجدال.

ج) فعل المضارع: وله حالتان:

الأولى: البناء. وذلك بأحد شرطين:

1) أن تتصل به نون الإناث، فيبنى على السكون نحو، المتحجبات يحفظْنَ أنفسهن. قال تعالى:]والمطلقات يتربصْنَ[[11]. فـ(يتربص) فعل مضارع مبني على السكون

---

1 (?) أي: تنظر لمضارع فعل الأمر الذي معك. فما كان علامة الجزم في المضارع فهو علامة البناء في الأمر.

2 (?) أي: اجعلها خالصة من كل ما يشينها.

3 (?) سورة المدثر، آية: 2.

4 (?) سورة الأحزاب، آية: 33.

5 (?) سورة طه، آية: 43.

6 (?) سورة البقرة، آية: 238، الوسطى: أي: الفضلى، والمراد بها صلاة العصر على الراجح.

7 (?) سورة آل عمران، آية: 43

8 (?) سورة النحل، آية: 125.

9 (?) سورة لقمان، آية: 17.

10 (?) سورة الأحزاب، آية: 1.

11 (?) سورة البقرة، آية: 228.

لاتصاله بنون الإناث. ونون الإناث ضـمير متصل مبـني على السكون في محل رفع فاعل.

2) أن تتصل به نون التوكيد المباشـرة. وهي الـتي لم يفصل بينها وبين الفعل فاصل فيبـــنى على الفتح. وعلامة ذلك أن يكون المضارع قبل دخـول نـون التوكيد مرفوعـاً بالضـمة. وهـذا في الفعل المسـند للواحـد، وما في حكمـه، نحـو: لا تكونَنَّ على الإساءة أقوى منك على الإحسان. قال تعـالى:]كلا لينبذن في الحطمة[[1]. فـ (ينبذن). فعل مضـارع مبـني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد المباشـرة .ونـون التوكيد حرف على الفتح لا محل له من الإعراب.

الحالة الثانية: الإعراب، وذلك بأحد شرطين:

الأول: ألا تتصل به إحدى النـونين نحـو: إنما يجلسُ الرجل إلى من ينفعه في دينه، قال تعالى:]الله يبدؤا الخلق ثم يعيده[[2].

الثاني: إذا اتصـلت به نـون التوكيد غـير المباشـرة. وهي الـتي فصلها عن الفعل فاصل. وعلامة ذلك أن يكون المضارع قبل دخول نــون التوكيد مرفوعــاً بــالنون، وهــذا في الفعل المســند إلى ألف الاثنين، كقوله تعالى:]ولا تتبعانِّ سـبيل الـذين لا يعلمـون[[3] أو واو الجماعة، كقوله تعـالى:]ولئن سـألتهم من خلق السـموات والأرض

---

[1] (?) سورة الهمزة، آية: 4، كلا: ردع ورد لما توهمه الكافر أي: لا يخلد ولا يبقى له مال. وعلى هذا فالوقف يكون عليها، وهو اختيار مكي رحمه الله. قال: ويجوز الابتداء بها على معنى (حقاً) أو على معنى (ألا). انظر رسالة "شرح كلا وبلى ونعم "لمكي" ص(66).

[2] (?) سورة يونس، آية: 34.

[3] (?) سورة يونس، آية: 89، أصل الفعل (تتبعانَّ) فدخل الجازم فحذفت نون الرفع. ثم أكد. فالتقى ساكنان (ألف الاثنين، والنون الأولى من نون التوكيد) فحركت نون التوكيد بالكسر. ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بالفعل المسند للواحد، ولا تحذف نون التوكيد، لأنه أُتي بها لغرض.
فـ (تتبعانِّ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. وألف الاثنين فاعل. ونون التوكيد: حرف مبني على الكسر لا محل له.

ليقولُنَّ الله[(1) أو ياء المخاطبة كقوله تعـالى:]فإما تـرِينَّ من البشر أحداً[(2).

وإلى حكم الفعل الإعرابي أشار بقوله: (وفعل أمر ومُضِيٍّ بُنِيَا . .) أي: بـني الفعل الماضي وفعل الأمـر. (وأعربـوا مضـارعاً) أي: أن العرب نطقت بالمضارع معرباً. أو أن النحويين حكموا بذلك (إن عريا..) أي: خلا من نون التوكيد المباشرة، ومن نـون الإنـاث. وهـذا أحسن من التعبير بـ (نون النسوة) لأن هذه لا يدخل فيها إلا العاقل. فالأولى أعم. (كَيَرُعْنَ من فُتِنْ) مثال لنـون الإنـاث، أي: أن النسـاء يُخِفْنَ من فتن بهن، نسأل الله السلامة.

* * *

[1] (?) سورة لقمان، آية: 25، أصله: (يقولون) ثم دخلت عليه نون التوكيد فصار: ليقولونَنْنَ ـ ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد) فصار: ليقولوْنَنَ، فالتقى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد) فحذفت الواو، لأن الضمة قبلها تدل عليها فصار (ليقولُنَّ) فهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال. والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له. والجملة لا محل لها جواب القسم. واعلم أن الفعل (ليقولن) ورد في القرآن في خمسة عشر موضعاً، وهو في بعضها مبني على الفتح، وفي بعضها معرب – كما ذكرنا – والضابط لذلك أن اللام التي قبل النون إن فتحت فهو مبني؛ لأنه مسند للواحد، كقوله تعالى:]ولئن أذقناه رحمة منا من بعد ضراء مسته ليقولن هذا لي[أو مسند لجمع ظاهر كقوله تعالى:]ليقولَن الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين[وإن كانت مضمومة فالفعل معرب؛ لأنه مسند لواو الجماعة المحذوفة وضمة اللام دليل عليها. وهذا كما في الآية التي مثلنا بها في الأصل. وكقوله تعالى:]ولئن سألتهم ليقولُنَّ إنما كنا نخوض ونلعب[فافهم ذلك فإنه مفيد.

[2] (?) سورة مريم، آية: 26، أصل الفعل: تَرْأيينَنَّ ـ فنقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون، وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: تَرَيينَنَّ. ثم حذفت النون الأولى وهي نون الرفع للجازم وهو (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة، فصار: تريينّ. والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً فصار ترايْنَّ. فالتقى ساكنان (الألف وياء المخاطبة بعدها) فحذفت الألف فصار: تَرَيْنَّ فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من نون التوكيد المشددة فحركت الياء بالكسرة، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها. ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة، لأن المقام يتطلبها مشددة، فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها، فصارت. تَرَيِنَّ. فهو فعل مضارع مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. هذا هو المشهور في كتب النحو.

21) وَكُلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِـنَا وَالأَصْلُ فِـي الْمَبْـنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا

22) وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأيْنَ أمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَـمْ

لما ذكر حكم الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبنـاء. ذكر الحـروف. وأنها مبنية كلهـا، وذلك لأن الحـرف لا يتـوارد عليه معـان يحتـاج في التميـيز بينها إلى إعـراب كما في الاسـم. فابتـداء الغاية يفهم من الحـــرف (من) وانتهـــاء الغاية يفهم من (إلى) في قوله تعالى:]سـبحان الـذي أسـرى بعبـده ليلاً من المسـجد الحـرام إلى المسجد الأقصا[[1] بدون حاجة إلى إعراب . .

والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. وأنواع البناء أربعة:

1) البناء على سكون. وهو الأصـل، لأنه أخف من الحركـة. ولذا دخل في الاسم والفعل والحـرف، مثـل: اكتبْ، كمْ، مِنْ. قال تعالى:]سل بني إسرائيل كَمْ آتيناهم من آية بينة[[2].

ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين. فيحرك بالكسر نحو قوله تعالى:]قالَتِ امرأت العزيز[[3] أو بالضم نحو]هُمُ الـذين يقولـون لا تنفقـوا[[4] أو بـالفتح. كقوله تعـالى:]وَمِنَ النـاس من يقـول ءامنّا بالله[[5] فحـركت نـون (مِنْ) بـالفتح؛ لأن الميم مكسـورة، فكُـرِهَ اجتمـاع كسـرتين للثقل.

---

[1] (?) سورة الإسراء، آية: 1، سبحان: اسم مصدر منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف والاسم الموصول مضاف إليه.

[2] (?) سورة البقرة، آية: 211، "بني إسرائيل" مفعول أول "كم آتيناهم" مبني على السكون في محل نصب مفعول ثان لآتيناهم – على قول -، والجملة سدت مسد المفعول الثاني للفعل (سل) "من آية" تمييز لـ "كم" و(من) صلة.

[3] (?) سورة يوسف، آية: 51.

[4] (?) سورة المنافقون، آية: 7.

[5] (?) سورة العنكبوت، آية: 10.

2) الفتح: وهو أقرب الحركات إلى السكون. ولذا دخل في الاسم والحرف والفعل. مثل: كيف، قام، واو العطف. قال تعالى:]الآن خفَّفَ الله عنكم وعلمَ أنَّ فيكم ضعفًا[[1].

3) الكسر: وهو في الاسم والحرف دون الفعل، مثل (هؤلاء) والباء في نحو مررت بزيد، قال تعالى:]ها أنتم أولآءِ تحبّونهم ولا يحبّونكم وتؤمنون بالكتابِ كلِّه[[2].

4) الضم: وهو في الاسم والحرف دون الفعل – أيضاً – مثل (حيثُ) و(منذُ) (على اعتبارها حرف جر) أما الضم في آخر الفعل الماضي مثل (الطلاب حضرُوا) فليس بأصلى، إنما هو ضم عارض لمناسبة الواو، كما مضى.

وهذا معنى قوله: (وكل حرف . . . إلخ) أي: أن جميع الحروف مبنية (والأصل في المبني أن يسكنا) أي: أن الراجح أو المستصحب للأصل هو السكون. وليس المراد بالأصل: الغالب. إذ ليس غالب المبنيات ساكناً. ثم ذكر أنواع البناء والأمثلة عليها، والألف في قوله: (يسكنا) للإطلاق، وتقدم معناه.

*   *   *

23) وَالْرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَاباً   لاِسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أهَابَا

24) والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا   قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأنْ يَنْجَزِمَا

25) فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّ   كَسْراً كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

---

[1] (?) سورة الأنفال، آية: 66.

[2] (?) سورة آل عمران، آية: 119، "ها" للتنبيه "أنتم" مبتدأ خبره جملة "تحبونهم" و"أولاء" منادى بحرف نداء مقدر. مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

26) واجْزِمْ بِتَسْكينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ   يَنُوبُ نَحْوُ جَا أخُو بَنِـي نَمِرْ

الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. نحو عاد الحجاجُ. ورأيت الحجاجَ. وسلمت على الحجاجِ. وهو نوعان:

1) إعـراب ظـاهر. وهـو: مـالا يمنع من النطق به مـانع. كما رأيت في حركة (الجيم) في المثال.

2) إعراب تقديري وهو: ما يمنع من التلفظ به مانع من تعذر أو استثقال أو مناسبة. فالتعذر نحو: حضر الفـتى. والاسـتثقال نحو: عدل القاضي. والمناسبة نحو: هذبني أبي، وسـيأتي – إن شاء الله – زيادة تفصيل لذلك.

وأنواع الإعراب أربعة:

1) الرفع في الاسم والفعل.
2) النصب في الاسم والفعل.
3) الجر في الاسم.
4) الجزم في الفعل.

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع. فالأصـول أربعة:

1) الضمة للرفع.
2) الفتحة للنصب. كقولـك: الطـالبُ المجـدُّ لن يتـأخرَ. قـال تعالى:]فَعسَى اللهُ أنْ يَأْتِيَ بِالفَتْح[[1].
3) الكسرة للجر، كما في الآية الكريمة.

[1] (?) سورة المائدة، آية: 52.

4)السكون[1] وهو حـذف الحركة للجـزم، كقوله تعـالى:]لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ[[2].

وأما العلامات الفرعية فهي واقعة في سـبعة أبـواب، يـأتي إن شاء الله تفصيلها.

وهذا معـنى قولـه: (والرفع والنصب . . . إلخ) أي: اجعل الرفع والنصب إعراباً للاسم والفعـل. نحـو: (لن أهابـا) وقد خصص الاسم بالجر، كما خصص الفعل بالجزم، فـارفع بالضـمة، وانصب بالفتحـة، وجر بالكسرة، واجزم بالتسكين. والإعراب بغير ما ذكر يكون نيابياً. نحو (جا) فعل ماضٍ قُصِرَ للضرورة. (أخو) فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف و(بني نمر) مضاف إليه مجرور باليـاء نيابة عن الكسـرة. وهو مضـاف ونمر مضـاف إليه مجـرور بالكسـرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

* * *

27) وَارْفَـعْ بَوَاوٍ وانْصِبَـنَّ بِالأَلِفْ   واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِـنَ الأسْمَا أَصِفْ

28) منْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَـةً أَبَـانَا   وَالْفَمُ حَيْـثُ الْمِيـمُ مِنْـهُ بَانَا

---

[1] (?) يقدر السكون على آخر الفعل المعرب في موضعين:

الأول: إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين نحو: لم يكنِ العاقلُ يهمل أبناءه. فكلمة (يكن) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

الثاني: إذا كان الحرف الأخير من الفعل مدغماً في حرف مماثل. فإن السكون يقدر، لأن الآخر يحرك بالفتح لالتقاء الساكنين (الحرف الأخير المجزوم والساكن الذي قبله بسبب الإدغام) نحو: لم يفرَّ الشجاع. ومنه: (وليحدَّ أحدكم شفرته) فالفعل (يَحدَّ) مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون مقدر لأجل الفتحة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

[2] (?) سورة الإخلاص، آية: 3.

29) أَبٌ أخٌ حَـمٌ كَـذَاكَ وَهَـنُ والنَّقْصُ فِي هذا الأَخِيـرِ أَحْسَنُ
30) وَفِـي أبٍ وَتَالِيَـيْـهِ يَنْـدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِـنَّ أَشْهَـرُ
31) وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا كَجَا أخُو أبِيـكَ ذَا اعْتِـلاَ

هذا الباب الأول مما يكون الإعـراب فيه بعلامـات فرعيـة. وهو باب الأسماء السـتة[1] (أبٌ، أخٌ، حمٌ، فمٌ، هنٌ، ذو – بمعـنى صـاحب -) فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو: هذا أبوك. قال تعالى عن المرأتين:]وأبونا شيخ كبير[[2] وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو :احترم أباك. قال تعالى:]وءات ذا القربـى حقّه[[3] وتجر باليـاء نيابة عن الكسـرة نحـو: اسـمع نصـيحة أبيـك. قـال تعـالى:]ارجعـوا إلى أبيكم[[4].

وهذا الإعراب هو أشهر اللغـات في الأسـماء السـتة، وأسـهلها ويسمى الإتمـام، إلا كلمة (هن) فالأشـهر فيها الإعـراب بالحركـات، وفيها لغة أخـرى تليها وهي القصـر. ومعنـاه: لـزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجـر) ويكـون الإعـراب بحركـات مقـدرة على الألف للتعذر مثل: حضر أخاك. صافحت أخاك. مررت بأخاك.

وفيها لغة ثالثة وهي لغة النقص. ومعنـــاه: إعرابها بالحركـــات الظاهرة وحذف حرف العلة. مثل: هـذا أَبُـك. ورأيت أَبَـك. ومـررت بأَبِك. وتقول: هـذا هَنُـك. ورأيت هَنَـك. ومـررت بهَنِـك. قـال : "من

[1] (?) ويقال الأسماء الخمسة لأن (الهن) إعرابه بالحركات أشهر من إعرابه بالحروف. و(الحم) أقارب زوج المرأة، ويطلق على أقارب الزوجة. و(الهن) كناية عن أسماء الأجناس ـ تقول: هذا هنُ زيد أي: شيئه. وقد قال لي بعض الطلبة في الدرس: إن هذا اللفظ لا يزال مستعملاً عندهم بهذا المعنى. وقيل: كناية عما يستقبح ذكره، ومنه الحديث الآتي.

[2] (?) سورة القصص، آية: 23.

[3] (?) سورة الإسراء، آية: 26.

[4] (?) سورة يوسف، آية: 81.

تعــزى بعــزاء الجاهلية فأعضــوه بهنِ أبيه ولا تكنــوا" أخرجه أحمد بإسناد صحيح[1].

فالأسماء الستة بالنظر إلى اللهجات الواردة فيها ثلاثة أقسام:

الأول: ما فيه لهجة واحدة ـ وهو: ذو، وفو. وإعرابها بالحروف.

الثـاني: ما فيه لهجتـان. وهـو: هن. ففيه النقص، وهو أفصـح. والإتمام.

الثـالث: ما فيه ثلاث لهجـات وهـو: أب، أخ، حم. ففيها الإتمـام والقصر، والنقص، وهذا نادر فيها.

ولا تعرب الأسماء الستة بالحروف إلا بشروط وهي نوعان:

1) شروط عامة وهي أربعة:

الأول: أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعـربت بالحركـات الأصلية. قال تعـالى:]إن له أبـاً شـيخاً كبـيراً[[2] وقـال تعـالى:]وله أخٌ أو أختٌ[[3] وقــال تعــالى:]قـــال ائتونـي بــأخٍ لكم من أبيـكم[[4].

الثاني: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات أصلية مقدرة على ما قبل ياء المتكلم. قال تعـالى:

[1] (?) أي قال: يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال بغير حق. فأعضوه: فعل أمر. والهمزة للقطع. (بهن أبيه) أي: بذكره ما ولا تذكروا الكناية. بل الاسم الصريح.

[2] (?) سورة يوسف، آية: 78.

[3] (?) سورة النساء، آية: 12.

[4] (?) سورة يوسف، آية: 59.

]وأخي هارون هو أفصح مني لسانا[[1] وقال تعالى:]إن هـذا أخي[[2] وقال تعالى:]فألقوه على وجه أبي[[3].

الثـالث: أن تكـون مفـردة. فـإن كـانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى أو الجمع. نحو: جاء أبوان. ورأيت أبوين. وذهبت إلى أبوين. وجاء آبـاءُ الطلاب. ورأيت آبـاءهم. ومـررت بآبائهم. قال تعالى:]ءابـاؤكم وأبنـاؤكم[[4] وقـال تعـالى:]ورفع أبويه على العرش[[5].

الرابع: أن تكون مكبرة (أي: غـير مصـغرة). فـإن صُـغرت أعربت بالحركات الأصلية نحو: هذا أُبَيُّ زيد

2) شروط خاصة:

فيشـترط في كلمة (فم) حـذف الميم من آخرهـا. نحـو: ينطق فوك بالحكمة. فإن لم تحذف أعرب بالحركـات الأصـلية نحو: فمُك نظيف.

ويشترط في (ذو) أن تكـون بمعـنى صـاحب، وأن تضـاف لاسم جنس ظاهر غير صفة[6] نحـو: جـاء ذو مـال. ونصـحت ذا مـــال. وســـلمت على ذي مـــال. بخلاف: جـــاء ذو قـــام لأنها موصـولة. وبخلاف جـاء ذو قـائم، فمثل هـذا لا يتكلم بـه. لأنها أُضيفت لوصف.

وهذا معنى قوله: (فـارفع بـواو . . . إلخ) أي: ارفع بـالواو نيابة عن الضمة، وانصب بالألف. واجرر بالياء ما أصفه لك من

---

[1] (?) سورة القصص، آية: 34، "أخي" مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف. والياء مضاف إليه. وهذا الإعراب يقال في كل اسم اتصل بياء المتكلم. و"لساناً" تمييز.

[2] (?) سورة ص، آية: 23.

[3] (?) سورة يوسف، آية: 93.

[4] (?) سورة النساء، آية: 11.

[5] (?) سورة يوسف، آية: 100.

[6] (?) المراد باسم الجنس: الاسم الجامد غير المشتق. كالعلم والمال والأدب والفضل ونحوها.

الأسماء. ومن ذاك (ذو) بشرط أن يُبين صحبة، أي: يدل على صحبة، بأن يكون بمعنى صاحب. ومنها: الفم بشرط أن تَبين منه الميم أي: تنفصل. وكذا: أب أخ حم وهن. والنقص في كلمة (هن) الأخيرة أحسن من الإعراب بالحروف. وأما أب وأخ وحم. فالنقص نادر فيها – مع جوازه – والقصر أحسن منه، وشرط إعرابها بالحروف. أن تضاف لا للياء ثم ذكر المثال. ويمكن فهم الشرطين الثالث والرابع من المثال. فإن قوله: (أخو أبيك ذا اعتلا) مفرد غير مصغر. و(اعتلا) مصدر قُصر للوقف. والاعتلاء هو العلو.

* * *

32) بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلا إِذَا بِمُضَمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ
33) كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَينِ يَجْرِيَانِ
34) وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

هذا هو الباب الثاني مما يعرب بالعلامات الفرعية. وهو باب المثنى. والمثنى: اسم دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه. مثل: المشرفان على الطلاب قديران.

فالمشرفان: مثنى؛ لأنه اسم دال على اثنين بزيادة في آخره وهي: الألف والنون. وصالح للتجريد أي: تجريد الزيادة، فيقال: المشرف، ويصح عطف مثله عليه فيقال: جاء مشرف ومشرف

آخر، وقولنا: دال على اثنين. شامل للمثنى، كما مثل. وللألفاظ الموضوعة لاثنين، كشفع وزوج.

وقولنا: بزيادة في آخره: هذا قيد يخرج ما لا زيادة فيه نحو شفع، وكلا وكلتا. فليست بمثناة، وقولنا: صالح للتجريد: يخرج نحو: (اثنين) فإنه لا يصلح لإسقاط الألف والنون.

وقولنا: وعطف مثله عليه: هذا القيد يخرج نحو (القمرين) فإنه صالح للتجريد من الزيادة فيقال: (قمر) لكنه لا يعطف عليه مثله بل مغايره نحو: قمر وشمس. لأن تثنيته من باب التغليب.

وحكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة. ويجر بالياء – كذلك – نيابة عن الكسرة. كقوله تعالى:]قال رجلان[[1] وقال تعالى:]فوجد فيها رجلين يقتتلان[[2] وقال تعالى:]قد كان لكم ءاية في فئتين[[3] وهذه لغة جمهور العرب. ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وعليه ورد قوله ﷺ: (لا وتران في ليلة)[4] رواه أبو داود والنسائي والترمذي.

---

[1] (?) سورة المائدة، آية: 23.

[2] (?) سورة القصص، آية: 15.

[3] (?) سورة آل عمران، آية: 13.

[4] (?) لا: نافية للجنس. وتران: اسمها مبني على الألف في محل نصب. في ليلة: خبر. انظر (همع الهوامع 1/40) شرح السيوطي على سنن النسائي (3/230).

الملحق بالمثنى:

يلحق بالمثنى في إعرابه ألفاظ تشبه المثنى، وليست بمثناة حقيقة، لأن حد التعريف لا ينطبق عليها، كما تقدم. وهي أربعة ألفاظ:

1-2) اثنان واثنتان. سواء كانا مفردين عن الإضافة أو مركبين مع العشرة، نحو: حضر من الضيوف اثنان، قال تعالى:]شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان[[1] وقال تعالى:]فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً[[2].

3-4) كلا وكلتا. ولهما حالتان:

الأولى: أن يعربا إعراب المثنى. وذلك إذا أضيفا إلى الضمير، مثل: العلم والعمل كلاهما مطلوب. قال تعالى:]وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما[[3].

الثانية: أن يعربا إعراب المقصور. فتلزمهما الألف، ويعربان بحركات مقدرة رفعاً ونصباً وجرّاً. وذلك إذا أضيفا إلى اسم ظاهر.

---

1 (?) سورة المائدة: آية: 106. (واثنان) خبر المبتدأ (شهادة) على حذف مضاف تقديره: شاهدة اثنين، وقيل: فاعل للمصدر (شهادة) والخبر (إذا حضر) أو محذوف تقديره: (في ما فرض عليكم) وهو مقدم . . .

2 (?) سورة البقرة، آية: 60، اثنتا: فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. و"عشرة" مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. لأنه بدل من نون المثنى المحذوفة.

3 (?) سورة الإسراء، آية: 23، ألا تعبدوا: أن مصدرية. وهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء أي: أمر بأن لا تعبدوا. إلا إياه: مفعول تعبدوا في محل نصب. وبالوالدين إحساناً: مصدر منصوب بفعل مقدر أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً. إما يبلغن: إن شرطية. وما: زائدة إعراباً لا معنى لأنها للتوكيد. ويبلغن: مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، الكبر: مفعول مقدم، أحدهما: فاعل، فلا تقل لهما: جواب الشرط: أفٍّ: اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) (والتنوين فيه للدلالة على التنكير كما تقدم في باب الكلام) قولاً: مفعول به. كريماً: صفة. والتقييد بقوله: (فلا تقل لهما) خرج مخرج الغالب من أن الولد إنما يتهاون بوالديه عند الكبر. وإلا فالنهي لا يختص بالكبيرين. والله أعلم.

مثـل: حضر كلا الطـالبين، وهنـأت كلا الطـالبين، وسـلمت على كلا الطالبين. قال تعالى:]كلتا الجنتين ءاتت أكلها[[1].

وهذا معنى قوله: (بالألف ارفع المثنى . . . إلخ) أي: أن المثنى يرفع بــالألف. وكلا ترفع بــالألف إذا وصــلت بمضــمر، وكـانت هي مضافاً. والضمير هو المضاف إليه. (وكلتا) كذلك. أما اثنـان واثنتـان فملحقتان بالمثنى. ويجريان في إعرابهما مجرى (ابنين وابنتين) أما في حالة النصب والجر فإن الياء تحل محل الألف في كل ما سبق. بعد فتح ما قبلها، لأنه كان مألوفاً مع الألف، فلذا بقي مع الياء.

* * *

35) وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

36) وَشِبْهِ ذَيْنِ ....

هـذا البـاب الثـالث مما يعـرب بـالحروف، وهو جمـعُ المـذكرِ السالمِ[2]. وتعريفه: اسم دال على أكثر من اثنين بزيادة في آخـره. صالح للتجريد، وعطف مثله عليه. نحـو: فـرح الفـائزون. فهـذا اسم دال على أكثر من اثنين. وفيه زيادة في آخره، وهي الـواو والنـون. وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة، ألا ترى أنك تقول: فـائز. ويصح عطف مثله عليه فتقول: جاء فائز وفائز آخر.

---

[1] (?) سورة الكهف، آية: 33.

[2] (?) كلمة (السالم) صفة (للمذكر) فتضبط مثله هذا هو الأحسن. لقولنا: سلم فيه بناء الواحد عند جمعه.

والمراد بالسالم: ما سلمت فيه صيغة المفرد عند الجمع. بــأن يبقى مفرده بعد جمعه لا يدخل حروفه تغيير في نوعها أو عـددها أو حركتها، إلا عند الإعلال في نحو: (جاء المصطفون)[3].

وحكمــه: الرفع بــالواو نيابة عن الضــمة. نحــو: أفلح الآمــرون بالمعروف. والنصب والجر باليـاء. نيابة عن الفتحة والكسـرة. نحـو: شجعت الآمرين بالمعروف. سلمت على الآمرين بالمعروف.

والذي يجمع جمع مذكر سالم نوعان: أحدهما (الجامــد) والآخر (الصفة)[2] فإن كان الاسم جامداً فيشترط لجمعه خمسة شروط:

1) أن يكون علماً مثـل: زيد وخالـد. بخلاف: رجـل. وغلام، إلا إن صغر نحو رجيل. فإنه يجمع؛ لأنه وصف.
2) أن يكون لمذكر، بخلاف: زينب، وسعاد.
3) أن يكون لعاقل (أي من جنس العقلاء، فيشمل الصغير والمجنون) بخلاف: (كامل) علم على فرس.
4) أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائـدة. بخلاف: حمـزة، وطلحة.
5) أن يكــون خاليــاً من الــتركيب. بخلاف: ســيبويه؛ لأنه مركب.

ومن الأمثلة الجامعة للشــروط: فـاز العليـون. هنـأت العلـيين. مررت بالعليين.

وإن كان الاسم صفة فيشترط في جمعه ستة شروط:

1) أن تكون الصفة لمذكر، بخلاف: حائض، مرضع.
2) أن تكون الصفة لعاقل، بخلاف: صاهل (صفة للحصان).
3) أن تكون خالية من التاء. بخلاف: قائمة، وصائمة.

---

[3] (?) مفرده (مصطفى) فلما جمع حذفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحاً. للدلالة على الألف المحذوفة.

[2] (?) الاسم الجامد: هو الذي لم يؤخذ من غيره. والصفة: هي المشتق الذي أخذ من غيره. فالأول مثل: رجل، باب، بياض. والثاني مثل: جالس، مكتوب، جميل.

4) ألا تكـون الصـفة على وزن (أفعـل) الـذي مؤنثه (فعلاء) بخلاف: أخضر.

5) ألا تكـون الصـفة على وزن (فعلان) الـذي مؤنثه (فعلى) بخلاف: سكران.

6) ألا تكون الصفة مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. بخلاف: صبور، وجريح.

ومن الأمثلة الجامعة للشـروط: أفلح المسـتغفرون، أثـاب الله المسـتغفرين. أثـنى الله على المسـتغفرين. قـال تعـالى:]فـرح المخلّفون[[1] وقال تعـالى:]والله يحب المحسـنين[[2] وقـال تعـالى:]وكان بالمؤمنين رحيما[[3].

وهذا معنى قوله(وارفع الـواو . . . إلخ) أي: ارفع بـالواو ونيابة عن الضمة، واجرر بالياء نيابة عن الكسرة، وانصب بها- أيضاً-، نيابة عن الفتحة وقوله: (وبيا) منصور للضرورة، متعلق بـ (أجـرر) مقـدم عليـه، وقولـه: (سـالمَ جمعِ / من إضـافة الصـفة إلى موصـوفها، والأصل جمع عامر ومذنب السالم، وأشار بـ (عامر) إلى العلم، وبـــ (مـذنب) للصـفة، واكتفى بهما عن الشـروط طلبـاً للاختصـار، وبـــ (شِـــبْهِ ذين) إلى ما أشـــبههما من كل علم وصـــفة بالشـــروط المذكورة.

*   *   *

36) .... وَبِهِ عِشْرُونا   وَبَابُـهُ   أُلْحِـقَ وَالأَهْـلُونَـا

---

[1] (?) سورة التوبة، آية: 81.
[2] (?) سورة آل عمران، آية: 134.
[3] (?) سورة الأحزاب، آية: 43.

37) أُولُـو وَعَالَمُـونَ عِلِّيُّونَـا وَأَرَضُـونَ شَـذَّ وَالسِّنُونَـا

38) وَبَابُـهُ وَمِثْلَ حِيـنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْم يَطَّرِدْ

الملحق بجمع المذكر السالم: هو ما فقد وصفاً أو شـرطاً مما يجب تحققه في الجمع.

وأشهر هذه الملحقات:

1) كلمات مسموعة تدل على معنى الجمـع. ولا مفـرد لها من لفظها ولا من معناها، وهي عشرون وثلاثون إلى تسـعين[1] قـال تعـالى:]إن يكن منكم عشـرون صـابرون يغلبـون مائتين[[2] وقال تعالى:]وإذْ واعدنا موسى أربعين ليلة[[3].

2) كلمات مسـموعة لم تسـتوف بعض الشـروط. مثل (أهـل) فقالوا فيها: أهلون، كما قال الشاعر:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولابد يوماً أن ترد الودائـع[4]

فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة.

3) كلمات مسموعة تدل على معنى الجمـع. ولا مفـرد لها من لفظها. مثل كلمة: (أولو)، قال تعـالى:]شـهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم[[5].

---

[1] (?) وهي موجودة في القرآن، فعليك أن تستنبطها باستحضار الآيات.

[2] (?) سورة الأنفال، آية: 65.

[3] (?) سورة البقرة، آية: 51.

[4] (?) المال: مبتدأ. ودائع: خبر. ولابد: (لا) نافية للجنس. بدَّ: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب.والخبر (أن ترد الودائع) فهو في تأويل مصدر، أي: من رد الودائع.

[5] (?) سورة آل عمران، آية: 18.

وكذلك لفظة (عـالمَون) فـإن مفردها (عَـالَم) وهو اسم لما ســـوى الله تعـــالى، وليس بعلم ولا صـــفة، فهي ملحقة بالجمع. قال تعالى:]الحمد لله رب العالمين[[6].

4) كلمات من هذا الجمع المستوفي للشــروط أو مما ألحق به سمي بها المفرد، وصارت أعلاماً، فمثـال الأول المسـتوفي للشــروط: خلـدون، زيـدون، ومثـال الثـاني: علِّيُـون. (اسم لأعلى الجنـة) له مفـرد (عِليّ) وهو المكـان العـالي، ولكنه لغير العاقـل، فـأُعرب جمعه إعـراب جمع المـذكر السـالم، قــال تعــالى:]كلا إن كتــاب الأبــرار لفي علــيين (18) وما أدراك ما علّيون[[2].

5) كلمـات مسـموعة: لها مفـرد من لفظهـا. وهـذا المفـرد لا يسـلم من التغيـير عند جمعه هـذا الجمـع. فهو من جمـوع التكسـير، ولكنها ألحقت بجمع المـذكر السـالم في إعرابها بالحروف مثـل: أرضـون. وسـنون. وبابـه. فكلمة (أَرَضـون) بفتح الراء. مفردها (أرض) بسكون الراء، فتغير بناء المفرد في الجمع، ثم إنه مفرد لمؤنث غـير عاقـل. وليس بعلم ولا صفة.

وكلمة (سِــنون) مكســورة الســين في الجمــع. مفتوحتها في المفرد، وهو (سَنة) ثم إنه مفرد مؤنث لغير العاقل. وليس بعلم ولا صفة. قال تعالى:]قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين[[3].

---

6 (?) سورة الفاتحة، آية: 2.

2 (?) سورة المطففين، الآيتان: 18 – 19، "كلا" حرف ردع وزجر،]وما أدراكٍ ما عليون[ما: مبتدأ. أدراك: أدرى: فعل ماض مبني على فتح مقدر. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على (ما)، والكاف مفعول أول. وقوله سبحانه ما:مبتدأ و]عليون[خبر مرفوع بالواو، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. والجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل أدراك.وجملة أدري خبر ما .

3 (?) سورة المؤمنون، آية: 112، "كم" اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه (لبثتم) و"عدد سنين" تمييز، وهو مضاف و(سنين) مصاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر.

والمراد بباب سـنين: كل اسم ثلاثي حـذفت لامه وعـوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركـات مثـل: (عِضـة) بمعـنى كـذب وافـتراء، وجمعها (عِضـون) بكسر العين فيهمـا. وأصل المفـرد: عِضَـوٌ. فهو اسم ثلاثي حــذفت لامه، وهي (الواو) وعوض عنها هاء التأنيث. وليس له جمع تكســير. قال تعالى:]الذين جعلوا القرآن عضين[[1] ومثل ذلك: عزة وعـزين، ومائة ومـئين. قـال تعـالى:]عن اليمين وعن الشـمال عـزين[فــ (عـزين) حـال منصـوب باليـاء؛ لأنه ملحق بجمع المـذكر، والمعـنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول وعن شماله.

وإعـراب (سـنين وبابـه) إعـراب جمع المـذكر السـالم، هو لغة من لغـات العـرب، ومنهم من يعربه بحركـات على النـون منونة غالبـاً، ويلتزم الياء في جميع الأحوال. فيقول: هذه سـنينٌ مجدبـةٌ. وأقمت عنده سنيناً. ودرست النحو خمسَ سنينٍ. قال الشاعر:

دعـانـي من نجـد فإن سنينَه   لعبـن بنا شيباً وشيبننا مردا[2]

فإن الشاعر نصبه بالفتحة (فإن سنينه) ولم ينصـبه باليـاء؛ لأنه لم يحذف النون للإضافة.

ومن العرب من يجري هذا الإعرابـ – وهو الإعراب بالحركــات مع النون ولـزوم اليـاء – في جميع أنـواع جمع المـذكر وما أُلحق به إجــراء له مجــرى المفــرد. نحــو: جــاء معلمينٌ. وكلمت معلمينــاً. وسلمت على معلمينٍ. ونقول في جمعٍ مسـمى بـه: هـذا محمـدينٌ، ورأيت محمديناً. ومررت بمحمدينٍ[3].

---

1 (?) سورة الحجر، آية: 91، عضين: مفعول ثان لجعل.
2 (?) أي اتركاني. والبيت للصمة بن عبد الله القشيري. من قصيدة له في ذكر نجد لها قصة.
3 (?) الإعراب بالحروف هو الأحسنـ أما ما سمى به مما ختم بياء ونون فيرى بعض الباحثين أن الاقتصار على هذه اللغة أوضح حيث أن السامع يدرك أنها علم مفرد.

وهذا معنى قوله: (وبه عشــرونا . . . إلخ) أي: أُلحِـقَ عشــرون وبابه – والمراد به أخوات عشرين إلى تسعين – ألحق بجمع المذكر في إعرابه، والأصل: أُلحقــا، لكنه حـذف الألف على إرادة: ما ذُكــر، وكذلك ألحق أهلون وأولو وعالمون وعليون، والألف في (عشــرونا) وما بعد، للإطلاق.

ثم قال: عن لفظ (أرضون والسنون وبابه شاذ)[1]، وإنما صـرح بشذوذ هذين مع أن جميع الملحقات بجمع المذكر السـالم شـاذة – ما عدا النوع الرابع – لأن الشذوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكـثر الشــروط. فكلاهما اسم جنس – مـؤنث. وغـير عاقـل. ولم يسـلم مفرده عند الجمع، ثم بين أن سنين وبابه. قد يعـرب إعـراب (حين) فتلازمه الياء والنون. وتظهر الحركات على النـون منونة غالبـاً. وأن من العــرب من يطــرد هــذا الإعــراب في كل جمع مــذكر ســالم، والمُطَّرد: وصف لما وقع له الاطراد والتتابع وعدم التخلـف، ويقابله الشاذ[2].

[1] (?) أي شاذ قياساً لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. وليس بشاذ استعمالاً لكثرته. فالشاذ قياساً ما خالف القاعدة، والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه.
[2] (?) انظر: الخصائص لابن جني (1/96).

39) وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

40) وَنُونُ مَاثُنِّـيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

النون في جمع المذكر السالم تكون مفتوحة. وكذا الحكم فيما ألحق به في جميع أحـــوال إعرابه في الرفع والنصب والجـــر. ولا علاقة لهذه النون بإعرابه؛ لأنه معرب بالحروف.

ومن العرب من يكسر هذه النون بعد الياء. قال الشاعر:

عـرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكرنا زعانفَ آخرينِ[1]

أما نـــون المثـــنى وجميع ملحقاته فالأشـــهر فيها أن تكـــون مكسـورة في جميع أحـوال إعرابـه، وقليل من العـرب من يفتحهـا. قال الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا[2]

فالشاعر نصب المثنى بالألف – على لغة بعض العــرب – وفتح النــون وذلك في قوله (والعينانــا)، أما قوله (ظبيانــا) فهو مفــرد لا مثــنىـ لأنه اسم رجــل، أي: أشــبها منخــري ظبيــان، قاله أبو زيد الأنصاري في نوادره. وقال آخر:

على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب[3]

---

1 (?) زعانف مفرده (زعنفة) بكسر الزاي والنون . يطلق على القصير واللئام وأجنحة السمك وغيره، والمراد هنا: الأتباع.

2 (?) ادعى بعض النحاة أن البيت مصنوع، وأنه من وضع النحويين، وحجتهم أن الشاعر نصب المثنى في قوله: (والعينان) بالألف. وفي قوله: (ومنخرين) بالياء . . فجمع بين لغتين وذلك قلما يتفق لعربي؛ وهذا مردود، فإن أبا زيد الأنصاري – وهو ثقة – أورده في كتابه (ومنخران) بالألف. فإن ثبت ذلك فإن النحويين أخطأوا في رواية البيت، وبنوا على ذلك ادعاء أنه مصنوع.

3 (?) الأحوذيان: مثنى أحوذي وهو الخفيف السريع، أراد به هنا جناح القطاة. والبيت وصف لها بالسرعة والخفة. و(ما) نافية و(هي) مبتدأ بتقدير مضافين أي: فما زمان رؤيتها إلا لمحة و(إلا) أداة استثناء ملغاة و(لمحة) خبر المبتدأ وجملة (تغيب) معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

وهذا معنى قوله: (ونون مجمـوع . . . إلخ) أي: افتح نـون جمع المذكر السـالم والملحق بـه، وقـلّ من العـرب من نطق بكسـرها. ونون المثنى والملحق به تكون مكسورة. وقد ورد فتحها.

* * *

41) وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعَا

لما فرغ ابن مالك – رحمه الله تعالى – من ذكر ما ينوب فيه حرف عن حركة. وهي الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم. شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة. ومنه ما جمع بألف وتاء مزيدتين. وهو جمع المؤنث السالم[1] وتعريفه:

ما دلّ على أكثر من اثنين بألف وتاء مزيدتين. نحو: حضرت المتحجبات. فهذا لفظ يدل على أكثر من اثنين. بسبب الزيادة في آخره.

وحكمه: أنه يرفع بالضمة. وينصب ويجر بالكسرة، فنابت الكسرة عن الفتحة في حالة النصب. قال تعالى:]والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض[[2] وقال تعالى:]وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنّات تجري من تحتها الأنهار[[3] وقال تعالى:]ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات[[4].

وخرج بالتعريف نوعان من الكلمات:

الأول: ما كانت ألفه غير زائدة نحو: دعاة وقضاة. فإن ألف الأولى منقلبة عن أصل وهو الواو. والثانية: عن الياء. ثم قلبت ألفاً في الكلمتين، والأصل: دُعَوَةٌ، وقُضَيَةٌ.

الثاني: ما كانت تاؤه غير زائدة، نحو: صوت وأصوات. وميت وأموات. فهذان النوعان ليسا من هذا الباب. لأن دلالة الكلمات المذكورة على الجمع ليس بسبب الألف والتاء. وإنما هو بصيغة

---

1 (?) التسمية الأولى أدق من (جمع المؤنث السالم) لأن الذي ينصب بالكسرة ليس جمع المؤنث السالم فحسب، بل كل ما جمع بألف وتاء ولو كان مفرده مذكراً نحو: اصطبل (موقف الدواب) اصطبلات. ونحو: بنات وأخوات وفتيات وأمهات. جمع مؤنث ولكنه تغير جمعه عن مفرده، فليس سالماً، انظر (همع الهوامع 1/22).

2 (?) سورة التوبة، آية: 71.

3 (?) سورة التوبة، آية: 72.

4 (?) سورة الأحزاب، آية: 73.

جمع التكسير[1]. فنصبهما بالفتحة على الأصل. قال تعالى:]لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النّبي[[2] وقال تعالى:]وكنتم أمواتا فأحياكم[[3].

وهذا معنى قوله: (وما بتا وألف . . . إلخ) أي: وما جمع بسبب الألف والتاء فإنه يكسر في الجر وفي النصب معاً. وذكر الجر مع أنه لا نيابة فيه؛ إشارة إلى أن النصب محمول عليه.

42) كَذَا أُولاَتُ وَالَّذي اسْماً قَدْ جُعِلْ كَأذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أيْضاً قُبِلْ

أشار بهذا إلى الملحق بجمع المؤنث السالم. وهو نوعان:

الأول: لفظ (أولات) بمعنى صاحبات. فهذه تعرب بإعراب هذا الجمع. وهي ملحقة به، لأنه لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها وهو صاحبة، قال تعالى:]وإن كنّ أولات حمل فأنفقوا عليهن[[4].

الثاني: ما سمي به من هذا الجمع. فصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية. مثل: أذرعات فهي جمع أذرعة. وهي جمع ذراع، وهي الآن علم على بلد في أطراف الشام. فتعرب بإعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين. ومثل ذلك لفظ: عرفات. قال تعالى:]فإذا أفضتم من عرفاتٍ فاذكروا الله عند المشعر الحرام[[5].

---

[1] (?) فإن قلت: بنت وبنات. هذا الجمع ينصب بالكسرة، وصوت وأصوات. هذا الجمع ينصب بالفتحة مع أن التاء موجودة في المفرد. فالجواب: أن الدلالة على الجمع في الأول بسبب الزيادة. والثاني بسبب الصيغة لأنه على وزن من أوزان جمع التكسير فاعرف هذا فهو نافع في هذا الباب.

[2] (?) سورة الحجرات، آية: 2.

[3] (?) سورة البقرة، آية: 28.

[4] (?) سورة الطلاق، آية: 6. و(أولات) خبر كان منصوب بالكسرة.

[5] (?) سورة البقرة، آية: 198.

وهذا معنى قوله: (كـذا أولات . . . إلخ) أي: أن لفظ (أولات) يكسر في الجر وفي النصب معـاً. وكـذا ما جعل من جمع المـؤنث علماً على شيء فإنه يجري عليه الإعراب السابق.

* * *

43) وَجُـرَّ بِالْفَتْحَةِ مَالا يَنْصَرِفْ   مَـالَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْـدَ ألْ رَدِفْ

أشـار بهـذا الـبيت إلى القسم الثـاني مما نـابت فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف أي: لا ينون[1]. وتعريفه: كل اسم معـرب شـابه الفعل بوجـود علـتين من علل تسع أو واحـدة تقـوم مقامهـا. مثـل: أحمـد. فيه العلمية ووزن الفعـل. وعطشـان فيه الوصفية وزيادة الألف والنون. ومساجد فيه علة واحدة وهي صـيغة منتهى الجموع.

وللممنوع من الصرف باب خاص فيه بيـان أسـباب المنع من الصرف. وتوضيح أحكامه، والمقصود هنا ما يتعلق بإعرابه.

فهو يرفع بالضـمة وينصب بالفتحـة. ويجر بالفتحة – أيضـاً – نيابة عن الكسـرة، قـال تعـالى:]ولقد جـاءكم يوسـفُ من قبل بالبينات[[2] وقال تعالى:]إن إبراهيمَ كان أمّةً[[3] وقال تعالى:]وإذا حييتم بتحية فحيّوا بأحسنَ منها[[4].

ويستثنى من ذلك مسـألتان يجر فيهما الممنـوع من الصـرف بالكسرة على الأصل:

---

[1] (?) وبعض الطلبة يظن أنه لا يسمى ممنوعاً من الصرف إلا إذا كان مجروراً بالفتحة، وهذا غير صحيح، بل كل ما منع من التنوين من اسم معرب لعلتين أو لعلة فهو ممنوع من الصرف ولو كان مرفوعاً أو منصوباً.

[2] (?) سورة غافر، آية: 34.

[3] (?) سورة النحل، آية: 120.

[4] (?) سورة النساء، آية: 86.

الأولى: أن يكون مضـافاً. نحـو: وعظت في مسـاجدِ القريـة. قـال تعـالى:]لقد خلقنا الإنسـان في أحسـنِ تقـويم[[1] فـإن كـان مضافاً إليه جر بالفتحة نحو: كتابُ يوسفَ جديدٌ. قـال تعـالى:]إن الله اصـــطفى ءادم ونوحـــاً وءال إبـــراهيمَ وءال عمـــرانَ على العالمين[[2].

الثانية: أن تدخل عليه الألف واللام نحو: سـألت عن الأفضـلِ من الطلاب. قـــال تعـــالى:]ولا تباشـــروهن وأنتم عـــاكفون في المساجدِ[[3].

وهـذا معـنى قولـه: (وجُـرَّ بالفتحة . . . إلخ) أي: جُـرَّ بالفتحة نيابة عن الكسـرة ما لا ينصـرف ما لم يكن مضـافاً أو واقعـاً بعد (أل) مباشرة من غير فاصل. ومعنى: (ردف) أي: تبع.

*   *   *

[1] (?) سورة التين، آية: 4.
[2] (?) سورة آل عمران، آية: 33.
[3] (?) سورة البقرة، آية: 187.

44) وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

45) وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

لما فرغ من ذكر ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة وهي الأمثلة الخمسة. والمراد بها: كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. والألف قد تكون للغائبين فيبدأ الفعل بالياء، أو للمخاطبين فيبدأ بالتاء. وكذا واو الجماعة. وهذا معنى كونها خمسة.

فهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة نحو: هل تصلون أرحامكم[1]؟ قال تعالى:]والله بما تعملون بصير[[2] وتنصب وتجزم بحذفها[3] نيابة عن الفتحة، والسكون نحو: لا ينبغي للأغنياء أن يتأخروا عن مساعدة العاجزين. قال تعالى:]فإن لّم تفعلوا ولن تفعلوا[[4].

وهذا معنى قوله: (واجعل لنحو يفعلان النونا . . . إلخ) وعبر بقوله (لنحو) إشارة إلى أنها ليست ألفاظاً معلومة كالأسماء

---

[1] (?) في قوله تعالى:]إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح[الفعل (يعفون) مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث في محل نصب. ونون الإناث: فاعل. فالواو لام الفعل، لأنه من عفا يعفو، بخلاف: الرجال يعفون. فالواو ضمير الجمع فاعل ولام الفعل محذوفة وأصله: يعفوون. والنون علامة الرفع، فتقول في حالتي الجزم والنصب: الرجال لن ولم يعفوا. فالفروق بين: الرجال يعفون. والنساء يعفون، ثلاثة فتأملها.

[2] (?) سورة الحديد، آية: 4.

[3] (?) قد تحذف النون لغير ناصب أو جازم. كقوله ﷺ: "لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا" رواه مسلم برقم 93. فحذفت النون من قوله: "ولا تؤمنوا" لغير ناصب أو جازم، وهي لغة صحيحة قليلة الاستعمال. ومنه قول عمر رضي الله عنه في قتلى بدر (كيف يسمعوا؟ وأنى يجيبوا وقد جيَّفوا) رواه مسلم برقم 2874.

[4] (?) سورة البقرة، آية: 24، هنا اجتمع عاملان (إن ولم) والعمل للثاني لأنه شديد الاتصال بالمضارع. بخلاف (إن) فقد تدخل على الماضي وقد يليها الاسم. قاله العكبري في إعراب القرآن (1/40). وقيل: العمل للأول لسبقه وقوته لأنها تؤثر في فعل الشرط وجوابه. ولا قيمة كبيرة لهذا الخلاف لأن المضارع مجزوم على أي حال.

الستة. وإنما هي تصدق على كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين . . . إلخ, قوله (سمه): بكسر السين المهملة هي العلامة، وفعلها: وَسَمَ يَسِمُ سِمَةً على مثال: وعد يعد عدة. وقوله: (كلم تكوني لترومي مظلمه) مثل بالأول للجزم والثاني للنصب. وقد مثل بقوله: (يفعلان) وما بعده للرفع.

* * *

46) وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِـنَ الأَسْمَاءِ مَا كالْمُصْطَفى والمُرتْقَيِ مَكَارِمَا

47) فَالأوَّلُ الإعْرَابُ فِيـهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِرَا

48) وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنْصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أيْضاً يُجَرّ

لما تحـدث عن الصـحيح من الأسـماء والأفعـال شـرع في ذكر المعتل منهمـا. وبـدأ بالأسـماء فـذكر نـوعين من الأسـماء المعتلـة. وهما: المقصور والمنقوص.

والمقصـور: هو الاسم المعـرب الـذي في آخـره ألف لازمـة. مثـل: فـتى، عصـا، رحى. وخـرج بالاسـم: الفعل نحـو: يخشـى، والحرف: نحو: على، وبالمعرب: المبني نحـو: مـتى. وبـالألف نحـو: الهادي، لأن آخره ياء. وباللازمة نحو: الزيدان. فإن ألفه غـير لازمـة، لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب.

وحكم المقصـور: أنه يعـرب بحركـات مقـدرة على الألـف. والمانع من ظهورها التعذر: فـالرفع نحـو: أَهَمُّ المطـالب رضا اللـه. والنصب نحو: إن رضا الناس غاية لا تدرك. والجر نحو: احرص على رضا والديك. قال تعـالى:]ذلك هـدى الله[[1] وقـال تعـالى:]والـذين اهتـدوا زادهم هـدى[[2] وقـال تعـالى:]لكل أمة جعلنا منسـكاً هم ناسـكوه فلا ينازعنّك في الأمر وادع إلى ربك إنك لعلى هـدى مستقيم[[3].

---

1 (?) سورة الأنعام، آية: 88.

2 (?) سورة محمد، آية: 17، اعلم أن المقصور المجرد من أل والإضافة يلازمه التنوين هكذا (جاء فتىً، رأيت فتىً ومررت بفتىً) والإعراب بحركات مقدرة على الألف. وأصله (فتيٌ) على وزن (فَعَلٌ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، والألف ساكنة والتنوين ساكن، فحذفت الألف نطقاً لا كتابة، وصار التنوين تابعاً لفتحة التاء فلا يتغير مطلقاً.

3 (?) سورة الحج، آية: 67.

أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة غير مشددة، قبلها كسرة، نحو: القاضي، الساعي، الوافي.

وخرج بالاسم: الفعل، نحو: يعطي، والحرف نحو: في، وبالمعرب: المبني نحو: الذي. وبالياء المقصور نحو: الفتى. وباللازمة: المثنى كما تقدم، فإن الياء لا تلزم إلا في حالتي الجر والنصب، وبقولنا: قبلها كسرة: التي قبلها ساكن صحيح مثل: ظبي، أو ساكن معتل نحو: كرسي. فهذا من المعتل الجاري مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة. قال تعالى:]فأذاقهم الله الخزي في الحياة الدنيا[[1].

وحكم المنقوص: إن كان محلى بال أو مضافاً ثبتت ياؤه. ورفع بضمة مقدرة عليها منع من ظهورها الثقل. وكذا يجر بكسرة مقدرة. مثال الرفع: الساعي للخير كفاعله، جاء قاضي المدينة، ومثال الجر: على الباغي تدور الدوائر. سلمت على قاضي المدينة.

وقد تحذف الياء تخفيفاً في حالتي الرفع والجر؛ لدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وتُجرى (أل) مُجرى ما عاقبها وهو التنوين، فكما تحذف معه، تحذف معها، فمثال الرفع قوله تعالى:]يوم يدع الدَّاعِ إلى شيء نكر[[2] ومثال الجر قوله تعالى:]وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعِ إذا دعان[[3].

وأما نصب المحلى والمضاف فهو بالفتحة الظاهرة نحو: "لعن رسول الله الراشيَ والمرتشيَ"[4]. رأيت قاضيَ المدينة، قال تعالى:]ياقومنا أجيبوا داعي الله[[5].

---

1 (?) سورة الزمر، آية: 26.

2 (?) سورة القمر، آية: 6، الداع: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها الثقل.

3 (?) سورة البقرة، آية: 186.

4 (?) أخرجه أحمد وأصحاب السنن وحسنه الترمذي.

5 (?) سورة الأحقاف، آية: 31.

وإن كان المنقوص مجرداً من "أل" والإضافة حذفت ياؤه وجيىء بالتنوين. رفعاً وجرّاً. وبقيت ياؤه نصباً. فتقدر الضمة والكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (ياء المنقوص والتنوين) وتظهر الفتحة. فمثال الرفع: المؤمن راضٍ قانع. قال تعالى:]إنما أنت منذر ولكل قوم هاد[(1) ومثال النصب: سمعت منادياً ينادي للصلاة، قال تعالى:]وكفى بربك هادياً ونصيراً[(2) ومثال الجر: ربّ ساع لقاعد. قال تعالى:]ومن يضلل الله فماله من هاد[(3).

قال ابن مالك: (وسَمِّ معتلاًّ . . . إلخ) أي: سَمِّ ما كان آخره ألفاً، كالمصطفى، وما كان آخره ياء، كالمرتقي – حال كونه من الأسماء لا من الأفعال – معتلاًّ. فالأول وهو ما آخره ألف، الإعراب جميعه قُدِّر على آخره. وهو النوع (الذي قد قصرا) أي: سمى مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمى بذلك؛ لأنه حبس ومنع من ظهور الحركة والألف في (قدرا) و (قصرا) للإطلاق (والثان) بحذف الياء لغة لا للوزن. (منقوص) سُمِّي بذلك لعدم ظهور كل الحركات الإعرابية على آخره (ونصبه ظهر) للخفة. (ورفعه ينوى كذا – أيضاً – يُجَرّ) كما تقدم.

وقد تبين بذلك أن الإعراب التقديري يكون في المقصور والمنقوص. وبقي نوع ثالث من الأسماء، وهو المضاف لياء المتكلم، فتقدر فيه حركات الإعراب جميعها، كالمقصور. لكن قدرت في المقصور لكون الحرف الأخير منه لا يقبل

---

1 (?) سورة الرعد، آية: 7، هاد: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، وحُذِفَ التنوين لأجل الوقف.

2 (?) سورة الفرقان، آية: 31، بربك: الباء حرف جر زائداً إعراباً لا معنى. ورب: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والكاف مضاف إليه. و"هادياً" تمييز منصوب ويجوز إعرابها حالاً.

3 (?) سورة الزمر، آية: 23.

الحركة.والمضاف للياء لأجل المناسبة؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها. فشُغِلَ المحل بهذه الكسرة فلم تظهر حركة الإعراب، تقول: هذا كتابي. واحترمت أبي. وسلمت على أمي.

*   *   *

49) وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ   أوْ وَاوٌ أوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِفْ
50) فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ   وَأبْدِ نَصْبَ مَاكَيَدْعُو يَرْمِي
51) وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً   ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لازِماً

ذكر هنا المعتل من الأفعال وهو الباب السابع مما يعرف بالنيابة. والمعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة: كـ(يدعو)، أو ياء قبلها كسرة كـ (يرمي)، أو ألف قبلها فتحة كـ (يسعى) والمراد الفعل المضارع؛ لأن الكلام في المعرب. وكيفية إعرابه كما يلي:

1) المعتل بالألف: يرفع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر نحو: المتقي يخشى ربه. قال تعالى:]إنما يخشى الله من عباده العلمؤُا[[1] وينصب بفتحة مقدرة. نحو: لن يرضى العاقلُ بالأذى. قال تعالى:]وما كنت ترجوا أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربّك[[2]. ويجزم بحذف حرف العلة. وهو الألف والفتحة قبلها دليل عليها نحو:

---

[1] (?) سورة فاطر، آية: 28.
[2] (?) سورة القصص، آية: 86.

العاصي لم يخشَ ربـه. قـال تعـالى:]وابتغ فيما ءاتك الله الدّار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا[[1].

2) المعتل بـالواو: يرفع بضـمة مقـدرة على الـواو، منع من ظهورها الثقل، نحو: الموحِّد لا يـدعو إلا اللـه، قـال تعـالى:]هنالك تبلوا كلّ نفس مّا أسـلفت[[2] وينصب بفتحة ظـاهرة على الواو لخفتها نحو: لن يسموَ أحد إلا بأدبه. قال تعـالى:]لن ندعوا من دونه إلهاً[[3] ويجزم بحـذف حـرف العلة وهو الواو. والضمة قبلها دليل عليهـا، نحـو: لا تَـدعُ على أولادك. قال تعالى:]فليدعُ ناديه[[4].

3) المعتل باليـاء: يرفع بضـمة مقـدرة على اليـاء منع من ظهورها الثقل نحو: أنت تـربي أولادك على الفضـيلة، قـال تعالى:]هو يحي ويميت[[5] وينصب بفتحة ظاهرة على اليـاء لخفتها، نحو: لن تعطيَ الفقيرَ شـيئاً إلا أُجـرت عليـه، قـال تعالى:]إما أن تُلقيَ وإما أن نكون أول من ألقى[[6] ويجـزم بحـذف حـرف العلة وهو اليـاء، والكسـرة قبلها دليل عليها نحو: لا تؤذ جارك. قال تعالى:]ومن يبتغِ غـير الإسـلام دينـاً فلن يقبل منه[[7].

وهذا معنى قوله: (وأيُّ فعل آخر منه ألف . . . إلخ) أي: يعرف الفعل المعتل بـأن يكـون آخـره ألفـاً أو واواً أو يـاء. وتقـدر الحركات كلها على الألف غير الجزم. و(أَبْـدِ) أي: أظهر النصب

---

[1] (?) سورة القصص، آية: 77.
[2] (?) سورة يونس، آية: 30.
[3] (?) سورة الكهف، آية: 14.
[4] (?) سورة العلق، آية: 17.
[5] (?) سورة يونس، آية: 56.
[6] (?) سورة طه، آية: 65.
[7] (?) سورة آل عمران، آية: 85.

فيما آخره واو كـ (يدعو) أو ياء كـ (يرمي). وقَدّر الرفع فيهمــا، واحذف الحروف الثلاثة في حالة دخول الجازم على الأفعال[8].

النكرة والمعرفة

52) نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّـرَا   أوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِـرَا
53) وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي   وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلامِ وَالَّـذِي

الاسم قسمان:

القسم الأول: نكـرة: وهي اسم يـدل على شـيء واحـد، ولكنه غير معين. مثل: جاء طالب. قدم ضيف، والنكرة نوعان:

الأول: ما يقبل (أل) وتـؤثر فيه التعريـف. مثـل: كتـاب، رجـل. تقول: الرجل شجاع، الكتاب نفيس.

الثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل). مثـل: ذو (بمعـنى صـاحب) نحو: جاء ذو علم، أي: صاحب علم. فذو: نكـرة، وهي لا تقبل (أل)، لكنها واقعة موقع ما يقبل (أل) وهو صاحب.

القسم الثاني: معرفة: وهي اسم يدل على شـيء واحد معين، مثل: أنت مخلص.

والمعرفة نوعان:

الأول: ما لا يقبل (أل) ولا يقع موقع ما يقبلها نحو: جاء علي.

---

8 (?) قد يحذف حرف العلة بغير جازم؛ لقصد التخفيف أو رعاية الفواصل وغير ذلك، كقوله تعالى]يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه[وقوله تعالى:]ذلك ما كنا نبغ . . [وقوله تعالى:]والليل إذا يسر[انظر: إعراب القرآن للعكبري (2/714).

الثاني: ما يقبل (أل) ولكنها لا تؤثر فيه التعريف. مثـل: عبـاس فتقـول: جـاء العبـاس. لكنها غـير معرفـة. لأنه معرفة بالعلميـة، وسيأتي ذلك – إن شاء الله – في بابه.

والمعارف سبعة أقسام:

1) الضمير، مثل: أنا، أنت، هو، وهو أعرف المعارف وأشـدها تمييزاً لمسماه بعد لفظ الجلالة وضميره.
2) العلم مثل: خالد، زينب، مكة.
3) اسم الإشارة مثل: هذا، هذه، هؤلاء.
4) اسم الموصول مثل: الذي، التي، الذين.
5) المعرف بأل مثل: الكتاب، الطالب.
6) المضاف لمعرفة مثل: كتابي جديد ـ كلام علي بليغ.
7) النكرة المقصودة[1] من بين أنواع المنادى، مثل: يا طالبُ أجب (إذا كنت تريد واحداً معيناً)ـ

وهذا معنى قوله (نكرة قابل أل . . . إلخ) أي: أن النكرة: اسم قابل لفظ (أل) الذي يؤثر فيها التعريف. أو واقع موقع (ما قد ذكرا) أي: موقع أل المـؤثرة، وغـير النكـرة: معرفـة، ثم ذكر أنواعها عـدا

---

[1] (?) اعلم أن هذه الأقسام تختلف في درجة التعريف، فبعضها أقوى من بعض، بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه. وأشهر الآراء أن أقوى المعارف وأعرفها بعد لفظ الجلالة وضميره، هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم. وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف، ويلحق بعلم الشخص العلم بالغلبة، ثم ضمير الغائب الذي تعين مرجعه، ثم اسم الإشارة، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما في درجة واحدة، لأن التعريف بكل واحد منهما بواسطة القصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى (النكرة المقصودة) ثم الموصول والمعرف بأل ، وهما في درجة واحدة أما المضاف إلى معرفة فهو في درجة المضاف إليه، إلا إن كان مضافاً للضمير، فإنه يكون في درجة العلم. قال ابن هشام: هذا هو المذهب الصحيح.
وأقوى الأعلام: أسماء الأماكن، لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناسـ
وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب، ثم ما كان للوسط، ثم ما كان للبعد، على القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب، كما سيأتي إن شاء الله في أسماء الإشارة.
وأقوى أنواع (أل) التي للعهد ما كانت فيه (أل) للعهد الحضوري، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد، ثم للجنس.

السـابع، ولم يرتبها لضـيق النظم. وسـيأتي ذكر الخمسة الأولى متصلة، أما السادس والسابع فنشير إليهما في آخر باب المعرف بأل إن شاء الله.

[مباحث الضمير][1]

54) فَمَـا لِذِي غَيْبَةٍ أوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمّ بِالضّمِيرِ

الضمير: اسم جامد[2] يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب. مثل: أنا عرفت واجبي، أنت تحترم أباك. المؤمن يصون عرضه.

ومعنى كونه جامداً: عدم وجود أصل له ولا مشتقات. ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب: (ضمير حضور) لأن صاحبه لابد أن يكون حاضراً وقت النطق به.

والمعنى: سمّ الذي لغيبة أو حضور بالضمير كـ (أنت وهو)

* * *

55) وَذُو اتِّصَالٍ مِنْـهُ مَـالاَ يُبْتَـدَا وَلاَ يَلِـي إِلا اخْتِيَـاراً أبَـدَا

56) كَالْيَاء وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أكْرَمَكْ وَالْيَاءِ والهَا مِنْ سَليهِ مَا مَلَـكْ

الضمير[3]، حيث ظهوره في الكلام وعدم ظهوره قسمان.

1 (?) هذا العنوان من عندي لبيان أن ابن مالك شرع في النوع الأول من أنواع المعارف، والثاني في باب مستقل، وهو العلم.

2 (?) الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. ويقابله المشتق وهو الذي يؤخذ من غيره. والمشتق يدل على معنى وذات أو معنى وصاحبه. وأشير إلى أنواع المشتقات في باب الموصول إن شاء الله.

3 (?) الضمير إن دلّ بنفسه على المراد فهو الضمير المفرد أو البسيط. نحو: أنت، هو . . وإن احتاج إلى زيادة تساعده على أداء المراد فهو المركب نحو: أنتما، إياك، إياكم . . وأذكر لك قريباً إعراب النوعين إن شاء الله.

الأول: بـــارز وهو ماله صـــورة في اللفظ حقيقة أو حكمـــاً، فـالأول: كالتـاء: من أكـرمتُ الغـريب. والثـاني: نحـو: جـاء الـذي أكرمتُ، أي: أكرمته. فالهاء موجودة حكماً.

الثاني: مستتر وهو الذي ليس له صورة في اللفظ نحو: حافظْ على الصلاة. أي: أنت، وسيأتي – إن شاء الله – الكلام عليه.

والبارز قسمان:

الأول: متصل. والثـاني: منفصـل. ويـأتي الكلام عليـه، إن شـاء الله.

والمتصل: هو الـذي لا يبتـدأ به في الكلام ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار. والمراد بالاختيار: سعة الكلام بخلاف ضـرورة الشـعر. مثل التاء في قولك: استمعت للمحاضرة.

وهذا معـنى قولـه: (وذو اتصـال منه . . . إلخ) أي: المتصل من الضـمير هو الـذي لا يبتـدأ بـه، ولا يقع بعد أداة الاسـتثناء (إلا) في الاختيار وسعة الكلامـ ثم مثل لبعض الضـمائر المتصـلة. فاليـاء من (ابني) لضمير المتكلم الذي في محل جر . والكاف في (أكـرمت) لضـمير المخـاطب الـذي محل نصـب. واليـاء (من سـليه) لضـمير المخاطبة في محل رفع. والهاء للغائب في محل نصب.

* * *

57) وَكُلّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَـجِبْ وَلَفْظُ مَاجُرَّ كَلْفـظِ مَانُصِبْ
58) لِلرَّفْعِ وَالنَّصبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإنَّنَا نِلْنَـا الْمِنَحْ
59) وَأَلِفٌ وَالوَاوُ وَالنُّـونُ لِمَـا غاَبَ وَغَيْرِهِ كَقَامَـا واعْلَمَا

تقــدم في بــاب المعــرب والمبــني أن ألفــاظ الضــمائر كلها مبنية[1]. وإذا ثبت أنها مبنية. فلابد أن يكون لها محل من الإعراب.

فالضــــمير المتصل ينقسم بحسب مواقعه من الإعــــراب ثلاثة أقسام:

الأول: ما يكون في محل رفع فقط، وهو خمسة ضـمائر: التـاء المتحركة للمتكلم والمخاطب والمخاطبة كقوله تعــالى: فــإذا عــزمت فتوكل على الله[2] وألف الاثــنين كقوله تعـالى:]فلم يغنيا عنهما من الله شـــيئا[[3] وواو الجماعة كقوله تعـــالى: وإذا أظلم عليهم قاموا[4] وياء المخاطبة كقوله تعالى: فكلي واشربي وقـرّي عينا[5] ونون الإناث كقوله تعالى: والمطلّقات يتربّصن[6].

---

1 (?) عند إعراب الضمائر لابد من ملاحظة أمرين:
الأول: موقع الضمير من الجملة، أهو في محل رفع أو نصب أو جر؟
الثاني: حالة آخر الضمير أساكنة نحو: أنا، أم متحركة نحو: أنت أحسنتَ؟ فتقول: أنت ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ . . و(التاء) في أحسنت . . ضمير متصل مبني على الفتح في محل فاعل، أما الضمير المركب نحو: إياك. أنتم. فالأولى الأخذ بالرأي القائل: إن الجميع ضمير بدون تجزئة (إيا) و(الكاف) أو (أنت) والميم. فتعرب (إياك) ضميراً منفصلاً مبنياً على الفتح في محل نصب، و(أنتم) في محل رفع مبتدأ.

2 (?) سورة آل عمران، آية: 159.

3 (?) سورة التحريم، آية: 10.

4 (?) سورة البقرة، آية: 20.

5 (?) سورة مريم، آية: 26.

6 (?) سورة البقرة، آية: 228.

الثاني: ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة. يـاء المتكلم[1] كقوله تعـالى:]قـال يا قـوم أرءيتم إن كنت على بينة من ربي وءاتاني منه رحمة[[2]. وكـاف المخـاطب كقوله تعـالى:]ما ودّعك ربّك[[3]. وهـاء الغـائب كقوله تعـالى:]قـال له صـاحبه وهو يحاوره[[4].

الثالث: ما هو مشترك بين محل النصب والرفع والجر وهو (نا) كقوله تعالى:]ربّنا إنّنا ءامنّا فاغفر لنا ذنوبنا[[5].

وإلى بعض هذه الأنواع أشار بقوله: (وكل مضمر . . . إلخ) أي: المضمرات كلها مبنية. لا فـرق في ذلك بين ما يكـون محله الجر أو محله النصب. ثم ذكر أن الضمير (نا) صلح للأمور الثلاثة فيكون في محل جر مثـل: (اعـرف بنـا) أي: اعـترف بقـدرنا وفي محل نصب نحو: (إننا)، وفي محل رفع مثل: (نِلْنَا) ثم ذكر أن ألف الاثـنين وواو الجماعة ونون الإناث وهي من ضمائر الرفع المتصلة تكون للغـائب وغيره، وهو المخـاطب فقـط، بقرينة المثـال، فالغـائب نحو (قامـا) والمخاطب نحو (اعلما).

هذا ومما يستعمل في الرفع والنصب والجر (هم) فـالرفع نحو]هم الـــذين يقولـــون لا تنفقـــوا على من عند رســـول الله حـــتى

---

1 (?) اعلم أن الإعراب لا يظهر على الاسم المتصل بياء المتكلم، وقاعدة إعرابه أن تقول في مثل: كتابي جديد: كتاب: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وهو مضاف وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وهكذا الاسم المنصوب والمجرور. وبعضهم يرى أن الكسرة في حالة الجر كسرة إعراب لا كسرة مناسبة، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في باب الأسماء الستة.

2 (?) سورة هود، آية: 63.

3 (?) سورة الضحى، آية: 3.

4 (?) سورة الكهف، آية: 37.

5 (?) سورة آل عمران، آية: 16.

ينفضـوا[(1) والنصب]سـلهم أيهم بـذلك زعيم[(2) والجـر:]ومنهم من يقـول ائـذن لي[(3) وكـذلك (اليـاء) فـالرفع نحو]فكلي واشـربي[(4) والنصب نحو]وءاتـــــاني منه رحمة[(5) والجر نحو]أن اشـــــكر لي ولوالديك[(6).

لكنهما لا يشــبهان (نــا) من كل وجــه. لأن (نــا) تــأتي للأوجه الثلاثــة، وهي ضــمير متصل للمتكلم، بخلاف اليــاء، فإنها وإن كــانت تــأتي للأوجه الثلاثــة، وهي ضــمير متصــل، إلا أنها في حالة الرفع للمخاطبة، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم[7]. وكذلك (هم)، فهي في حالة الرفع ضــمير منفصــل. وفي حــالتي النصب والجر ضــمير متصل[8].

* * *

60) وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَايَسْتَتِرُ كافْعَلْ أوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

تقدم أن الضمير قسمان:

---

1 (?) سورة المنافقون، آية: 7.

2 (?) سورة القلم، آية: 40.

3 (?) سورة التوبة، آية: 49.

4 (?) سورة مريم، آية: 26.

5 (?) سورة هود، آية: 63.

6 (?) سورة لقمان، آية: 14.

7 (?) قد تأتي (ياء المتكلم) في محل رفع في مثل: يسرني كوني مواظباً على الصف الأول. فإن الياء في (كوني) في محل رفع اسم "كون". مصدر (كان) الناقصة. ولكن ذلك عارض بسبب أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً. والكلام في الضمير المشترك بين الرفع والنصب والجر بطريق الأصالة. وهذه الياء لها محلان: أحدهما: جر بالمضاف والثاني: رفع على أنها الاسم.

8 (?) وإعرابها في مثل قوله تعالى:]سلهم أيهم بذلك زعيم[سلْ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول، والميم علامة الجمع. (أيُّهم) أي: اسم استفهام مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (بذلك) متعلق بـ (زعيم) و(زعيم) خبر المبتدأ. والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد المفعول الثاني.

1) بارز. وقد مضى.
2) مستتر. وهو الذي ليس له صورة في اللفظ. وهو قسمان:

1) واجب الاستتار. 2) جائز الاستتار.

والمراد بواجب الاستتار: مالا يحل محله اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل يرتفع بالعامل مثل: أقوم بواجبي نحو قرابتي. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا تقول: أقوم خالد – مثلاً – ولا ضمير منفصل، فلا تقول: أقوم أنا. على أن يكون فاعلاً، بل هو توكيد للضمير المستتر.

والاستتار الواجب يكون في عشرة مواضع:

1) مع فعل الأمر المسند للواحد. كقوله تعالى:]فاستقم كما أمرت[[1] بخلاف أمر الواحدة والمثنى والجمع، فإن الضمير يكون بارزاً، كما تقدم.
2) مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم، كقوله تعالى عن العبد الصالح:]وأفوّض أمري إلى الله[[2].
3) الفعل المضارع الذي في أوله النون، كقوله تعالى:]نحن نقصّ عليك أحسن القصص[[3].
4) الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد، كقوله تعالى:]تؤتي الملك من تشاء[[4]. بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة نحو: أنت تحسنين الحجاب. أو المثنى أو الجمع فإن الضمير يكون بارزاً نحو: أنتما تصلان أرحامكما. وأنتم تصلون أرحامكم وأنتن تصلن أرحامكن. وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

---

[1] (?) سورة هود، آية: 112.
[2] (?) سورة غافر، آية: 44.
[3] (?) سورة يوسف، آية: 3.
[4] (?) سورة آل عمران، آية: 26.

5) مع اسم فعل الأمر كقوله تعالى:]عليكم أنفسكم[(1) ففي اسم الفعل]عليكم[ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم.

6) مع اسم الفعل المضـــارع كقوله تعـــالى:]فلا تقل لهما أفّ[(2) ففي اسم الفعل (أف) ضـمير مسـتتر، لأن معنـاه: أتضجر أي: أنا.

7) مع فعل التعجب نحو: ما أحسن الصدق!

8) مع المصـدر النـائب عن فعلـه. كقوله تعـالى:]وبالوالـدين إحساناً[(3) فإحساناً: مصدر بفعل محذوف، وفاعله مسـتتر وجوباً تقديره: أنت. لأنه بمعنى: أحسن.

9) مع أفعـال الاسـتثناء مثـل: خلا، عـدا، حاشـا، نحـو: حضر الضيوف خلا واحداً.

10) مع أدوات الاسـتثناء الناسـخة مثـل: ليس كقوله ﷺ: "ما أنهر الـــدم، وذكر اسم الله عليه فكلـــوا، ليس الســـنَّ والظفر" متفق عليه، فاسمُ (ليس) ضـمير مسـتتر وجوبـاً تقديره: هو.

وأما المسـتتر جـوازاً: فهو الـذي يحل محله الاسم الظـاهر أو الضمير المنفصل. وهو المرفـوع بفعل الغـائب كقوله تعـالى:]فمن زحــزح عن النــار وأدخل الجنة فقد فــاز[(4) أو الغائبة كقوله تعــالى:]وقـــالت لأختـه قصيـه[(5) أو اسم الفعل الماضي نحـــو: الصـــديق هيهات. أي: بَعُدَ. أو الصفات المحضة كاسم الفاعـل، كقوله تعـالى:

---

1 (?) سورة المائدة، آية: 105.
2 (?) سورة الإسراء، آية: 23.
3 (?) سورة الإسراء، آية: 23.
4 (?) سورة آل عمران، آية: 185.
5 (?) سورة القصص، آية: 11.

]ولمّا جـــــآءهم رســـــول من عند الله مصـــــدّق لما معهم[[1] ففي (مصدق) ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على رسول[2].

*   *   *

61) وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنَـا هُوْ   وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لا تَشْتَبِـهُ

62) وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا   إيّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

تقدم أن الضمير البارز قسمان:

1) متصل: وتقدم.

2) منفصل: وهو الـذي يبتـدأ بـه، ويقع بعد (إلا)، كقوله تعـالى:]هم العدوّ فاحذرهم[[3] وقوله تعالى:]وقضى ربّك ألا تعبدوا إلا إياه[[4].

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين:

الأول: ما يكـون في محل رفـع. والثـاني: ما يكـون في محل نصب.

فأما الذي يكون في محل رفع فقط فاثنا عشر ضـميراً موزعة بين المتكلم والمخاطب والغائب على الوجه الآتي:

1) للمتكلم ضـميران، (أنـا) للمتكلم وحـده. و(نحن) للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره.

---

[1] (?) سورة البقرة، آية: 101.

[2] (?) هناك قاعدة يستأنس بها في هذا الموضوع، وهي أنه إذا كان الضمير المستتر مقدراً بـ (أنا) أو (نحن) أو (أنت) فهو مستتر وجوباً، وإن كان مقدراً بـ(هو) مستتر جوازاً إلا في أربع مسائل أو خمس. .

[3] (?) سورة المنافقون، آية: 4.

[4] (?) سورة الإسراء، آية: 23.

2) للمخـاطب خمسة (أنتَ) للمفـرد المـذكر. (أنتِ) للمؤنثة و(أنتمـا) للمثـنى بنوعيه و(أنتم) لجماعة الـذكور. و(انتـــن) لجماعة الإناث.

3) للغـائب خمسـة. (هـو) للمفـرد[1]، (هي) للمؤنثة (همـا) للمثنى بنوعيه (هم) لجمع المذكر (هن) لجمع الإناث.

وهذا معنى قوله: (وذو ارتفاع . . . إلخ) أي: المنفصل المرفوع (أنا، هو، أنت) وهذه هي الأصول. فإن الأصل في الضمير – عنـدهم – أن يكون لمفرد مذكر سواء كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب. وما دل على أكثر من واحد، أو دل على التأنيث فهو فرع. ولهذا لما ذكر ابن مالك الأصول قال: إن (الفـروع لا تشـتبه) أي: لا تشـتبه بغيرها فهي بينة.

وأما الذي يكون في محل نصب فقـط: فاثنا عشر ضـميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيا) وهي كما يلي:

1) للمتكلم ضـميران (إيـاي) للمتكلم وحـده و(إيانـا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

---

[1] (?) اعلم أن هناك نوعين من الضمير معرفتهما من الأهمية بمكان، الأول: يسمى ضمير الفصل، والثاني: ضمير الشأن. أما ضمير الفصل فأذكره إن شاء الله في باب إنَّ لمناسبة له هناك. وأما ضمير الشأن فأكتب عنه هذه الخلاصة . .

ضمير الشأن: هو ضمير يأتي في صدر جملة بعده تفسر دلالته وتبين المراد منه، كأن يتحدث شخص عن الدنيا وتقلبها فيقول: هي الأيام دول. أو يتحدث آخر عن سقوط دولة وقيام أخرى. فيقول: إنها إرادة الله التي لا تعلوها إرادة، ومنه قوله تعالى:]قل هو الله أحد[وقوله تعالى:]فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا[(على القول بأن الضمير في الآيتين ضمير الشأن).

وسمى ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، والمراد به: مضمون الكلام الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه، ويسمى ضمير القصة، أي: المسألة التي تناولها الكلام؛ وأحكامه تختلف عن أحكام غيره من الضمائر ومن أهمها ما يلي:

1) عوده على ما بعده، وقاعدة الضمير أن يعود على ما قبله.
2) أنه لابد أن يكون مبتدأ أو اسماً لناسخ.
3) أن مفسره لا يكون إلا جملة. وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله، كما لو سبق بناسخ.
4) أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع، والكثير أن يكون للمفرد المذكر، وقد يأتي للمؤنث كما في الآية.

ولما كان هذا الضمير مخالفاً للقياس رأى النحاة أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، كما ذكر ذلك ابن هشام في المغني، وسيرد له ذكر إن شاء الله في باب كان، وفي باب إنّ وغيرها.

2) للمخاطب خمسة (إيـاكَ) للمفـرد المـذكر (إيـاكِ) للمؤنثة (إياكما) للمثنى بنوعيه (إياكم) لجمع الـذكور. (إيـاكن) لجمع الإناث.

3) للغائب خمسة (إيـاه) للمفـرد (إياهـا) للمفـردة، (إياهمـا) للمثنى بنوعيه، (إياهم) لجمع الذكور (إياهن) لجمع الإناث.

ومن الأمثلة قوله تعـالى:]إيّـاك نعبد[[1] وقوله تعـالى:]أمر ألا تعبـدوا إلا إيـاه[[2] فإيـاك: مفعـول مقـدم مبـني على الفتح في محل نصب. والثاني مبني على الضم في محل نصب[3].

وهـذا معـنى قولـه: (وذوا انتصـاب في انفصـال . . . إلخ) أي: جعل ضـمير المتكلم (إيـاي) مثـالاً للمنصـوب المنفصـل. أما بـاقي الفـروع فمعرفتها سـهلة وليست أمـراً مشـكلاً. والألف في قولـه: (جعلا) للإطلاق[4].

* * *

1 (?) سورة الفاتحة، آية: 5.

2 (?) سورة يوسف، آية: 40.

3 (?) ذكرنا –فيما سبق – عند إعراب الضمائر أن الأرجح في الضمير المركب اعتبار المجموع من (إيا) ولواحقها ضميراً تيسيراً على الدارسين، وأزيد هنا بأن العكبري قد نص في كتابه (التبيان في إعراب القرآن) على أن هذا مذهب الكوفيين ج1ص7.

4 (?) الإطلاق مدة تسمى (مدة الإطلاق) وهي تلحق القوافي المطلقة. وهي ما كان حرف الروي فيها متحركاً.

63) وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ المنْفُصِلْ إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيء المُتَّصِلْ

القاعدة في باب الضمير أنه متى أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يعدل إلى الضمير المنفصل؛ لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار. والمتصل أشد اختصاراً من المنفصل. تقول: أكرمتك، ولا تقول: أكرمت إياك. لإمكان المتصل.

لكن قد يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، وذلك في مواضع منها:

1) أن يتقدم الضمير على عامله لداع بلاغي كإفادة القصر، نحو: إياك كافأ المدرس. قال تعالى:]إياك نعبد وإياك نستعين[[1].

2) أن يقع بعد (إلا) لإفادة الحصر، نحو: ربنا ما نرجوا إلا إياك. قال تعالى:]وقضى ربّك ألا تعبدوا إلا إيّاه[[2].

3) أن يُفْصَلَ بين الضمير وعامله بمعمول آخر، نحو: نحن نكرم العلماء وإياكم. قال تعالى:]يخرجون الرّسول وإيّاكم[[3].

4) في ضرورة الشعر كقول زياد بن منقذ العدوي التميمي في تذكر أهله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبّاً إليَّ هم[4]

---

[1] (?) سورة الفاتحة، آية: 5.

[2] (?) سورة الإسراء، آية: 23.

[3] (?) سورة الممتحنة، آية: 1، إياكم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب معطوف على "الرسول". أو مبني على الفتح، والميم علامة الجمع.

[4] (?) المعنى: لا أصاحب قوماً غير قومي، وأذكر قومي أمامهم، إلا يزيد هؤلاء القوم حبَّ قومي إليّ بسبب مآثرهم. انظر الحماسة لأبي تمام (2/134) تحقيق: عبد الله عسيلان. وقوله (من قوم) مفعول به و(من) زائدة. (فأذكرهم) الفاء للسببية والمضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعد فاء السببية. (حبّاً) مفعول ثان لـ(يزيد) (هم) فاعل (يزيد).

ففصل الضمير، وحقه الاتصال. بأن يقول: إلا يزيدونهم حبّاً إليّ.

قال ابن مالك: (وفي اختيار لا يجيء المنفصل . . . إلخ) أي: لا يجيء الضمير المنفصل في سعة الكلام إذا أمكن الإتيان بالمتصل. أما في الشعر فيجوز العدول عن الوصل على الفصل.

*   *   *

64) وَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

65) كَذَاكَ خِلْتَنيهِ واتِّصَالا أخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا

يجوز أن يؤتى بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل في الضميرين المنصوبين فعلاً غير ناسخ. كأعطى وأخواتها، والضمير الأول أعرف من الثاني. مثاله: الكتاب سلنيه. فيجوز في الهاء الاتصال. أو الانفصال نحو: الكتاب سلني إياه. فالياء للمتكلم. والهاء للغائب وضمير المتكلم أعرف من الغائب بمعنى: أنه أشد تمييزاً لمسماه.

فإن لم يكن الضميران منصوبين، وجب وصل الضمير بعامله إن كان فعلاً نحو: النظام أحببته. وإن كان الأول غير أعرف تعين الفصل نحو: الكتاب أعطاه إياك زيد.

والاتصال أرجح من الانفصال في هذه المسألة، لأنه هو الأصل. ولأنه مؤيد بالقرآن، قال تعالى: ﴿فسيكفيكهم الله﴾[1]

---

[1] (?) سورة البقرة، آية: 137، سيكفي: السين حرف استقبال، يكفي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول أول. والهاء: مفعول ثان. والميم: علامة جمع المذكر. ولفظ الجلالة فاعل.

وقـال تعـالى:]أنلزمكموها وأنتم لها كـارهون[[1] وقـال تعـالى:]إن يسألكموها[[2].

وقد ورد الفصل في السـنة كقوله : "أفلا تتقي الله في هـذه البهيمة الـتي ملكك الله إياهـا"[3]، وليس الاتصـال بـواجب، وليس الانفصال مخصوصاً بالشعر بدليل الحديث.

المسألة الثانية: أن يكون الضمير الثاني منصوباً بكان أو إحدى أخواتها لأنه خبرها، فيجوز الاتصال والانفصـال نحـو: الصـديق كنتـه، والصـديق كنت إيـاه، واختلف في المختـار. فـابن مالك ومن وافقه يختار الاتصال؛ لأنه الأصل؛ ولأنه مؤيد بالحديث الشريف في قوله لعمر رضي الله عنه في شان ابن صياد: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله"[4] وسيبويه ومن وافقه يختار الفصل، لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب، قـال عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير[5]

---

1 (?) سورة هود، آية: 28، الهمزة: للاستفهام، ونلزم: فعل مضارع. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول، والميم: علامة جمع المذكر، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وها: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثان.

2 (?) سورة محمد، آية: 37، إن حرف شرط جازم. ويسأل: فعل مضارع مجزوم بالسكون. والكاف: مفعول أول. والميم علامة الجمع، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وها: مفعول ثان، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجواب الشرط قوله (تبخلوا).

3 (?) رواه أبو داود في الجهاد (7/221) عون المعبود من حديث طويل. وفيه انفصال الضمير (إياها).

4 (?) متفق عليه. وابن صياد اسمه "صاف" وفيه بعض أوصاف الدجال. ولكن النبي لم يقطع بأنه الدجال ولا غيره. ولهذا قال لعمر: (إن يكنه فلن تستطيع قتله . . .) انظر شرح النووي على مسلم حديث رقم 2924، والهاء في قوله: (يكنه) خبر (يكن) عائد على الدجال، واسم يكن ضمير يعود على ابن صياد.

5 (?) اسم كان: ضمير مستتر يعود على (عمر) المعبر عنه بالمغيري في الأبيات التي قبله (إياه) خبر كان، ومعنى البيت: لئن كان هذا الذي نراه هو عمر، فلقد تغيرت هيئتة وتحولت حاله عما كنا نعهده فيه من القوة والشباب، ثم قال مسلياً لها: والإنسان قد يتغير حاله بمرور الزمان.

الثالثـة: أن يكـون العامل في الضـميرين فعلاً ناسـخاً كظن وأخواتها. فيجوز الاتصال نحو: الصديق ظننتكه. والانفصال: الصديق ظننتك إيـاه. واختـار ابن مالك الاتصـال، لأنه الأصل ومؤيد بـالقرآن وكلام العـرب، قـال تعـالى:]إذ يـريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لّفشلتم[[1] وقال الشاعر:

بلِّغتُ صنع امرى برٍّ إخَالُكَه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً[2]

واختـار سـيبويه الانفصـال لأن الضـمير خـبر، والأصل فيه الانفصال. ولأنه ورد عن العرب. قال الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد مُلئت أرجاء صدرك بالأضغان والإِحَنِ[3]

وهـذا معـنى قولـه: (وصل أو افصل . . . إلخ) أي: يجـوز وصل الضمير وفصله، وهو الهاء في قولك (سلنيه) وتقديمه الوصل يشعر باختياره، والمراد بقوله: (وما أشبهه) أي: من أفعال هذا الباب، وهو بــاب (سـأل وأعطى) ثم ذكر أن الخلاف (انتمى) أي: انتسب إلى قائليه في مسألة كـان وأخواتهـا. وكـذلك في بـاب (ظن) ثم صـرح بأنه يختار الاتصال. وأن غيره يختار الانفصال[4].

---

1 (?) سورة الأنفال، آية: 43، الكاف مفعول أول، والهاء مفعول ثان، والميم علامة الجمع. و"كثيراً" مفعول ثالث، وهكذا الباقي.

2 (?) إخالكه: مضارع "خال" بمعنى ظن. وهو بكسر الهمزة، وهو المسموع كثيراً مع أنه مخالف للقياس. إذ القياس فتح همزة مضارع الثلاثي كقام وأقوم، وينبغي الاقتصار على الكثير. و(إخال) فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل "أنا" والكاف: مفعول أول. والهاء مفعول ثان. ومعنى البيت: علمت بما صنعه إنسان محسن فظننتك إياه، لأني أعلم أنك لم تزل مسارعاً لاكتساب الحمد والثناء، أي: عمل المعروف الذي هذه ثمرته.

3 (?) الكاف مفعول أول لحسب بمعنى (ظن) وإياه مفعول ثان. ومعناه: كنت أظنك أخي الحق، ولكني وجدت منك صدراً مليئاً بالأحقاد والضغائن عليّ.

4 (?) لقد ورد كل من الفصل والوصل عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبيح القياس. وعليه فهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

66) وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَــدِّمَنْ مَا شِــئْتَ فـي انْفِصَالِ

هذا البيت في حكم الضميرين المنصـوبين من حيث التقـديم و التأخير. والقاعدة: أن ضمير المتكلم أعـرف وأشد تميـيزاً لمسـماه من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وعلى هذا فإذا اجتمع ضميران منصوبان واختلفا في الرتبة بأن كان أحدهما أخص من الآخر فلهما حالتان:

الأولى: أن يكونا متصـلين. فيجب تقـديم الأعـرف على غـيره، تقول: الكتاب أعطيتكه. وأعطيتنيه، بتقديم الأعرف وهو الكـاف في الأول، واليـاء في الثـاني، على غـير الأعـرف فيهمـا، لأن الكـاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب.

ولا يجوز تقديم غير الأعرف. وأجازه بعضهم لما رواه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (3/177) من قول عثمـان رضي الله عنه (أَراهُمُنِي الباطـلُ شـيطاناً)[1] أراد: أن الباطل جعلـني عنـدهم شيطاناً، فقدم ضـمير الغـائب (الهـاء) على ضـمير المتكلم (اليـاء)، والأصل: أراني إياهم.

الثانيــة: أن يكونا منفصــلين. فيجــوز تقــديم الأعــرف وغــير الأعرف. فتقول: الكتـاب أعطيتك إيـاه، وأعطيته إيـاك. إلا إذا خيف اللبس. وذلك إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكـون فـاعلاً في المعنى. فيلزم تقديم الأعـرف نحـو: خالـداً أعطيتك إيـاه. ولا يجـوز تقديم الغائب بأن تقول: (أعطيته إياك) خشية اللبس. لعـدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما. فيقدم الأعرف؛ ليكـون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ.

فكأنه الفاعل في المعنى. والأصل في الفاعل أن يتقدم.

---

[1] (?) الهاء مفعول أول. والياء مفعول ثاني و(شيطاناً) مفعول ثالث. و(الباطل) فاعل.

قال ابن مالـك: (وقـدم الأخص في اتصـال . . . إلخ) أي: قـدم الأخص وهو الأعرف على غيره في حال الاتصـال. وقـدمن ماشـئت منهما في حال الانفصال.

*   *   *

67) وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ   وَقَدْ   يُبِيحُ   الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

إذا اجتمع ضميران واتحـدا في الرتبة – كـأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين – وجب فصل الضمير الثـاني عن الأول. فتقـول في المتكلم: تركتــني لنفسي فــأعطيتني إيــاي. وفي المخــاطب. أعطيتك إياك. وفي الغائب. أعطيته إياه. ولا يجوز اتصال الثـاني فلا تقـول: أعطيتنيـني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهـوه. إلا إن كانا لغـائبين واختلف لفظهما بأن كان أحـدهما للمفـرد والثـاني للمثـنى، فيجـوز وصل الثاني تقول: سأل زميلي عن القلم والكتـاب فأعطيتهمـاه أو أعطيتهما إياه.

وهذا معنى قوله: (وفي اتحاد الرتبة . . . إلخ) أي: الـزم الفصل بين الضميرين إذا اتحدا في الرتبة. وقد يجوز الفصل في ضمير الغـائب بالقيد السابق.

*   *   *

68) وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ   وِقَايَـةٍ وَلَيْسـي قَـدْ نُظِـمْ

69) وَلَيْتَنـي فَشَا وَلَيْتـي نَـدَرا   وَمَـعْ لَعَـلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّـرا

70) فِي الْبَاقِيَاتِ واضْطِراراً خَفَّفا مِنِّـي وَعَنِّـي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَـا
71) وَفِي لَدُنِّـي لَدُنـي قَلَّ وَفِي قَدْني وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيْضاً قَدْ يَفِـي

هذه الأبيـات في حكم نـون الوقايـة. وهي نـون تفصل بين يـاء المتكلم والفعل أو غــيره مما ســيذكر، وهي حــرف لا محل له من الإعراب.

سميت بذلك لأنها تقي الفعلَ من الكسر. وغيرَ الفعل من تغير آخره، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كســره للمناســبة. كما أنها تمنع اللبس في مثل: أكرمني أبي. إذ لو حــذفت لالتبس الفعل بالمســند لياء المخاطبة نحو: أكرمي أبي.

ومناســبتها في هــذا البــاب لأنها ملازمة ليــاء المتكلم لا تــأتي بدونها، والياء من ضمائر النصب أو الجر كما تقدم.

ولنون الوقاية مع ياء المتكلم خمس حالات:

الأولى: يجب اقترانها مع الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً. قـال تعـالى:]رّبّ إنّهم عصـوني[[1] وقـال تعـالى:]أتجـادلونني في أسمآء سمّيتموها[[2] وقال تعالى:]فاذكروني أذكركم[[3]

وكذا مع اسم الفعل نحو: دراكني، بمعـنى: أدركـني. ومع أفعل التعجب – على القــول بأنه فعل – نحــو: ما أفقــرني إلى عفو ربي! ومع (من، وعن) نحو: هذا القلم مني، يا مقصر ابتعد عني. وقد شذ حذفها مع الفعل كقول الشاعر:

---

1 (?) سورة نوح، آية: 21.
2 (?) سورة الأعراف، آية: 71.
3 (?) سورة البقرة، آية: 152.

عددت قومي كعديد الطَيْسِ إذ ذهب القوم الكرام ليسي[4]

كما شذ حذفها مع (من وعن) كقول الشاعر:

أيها السائل عنهـم وعَنِـي لست من قيس ولا قيس مِنَّي

الثانية: يكثر الاقتران مع (ليت) ولم يرد في القرآن غيره. قال تعالى:]ياليتني قدّمت لحياتي[[2] وقد ورد التجرد في الشـعر كقـول الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتـي أصادفه وأفقد جُـلَّ مالـي

كما يكـثر الاقـتران مع الاسم المضـاف إلى يـاء المتكلم وهو ثلاثة:

1) لدن وهي ظـرف مبـني على السـكون، كقوله تعـالى:]قد بلغت من لّدني عذرا[[3] في قراءة الأكثرين بتشديد النون، لأن نـون الوقاية مدغمة في نـون (لـدن)، وقـرأ نـافع وأبو بكر بالتخفيف، بدون نون الوقاية.
2) قد: وهي اسم مرادف لحسب مبني على السـكون، نحـو: قدني درهم، أو قدي درهم، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.
3) قـط: وهي اسم بمعـنى حسـب، تقـول: قطـني درهم، أو قطي درهم، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

الثالثة: يكثر التجرد مع لعل. ولم يرد في القـرآن غـير التجـرد. قال تعالى:]لَعلّي أرجع إلى الناس لعلّهم يعلمون[[4] وجـاء الاقـتران في الشعر، كقول حاتم يخاطب امرأته وقد لامته على البذل:

---

[4] (?) الطَيْس هو الرمل الكثير. والشاعر يفخر بقومه ويتحسر على ذهابهم. وقوله (كعديد) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف والتقدير: عددتهم عدّاً مثل عديد الطيس. أي: عدد الرمل، وقوله (ليسي) الياء خبر ليس، واسمه ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من القوم.

[2] (?) سورة الفجر، آية: 24.

[3] (?) سورة الكهف، آية: 76.

[4] (?) سورة يوسف، آية: 46.

أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلَّدا

الرابعة: يجوز الوجهان على السـواء مع (أنَّ وإنَّ وكـأنَّ ولكنَّ) قـال تعـالى:]وإني لغفّـار لمن تـاب وءامـن[[1] وقـال تعـالى:]إنّـني معكما أسمع وأرى[[2].

الخامسة: يمتنع الاقتران مع حـروف الجر غـير (من وعن) ومع المضاف غير (لدن) و(قد وقط) وسائر الأسماء، عدا ما تقدم.

قال ابن مالك: (وقبل (يا) النفس . . . إلخ) أي: الْتَـزَمَ المتكلم الإتيان بنـون الوقاية مع الفعل قبل (يـاء النفس) وهي يـاء المتكلم. وقوله: (وليسي قد نُظِمَ) أي: قد ورد الحـذف مع الفعل (ليس) في النظم. يشير إلى البيت المذكور في الحالة الأولى. ثم ذكر أنه كـثر اقتران النون مع ليت ونـدر التجـرد. وأما (لعـل) فهي عكس (ليت) فالكثير التجرد والقليل الاقـتران. وأما الباقيـات من أخـوات (إنّ) – بعد – (ليت ولعل) – فـأنت مخـير بين الاقـتران وعدمـه، ثم ذكر أن من سلف من الشعراء خفف (من، وعن) بحذف نون الوقاية، وكأنه يشير إلى البيت المتقدم، وهذا ضرورة، ثم ذكر أنه قلَّ حـذف نـون الوقاية (من لدنيِّ) بأن يقال (لدنيِ) بالتخفيف. وأنه قد يـأتي حـذف نون الوقاية مع (قدني وقطني) والإثبات أكـثر، لقوله (قد يفي) أي: يأتي.

مسـألة: إذا كـان الفعل المتصل بيـاء المتكلم من الأفعـال الخمسة. وكان الفعل مرفوعاً جاز ترك النونين – نـون الرفع ونـون الوقاية – على حالهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشـاركانني فيما يفيـد. وأنتم تجـادلونني بلا علم. وأنتِ تشـاركينني في تربية أولادي،

---

[1] (?) سورة طه، آية: 82.

[2] (?) سورة طه، آية: 46.

ومنه قوله تعـالى:]أتعـدانني أن أخـرج[(1). ويجـوز الإدغـام – وهو جعلهما نونـاً واحـدة مشـددة مفتوحة – فتقـول: أنتما تشـاركانِّي، وتجـادلونِّي . . . ويجـوز حـذف إحـدى النـونين – تخفيفـاً – وتـرك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تجادلونِي، ومنه قوله تعـالى:]وحاجَّه قومه قـال أتحـاجُّونِّي في الله وقد هـدان[(2) فقد قـرأ نـافع وابن عامر بتخفيف النون من (تحاجوني) وقـرأ البـاقون بتشـديدها. فالتشـديد بإدغـام إحـدى النـونين في الأخـرى. والتخفيف بحـذف إحداهما(3)، والظاهر أن المحذوف نون الوقاية، والثابتة نـون الرفـع، موافقـةً لقاعـدة رفع الأفعـال الخمسة بثبـوت النـون . إلا أن كـان الفعل منصـوباً أو مجزومـاً، فالمحذوفة نـون الرفع نحـو: أنتم لم تجادلوني بعلم.

---

1 (?) سورة الأحقاف، آية: 17.

2 (?) سورة الأنعام، آية: 80.

3 (?) قال مكي في كتاب: (الكشف عن وجوه القراءات السبع) 1/437: "والاختيار تشديد النون لأنه لأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء) ومن ذلك قوله تعالى:]أفغير الله تأمرونِّي أعبد[فقد قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. انظر (الكشف 2/240).

العَـلَــمُ

72) اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقاً عَلَمُـهُ كَجَعَفَـرٍ وَخِرْنِقَـا
73) وَقَـرَنٍ وَعَدَنٍ وَلا حِقِ وَشَـذْقَمٍ وَهَيْلَـةٍ وَوَاشِـقِ

هـذا القسم الثـاني من أقسـام المعـارف وهو العلم. والعلم نوعان:

1) علم شخصـي. وهو المـذكور هنـا. وأكـثر مبـاحث البـاب تتعلق به.
2) علم جنس. وقد ذكره ابن مالك في آخر الباب.

علم الشخص: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً. نحـو: جـاء خالد. قال تعالى:]محمد رسول الله[[1].

وقولنا: اسم. هذا جنس يشمل النكرة والمعرفة.

يعين مسـماه: قيد أخـرج النكـرة، لأنها تـدل على شـيء غـير معين.

مطلقاً: أي: بلا قرينة. وهذا القيد لإخـراج بقية المعـارف، فـإن كل واحد منها لا يعين مسماه إلا بقرينـة: لفظية كــ (أل) أو الصـلة، نحـو: حضر الولـد. فهو معرفة لوجـود (أل) فـإذا زالت صـار نكـرة. والأسماء الموصـولة معـارف بقرينة الصـلة نحـو: حضر الـذي ألقى الكلمــة، أو قرينة معنوية كـالتكلم في قولـك: (أنـا) والخطـاب في (أنت) والغيبة في (هو) أو إشارة حسية أو معنويـة، كما في أسـماء الإشارة نحو: هذا موظف مخلص. أو هذا رأي سديد.

أما العلم فهو غني بنفسه عن القرينة.

---

[1] (?) سورة الفتح، آية: 29.

ومسمى العلم نوعان:

1) أفراد الناس مثل: محمد وخالد، وعبد العزيز، وآسية، وكريمة . . قال تعالى:]إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم[[1] وقال تعالى:]يا مريم أنّي لك هذا[[2].

2) أفراد الحيوانات الألفية التي يكون للواحد منها علم خاص به. مثل (لاحق) علم على فرس[3] و(شذقم) علم على جمل.

3) أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها مثل: مكة، المدينة، مصر (أسماء بلاد) ومثل: تميم، طيء، غطفان (أسماء قبائل).

وإنما وضع لهذا وما قبله أعلام؛ لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، وهذا مطلوب في المألوفات، كالخيل والإبل والبلاد وغيرها.

وهذا معنى قوله: (اسم يعين . . . إلخ) أي: علم ذلك المسمى هو الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً بلا قيد، ثم مثل للأعلام، فجعفر: اسم رجل، وخرنق: علم على امرأة، وقَرَن علم قبيلة. وعَدَن: علم بلد، ولاحق علم فرس. وشذ قم علم جمل، وهيلة علم شاة، وواشق علم كلب[4].

---

1 (?) سورة القصص، آية: 76.

2 (?) سورة آل عمران، آية: 37.

3 (?) للصاحبي التاجي المتوفى بعد سنة 697هـ كتاب (الحَلْبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام) ذكر فيه مائة وأربعة وثمانين اسماً مرتبة على حروف المعجم. وهو مطبوع بتحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن.

4 (?) اعلم أن ابن مالك – رحمه الله – لم يذكر الأحكام اللفظية لعلم الشخص مع أنه قال في علم الجنس – الذي سيأتي –

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

فنقول:

74) وَاسْمَـاً أتَى وَكُنْيَتـةً وَلَقَبَـا   وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَـا

للعلم تقسيمات متعددة . . .

التقسيم الأول: باعتبار وضعه. ثلاثة أقسام:

1) اسم، وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: خالد، هند.

لعلم الشخص حكمان: الأول: معنوي. وهو الدلالة على فرد معين. وقد يعرض له الشيوع عند تثنيته أو جمعه – فيفقد تعريفه بالعلمية. ويحتاج إلى تعريف آخر. إذا اقتضى المقام ذلك – بوسيلة من وسائل التعريف ومنها (أل). نحو: جاء المحمدان. أو المحمدون.

الثاني: لفظي. وهو كما يلي:

1 - أنه لا يضاف. لعدم حاجته إلى الإضافة. لأنه معرفة بالعلمية. إلا لغرضٍ كتقليل الاشتراك. فتجوز إضافته لأنه يجري مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاحٍ وتعيين مثل: رجل، غلام، بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه. قالت العرب: قيس ليلى، عمر الخير، ربيعة الفرس، ومنه قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم   بأبيض ماضي الشفرتين يماني

وأما الاستعمال الشائع عندنا – أخيراً – من إضافة العلم إلى اسم الوالد وإسقاط كلمة (ابن) كقولهم: محمد علي، علي عبد الله . . فهذا غير صحيح لغةً. ولا يعرف ذلك في كتاب ولا سنة. والمتأمل في كتب السير والتراجم والأعلام لا يجد شيئاً من ذلك البتة. وما كان المسلمون يعرفون إسقاط لفظة (ابن) في النسب. وما حصل ذلك إلا بتقليد الأعاجم. والتشبه بأعداء الله، وقد ذكر بعض الباحثين المحققين أن هذا الأسلوب صياغة غير عربية. ولا يمكن إعرابه إذ الإعراب للتراكيب سليمة البنية.

ثم إن الحذف يوقع في اللبس إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه. انظر النحو الوافي (1/295) معجم المناهي اللفظية لبكر أبو زيد ص293. الإيضاح والتبيين للشيخ حمود التويجري – رحمه الله – ص212. شرح المفصل (1/44).

2 - ومن أحكامه اللفظية أنه لا تدخل عليه (أل) لما سبق من استغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. لكن قد تدخل عليه لما ذكر في إضافته. وفي هذا يقول ابن يعيش في شرحه على المفصل (1/45) في باب العلم: (أما إدخال (أل) عليه (أي على العلم) فقليل جدّا في الاستعمال. وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء، لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى: فرس ورجل. ولا تستنكر أن تدخل عليه (أل) وقد جاء في الشعر وما أقله . . .) ا هـ. كلامه، ومن ذلك قول الشاعر:

باعد أم العمرو من أسيرها   حراس أبواب على قصورها

وسيأتي في باب (المعرف بأل) أنها تدخل على بعض الأعلام المنقولة من صفة وغيرها. مثل: صالح، ومحمد، ونحوهما.

3- ومن أحكامه اللفظية أنه يقع مبتدأ. وأن الحال تأتي منه متأخرة نحو: خالد شجاع. رأيت هشاماً مسروراً.

4 - أنه يمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر للمنع، كزيادة الألف والنون نحو: عثمان – رضي الله عنه – ثالث الخلفاء الراشدين.

2) كنية، ما أطلق على الذات بعد التسمية. وصدّر بأب أو أم نحو: أبو حفص عمر بن الخطاب، عائشة أم المؤمنين، قـال تعـالى:]تبّت يـدا أبي لهب وتبّ[[1] فـــ]أبي لهب[كنية عبد العزى بن عبد المطلب عم النبي ﷺ[2].

3) لقب، وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية وأشعر بمدح أو ذم كالمـأمومن والرشـيد والجاحظ والسـفاح، ومنه قوله تعالى:]إنّما المسيح عيسى ابن مـريم[[3] فالمسـيح لقب لــ (عيسى) عليه الصلاة والسلام.

وقد يجتمع الاسم مع اللقب أو الكنية. ولذلك ثلاث صور:

الأولى: الاسم مع اللقب. ويجب تـــأخير اللقب عن الاســـم. فتقـول: ثـاني الخلفـاء الراشـدين عمر الفـاروق – رضي الله عنه – وذلك لأن اللقب بمنـزلة الصفة، وهي تتأخر عن الموصوف.

وقد يتقدم اللقب إذا كان أشهر من الاسم، كقوله تعـالى:]إنّما المسيح عيسى ابن مريم[[4] وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً كقول المرأة:

بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً   ببطن شريان يعوي حوله الذيب[5]

فقدم اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمراً).

الثانية: الاسم مع الكنية: فأنت بالخيار في تقـديم أيهما شـئت. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين عمر أبو حفص، أو أبو حفص عمر – رضي الله عنه -.

---

1 (?) سورة المسد، آية: 1.

2 (?) كنيته: أبو عتبة، وإنما قيل له (أبو لهب) لإشراق وجهه.

3 (?) سورة النساء، آية: 171.

4 (?) سورة النساء، آية: 171.

5 (?) بأن: متعلق ببيت سابق وهو قولها:

أبلغ هذيلاً وأبلغ من يبلغهم   عني حديثاً وبعض القول تكذيب

وعمراً بدل من (ذا الكلب) و(خيرهم) صفة لـ (عمراً).

الثالثة: الكنية مع اللقب. فظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب، لما تقدم ، نحو: ثاني الخلفاء الراشدين أبو حفص الفـاروق. وعند الجمهور أنت بالخيار. فلك أن تقول: ثـاني الخلفـاء الراشـدين الفاروق أبو حفص. بتقديم اللقب على الكنية.

قـال ابن مالـك: (واسـماً أتى . . . إلخ) أي: أتى العلم اسـماً وكنية ولقبـاً. (وأخـرنْ ذا) أي: أخـرنْ اللقب إذا صـحب (سـواه) والمـراد: الاسم والكنيـة، وظـاهر ذلك أنه يجب تـأخير اللقب مع الكنية – كما تقـدم – وقد فهم بعض العلمـاء أن هـذا رأي ابن مالك[1]، لكن قد يشـكل عليه اقتصـاره في الكافية[2] على وجـوب تقديم اللقب مع الاسم ولم يذكر الكنية، والله أعلم.[2]

* * *

[1] (?) انظر: همع الهوامع (1/71).
[2] (?) الكافية الشافية (1/249).
2

75) وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فأضِفْ حَتْماً وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

في الاسم مع اللقب بحثان:

الأول: من حيث التقديم والتأخير. وقد تقدم قبل هذا البيت أن اللقب يؤخر عن الاسم.

الثاني: من حيث الإعراب- وهو المراد هنا.

فالاسم يعرب حسب العوامل، لأنه متقدم، وأما اللقب فله مع الاسم أربع حالات:

الأولى: أن يكون الاسم واللقب مفردين- والمراد بالمفرد هنا. ما ليس بمركب. فالمفرد من كلمة، والمركب من كلمتين. مثل: جاء عليُّ سعيدٍ- الأول اسم، والثاني لقب. فتجب إضافة الأول إلى الثاني. فيعرب الأول على حسب حاجة الجملة. ويجر الثاني بسبب الإضافة والقول بالإضافة مشروط بما إذا لم يوجد مانع، ككون الاسم مقروناً بأل نحو: جاء الحارث سعيد- فتمتنع الإضافة. وهذا رأي البصريين وتبعهم ابن مالك.

وأجاز الكوفيون في هذه الحالة الاتباع. فتعرب الثاني بإعراب الأول، على أنه بدل منه أو عطف بيان. فتقول: هذا عليٌّ سعيدٌ- ورأيت عليّاً سعيداً. ومررت بعليٍّ سعيدٍ-

وهذا هو المختار لعدم احتياجه إلى التأويل. فإنه يلزم على رأي البصريين إضافة الشيء إلى نفسه. وهذا ممنوع كما في باب الإضافة. وما ورد منه فهو مؤول، فيترجح رأي الكوفيين؛ لأنه أيسر.

الصورة الثانية: أن يكون الاسم واللقب مركبين نحو، هذا عبدُ اللهِ زينُ العابدين.

الصورة الثالثة: أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً نحو: هذا عبدُ الله سعيدٌ-

الصورة الرابعة: أن يكون الاسم مفرداً واللقب مركباً نحو: هذا عليٌّ زينُ العابدين.

وفي هذه الحالات الثلاث تمتنع الإضافة. ويعرب اللقب بإعراب الاسم. فيكون تابعاً له في رفعه ونصبه وجره، فإن كان اللقب مركباً أعرب صدره كما ذكرنا، وأما عجزه فيكون مجروراً دائماً على أنه مضاف إليه.

وهذا معنى قوله: (وإن يكونا مفردين . . . إلخ) أي: وإن يكونا – الاسم واللقب – مفردين فأضف الأول إلى الثاني حتماً، فيعرب الأول حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً. وإن لم يكونا مفردين. كما في الحالات الثلاث، فأتبع الثاني للأول في إعرابه، ومعنى (الذي ردف) أي: الذي جاء ردفاً للأول. أي: بعده متأخراً عنه.

* * *

76) وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

77) وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

78) وَشَاعَ فِي الأعْلاَمِ ذُو الإضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وأَبِي قُحَافَهْ

التقسيم الثاني للعلم: باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته. ينقسم إلى:

1) مرتجل: وهو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية. مثل: أدد (علم رجل) وسعاد (علم امرأة) و(مذحج) وهو أبو قبيلة من العرب.

2) منقول: وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية. والنقل:

1- إما من صفة كاسم الفاعل نحو: حارث، صالح، أو صفة مشبهة نحو: حسن، وثقيف، أو اسم مفعول مثل: منصور.
2- أو من اسم جنس نحو: أسد، غزال.
3- أو من مصدر نحو: زيد.
4- أو من فعل نحو: يزيد (من فعل مضارع) وشَمَّر (من فعل ماض) وسامحْ (من فعل أمر).
5- أو من جملة فعلية نحو: شاب قرناها (مسمى به) وسيأتي. وهذا معنى قوله: (ومنه منقول . . إلى قوله: وجملة) أي: ومن العلم منقول: كفضل وأسد، ومنه: مرتجل كسعاد وأدد. ومنه ذو جملة. أي: المركب الإسنادي.

التقسيم الثالث للعلم: باعتبار لفظه. ينقسم إلى قسمين:

1) مفرد: وهو ما تكون من كلمة واحدة. نحو: خالد. مأمون، نبيل، حفصة.
2) مركب: وهو ما تكون من كلمتين فأكثر. وهو ثلاثة أنواع:

1- مركب إسنادي: وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أوعدم حصوله، ولا يكون ذلك إلا بجملة فعلية أو اسمية. أما الفعلية، فقد سمعت عن العرب مثل: شاب قرناها. وأما الاسمية فقاسها النحاة على الجملة الفعلية نحو زيد قائم (مسمى به).

وحكم المركب الإسنادي أنه يعرب على حسب موقعه من الجملة بحركات مقدرة منع من ظهورها وجود علامة الحكاية نحو: جاء زيدٌ قائمٌ، ورأيت زيدٌ قائمٌ، ومررت بزيدٌ قائمٌ.

2- مركب مزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة، وهو نوعان:

1) ما ختم بـ (ويه): وهذا يبنى على الكسر. فتقول: جاء عمرويهِ، ورأيت عمرويهِ، ومررت بعمرويهِ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

2) الذي لم يختم بـ (ويه): فهذا يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب، فتقول: هذه بعلبكُّ، رأيت بعلبكَّ، مررت ببعلبكَّ، وهذا رأي جيد يحسن الاقتصار عليه.

3- مركب إضافي: وهو ما تركب من مضاف ومضاف إليه. وحكمه: أن يعرب صدره بالحركات أو الحروف حسب موقعه من الجملة. وعجزه يكون مجروراً بالمضاف دائماً نحو: جاء عبدُ اللهِ ورأيت عبدَ اللهِ، وسلمت على عبدِ اللهِ، وتقول: جاء أبو محمدٍ، ورأيت أبا محمدٍ، ومررت بأبي محمدٍ.

وهذا معنى قوله: (وجملة وما بمزج ركبا . . . إلخ) أي: ومن العلم ما ركب تركيباً إسناديّاً وهو المقصود بقوله: (وجملة) ومنه المركب المزجي، وهذا يعرب إن لم يختم بـ (ويه) ومفهومه أنه إن ختم بـ (ويه) فلا يعرب، بل يبنى، ثم أشار إلى المركب الإضافي وبين أنه كثير في الأعلام، لأن منه الكنى وغيرها، ومثل له بمثالين: مثال لكنية ومثال لغيرها، كما أن الأول معرب بالحركات، والثاني معرب بالحروف.

* * *

79) وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَـمْ كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ
80) مِـنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَـطٍ لِلعَـقْرَبِ وَهكَـذَا ثُعَـالَـةٌ لِلثَّـعْـلَبِ
81) وَمِثْلُــهُ بَــرَّةُ لِلمَبَــرَّه كَـذَا فَجَـارِ عَلَـمٌ لِلْفَجْـرَه

تقدم أن العلم قسمان:

1) علم شخصي: وهو ما يخص واحداً بعينه، وتقدمت أقسامه وأحكامه.
2) علم جنس: وهو ما لا يخص واحداً بعينه. وإنما يصلح للجنس كله. كقولك: هذا أسامة (للأسد) فهذا اللفظ صالح لكل أسد. وقولك: (هذه أم عِرْيطَ) للعقرب.

وعلم الجنس يشارك علم الشخص في الأحكام اللفظية ومنها:

1) صحة مجيء الحال منه متأخرة نحو: جاء خالد مسروراً. وهذا أسامة مقبلاً.
2) المنع من الصرف إذا وجد مع العلة سبب آخر نحو: جاء يوسفُ. وهذا أسامةُ.
3) المنع من دخول الألف واللام فلا يقال: جاء الخالد. وجاء الأسامة.

وأما حكمه المعنوي فهو كاسم الجنس مثل (رجل) في أن مدلوله شائع من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه. فكل أسد يصدق عليه (أسامة) وكل عقرب يصدق عليها (أم عريط) وهكذا.

وعلم الجنس المسموع عن العرب ثلاثة أنواع:

1) حيوانــات أليفة مثــل: أبو أيــوب (للجمــل) وأبو صــابر (للحمار).
2) حيوانات غير أليفة مثل: ثعالة للثعلب، وأسامة للأسد.
3) أمـور معنوية مثـل: بـرة. علم على المـبرة بمعـنى الـبر. وفجار علم للفجْرة بمعنى الفجور. فكل نوع من أنـواع الـبر (بـرة) وكل نـوع من أنـواع الفجـور (فجـار) ومثلـه: كيسـان (علم للغدر).

وهــذا معــنى قولــه: (ووضــعوا لبعض الأجنــاس علم) أي: أن العـرب وضـعت لبعض أجنـاس السـباع والحشـرات ونحوها أعلامـاً وهذا فيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي[1]. وإنما وضع لها علم جنس، لأنه لم يوضع لها علم شخص بسبب عـدم الألفـة. لكن وضع لها علم جنس لأن العلمية أحد طــرق التعريــف. وقولــه: (علم) مفعـول به منصـوب للفعل قبلـه. ووقف عليه بالسـكون على لغة ربيعة[2]، ثم ذكر أن علم الجنس كعلم الشــخص في الأحكــام اللفظيــة. وقولــه: (وهو عم) أي: من جهة المعــنى في أن مدلوله شــائع يعم جميع الأفــراد،، ثم مثل ببعض الأمثلــة. و(فجــار) علم للمؤنث. ولـذا قـال: (للفجْـرة) أي: الفجـور وقولـه: (وهو عم) فعل ماض. أي: مدلول عم جميع الأفراد.

---

1 (?) يرى صاحب النحو الوافي نقلا عن (همع الهوامع 1/73) أنه قياسي. لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس (1/299).

2 (?) لغة جمهور العرب في المنصوب المنون أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً نحو: رأيت زيداً. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رأيت زيدْ. وقد نصَّ ابن مالك على ذلك في الكافية (4/1979) وموضع ذلك باب الوقف في أواخر الألفية.

اسـم الإشـارة

82) بِذَا لِمُفْـرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِـرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ
83) وذَانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِـعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْـنِ اذْكُـرْ تُطِعْ
84) وَبِأُولَى أشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا وَالمـَدُّ أوْلَى ....

هذا القسم الثالث من أقسام المعارف وهو اسم الإشارة. وهو اسم يـبين مسـماه بإشـارة حسـية أو معنويـة. فمثـال الأولى (وهي الغالب): هذا كتاب مفيد. ومثال الثانية: هذا رأي صائب.

تقسيم أسماء الإشارة:

لأسماء الإشارة باعتبار المشار إليه تقسيمان:

الأول: ما يلاحظ فيه الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: ما يلاحظ فيه المشار إليه باعتبار قربه أو بعده.

أما الأول فهو خمسة أنواع:

1) ما يشـار به للمفـرد المـذكر، وهو (ذا) مثـل: هـذا تـاجر صـدوق. قـال تعـالى: ﴿ويقولـون مـتى هـذا الوعد إن كنتم صادقين﴾[1].

2) ما يشـار به للمفـردة المؤنثة وهو عشـرة ألفـاظ. خمسة مبـــدوءة بالـــذال هي: ذي، ذهِ، بكسر الهـــاء مع اختلاس كسـرتها، ذهِ، بكسر الهـاء مع إشـباع الكسـرة نوعـاً، ذات، وخمسة مبدوءة بالتاء هي: تي، تا، تِـهْ، تـهِ، بكسر الهـاء مع اختلاس الكسرة، تِه، بكسر الهاء مع إشباع الكسـرة نوعـاً.

[1] (?) سورة يونس، آية: 48.

مثل: هذه الفتاة تحسن الحجاب. تلك المرأة تعـرف معـنى التربيـة، قـال تعـالى: ﴿هـذه جهنّم الـتي كنتم توعـــدون﴾[1] وقال تعالى: ﴿تلك الجنة التي نورث من عبادنا من كان تقيّا﴾[2].

3) ما يشار به للمثـنى المـذكر وهو لفظة واحـدة ـ ذان (رفعـاً) وتصير (ذين) نصباً، وجرّاً، تقول: ذان عالمان كبـيران، قـال تعالى: ﴿هذان خصمان﴾[3] فـ (ذان) مبتـدأ مبـني على الألف في محل رفع[4] (خصمان) خبر.

4) ما يشار به للمثنى المـؤنث. وهو لفظ واحـدة: تـان (رفعـاً) وتصير (تين) نصـباً وجـراً. تقـول: هاتـان امرأتـان كبيرتـان. تصـدقت على هـاتين المـرأتين الكبـيرتين ـ قـال تعـالى في قصة صاحب مدين: ﴿إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين﴾[5] فـ (هاتين) عطف بيان، مبني على الياء في محل جر.

5) ما يشـــار به للجمع المـــذكر والمـــؤنث. وله لفظة واحـــدة: (أولاء) ممدودة في الأكثر، أو (أولى) مقصورة. والأول جـاء في القـرآن. تقـول: هـؤلاء الطلاب يحبـون الفائـدة، قـال تعالى: ﴿هاأنتم أولآء تحبّونهم ولا يحبّونكم وتؤمنون﴾[6] وقال

---

1 (?) سورة يس، آية: 63.

2 (?) سورة مريم، آية ـ: 63، تي: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. والجنة ـ: بدل أو عطف بيان، والخبر (التي نورث).

3 (?) سورة الحج، آية ـ: 19.

4 (?) وقيل: (ذان وتان) معربان في حالة التثنية، وهذا بالنظر إلى الظاهر، فإن العرب أدخلت عليهما علامة التثنية (الألف والنون، والياء والنون)، والأولى أنهما يبنيان طرداً للباب على طريقة واحدة، إذا لا معنى لإخراج حالة التثنية من البناء إلى الإعراب. ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنيين ـ حقيقة، بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى. بل نقل ابن الأنباري وغيره عن الفراء أن ألف التثنية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين.

5 (?) سورة القصص، آية ـ: 27.

6 (?) سورة آل عمران، آية: 119، ها: حرف تنبيه. أنتم: مبتدأ. أولاءِ ـ: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر.

تعالى عن لوط عليه السلام : ﴿هؤلاء بنــاتي هنّ أطهـر لكم﴾[1].

وهذا معنى قوله: (بذا لمفرد مـذكر أشر . . . إلخ) أي: للمفـرد المـذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشـارة إلى الأنـثى على كلمة (ذي وذه وتي وتـا) ولم يـذكر البـاقي ، وللمثـنى في حالة رفعه صـيغتان هما (ذان وتان) وقد ذكرنا أن الأول للمـذكر والثـاني للمـؤنث. وفي سوى الرفع يقال فيهما (ذين، تين) ثم ذكر أن (أولى) للجمع مطلقاً – مذكراً ومؤنثاً عاقلاً وغير عاقـل. والمد أولى من القصـر، لمجيئه في القرآن، كما تقدم.

* * *

.... وَلَـدَى البُعْـدِ انْطِـقَا
85) بِالْكَاف حَرْفـاً أوْ مَعَـهْ واللامُ إِنْ قَـدَّمْتَ هَا مُمتَنِعهْ

ذكر هنا القسم الثـاني من أسـماء الإشـارة. وهو الـذي يلاحظ فيه المشـار إليه من ناحية قربه أو بعـده. وذلك أن المشـار إليه – على رأي ابن مالك – له رتبتان:

الأولى: قـربى. وتسـتعمل له جميع أسـماء الإشـارة المتقدمة دون أن يزاد عليها شيء في آخرها.

الثانية: بُعْدَى. وتسـتعمل لها جميع أسـماء الإشـارة المتقدمـة. وتــزاد عليها الكــاف، فتقــول: ذاك رجل مقبــل. أو الكــاف واللام فتقول: ذلك الرجل[2] أقبل إلينا.

---

[1] (?) سورة هود، آية: 78.

[2] (?) الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة إن كان مشتقّاً فالأحسن إعرابه نعتاً نحو: ذلك الفاضل أقبل إلينا. وإن كان جامداً كالرجل فالأحسن إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

وهـذه الكـاف حـرف خطـاب لا محل لها من الإعـرابـ[1]. وهي تتصـرف تصـرف الكـاف الاسـمية غالبـاً فتفتح للمخـاطب، كما في المثال المذكور. وتكسر للمخاطبة نحو: ذلكِ رجل مقبل. وتتصل بها علامة التثنية قال تعالى:]ذلكما مـمّا علّمني ربي[[2] أو علامة الجمع كقوله تعــالى:]وذلكم ظنّكم الــذي ظننتم بــربّكم أرداكم[[3] وقوله تعالى:]قـالت فـذلكن الـذي لمتنّـني فيه[[4] ومن غـير الغـالب قوله تعالى:]ذلك خير[[5].

وأما اللام فهي حرف دال على البعـد، تـزاد قبل الكـاف، وهي ملازمة لهــا، إلا في التثنية مطلقــاً. وفي الجمع في لغة من مــدَّه. وفيما سبقته هاء التنبيه. فلا تقول: هذالك رجل عاقل، وذلك لكــثرة الزوائد.

وهـذا معـنى قولـه: (ولـدى البعد انطقا . . . إلخ) أي: إذا كـان المشار إليه بعيـداً فـانطق بالكـاف الحرفية دون اللام. أو مع اللام، وفي قوله: (أو معه) إطلاق مقيد بما تقـدم، وتمتنع اللام إن قـدمت (ها) التنبيه.

وظـاهر هـذا أنه ليس للمشـار إليه إلا رتبتـان: قـربى، وبعـدى. والجمهور على أن له ثلاث مراتب.

1) قربى: ويشار إليه بما ليس فيه كاف ولا لام.
2) وسطى: ويشار إليه بما فيه الكاف وحدها.
3) بعدى: ويشار إليه بما فيه الكاف واللام.

---

[1] (?) لأنها لو كانت ضميراً لكانت مضافاً إليه. وأسماء الإشارة لا تضاف لكونها مبنية، ما عدا المثنى على أحد القولين.
[2] (?) سورة يوسف، آية: 37.
[3] (?) سورة فصلت، آية: 23.
[4] (?) سورة يوسف، آية: 32.
[5] (?) سورة المجادلة، آية: 12، الإشارة في الآية الكريمة إلى تقديم الصدقة في قوله تعالى:]إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة[والكاف في (ذلك) خطاب للمؤمنين ولم تضم إليها ميم الجمع .

86) وَبِـهُنَا أوْ هاهُنَا أشِرْ إلِى دَانِى الْمكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

87) فِي البُعْدِ أوْ بِثَمَّ فُهْ أوْ هَنَّا أوْ بِـهُنَالِكَ انْطِقَـنْ أوْ هِنَّـا

ذكر في هذين البيتين ألفاظ الإشارة للمكان. وهي ألفـاظ تفيد الإشـــارة مع الظرفية فهي في محل نصب على الظرفيـــة. ولهـــذا دخلت في عداد ظروف المكان. فهي أسماء إشارة وظـرف مكـان معاً. وأصل ذلك لفظان: (هُنا، ثَمَّ).

فأما (هنـا) فهي اسم إشـارة إلى المكـان القـريب مثـل: هنا يكـون الاجتمـاع. وقد يـزاد في أولها حـرف التنبيه (هـا) نحـو: هاهنا الضيوف. قـال تعـالى عن قـوم موسى عليه السـلام:]فـاذهب أنت وربّك فقاتلا إنّا هاهنا قاعدون[[1].

فإذا زِيـدت في آخرها الكـاف وحـدها أو الكـاف واللام صـارت للمكان البعيد. وهذا على رأي ابن مالك. وعلى رأي الجمهـور هنـاك للمتوسط، وهنالك للبعيد.

وقد يدخل على صيغة (هنا) بعض التغيـير، فتصـير اسم إشـارة للمكان البعيد من غير وجـود لام البعـد. ومن ذلـك: هَنّـا، هِنّـا، هَنَّتْ، هِنَّت. فهـذه لغـات فيهـا. وكلها تفيد مع الظرفية الإشـارة للمكـان البعيد.

وأما (ثَمَّ) فاسم إشارة إلى المكـان البعيد نحـو: تأمل السـماء فثم القدرة العظيمة، قال تعالى:]وأزلفنا ثَمَّ الآخرين[[2].

وهــذا معــنى قولــه: (وبـــهنا أو هاهنا . . . إلخ) أي: أشر إلى المكان القريب بكلمة: (هنا) من غير (ها) الـتي للتنبيـه. أو مع (هـا)

---

[1] (?) سورة المائدة، آية: 24.

[2] (?) سورة الشعراء، آية: 64، ثمَّ: اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية. والآخرين: مفعول به. والمعنى: قربنا هناك الآخرين فرعون وقومه حتى سلكوا مسلك موسى وقومه.

التنبيه فتقول: (هاهنا). أما عند الإشارة إلى البعيد فَصِلْ الكاف بكلمة (هنا) و(هاهنا) أو جيء باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو: ثمَّ أو هَنَّا أو هنالك أو هِنَّا.

الاسم الموصول

88) مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثى الَّتي وَالْيَا إذَا مَاثُنِّيا لا تُثْبِتِ

89) بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ

90) وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

هذا القسم الرابع من أقسام المعارف وهو (الاسم الموصول) والموصول قسمان:

1) موصول اسمي: وهو المراد هنا.
2) موصول حرفي: وهو كل حرف أول مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد، وهو ليس من أقسام المعارف، لكونه حرفاً. ولم يذكره ابن مالك في الألفية[1] ومن ذكره فللمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي من جهة الصلة، وأحكامه مبثوثة في أبواب النحو، وهو خمسة أحرف:

1) أنْ (الساكنة النون أصالة) نحو: عجبت من أن تأخر الضيف. أي: من تأخره.

---

[1] (?) ذكرها ضمن ثمانية أبيات في كتابه (الكافية الشافية) في أواخر باب الموصول (1/301) ولعله تركها – هنا – اختصاراً.

2) أنَّ (المشــددة النــون) نحــو: ســرني أنك مــواظب. أي: مواظبتك.
3) كي. نحــو: أتقــدم إلى المســجد لكي أحصل على الصف الأول. أي: لحصولي.
4) ما المصدرية الظرفية نحــو: لا أصـحبك ما دمت منحرفـاً، أي: مدة دوامك. وغير الظرفية نحو: عجبت مما أهنت عليّـاً. أي من إهانتك عليّاً.
5) لـو: نحـو: وددت لو رأيتك في حلقـات العلم. أي: رؤيتـك.

أما الموصول الاسمي فهـو: اسم يعين مسـماه بقيد الصـلة المشتملة على عائد. وهو قسمان:
1) موصول اسمي مختص. وهو ما كان نصّـا في الدلالة على بعض الأنواع لا يتعداها.
2) موصول اسمي مشترك. وهو الـذي لا يختص بنـوع معين، وإنما يصلح للأنواع كلها، وهذا سيأتي إن شاء الله.

أما الأول فله ثمانية ألفاظ:
1) الذي: للمفرد المذكر للعالم وغيره. قال تعالى:]والذي قال لوالديه أُفّ لّكما[[1] وقال تعـالى:]هـذا يـومكم الـذي كنتم توعدون[[2] وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.
2) التي: للمفرد المؤنث. للعاقلة وغيرها، قال تعــالى:]قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها[[3] وقال تعــالى:]ما

[1] (?) سورة الأحقاف، آية: 17. و(أفٍّ) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر. والفاعل ضمير تقديره: أنا.
[2] (?) سورة الأنبياء، آية: 103.
[3] (?) سورة المجادلة، آية: 1.

ولاهم عن قبلتهم الـتي كـانوا عليها[(1)] وهو اسم موصـول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

3) اللـذان: للمثـنى المـذكر، عـاقلاً أو غـير عاقـل. رفعـاً. واللذين: نصباً وجرّاً. وذلك بحـذف اليـاء من الاسم المفـرد (الذي) والإتيان بـالألف والنـون المكسـورة مكانها في حالة الرفع. واليـاء المفتـوح ما قبلها والنـون المكسـورة بعـدها. وذلك في حالتي النصب والجر، قال تعـالى:] والَّذان يأتيانها منكم فآذوهما[(2)] فـــ (اللـــذان) مبــني على الألف في محل رفع مبتدأ، وجملة (فآذوهمـا) خـبر، وقـال تعـالى:]ربّنا أرنا الَّذين أضـلانا من الجن والإنس[(3)] فـــ (اللـذين) مبـني على الياء في محل نصب مفعول ثانٍ[4].

4) اللتان: للمثنى المـؤنث. عـاقلاً أو غـير عاقل – وحكمه كما تقدم في (اللذان) من الحـذف والتعـويض والإعـراب – تقول: حضرت اللتان ضمدتا الجراح.

ويجوز تشديد النون فيهما، لاستعمال العرب ذلك. وقد قرأ من السـبعة عبد الله بن كثـير المكي]واللـذانِّ يأتيانها منكم[(5)] بتشديد النون. كما قرأ بالتشديد – أيضاً -]ربّنا أرنا الذينِّ أضلانا من الجنّ والإنس[(6)] مما يدل على أن التشديد لا يختص بحالة الرفع.

---

(1) (?) سورة البقرة، آية: 142.

(2) (?) سورة النساء، آية: 16.

(3) (?) سورة فصلت، آية: 29.

4 وقد اختلف النحاة في الموصول المثنى هل هو معرب أو مبني؟ انظر: الكلام على اسم الإشارة المثنى ص(118).

(5) (?) سورة النساء، آية: 16.

(6) (?) سورة فصلت، آية: 29.

وهذا التشديد يجوز – أيضـاً – في تثنية اسم الإشـارة (ذا وتـا). وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء البصري]فذانك برهانـان[[1] و]إحدى ابنتي هاتين[[2] بتشديد النون.

وهـذا معـنى قولـه: (موصـول الاسـماء . . . إلخ). أي: ألفـاظ الموصول الاسمي هي: (الذي) ولم يذكر أنها للمفرد المذكر مكتفياً بالمقابلة في قولـه: (الأنـثى الـتي) ثم أوضح أنك لا تثبت اليـاء في (الذي والـتي) عند التثنيـة. بل تحـذفها، وتجعل علامة التثنية – وهي الألف أوالياء – وَاليةً للحرف الـذي تليه اليـاء (وهو الـذال في الـذي والتاء في الـتي) ثم ذكر بـأن تشـديد النـون في التثنية لا لـوم فيـه. وكذلك تشديد النون من (ذين وتين). وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعـويض عن اليـاء الـتي حـذفت من الموصـول، والألف من اسم الإشارة. والعلة الصحيحة هي استعمال العرب.

*   *   *

91) جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقا   وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعـاً نَطَقَاَ

92) باللَّاتِ واللّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا   وَاللَّاءِ كالَّذِينَ نَـزْراً وَقَعَا

ذكر الألفاظ الأربعة الباقية من الموصول الخاص وهي:

5) الألى: لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً، وهي مبنية على السـكون، تقـول: سـرني الألى سـاهموا في الـدعوة إلى الله.

---

[1] (?) سورة القصص، آية: 32.

[2] (?) سورة القصص، آية: 27.

6) الـذين لجمع الـذكر –أيضـاً- وفيها لغـات الأولى :الـذين : باليـاء في الأحـوال الثلاثة – الرفع والنصب والجر – وهي لغة جمهـور العـرب، وهي مبنية على الفتح. قـال تعـالى:]الـذين كفـروا وصـدوا عن سـبيل الله أضـلّ أعمـالهم[(1) وقـال تعـالى:]قـاتلوا الـذين لا يؤمنـون بالله[(2) وقـال تعـــالى:]قل للـــذين كفـــروا إن ينتهـــوا يغفر لهم ما قد سـلف[(3)

الثانية: الَّذون: بالواو رفعاً. والذين بالياء نصباً وجــراًّ، وهي لغة هذيل أو عقيل، وعليها جاء قول الشاعر:

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النُّخيل غارة ملحاحا(4)

وهو مبــني على الــواو أو اليــاء. أو مرفــوع بــالواو ومنصــوب ومجرور بالياء. فيكون معرباً

7) اللاتي: لجمع المــؤنث. وقد تحــذف اليــاء، قــال تعــالى:]واللاتي يــأتين الفاحشة من نســائكم[(5) وهي مبنية على السكون في حال ثبوت اليـاء. ومبنية على الكسر في حـال حذفها.

8) اللائي: لجمع المؤنث – أيضاً – وقد تحذف اليـاء. وبالإثبـات قرأ السبعة، وبالحذف قرأ آخرون في قوله تعالى: ﴿واللائي يئسن من المحيض من نسـائكم﴾(6) وبقاؤها على الســكون أو الكسر كالتي قبلها.

---

1 (?) سورة محمد، آية: 1.

2 (?) سورة التوبة، آية: 29.

3 (?) سورة الأنفال، آية: 38.

4 (?) روى أبو زيد الأنصاري البيت في كتابه (النوادر في اللغة ص239): (نحن الذين) على المشهور من لغة جمهور العرب. و(النخيل) بضم النون. اسم مكان. و(ملحاحاً) أي: غارة شديدة تدوم طويلاً. و(غارةً) مفعول لأجله، أو حال (ملحاحاً) صفة.

5 (?) سورة النساء، آية: 15.

6 (?) سورة الطلاق، آية: 4.

وقد يقع كل من (الألى) و(اللائي) مكان الآخر. قال الشاعر:

فـما آبـاؤنا بأَمَـنَّ منـه   علينا اللاءِ قد مَهَـدوا الحجـورا[1]

أي: الذين، بدليل (مهدوا) فإن الواو لجماعة الذكور.

وقال آخر:

محا حبُّها حبَّ الألى كن قبلها   وحلت مكاناً لم يكن حُلَّ من قَبلُ[2]

أي: اللائي. بدليل (كنَّ قبلها) فإن النـون لجماعة الإنـاث. وإلى ما ذكرنا أشار ابن مالك بقوله: (جَمْـعُ الـذي الألى . . . إلخ) أي: أن كلمة (الذي) تجمع جمعاً لغويّاً – وهو الذي يدل على مطلق التعــدد – على الألى والذين، لا جمعاً نحويّـاً، ويقـال فيها (الـذين) مطلقا ما وبعض العرب نطق بـالواو في حالة الرفع وكـذا جمع (الـتي) على اللاتي واللائي. واللاء وقع موقع الذين. وهذا (نزر) أي: قليل.

*   *   *

93) وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ   وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَـيِّءٍ شُهِرْ

94) وَكَالَّتي أيْـضاً لَدَيْـهِمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعَ الـلاتِي أتَى ذَوَاتُ

هــذا القسم الثـاني من الأســماء الموصــولة، وهو الموصــول المشترك. وهو الذي لا يختص بنوع معين. وإنما يصلح للواحد وغيره دون أن تتغـــير صـــيغته، وهو ســـتة: (من وما وأل وذو الطائية وذا وأي). وهذا بيانها:

---

[1] (?) معناه: ليس آباؤنا – وهم الذين قاموا بتربيتنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد – بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح. (بأمنَّ) خبر (ما) والباء زائدة. (اللاء) صفة لآباء.

[2] (?) محا: أزال. كنَّ: كان: فعل ماض ناقص. واسمها ضمير الإناث. (قبلها) ظرف خبر كان. وها: مضاف إليه (مكاناً) مفعول به.

1) مَنْ: وهي اسم موصـــول مبـــنى على الســـكون[1]، وهي للعالم[2] كقوله تعالى:]وَمنْ عنـده علم الكتـاب[[3] وتـأتي لغــيره كقوله تعــالى:]ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء[[4].

2) مـا: وهي اسم موصـول مبـني على السـكون. وهي لغـير العالم كقوله تعالى:]ما عنـدكم ينفد[[5] وقد تكـون للعـالم وغيره، كقوله تعالى:]يسبح لله ما في السـموات وما في الأرض[[6] فــإن لفظ (مــا) يتنــاول الإنس والجن والمَلَك والحيوان والجماد.

3) أل: وتكون للعاقل وغيره: تقول: أعجبـني الكـاتب. قـرأت المكتوب. وهي اسم موصول على أصح الأقوال. وإعرابها يظهر على الصـفة الصـريحة المتصـلة بهـا. لكونهما نــزلا منـــزلة الكلمة الواحــدة. قــال تعــالى:]إنّ المصَّــدقين والمصَّــدقات[[7] وقــال تعــالى:]والسّــقف المرفــوع(5) والبحر المسـجور[[8] فــ(المصَّـدقين) اسم "إن" منصـوب بالياء. و(المرفوع) صفة مجرورة.

---

[1] (?) اعلم أن لفظ (من) مفرد مذكر، ومعناها قد يخالف لفظها، فيجوز أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها، وهذا هو الأكثر، ويجوز مراعاة المعنى قال تعالى:]ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون. ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون[ففي الأول (يستمعون) جمع الضمير مراعاة للمعنى. وفي الثاني (ينظر) أفرد الضمير مراعاة للفظ، وقال تعالى:]بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون[وسيأتي ذلك عند الكلام على الصلة إن شاء الله.

[2] (?) اختار بعض النحاة أن يقال: "من" للعالم. بدل العاقل. لأن الله تعالى وصف نفسه بالعلم، وهي تستعمل في الدلالة عليه سبحانه في مثل: "سبحان من يسبح الرعد بحمده" وانظر الحديث في ذلك في "الأدب المفرد" مع شرحه: "فضل الله الصمد" (2/185)، وصفات الله توقيفية.

[3] (?) سورة الرعد، آية: 43.

[4] (?) سورة النور، آية: 45.

[5] (?) سورة النحل، آية: 96.

[6] (?) سورة الجمعة، آية: 1.

[7] (?) سورة الحديد، آية: 18.

[8] (?) سورة الطور، آية: 5، 6.

4) ذو: وتستعمل موصولة عند بعض القبائل العربية، ومنها (طيء) نحو: زارني ذو تعلّم. أي: الذي تعلَّم.

وقد ذكر ابن مالك فيها لغتين:

الأولى: أن تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع. المذكر والمؤنث، ويتعين المراد بالصلة. فتقول: جاء ذو فاز. وجاءت ذو فازت. وجاء ذو فازا، وذو فازتا. وذو فازوا. وذو فُزْنَ.

والثانية: إدخال بعض التغيير عليها عند استعمالها للمفرد والمؤنث. فيقال (ذات) لتكون مثل (التي) في الدلالة على المفردة المؤنثة. وللجمع المؤنث (ذوات) مثل (اللاتي).

وأما إعرابها فالمشهور بناؤها على السكون. وأما (ذات) و(ذوات) فالمشهور بناؤهما على الضم.

وهذا معنى قوله: (ومن وما . . . إلخ) أي: أن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الثمانية المتقدمة في الاستعمال، أي: تصلح لكل ما صلحت له. وقد اشتهر عند الطائيين استعمال (ذو) موصولة، مساوية في الاستعمال للأنواع الثمانية المتقدمة، ثم ذكر أن من الطائيين من إذا أراد معنى (التي) قال: (ذات) وإذا أراد معنى (اللاتي) قال: (ذوات).

* * *

95) وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أوْ مَنْ إذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلاَمِ

هذا الموصول الخامس المشترك وهو (ذا) والأصل أنها اسم إشارة – كما تقدم – لكنها قد تستعمل موصولة. للعاقل وغيره. مفرداً وغير مفرد. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون للإشارة، ولعل ابن مالك تركه لوضوحه،وعلامة كونها للإشـارة دخولها على المفـرد. نحـو: من ذا الكـاتب؟ أي: من هذا الكاتب؟ لأن المفرد لا يصلح صلة لغير (أل). كما سيأتي.

الثـاني: أن تكـون مسـبوقة بكلمة (مـا) أو (من) الاسـتفهامية. نحـو: مـاذا عملت من الخـير؟ ومن ذا عنـدك؟[1] ويغلب أن تكـون للعاقل بعد (مَنْ) ولغيره بعد (ما).

الثالث: ألا تكون ملغاة. ومعنى الإلغاء: أن تركب (ما) أو (من) مع (ذا) تركيبـاً يجعلهما كلمة واحـدة في المعـنى والإعـراب. وهـذا إلغاء حكمي لا حقيقي، لأنها موجودة حقيقـة، ولكنها اعتـبرت جـزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسماً موصـولاً. فمثلاً: مـاذا عملت؟ يصح اعتبارها موصـولة. فتكـون (مـا) مبتدأً و(ذا) خبراً، و(عملت) صـلة، والعائد محـذوف. ويصح إلغاؤهـا. فيكون الجميع اسم استفهام مفعولاً مقدماً.

ويظهر أثر الاسـتقلال والإلغـاء في البـدل – مثلاً – فلو قلت: ماذا عملت أخير أم شرّ؟ فهذا دليل على الاستقلال؛ لأن (خير) بدل من (ذا) الواقعة خبراً، وبدل المرفـوع مرفـوع. ولو قلت: أخـيراً أم شرّاً؟ لصار بدلاً من (ماذا) الواقعة مفعـولاً في محل نصـب. وبـدل المنصوب منصوب. ومن ذلك قوله تعالى:]وقيل للـذين اتّقـوا مـاذا أنــزل ربّكم قــالوا خـيراً[[2] فالأحسن اعتبــار (مــاذا) كلمة واحــدة للاستفهام. وهي مفعول مقدم. ليكون الجـواب على وفق السـؤال. فإن تقدير الجواب (أنزل خيراً) ويجوز اعتبارها موصولة (ما: مبتـدأ،

---

[1] (?) وقعت (ماذا) في القرآن الكريم في آيات كثيرة كقوله تعالى:]وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا[وقوله تعالى:]قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون[وهي محتملة لأن تكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً. أو (ماذا) اسم استفهام مفعولاً مقدماً. راجع (دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف: محمد بن عبد الخالق عضيمة (1/3ص98).

[2] (?) سورة النحل، آية: 30.

ذا: خبر) لكن تفوت مطابقة الجواب للسؤال. حيث أن السؤال جملة اسمية. والجواب جملة فعلية[1].

وهذا معنى قوله: (ومثل ما (ذا) بعد ما استفهام . . .) أي: أن (ذا) تشبه (ما) في أنها صالحة لجميع الأنواع الثمانية مع عدم تغير لفظها. وذلك بشرط أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (من) التي للاستفهام أيضاَ. وبشرط ألا تلغى في الكلام. ولم يذكر الشرط الأول، إما لضيق النظم، أو لوضوحه.

أما الموصول السادس المشترك وهو (أي) فقد ذكره ابن مالك بعد مبحث الصلة، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

* * *

96) وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الاسم الموصول مبهم المعنى، غامض المدلول، لابد له من شيء يوضح معناه، ويزيل إبهامه وذلك هو الصلة[2] فالصلة: ما يبين مدلول الموصول، ويزيل إبهامه من جملة أو شبهها، ويشترط في الصلة شرطان:

1) أن تكون متأخرة عن الموصول، لأنها مكملة له[3].

---

[1] (?) ومن ذلك قوله تعالى:]ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو[فقد قرأ الجمهور بنصب (العفو) فيترجح إعراب (ماذا) مفعولاً مقدماً. لأن الجواب منصوب. وتقديره: قل ينفقون العفو. أي: (ما فضل وزاد عن حاجة الإنسان) وقرأ أبو عمرو بن العلاء - من السبعة - بالرفع. فتكون (ذا) اسماً موصولاً في محل رفع خبر (ما) والعائد محذوف أي: ما الذي ينفقونه. ويكون الجواب مرفوعاً أي: الذي ينفقونه العفو.

[2] (?) الصلة ليست خاصة بالموصول الاسمي. بل الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة - كما ذكرنا أول الباب – وأما الرابط، وهو العائد فهو خاص بالموصول الاسمي.

[3] (?) وعلى هذا فلا يجوز الفصل بين الموصول وصلته إلا فيما استثني كالقسم نحو: رحل الذي - والله – يحسن إلى الفقراء. أو جملة النداء إذا سبقت بضمير المخاطب نحو: أنت الذي – يا عبد السلام – تبُّر بأمك، أو الجملة المعترضة نحو: والدي الذي - وفقه الله – يرعى شؤوني. وغير ذلك

2) أن تشتمل على ضمير عائد على الاسم الموصول. وهو المسمى بالعائد. والغرض منه: ربط الصلة بالموصول. نحو قوله تعالى:]إن الذين ءامنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم[[1].

وهذا الضمير من حيث مطابقته للموصول وعدمها له حالتان:

الأولى: تجب مطابقته لفظاً ومعنى. إذا كان الموصول خاصاً. مثل: الذي والتي وغيرهما، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وهكذا . . كقولك: أكرمت الذي تفوق، واللذين تفوقا، والذين تفوقوا، قال تعالى:]سبحان الذي خلق الأزواج كلّها[[2]]قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها[[3]]والذان يأتيانها منكم[[4]]ألم تر إلى الذين أوتوا[[5].

الثانية: لا تجب المطابقة بل يجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر، أو مراعاة المعنى. وذلك في الموصول المشترك. مثل (من) الموصولة فإن لفظها مفرد مذكر. ومعناها يصلح أن يكون مثنى أو جمعاً أو غيرهما نحو: من الطلاب من يحب الفائدة. أو مَنْ يحبون الفائدة. قال تعالى:]ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنّة أن يفقهوه[[6] وقال تعالى:]ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تسمع الصُمّ ولو كانوا لا يعقلون[[7]، فالمراد بمن: الجمع. لكن في الأول روعي اللفظ فأفرد العائد. وفي الثاني روعي المعنى فجمع.

مما يجوز الفصل به، ويستثنى من الموصولات (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها أبداً.

[1] (?) سورة لقمان، آية: 8.
[2] (?) سورة يس، آية: 36.
[3] (?) سورة المجادلة، آية: 1.
[4] (?) سورة النساء، آية: 16.
[5] (?) سورة النساء، آية: 15.
[6] (?) سورة الأنعام، آية: 25.
[7] (?) سورة يونس، آية: 42.

وهذا معنى قوله: (وكلها يلزم . . . إلخ) أي: كل الموصولات الاسمية، الخاصة والمشتركة، يلزم بعدها صلة أي: متأخرة عن الموصول، مشتملة على ضمير (لائق) أي: مطابق للموصول. إما في اللفظ والمعنى، أو في أحدهما، كما ذكرنا.

* * *

97) وَجُمْلَةٌ أوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

صلة الموصول نوعان:

1) جملة اسمية أو فعلية[1].

2) شبه جملة. وهي في باب الموصول ثلاثة:

1) الظرف المكاني. 2) الجار والمجرور. 3) الصفة الصريحة.

والصفة الصريحة خاصة بأل الموصولة. كما سيأتي إن شاء الله[2].

ويشترط في الجملة[3] ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون خبرية معهودة أي: معروفة للسامع من قبل حتى يتعرف بها الموصول، لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة. فلا يتم بها المراد، فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس [إذا كان معروفاً عند المخاطب] قال تعالى:]وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه[[4] فإن كانت غير معهودة لم تصح. إلا في مقام التهويل أو التفخيم. فيحسن الإبهام لئلا يفوت الغرض المقصود. فالتهويل كقوله تعالى:]فغشيهم من اليم ما غشيهم[[5] فـ(ما) موصولة. أي: غشيهم وعلاهم مالا يعلم كنهه إلا الله تعالى والتفخيم كقوله تعالى:]فأوحى إلى عبده ما أوحي[[6].

---

[1] (?) صلة الموصول من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

[2] (?) أطلق على هذه الثلاثة شبه جملة، لأن الظرف والمجرور أشبها الجملة في كونهما متعلقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لا يتم معناهما إلا بذلك. وأما الصفة فلأنها مع مرفوعها في معنى الجملة

[3] (?) زيادة على الشرطين السابقين وهما: أن تتأخر، وأن تشتمل على رابط.

[4] (?) سورة الأحزاب، آية: 37.

[5] (?) سورة طه، آية: 78.

[6] (?) سورة النجم، آية: 10.

وأما الإنشائية فلا تصلح أن تكون صلة. نحـو: جـاء الـذي الـذي أَكْرِمـه. لأن الإنشـائية لا يقع مضـمونها إلا بعد ذكرهـا، فلا تكـون معروفة عند المخاطب. فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة.

الشرط الثاني: أن تكون خالية من معنى التعجب؛ لأن التعجب يكـون فيما خفي سـببه بالنسـبة للمخلـوق، ففيه إبهـام، والصـلة للإيضاح. فلا يصح أن تقول: جاء الذي ما أحسنه!

الشرط الثـالث: أن تكـون غـير مفتقـرة إلى كلام قبلهـا. فـإن كانت مفتقرة لم يصح وقوعها صلة نحو: جاء الذي لكنه قـائم. فـإن هـذه الجملة تسـتدعي سـبق جملة أخـرى نحـو: ما قعد خالد لكنه قائم.

فهذه شروط الوصل بالجملة الاسمية كقوله تعالى:]إنّ الـذين هم من خشية ربهم مشفقون[[1] والفعلية كقوله تعـالى:]وهو الـذي يحي ويميت[[2].

وأما الظرف والجار والمجرور فيشترط في وقوعهما صـلة أن يكونا تـامين. أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائـدة تزيل الإبهـام وتوضح المراد من غـير حاجة لـذكر متعلقهما[3] نحـو: عـرفت الـذي عندكـ صافحت الذي في الغرفة. قـال تعـالى:]ما عنـدكم ينفد وما

---

1 (?) سورة المؤمنون، آية: 57.

2 (?) سورة المؤمنون، آية: 80.

3 (?) لكونه (كوناً عاماًّ) وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام دون شيء آخر زائد عليه فالظرف (عندك) في المثال لا يفيد شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً فهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر. ولذا وجب حذفه إذ لا فائدة من ذكره. وأما الكون الخاص: وهو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام، فإن دلَّ عليه دليل حذف وإلا وجب ذكره، فمثلاً: عرفت الذي قرأ عندك. لا يجوز حذف المتعلق (قرأ) لعدم ما يدل عليه. وفي نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنـزلـ فتقول: بل معاذ الذي في المسجد أي: بل معاذ الذي ذاكر في المسجد. فصح حذفه لوجود الدليل . . وسيأتي ذكر لذلك في أواخر باب المبتدأ والخبر إن شاء الله.

عند الله باق[1] وقال تعالى:]ولهنّ مثل الذي عليهنّ بـالمعروف[[2].
بخلاف جاء الذي بك. أو جاء الذي اليوم. لعدم الفائدة.

وهذا معنى قولـه: (وجملة أو شـبهها . . . إلخ) أي: الـذي وصل به الاسم الموصـول هو الجملة وشـبه الجملـة، ثم مثل بمثـال واحد فيه موصولان: أحدهما صلته شبه جملة (كمن عندي) والثاني: صلته جملة (الذي ابنه كفل) فالذي: خبرٌ للمبتدأ (مَنْ) وجملة (ابنه كفـل) صلة، ومعنى (كفل) أي: كان موضع الرعاية.

*   *   *

[1] (?) سورة النحل، آية: 96.

[2] (?) سورة البقرة، آية: 228، واعلم أنه لابد أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً في باب الموصول. ولا يصح تقديره بوصف مثل: كائن أو مستقر. لأن الصلة لا تكون إلا جملة لأنها هي التي تزيل الإبهام فيحصل المقصود من الوصل بها على أن من النحويين من يرى أن الصلة هي الظرف أو الجار والمجرور، وهذا رأي جيد، فيه تيسير على الدارسين، والفائدة قد تمت بمجرد ذكرهما. على الوجه الذي ذكرنا قبل هذا.

98) وَصِفَةٌ صَرِيحَـةٌ صِلَةُ ألْ وَكَوْنُـهَا بِمُـعْرَبِ الأَفْعَـالِ قَلَّ

هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة. وهي الصفة الصـريحة مع مرفوعها. وهي خاصة بأل الموصولة. فلا تقع صلة لغيرها.

والصفة الصريحة. هي الاسم المشـتق الـذي يشـبه الفعل في التجـدد والحـدوث شـبهاً صـريحاً أي: قويـاً خالصـاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل نحـو: أعجبـني القـارئ. قـال تعـالى:]إنّ المصّـدقين والمصّـدقات[[1] واسم المفعـول[2] نحـو: تصـفحت المكتـوب. قـال تعـالى:]والبحر المسـجور[[3] وكـذا صـيغ المبالغة نحـو: فـاز السباقون إلى الخيرات[4].

ويجري الإعراب على آخر هذه الصـفة الصـريحة دون ملاحظة (أل) كما ذكرنا في الكلام على (أل)، والصـفة مع مرفوعها صـلة لا محل لها من الإعراب.

فإن كانت غير صـفة صـريحة وغلبت عليها الاسـمية الخالصـة. صارت اسماً جامداً ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور.

---

[1] (?) سورة الحديد، آية: 18.

[2] (?) بشرط أن يراد بهما التجدد والحدوث، فإن كانا للثبوت والدوام كالمؤمن والصانع. صار حكمهما حكم الصفة المشبهة وفيها الخلاف الآتي.

[3] (?) سورة الطور، آية: 6.

[4] (?) أما الصفة المشبهة ففي (أل) الداخلة عليها خلاف. ومن قال: إنها غير موصولة وهم الجمهور قال: لأن الصفة المشبهة غير مؤولة بالفعل؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام والفعل للتجدد والحدوث، ومن قال: إنها موصولة قال: لأن الصفة أشبهت الفعل في أنها ترفع الاسم الظاهر. وأما أفعل التفضيل فـ (أل) الداخلة عليه ليست موصولة لأنه لا يرفع الظاهر إلا في مسالة واحدة كما سيأتي إن شاء الله في بابه. . أما بقية المشتقات: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فلا علاقة لها بهذا الموضوع أصلاً.

وقد قل مجيء المضارع صلة لأل كقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[1]

وليس هذا من الضرورة؛ لأنه يمكن أن يقول: (ما أنت بـالحكم المرضي حكومته)[2] فدل ذلك على الجـواز، لكن لا يحسن الأخذ به لقلته.

وهـذا معـنى قولـه: (وصـفة صـريحة . . . إلخ) أي: أن الصـفة الصريحة تكون صـلة لأل الموصـولة. وكـون (أل) موصـولة بمعـرب الأفعال – وهو المضارع – قليل.

* * *

99) أيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

100) وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً ... .

هـذا هو الموصـول السـادس من الموصـولات المشـتركة وهو لفظ (أي). وهي كغيرها من أخواتها – المتقدمة – تكنـــــون بلفظ واحد للمـذكر والمـؤنث. مفـرداً كـان أو مثـنى أو مجموعـاً نحـو: يعجبـني أيُّهم هو مخلص. فـ (أيُّ) فاعل مرفـوع بالضـمة و(الهـاء) مضاف إليه.

---

1 (?) الترضى: يجوز إدغام (أل) في التاء. وعدم إدغامها. وهذا خاص بالموصولة. أما الحرفية فيجب إدغامها نحو: التراب، التمر . . ومعنى: الترضى. أي: الذي ترضى. والأصيل: ذو الحسب. والجدل: شدة الخصومة. وقوله: (بالحكم) الباء زائدة في خبر (ما) النافية.

2 (?) قاله ابن مالك في شرح الكافية (1/300) ولا يقال: لابد من تأنيث (المرضي) فيقال: المرضية حكومته، لأن الحكومة مراد بها المذكر وهو الحكم. أي: المرضي حكمه.

(وأي) تختلف في حكمها الإعـــــرابي عن بـــــاقي أخواتها من الموصولات المشتركة فإنها كلها مبنية. وأما (أي) فلها أربع حالات:

الأولى: أن تضاف[1] ويذكر صدر صلتها[2] نحـو: كافـأت أيَّهم هو مجتهد.

الثانية: ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو: يعجبـني التجـار أيٌّ صادق في بيعه، تقديره: أيٌّ هو صادق.

الثالثة: ألا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: ينـال رضا الله أيٌّ هو مستقيم.

ففي هـذه الأمثلة جـاءت الصـلة جملة اسـمية، صـدرها (وهو المبتدأ) ضمير مذكور أو محذوف. فتعرب في هـذه الأحـوال الثلاث بالحركات. بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وبالكسرة جـرّاً. وذِكْـرُ صـدر الصلة وعدم ذكره خاص بكون الصلة جملة اسمية، كما في الأمثلة.

تقول: تنال رضا الله أيٌّ هي متحجبة. نذكر بـالخير أيًّا محسـن. سأتكلم مع أيِّهم هو منفق.

الحالة الرابعـة: أن تضـاف ويحـذف صـدر الصـلة. وفي هـذه الحالة تبنى على الضم في جميع الأحوال نحو: يعجبني أيُّهم مخلص. هنــأت أيُّهم مخلص، ســلمت على أيُّهم مخلص، قــال تعــالى:]ثمّ لننـزعنّ من كل شيعة أيُّهم أشدّ على الرّحمن عتيا[[3].

وهذا المـراد بقولـه: (أي كما . . . إلخ) والمعـنى: أن (أيًّا) مثل (ما) الموصولة في أن كلا منهما اسم موصـول مشـترك كما تقـدم، وهي تعرب (ما لم تضف) أي: مدة عـدم إضـافتها حالة كـون صـدر

---

[1] (?) الإضافة خاصة بـ (أي) في بعض حالاتها. أما بقية الموصولات – المشتركة وغير المشتركة – فلا تجوز إضافتها.

[2] (?) أكثر ما يكون صدر الصلة ضميراً، وقد اقتصر عليه أكثر النحاة. وعليه فتكون الصلة جملة اسمية.

[3] (?) سورة مريم، آية: 69، أيُّهم: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به والهاء مضاف إليه. والميم: علامة الجمع و(أشد) خبر لمبتدإ محذوف تقديره (هو) (عتيًّا) تمييز.

الصلة ضميراً محـذوفاً، ويـدخل في ذلك الأحـوال الثلاث المتقدمـة.
ومفهومه أنها إن أضيفت وحذف صدر الصلة أنها لا تعرب بل تبـنى.
ثم ذكر أن بعض العـــرب أعربها في جميع الحـــالات، أو أن بعض النحويين أعربها أي: حكم بإعرابها. وهم الكوفيون والخليل ويونس.

*   *   *

100) .... وَفِـي ذَا الْحَذْفِ أيّاً غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفي
101) إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ
102) إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْـلٍ مُكْمِلِ ....

تقدم أن صلة الموصول لابد أن تشتمل على ضمير يعــود على الاسم الموصول وهو العائد. وهو إما أن يكـون مرفوعـاً أو منصـوباً أو مجروراً.

ويجــوز ذكــره كما يجــوز حذفــه. فيجــوز حذفه بشــرط عــام. وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة.

فالشرط العام هو أمن اللبس، وذلك بـأن لا يصـلح البـاقي لأن يكــون صــلة كاملــة، وعلامة الصــلة الكاملة أن يكــون البــاقي بعد الحـــذف جملة أو شـــبه جملة فيها ضـــمير – غـــير ذلك الضـــمير المحذوف – صالح لعوده على الموصول.

فمثال العائد المرفـوع. جـاء الـذي هو أبـوه مسـافر. فلا يجـوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صـالح لأن يكــون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

ومثال العائد المنصوب: جـاء الـذي أكرمته في داره. فلا يجـوز حذف (الهاء) في (أكرمته) لما تقدم.

ومثال العائد المجرور: مررت بالذي مــررتَ به في مكتبــه. فلا يجوز حذف العائد (به) لما ذكرنا من كون الباقي صـالحاً لأن يكــون صلة.

أما الشروط الخاصة. فالعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

1) أن يكون مبتدأً. 2) أن يكون خبره مفرداً.

نحو: تسعد المملكة بتطبيق شرع الله الذي هو كفيل بإصلاح الفرد والمجتمع. فيجوز حذف العائد (هو)، قال تعالى:]وهو الذي في السماء إله[[1] فقوله جلا وعلا: (إله) خبر لمبتدأ محذوف أي: (هو إله) أي: مألوه بمعنى: معبود حبّاً وتعظيماً، فصح حذف العائد في المثال والآية، لأنه مبتدأ وخبره مفرد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه نحو: حضر اللذان تبرعا بالمال، فلا تحذف الألف؛ لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف – أيضاً – لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح. إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً.

ولا يكثر حذف العائد إلا إذا طالت الصلة (أي: لم تكن مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات من المعمولات كالمفعول به والمضاف إليه والجار والمجرور أو غير ذلك). نحو: جاء الذي هو فاعل خيراً. فيحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به. وقد مضى مثال الجار والمجرور، ومثال المضاف إليه: نزل المطر الذي هو مصدر مياه الآبار. فيحسن حذف العائد لما سبق.

وتستثنى (أي) من اشتراط طول الصلة، لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

وهذا معنى قوله: (وفي ذا الحذف . . . إلخ) أي: غير (أيّ) من الموصولات يقتفي (أيّا) أي: يتبعها في حذف صدر الصلة (إن يستطل وصل) أي: إذا كانت الصلة طويلة. وصدر الصلة هو العائد المرفوع. فإن لم تطل الصلة فالحذف (نزر) أي: قليل. (وأبوا أن

[1] (?) سورة الزخرف، آية: 84.

يختزل) أي: أبى النحويون أن (يختزل) أي: يختصر بسـبب الحـذف. إن كان الباقي بعد حـذف العائد صـالحاً (لوصل مكمـل)، أي: لصـلة كاملة مشـتملة على عائـد. وقد علمت أن هـذا الشـرط (وهو أن يكـون البـاقي لا يصـلح أن يكـون صـلة) لا يختص بـالمرفوع. وكلام الناظم بهوم اختصاصه ؛ لأن الضـمير في قولـه: (وأبـوا أن يخـتزل) عائد على قولــه: (وصــدر وصــلها ضــمير انحــذف) وهــذا خــاص بالمرفوع.

*   *   *

102) .... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيـرٌ مُنْجَـلي

103) فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يجوز حذف العائد المنصوب بشـرطين – زيـادة على الشـرط العام المتقدم – وهما:

1) أن يكون ضميراً متصلاً.

2) أن يكون منصوباً بفعل تام أو بوصف.

فمثـال الفعـل: قـرأتُ الكتـاب الـذي قـرأتَ، أي: قرأتَـه. قـال تعالى:]ذرني ومَنْ خلقتُ وحيدا[[1] أي: خلقتـه. وقـال تعـالى:]أهـذا الذي بعثَ الله رسولاً[[2] أي: بعثه، ومثال الوصف: اشـكر ربك على ما هو معطيك. أي: معطيكه. قال الشاعر:

ما الله موليـك فضل فاحمدنْهُ به فما لدى غيـره نفـع ولا ضـرر[3]

أي: الذي الله موليكه فضل.

فإن كان الضمير منفصلاً فإن كان جـائز الانفصـال جـاز حذفه كما في المثال والبيت المذكور، فإنه يجوز انفصاله – كما مضى في بحث الضمير – وإنما قدرناه متصلاً لأن الكلام فيه.

---

1 (?) سورة المدثر، آية: 11.

2 (?) سورة الفرقان، آية: 41.

3 (?) (ما) اسم موصول مبتدأ (الله) مبتدأ ثان (موليك) خبره مضاف إلى الكاف من إضافة اسم الفاعل لمفعوله الأول. وله مفعول ثان محذوف وهو العائد والتقدير: موليكه. وجملة المبتدأ والخبر صلة لا محل لها. (فضل) خبر عن "ما" الموصولة. و(لدى) خبر مقدم و(نفع) مبتدأ مؤخر، ومعنى البيت: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً فاحمد الله واشكره بالقلب واللسان والجوارح. فهو وحده النافع الضار. وغيره لا يملك شيئاً من ذلك.

وإن كان واجب الانفصال مثل: أن يكون مقدماً على عامله لم يجز حذفه نحو: جاء الذي إياه كافأت. إذ لو حذف لفات غرض المتكلم من قصر المكافأة على الذي جاء دون غيره.

وكذلك يمتنع الحذف إن كان الضمير متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو: سافر الذي إنه مجاهد. فلا يجوز حذف الهاء.

وكذلك يمتنع الحذف إذ كان العائد منصوباً بفعل ناقص نحو: جاء الذي كانه زيد. فالهاء خبر مقدم لكان. وهي العائد ولا يجوز حذفها.

وهذا معنى قوله: (والحذف عندهم . . . إلخ) أي: أن الحذف عند العرب كثير متضح في كل عائد متصل منصوب بفعل أو وصف. واستغنى بالمثال عن ذكر شرط التمام في الفعل. والمثال: (كمن نرجو يهب) أي: الذي نرجوه يهب، وظاهر كلامه أن الحذف مع الوصف كثير. وليس كذلك، لأن الحذف مع الفعل كثير، ومع الوصف قليل. وقد اعتذر عنه بعض الشراح بأنه قد أشعر بذلك تقديم الفعل، ولأنه الأصل في العمل والتصرف الذي من جملته حذف المعمول، والوصف فرع عنه في هذا، وهذا فيه تكلف[1].

*   *   *

104) كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ
بَعْدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى

105) كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بالَّذِي
مَرَرتُ فَهْوَ بَرّ

---

[1] شرح الأشموني (1 \ 171).

العائد المجرور نوعان:

الأول: مجـرور بالمضـاف. وشـرط جـواز حذفه – بعد الشـرط العــام – أن يكــون المضــاف اسم فاعل أو اسم مفعــول من فعل ينصب مفعـولين وكلاهما للحـال أو الاسـتقبال. ولابد أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب اسم الفاعل. نحو: يفـرح الـذي أنا مكــرم الآن أو غــداً، أي: مكرمــه، قــال تعــالى:]فــاقض مآ أنت قاضٍ[[1] فما: اسم موصول[2]، وقد حذف العائد. لأنه مجرور بوصف والتقدير: قاضيه. وهو للاستقبال بدليل الأمر قبله.

ومثال اسم المفعول: خذ الكتاب الذي أنا مُعْطَىً الآن أو غــداً. أي: معطاه.

فإن كان العائد مجروراً بغـير ذلك لم يجز الحـذف، وهـذا فيما يلي:

1) الاسم الجامد نحو: جاء الذي تخلف ابنه. فلا يحذف العائد المجرور، لأن المضاف غير وصف.
2) الوصف الـذي كـان للماضي نحـو: جـاء الـذي أنا مكرمه أمس، ونحو: فرح السائل بما كان معطاه.
3) اسم المفعول المتعدي لواحد نحو: جاء الذي أنا مضروبه.

النوع الثاني: مجـرور بـالحرف. وشـرط جـواز حذفه أن يكـون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر العائد لفظـاً ومعـنى. وأن يكـون المتعلق في كل منهما مشـابهاً الآخـر. إما في لفظه ومعنـاه نحو: سلمتُ على الذي سلمتَ عليـه. فيجـوز حـذف العائد فتقـول: سـلمت على الـذي سـلمت. لاتفاقهما في الحـرف والمتعلـق. فـإن المجرور الأول (على الذي) متعل بالفعل الأول (سلمتُ) والمجـرور

[1] (?) سورة طه، آية: 72.

[2] (?) مبني على السكون في محل نصب مفعول (اقض) و(أنت) مبتدأ و(قاض) خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. والجملة صلة. والعائد محذوف.

الثاني (عليه) متعلق بالفعل (سلمت) قال تعالى:]ويشرب ممّا تشربون[[1] أي: منه.

أو كان الاتفاق في المعنى فقط نحو: فرحتُ بالذي سُرِرْتَ به. فيجوز حذف العائد (به) للاتفاق في الحرف وهو الباء. والمتعلق وهو (فرحت، وسررت) ومعناهما واحد، فإن اختلف الحرف أو المتعلقّ نحو: مررت بالذي غضبت عليه. لم يجز الحذف.

ويرى بعض النحويين حذف العائد المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس ولو لم يوجد الشرط المذكور. كقوله تعالى:]ولتكبّروا الله على ما هداكم[[2] أي: على الذي هداكم إليه. وقوله تعالى:]ذلك الذي يبشر الله عباده[[3] أي: به. وهذا رأي حسن.

وما ذكرناه أولاً هو معنى قوله: (كذاك حذف ما بوصف خُفِضَا . . .) أي: كذلك يجوز حذف العائد المجرور الذي (خفض) أي: جر بوصف. ثم ذكر المثال. واستغنى به عن أن يقيد الوصف بالحال أو الاستقبال. وكذلك يحذف العائد المجرور الذي جُرَّ بمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول، ثم ذكر المثال.

المُعَرَّف بأداة التعريف

106) أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو الَّلامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

هذا هو القسم الخامس من أقسام المعارف وهو: المعرف بأل. وهو: اسم يعين المسمى بواسطة (أل).

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: الغلام. فقال الخليل بن أحمد: المعرِّف هو (أل) والهمزة همزة قطع أصلية

---

1 (?) سورة المؤمنون، آية: 33.

2 (?) سورة البقرة، آية: 185.

3 (?) سورة الشورى، آية: 23.

بدليل فتحها، وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الراجح؛ لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محلاًّ لها.

وقال سيبويه: المعرِّف هو اللام وحدها. والهمزة همزة وصل[1] فهي زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، فلا مدخل لها في التعريف.

وهذا معنى قوله: (أل حرف تعريف . . . إلخ) أي: أن (أل) للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً. أو أن التعريف يكون باللام وحدها. والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة (نمط) التي هي نكرة فقل فيها: النمط. والنمط: نوع من البُسط، وكذا الجماعة من الناس أمرهم واحد.

وقوله: (أو) لتنويع الخلاف لا للشك. وقوله: (فقط) أي: فحسب. والفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(قطْ) اسم فعل مضارع بمعنى: يكفي، مبني على السكون. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

وأل الحرفية[2] نوعان: معرِّفة[3]. وزائدة.

أما المعرِّفة. فهي التي تفيد الاسم تعريفاً. وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أل العهدية. وهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً. والعهد ثلاثة أنواع:

1) العهد الذكري: وهو أن يكون الاسم الذي دخلت عليه (أل) تقدم له ذكر في الكلام نحو: زارني صديق فأكرمت الصديق. قال تعالى:]إنّا أرسلنآ إليكم رسولا شاهداً عليكم

---

[1] (?) همزة الوصل: كل همزة يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج. وهمزة الوصل تقابل همزة القطع التي تثبت في أول الكلام وفي درجه، سميت بذلك لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن، ولها مواضع وصفات مدونة في بابها.

[2] (?) هذا احتراز من (أل) الموصولة فهي اسم على الصحيح، كما تقدم في الموصول.

[3] (?) إذا أطلقت (أل) فالمراد بها المعرفة، فإذا أريد سواها فلابد من التقييد، فيقال: (أل الموصولة) أو (أل الزائدة).

كما أرسلنآ إلى فرعون رسولا (15) فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً وبيلا][1] والسبب في تعريف مدخول (أل) في هذا النوع أنه ذكر مرتين.

2) العهد العلمي أو الذهني: وهو ما كان مصحوب (أل) معلوماً لدى المخاطب. كأن يسأل طالب زميله. هل كتبت المحاضرة؟ قال تعالى:]ثاني اثنين إذ هما في الغار[[2] وصار مدخول (أل) معرفة، لأنه كان معلوماً من قبل.

5) العهد الحضوري: وهو ما كان مصحوب (أل) حاضراً. نحو: اليوم نسافر – إن شاء الله – إلى مكة. قال تعالى:]اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا[[3] أي: اليوم الحاضر وهو يوم عرفة. لأن الآية نزلت في ذلك اليوم العظيم. وكان يوم جمعة، كما ثبت ذلك في الصحيحين، وصار مدخول (أل) معرفة لحصوله في وقت الكلام.

القسم الثاني: (أل) الاستغراقية. وهي الداخلة على واحد من الجنس لإفادة الاستغراق والشمول. وعلامتها: صحة وقوع (كل) موقعها. نحو: الإنسان مفكر. أي: كل إنسان مفكر. قال تعالى:]إنّ الإنسان لفي خسر (2) إلا الذين ءامنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصّبر[[4] فـ (أل) في (الإنسان) للاستغراق بدليل الاستثناء؛ لأن المستثنى لابد أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه[5].

---

1 (?) سورة المزمل، الآيتان: 15، 16.

2 (?) سورة التوبة، آية: 40.

3 (?) سورة المائدة، آية: 3.

4 (?) سورة العصر، الآيتان: 2، 3.

5 (?) ولهذا قال علماء الأصول: الاستثناء معيار العموم. ومن علامات (أل) الاستغراقية أن مدخولها يصح نعته بالجمع كقوله تعالى:]أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء[.

فمـدخول (أل) الاسـتغراقية يكـون لفظه معرفة تجـري عليه أحكام المعرفـة، كما تقـدم أول بـاب العلم. وأما معنـاه فهو معـنى النكرة المسبوقة بكلمة (كل) فيفيد الاستغراق والشمول.

القسم الثالث: (أل) التي للحقيقة، وهي التي تـدخل على لفظ الجنس، لبيـــان حقيقته الذاتية القائمة في الـــذهن دون التعـــرض لأفــراده، ولا تخلفها (كـــل)[1] ومــدخولها في حكم (علم الجنس)[2] نحو: الرجل خير من المرأة، أي: أن حقيقة الرجل وجنسه خــير من حقيقة المـــرأة وجنســـها. دون النظر إلى الأفـــراد، فقد يوجد في النسـاء من هي خـير من بعض الرجـال. ومنه قوله تعـالى:]وجعلنا من المآء كل شيء حيّ[[3].

* * *

107) وَقَدْ تُـزَادُ لازِمـاً كَالَّلاتِ والآنَ والَّذِيــنَ ثُـمَّ الَّـلاتِ

108) وَلاضْطِرَارٍ كَبَناتَ الأوْبَـرِ كَذَاَ وَطِبْتَ الَّنفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

النـوع الثـاني من أقسـام (أل) الحرفية هو (أل الزائـدة)، وهي التي لا تفيد الاسم تعريفاً. وهي نوعان:

---

[1] (?) قد تخلفها (كل) على سبيل المجاز والادعاء وذلك إذا أريد معنى الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد وإنما لصفة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد نحو: أنت الرجل علماً. تريد أنت كل الرجال من ناحية العلم أي: بمنـزلتهم وتقوم مقامهم . . . وهكذا.

[2] (?) تقدم في باب العلم أن علم الجنس في حكم علم الشخص من الناحية اللفظية. وفي حكم النكرة من الناحية المعنوية.

[3] (?) سورة الأنبياء، آية: 30، جعل بمعنى خلق. والمفعول (كل شيء) و(حي) صفة مجرورة و(من) لابتداء الغاية فإن كانت (جعل) بمعنى (صيّر) تعدت لاثنين. الأول (كل شيء) والثاني (من الماء) أفاده العكبري في إعراب القرآن (2/916).

1) زائدة لازمة، وهي التي لا تنفك عن الاسم. وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: في علم قارنت وضعه فلم يسمع بغير (أل) نحو: اليسع من أنبياء الله، قال تعالى:]أفرءيتم اللّات والعزّى[[1] فكلمة (اللات والعزى) كل منهما علم على صنم. و(أل) فيهما لازمة.

الثاني: في اسم الإشارة (الآن)[2] كقوله تعالى:]الآن خفّف الله عنكم[[3] وهو ظرف زمان منصوب بالفتحة. وقد يجر بمن قليلاً نحو: إبدأ بواجبك من الآن.

الثالث: بعض الموصولات المصدرة بأل. نحو الذي. والتي. والذين . . .

وإنما كانت زائدة في هذه المواضع الثلاثة لأنه لا يجتمع تعريفان على معرَّف واحد، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة.

2) والنوع الثاني من أنواع أل الزائدة: زائدة غير لازمة. وهي ضربان:

ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء عند الضرورة ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله. كقول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر[4]

---

[1] (?) سورة النجم، آية: 19.

[2] (?) هذا على قول. والظاهر أن (أل) فيه معرفة للعهد الحضوري. وليست زائدة، لأنه اسم للوقت الحاضر.

[3] (?) سورة الأنفال، آية: 66.

[4] (?) جنيتك: جنيت لك، حذف حرف الجر توسعاً فاتصل الضمير. (أكمؤا) جمع كمء - بوزن فَلْس – ويجمع الكمء على كمأة فيكون المفرد خالياً من التاء، وهي في جمعه على عكس تمر وتمرة وهذا من نوادر اللغة. (وعساقلا) جمع عسقول – بزنة عصفور – وهو نوع من الكمأة كبير أبيض. والكمأة نبات معروف.

فـزاد الشـاعر (أل) في العلم (بنـات أوبـر) مضـطراً. وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معرِّفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.

وقول الآخر:

رأيتك لمـا أن عرفـت وجـوهـنا صددت وطبت النفس يا قيـس عن عمـرو[1]

فــزاد الشــاعر (أل) في التميــيز (النفس) مضــطراً. وليست معرِّفة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند من يرى ذلك.

وهذا معنى قوله: (وقد تزاد لازمـاً . . . إلخ) أي: قد تـزاد (أل) الحرفية حـال كـون الزيد لازمـاً. ثم أورد المواضع الثلاثة الـتي تـزاد فيها ثم ذكر أنها تـزاد لاضـطرار الشـاعر إلى زيادتهـا. وأشـار إلى البيتين المذكورين، وقوله: (السري) أي: الشريف.

* * *

[1] (?) يخاطب الشاعرُ قيسَ بن مسعود اليشكري ويندد به فيقول: لما رأيتنا ورأيت عظماءنا رضيت نفسك وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. (رأيتك) رأى: بصرية والتاء: فاعل. والكاف: مفعول (لما) ظرفية بمعنى (حين) متضمنة معنى الشرط (صددت) جواب (لما).

109) وَبَعْضُ الأعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَـلاَ لِلَمْح مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

110) كَالفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَـذْفُهُ سِيَّانِ

هـذا هو الضـرب الثـاني من الزائـدة غـير اللازمـة. وهو ضـرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشـاعر لغـرض يريد أن يحققه وهو لمح الأصل.

وأل التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول أل عليه، والمـراد بها لمح المعـنى الـذي قد كـان نقل عنه العلم؛ ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد. وذلك أن أكثر الأعلام منقـول عن معـنى سـابق كـان يؤديه قبل أن يصـير علمـاً. مثـل: منصـور. فقد كـان المعـنى السـابق يـدل على معـنى وذات. ولا دخل للعلمية بواحد منهما. ثم صار بعد ذلك علمـاً جامـداً يدل على مسمى معين، ولا يـدل على شـيء من الوصف السـابق. فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظة ذلك المعنى.

وأكــثر ما تــدخل (أل) هــذه على الأعلام المنقولة من صــفة كقولك في حارث: الحـارث. أي: أنه مسـمى بـذلك تفـاؤلاً بمعنـاه، وهو أنه يحــرث ويعيش، وفي منصــور: المنصــور. وفي حســن: الحسن. وفي مبارك: المبارك.

وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل: الفضل. وعلى المنقول من اسم عين كقولك في نعمـان: النعمـان (وهو في الأصل من أسماء الدم).

والأظهر أن (أل) هذه زائدة؛ لأنها لم تفد تعريفـاً. وإنما أفـادت معنى آخر لا يستفاد بدونها وهو لمح الأصل، والراجح أن هـذا البـاب قياسي لا سماعي، لأن الغـرض الـذي من أجله زيـدت اللام متجـدد

في كل العصور فلا يصح قصره على ما سمع قديماً، وعليه فلا مانع من أن يقال في صالح: الصالح. وفي محمد: المحمد. وقد ذكرت ذلك في أول باب العلم فارجع إليه.

وهذا معنى قوله: (وبعض الاعلام عليه دخلا . . .) أي: أن بعض الأعلام المنقولة تدخل عليه (أل) للمح المعنى الذي نقل عنه العلم وأريد إلصاقه بالعلم المنقول، أما الأعلام المرتجلة فلا تدخلها؛ لأنه ليس لها أصل يلمح إليه. ثم مثل بما تقدم ذكره. ثم بيَّن أن ذكر هذا الحرف وهو (أل) وحذفه سواء من ناحية التعريف والتنكير، فلا أثر له في ذلك.

111) وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ ألْ كَالعَقَبَةْ

112) وَحَذْفَ ألْ ذِي إن تُنَادِ أوْتُضِفْ أوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

العلم قسمان:

1) علم بالوضع. وهو علم الشخص، وعلم الجنس، ومضى الكلام عليهما.
2) علم بالغلبة. وهو المراد هنا.

وتعريفه: هو ما كان علماً بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد من مدلولاته لشهرته، وهو نوعان: مضاف، ومحلى بأل.

فمثال المضاف: ابن عباس – رضي الله عنهما – فهو في الأصل اسم لكل فرد من أبناء العباس بن عبد المطلب. وهو معرفة بالإضافة. لكنه غلب على واحد منهم وهو (عبد الله بن عباس) دون غيره من أولاد العباس، حتى إنه إذا أطلق (ابن عباس) لا يفهم منه

غير (عبد الله) وصار تعريفه بالعلمية الغالبة. وزال التعريف السابق بواسطة الإضافة.

ومثلـه: ابن عمر في عبد الله بن عمر رضي الله عنهمـا، وابن مسـعود في عبد الله بن مسـعود رضي الله عنــه، وابن مالك في محمد ابن عبد الله بن مالك صـاحب الألفية رحمه اللـه. دون غـيره من أولاد مالك.

ومثال المحلى بـأل: المدينـة. فهي في الأصل اسم لكل مدينة من المـدن. وهو معـرف بــ (أل) العهديـة. لكنه غلب اسـتعماله في المدينة النبوية دون غيرها حتى أنه إذا أطلق اللفظ لا يفهم منه غير ذلــك، وصــار تعريفه بالعلمية الغالبــة. وزال عنه التعريف الســابق بواسـطة (أل) العهديـة. وصـارت زائـدة لازمـة. وتسـمى (أل الـتي للغلبة).

ومثله: الشافعي، العقبة، الأعشى، النابغة . . .

وأحكـام العلم بالغلبة هي أحكـام العلم الشخصي – كما تقـدم في بابه – ثم إن كان محلى بـ (أل) فإنها لا تحـذف إلا في النـداء أو الإضافة.نحو: هـذه مدينة رسـول الله ﷺ. ونحـو: يا نابغة أسـمعنا من شعرك.

وقد سمع من كلام العرب حذف (أل) في غيرهما. فقالوا: هذا عيّوق طالعاً، والأصل: العيوق. وهو اسم نجم.

وقالوا: هذا يوم اثنين مباركاً، والأصل: الاثنين. علم على اليـوم الأسبوعي. أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً فـإن إضـافته تلازمه ولا تفارقه لا في نداء ولا في غيره. تقول: يا ابن مالك قد أحسـنت في نظم الألفية.

وهـذا معـنى قولـه: (وقد يكـون علمـاً بالغلبة . . . إلخ) أي: قد يصير المضاف أو المعرف بأل علماً بالغلبة لا بكونه علم شخص ولا

علم جنس. وحذف (أل) هذه واجب في النداء أو الإضافة. وقد ورد حذفها في غير هاتين الحالتين.

تتمة:

بقي من أنواع المعارف السبع، نوعان، تقدم ذكرهما مع أقسام المعارف في أول (باب النكرة والمعرفة) ووعدنا بذكر شيء عنهما في هذا الموضع وهما:

1) المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة. فإذا أضيفت النكرة للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول أو المعرف بأل. اكتسبت التعريف وصارت معرفة[1] ورتبة المضاف في التعريف كرتبة المضاف إليه. إلا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم. وقد ذكرت ذلك هناك. ومن أمثلة المعرف بالإضافة: سيرة عمر – رضي الله عنه – حميدة، عمل هذا الصانع متقن، لا تصغ إلى وعد من لا يفي، عاقبة الصبر محمودة. صديقك من نصحك.

2) النكرة المقصودة: نحو: يا طالب أجب (إذا كنت تريد طالباً معيناً) فكلمة (طالب) لا تدل في أصلها قبل النداء على طالب معين. لكنها بعد النداء صارت معرفة. بسبب القصد والتحديد الذي يفيد التعيين.

---

[1] (?) وشرط ذلك ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام مثل: غير، مثل. إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة. فإنهما لا يقبلان التعريف نحو: مررت برجل غيرك أو مثلك. فإن أريد بهما مماثلة أو مغايرة خاصة حكم بتعريفهما نحو: العلم غير الجهل، هشام مثل عنترة في الشجاعة . . .

الابتـــــداء

113) مُبْتَدأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

114) وَأَوَّلٌ مُبْـــتَدأٌ وَالثَّانِـــي فَاعِلٌ اغْنَـى فِـي أَسَارٍ ذَانِ

115) وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُـو الرَّشَدْ

المبتدأ قسمان:

الأول: مبتدأ له خـبر، وهـو: اسم مرفـوع في أول جملته غالبـاً مجرد عن العوامل[1] الأصلية[2] محكوم عليه بأمر. نحو: العلم نـافع. فـــالعلم: اسم جـــاء في أول الجملة لم يـــدخل عليه عامل لفظي أصلي كحـرف الجر الأصـلي، أو الفعـل. . وقد حكم عليه بـأمر وهو "نافع". ومنه قوله تعالى:]كلُّ نفس ذائقةُ الموت[[3].

الثاني: مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر وهو: وصف[4] مســتغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فــاعلاً، أو نائب فاعل نحو: ما نافعٌ الكذب. فـ(نافع) مبتدأ. و(الكـذب) فاعل سد مسد الخبر، ليس محبوب المغتابون، (ليس): نافيـة. (محبـوب) اسـمها مرفـوع، وأصـله مبتـدأ (المغتـابون) نـائب فاعل سد الخـبر. أمكتوب الواجب، فـالواجب: نـائب فاعـل، ومنه قوله تعـالى:]قـال

---

1 (?) العوامل جمع عامل. وقد ذكرت تعريفه وأنواعه في أول باب المعرب والمبني.

2 (?) العوامل الأصلية يقابلها العوامل الزائدة وشبه الزائدة، وسيأتي ذكرها إن شاء الله قريباً.

3 (?) سورة آل عمران، آية: 185.

4 (?) الوصف: ما دل على معنى وذات أو بمعنى أدق. على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول. ويلحق بالوصف ما أوّل به من كل جامد تضمن معناه، نحو: أأسد الرجلان. أي: أشجاع؟، أتميمي الشاعران أي: أمنسوب؟

أراغب أنت عن ءالهــتي يا إبــراهيم [[1] فـــ(راغب) مبتــدأ. و(أنت) فاعل سد مسد الخبر.

وهذا المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشــترط فيه ثلاثة شروط:

1) أن يعتمد على نفي أو اســتفهام – كما في الأمثلة – وهــذا رأي البصـــريين إلا الأخفش، ومـــذهب الكوفـــيين أنه لا يشــترط ذلــك. ويجــيزه ابن مالك على قلــة. وقد ورد عن العرب كقول الشاعر:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوِّبُ قال يالا[2]

(فخير) مبتدأ. و(نحن) فاعل سدَّ مسدَّ الخــبر. ولم يســبق الوصف (خير) بنفي ولا استفهام.

2) أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضـميراً منفصــلاً – كما في الأمثلة – فــإن كــان ضــميراً مســتتراً لم يسد مسد الخــبر – على رأي الأكــثرين – نحــو: أقــائم خالد أم قاعد. فـ(قاعد) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو قاعــد، وأجــاز بعضهم عطفها على (قائم) فهي مبتدأ مثلها، وفيها ضــمير مستتر هو الفاعل، سد مسد الخبر، وهذا وجيه.

3) أن يتم الكلام بهذا المرفوع. فــإن لم يتم به الكلام لم يجز نحو: أقائم والده محمد. فلا يجوز أن يكون (قــائم) مبتــدأ، لأنه لا يستغنى بمرفوعه (والــداه) لأن الضــمير يحتــاج إلى مفسِّــر يســبقه. بل (محمــد) مبتــدأ مــؤخر. و(قــائم) خــبر

---

[1] (?) سورة مريم، آية: 46.

[2] (?) المثوب: من التثويب. وأصله أن يجيء الرجل مستصرخاً، فيلوح بثوبه ليُرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك. (قال: يالا) أي: يالفلان. وهو مقول القول.

مقــدم و(والــده) فاعل لقــائم. فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ.

واعلم أنه ليس المـراد بقولنـا: (سد مسد الخـبر) أن له خـبراً محـذوفاً، بل المـراد أن المرفـوع أغـنى عن الخـبر؛ لشـدة شـبه الوصف بالفعل.

قال ابن مالك: (مبتدأ زيد وعـاذر خـبر . . . إلخ) أي: أن (زيـد) مبتدأ و(عاذر) خبر له في قولك (زيد عـاذر من اعتـذر) وفي قولـك: (أسـارٍ ذان) الأول: مبتـدأ. والثـاني: فاعل أغـنى عن الخـبر. وقس على هذين المبتدأين المذكورين ما شـابههما. ثم ذكر أن النفي مثل الاستفهام في ذلك. وقال: إنه يجـوز اسـتعمال هـذا الوصف ولو لم يسبقه نفي ولا استفهام.

*   *   *

116) وَالثَّانِ مُبْتَداً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إنْ في سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

للوصف مع مرفوعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يتطابقا في الإفراد نحو: أحاضر الضيف، ما مهـزوم الحق. فيجوز الوجهان:

1) أن يكـون الوصف مبتـدأ، وما بعـده فـاعلاً أو نـائب فاعل سد مسد الخبر[1].

2) أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً.

ومحل جواز الـوجهين إذا لم يمنع من أحـدهما مـانع. فـإن وجد مانع تعين الوجه الآخـر، كما في قوله تعـالى:]قـال أراغب أنت عن

[1] (?) يعرب فاعلاً إذا كان الوصف اسم فاعل. ونائب فاعل إذا كان الوصف اسم مفعول كما في الأمثلة.

ءالهتي يإبراهيم[[1] فـ(أنت) فاعل سد مسد الخبر – كما تقـدم – ولا يعرب (أراغب) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخراً. لأمرين:

الأول: أن فيه تقديماً وتأخيراً، والإعراب الأول ليس فيه تقـديم ولا تأخير.

الثـاني: يلــزم عليه الفصل بين العامل والمعمــول، وذلك لأن (عن آلهــتي) متعلق بــالخبر (أراغب) فهو معمــول لــه. وقد فصل بينهما بأجنبي وهو المبتدأ (أنت)، وإنما كـان أجنبيّـاً؛ لأن الخـبر ليس عاملاً في المبتدأ. بخلاف كون (أنت) فـاعلاً فإنه معمـول (أراغب)، فلم يفصل بأجنبي، وإنما فُصل بمعموله.

الحالة الثانيـــة: أن يتطابقا تثنية أو جمعـــاً نحـــو: أفـــائزان المحمـدان؟ أفـائزون المحمـدون؟ ويتعين أن يكـون الوصف خـبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولا يجـوز إعـراب الوصف مبتـدأ؛ لأنه بمنـزلة الفعـل. والفعل يتجـرد من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين – كما سـيأتي إن شـاء الله في بـاب الفاعل – ومنه قوله : (أو مخرجيَّ هم؟)[2].

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً ما بعده مثـنى أو جمعـاً نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضـاة؟ فيتعين أن يكـون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يعرب خـبراً مقـدماً لفقد شرط المبتدأ والخبر، وهو التطابق في التثنية والجمع.

وهذا معنى قوله: (والثاني مبتدأ . . . إلخ) أي: والثـاني وهو ما بعد الوصف مبتـدأ، والوصف خـبر عنه مقـدم عليـه، إن تطابقا في

---

[1] (?) سورة مريم، آية: 46.

[2] (?) هذا جزء من حديث عائشة – رضي الله عنها – في بدء الوحي. وفيه (فقال ورقة بن نوفل: ليتني أكون حياً إذْ يخرجك قومك. فقال رسول الله : أومخرجيّ هم؟ قال: نعم . . .) الحديث متفق عليه.

ومخرجيّ: أصله: مخرجون ـ جمع مخرج ـ من الإخراج، فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة. فاجتمعت واو ساكنة وياء. وأدغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، وهو خبر مقدم. و(هم) مبتدأ مؤخر.

غــير الإفــراد. وهو التثنية والجمــع. ومفهومه إنهما إن تطابقا في الإفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب. وقوله: (مبتداً) بإبــدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

*   *   *

117) وَرَفَعُـوا مُبْتَـدَأً بالاِبْتِـدَا كَـذَاكَ رَفْـعُ خَبَـرٍ بِالْمُبْتَـدَا

المبتدأ مرفوع. والرافع له عامل معنوي، وهو الابتداء. والابتداء هو التجـرد للإسـناد، وهو كـون الاسم مجـرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها.

فإذا قلت: الكذب مذموم. فالكذب مرفوع. والـذي رفعه عامل معنـوي. وهو وجـوده في أول الكلام لم يسـبقه لفظ آخـر. ويطلق على هذا العامل المعنوي (الابتداء).

وإذا قلت: هل من رجـلٍ موجـود. فـإن (رجـل) مبتـدأ مرفـوع بضـمة مقـدرة منع من ظهورها اشـتغال المحل بحركة حـرف الجر الزائد والعامل فيه الابتـداء، ولا أثر للحــرف (من)؛ لأنه حــرف جر زائد. فهو متجرد عن العوامل الأصلية.

وإذا قلت: رُبَّ رجل قائمٌ. فرجل مبتـدأ – كما تقـدم – والعامل فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (رب)؛ لأنه حرف جر شبيه بالزائد[1].

أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأـ وهو عامل لفظي.

وهذا معنى قولـه: (ورفعـوا . . . إلخ) أي: حكم النحويـون برفع المبتدأ بعامل معنوي، وهو الابتداء، وبرفع الخــبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

* * *

118) وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الفَـائِدَهْ   كَاللهُ بَـرٌّ وَالأَيَـادِي شَاهِـدَه

عــرف الخــبر دون المبتــدأ اهتمامــاً بمحط الفائــدة. وتوطئة لتقسـيمه إلى مفـرد وغـيره، فـالخبر هـو: الجـزء المتم الفائـدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور. كقوله تعالى:]الله خالق كل شيء[[2].

وخرج بقولنا (مع مبتدأ): فاعل الفعل نحـو: انتصر الحــق. فإنه وإن كـان متممـاً للفائـدة لكن ليس مع مبتـدأ بل مع فعـل. فيكـون فاعلاً لا خبراً.

وخرج بقولنا: غير الوصف المذكور. فاعل الوصف – كما تقـدم – نحو: مسافر أبوك على مكة؟ فإنه وإن كـان متممـاً للفائـدة لكن مع مبتدأ هو وصف.

---

[1] (?) العامل ثلاثة أنواع:
1) أصلي: وهو ما لا يستغنى عنه. مثل: أدوات النصب والجزم وبعض حروف الجر.
2) زائد: وهو ما يستغنى عنه. وإنما يؤتى به للتوكيد مثل: الباء ومن (من حروف الجر) والحرف الزائد لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق.
5) شبيه بالزائد. وهو ما له معنى خاص، وليس له متعلق (وهذا النوع خاص ببعض حروف الجر) مثل: رُبَّ.

[2] (?) سورة الزمر، آية: 62.

وهـذا معـنى قولـه: (والخـبر الجـزء المتم الفائـدة) وسـكت المصنف عن القيدين المـذكورين، لأن ذلك معلـوم من قوله (مبتـدأ زيد وعاذر خبر) للعلم بأن الخبر لا يكو ن إلا مع مبتدأ غير الوصــف. كما أن المثال يفيد ذلك.

وقوله: (كالله بر) أي: كثير الإحسان (والأيـادي) أي: النعم؛ لأن اليد تطلق على النعمة. وقد ورد ذلك في كلام العرب. أما في آيات الصفات وأحاديثها فلا يجـوز تفسـير اليد بالنعمـة؛ لأنه تأويل فاسـد، بل تثبت اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

*   *   *

119) وَمُفْـرَداً وَيَأْتِـي جُمْلَـهْ   حَاوِيَةً   مَعْنَى   الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

120) وَإنْ تكُنْ إيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى   بِهَا   كَنُطْقي   اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

لما عــرف الخــبر شــرع في أقســامه وأحكامه . . وهو ثلاثة أقسام:

1) مفرد: وهو ما ليس بجملة ولا شـبه جملة نحـو: العـدل مطلوب. قال تعالى:]وإلاهُكم إلهٌ واحـدٌ[[1] وله أحكـام تـأتي إن شاء الله.

2) جملة اسمية[2] نحو: الإسـلامُ رايتُه عاليـةٌ. قـال تعـالى:]ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ[[3]. أو فعلية نحـو: العاقل يعـرف ما ينفعه. قال تعالى:]واللهُ يقولُ الحقَّ[[4].

---

1 (?) سورة البقر، آية: 163.

2 (?) إذا كان الخبر جملة اسمية فلابد من اشتمال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ.

3 (?) سورة الأعراف، آية: 26.

4 (?) سورة الأحزاب، آية: 4.

3) شبه جملة.وهو الظرف والجار والمجرور. ويأتي الكلام فيهما إن شاء الله.

فأما الجملة فهي قسمان:

الأول: أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى نحو: حديثي: العمل ثمرة العلم. فهذه الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في المعنى. فالحديث هو (العمل ثمرة العلم) و(ثمرة العلم العمل) هو الحديث.

الثاني: ألا تكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: المجتهد يفوز بغايته.

فإن لم تكن نفس المبتدأ فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ[1]، وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ. ولولاه لكانت أجنبية؛ لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل. فإذا جاء الرابط علم أنها للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفس المبتدأ لم يحتج إلى رابط، كما سنذكر.

وهذا الرابط أنواع نذكر منه ما يلي:

1) الضمير العائد على المبتدأ. وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه نحو: العلم يرفع العامل به. قال تعالى:]والمطلّقاتُ يتربّصن بأنفسهن[[2] فنون الإناث هي الرابط.

---

[1] (?) هذا أحد الشروط في الجملة الواقعة خبراً. والشرط الثاني: ألا تكون ندائية فلا يصح: خالد يا أعدل الناس. والثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها كما قاله السيوطي وغيره (الهمع 1/96) ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمية خلافاً لثعلب. قال تعالى:]والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقاً حسناً[فجملة (ليرزقنهم) خبر المبتدأ (الذين) وقال تعالى:]والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا[وفيه آيات أخرى كما يجوز وقوع الجملة الإنشائية خبراً خلافاً لابن السراج. قال تعالى:]والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم[فـ (الذين) موصول مبتدأ ضمن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: (فبشرهم).

[2] (?) سورة البقرة، آية: 228.

والأصل في الضمير أن يكون مذكوراً. وقد يكون مقدراً نحو: الصوف ذراع بعشرة، أي: ذراع منه. قال تعالى:]والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وءامنوا إنّ ربّك من بعدها لغفور رحيم[[1] فـ]والذين عملو السيئات[مبتدأ، والخبر]إنّ ربّك من بعدها لغفور رحيم[والرابط محذوف، أي: غفور لهم، أو رحيم بهم.

2) الإشارة إلى المبتدأ. نحو: العدل ذلك دعامة الملك. قال تعالى:]ولباس التقوى ذلك خير[[2] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (لباس) على أنه مبتدأ، والتقوى مضاف إليه، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أخرى[3] وكقوله تعالى:]والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفساً إلاّ وسعها أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون[[4] على أحد الأعاريب فيها. وهو أن الخبر (أولئك أصحاب الجنة).

3) تكرار المبتدأ بلفظه لقصد التفخيم أو التهويل أو التحقير نحو: الإخلاصُ ما الإخلاصُ؟

4) ما الحربُ؟ السارقُ من السارقُ؟ أو بمعناه نحو: السيفُ ما المهنـدُ؟ ومن ذلك قوله تعالى:]القارعةُ (1) ما القارعةُ[[5] فـ(القارعة) مبتدأ (ما القارعة) مبتدأ وخبر، والجملة خبر عن المبتدأ (القارعة).

---

1 (?) سورة الأعراف، آية: 153.
2 (?) سورة الأعراف، آية: 26.
3 (?) فقد قيل إن (ذلك) بدل من (لباس) أو عطف بيان أو صفة. هذا على قراءة الرفع، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباس) عطفاً على قوله]أنزلنا عليكم لباساً[قال مكي: (والرفع أحب إلي؛ لأن عليه أكثر القراء، والنصب حسن) (الكشف 1/460).
4 (?) سورة الأعراف، آية: 42.
5 (?) سورة القارعة، الآيتان: 1، 2.

5) أن يكون الرابط عموماً يدخل تحته المبتدأ. نحو: الوفيُّ نعم الرجل. ومنه قوله تعالى:]بلى من أوفى بعهده واتّقى فإنّ الله يحبّ المتقين[[1] فمن: مبتدأ، والخبر]فإنّ الله يحبّ المتقين[والرابط العموم في قوله تعالى:]المتقين[الذين يدخل فيه من أوفى بعهده واتقى.

أما القسم الأول: وهو أن تكون الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج الجملة فيه إلى رابط، مثل: نطقي الله حسبي. فنطقي: مبتدأ، والاسم الكريم مبتدأ ثانٍ، وحسبي خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول. ولا رابط فيها؛ لأن قولك (الله حسبي) هو معنى نطقي. فتقع جواباً لسؤال: ما نطقك؟

ومنه قوله تعالى:]دعواهم فيها سبحانك الّلهم[[2] فدعواهم: مبتدأ، وسبحانك: معمول لفعل محذوف أي: نسبح سبحانك. والجملة خبر. وهي نفس المبتدأ في المعنى، ومنه أيضاً قوله : "أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير"[3].

وهذا معنى قوله: (ومفرداً يأتي ويأتي جمله . . . إلخ) أي: يأتي الخبر مفرداً ويأتي جملة (حاوية) أي مشتملة على (معنى) المبتدأ (الذي سيقت) خبراً (له) وعبر بقوله: (حاوية معنى) ولم يقل: (حاوية ضميراً) ليشمل جميع أنواع الرابط، ثم ذكر أن الجملة الواقعة خبراً (إن تكن إياه) أي:هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم ذكر المثال، وقوله: (وكفى) أي: وكفى به – سبحانه وتعالى – حسيباً. فحذف حرف الجر وحده وهو (الباء)

---

1 (?) سورة آل عمران، آية: 76.

2 (?) سورة يونس، آية: 10.

3 (?) رواه مالك في الموطأ والترمذي وغيرهما، وهو مرسل حسن. و(أفضل) مبتدأ (ما قلت) ما مصدرية. والمصدر المؤول مضاف إليه أي: أفضل قولي: ويصح كونها موصولة والعائد محذوف. (أنا) توكيد للضمير المتصل (والنبيون) معطوف على الضمير المتصل (لا إله إلا الله) خبر المبتدأ.

فانفصل الضمير الذي كان مجروراً في محل رفع، وصار تقديره: هو.

* * *

121) والمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتكِنْ

هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر وهو الخبر المفرد. والمراد به ما ليس بجملة ولا شبه جملة – كما تقدم -، وإنما يكون كلمة واحدة مثل: الكذب مذموم، أو ما هو بمنزلة الكلمة والواحدة نحو: أنتم ثلاثةَ عشرَ. فـ (أنتم) مبتدأ و(ثلاثة عشر) مبني على فتح الجزأين في محل رفع خبر.

والمفرد نوعان:

1) الجامد: وهو ما لم يؤخذ من غيره، نحو: خالد أخوك.

2) المشتق: ما أخذ من غيره. وهو يدل على معنى وذات[1] نحو: أمك أحق الناس ببرك، فـ (أحق) خبر، وهو أفعل تفضيل.

فإن كان الخبر جامداً فإنه يكون فارغاً من الضمير، إلا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً نحو: قلب الظالم حجر. أي: قاسٍ لا يلين، وعليٌّ تميميٌّ، أي: منتسب إلى تميم. ففيهما ضمير مستتر. أي: حجر هو. وتميمي هو.

وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير بشرطين:

---

[1] (?) إذا قلت: كاتب. فهذا الوصف دل على شيئين: (ذات) فَعَلَتْ الكتابة. و(معنى) وهو الكتابة. فالمشتق يدل على (ذات) وشيء تعلق بهذه الذات، سواء فعلته أو وقع عليها من غيرها نحو: مضروب، أو اتصل بها بنوع من الاتصال.

الأول: أن يكون المشتق جارياً مجـرى الفعل أي: عـاملاً عمل الفعل، وهو أربعـة: اسم الفاعل واسم المفعـول والصـفة المشـبهة وأفعل التفضيل. نحو: القمر طالع، الوفيُّ محبـوب، المسـجد رحب، بعض الشر أهون من بعض.

فــإن لم يجر مجـــرى الفعل لم يتحمل ضـــميراً، كاسم الآلة نحو:مفتاح، وما كان على صيغة الزمان والمكان نحو: مجلس العلم روضة.

الثاني: ألا يرفع اسماً ظاهراً نحو: أخالدٌ غائب أبوه؟ أو ضميراً بارزاً نحو: أعلي ذاهب أنت إليه، فإن رفع ظـاهراً أو بـارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً؛ لوجود فاعله منطوقاً به.

وهـذا معـنى قولـه: (والمفـرد الجامد فـارغ . . . إلخ) أي: أن الخـبر المفـرد نوعـان: فالجامد فـارغ من الضـمير. والمشـتق ليس بفارغ بل فيه ضمير مستكن أي: مسـتتر. وهـذا الضـمير يعـود على المبتدأ ليربط الخبر به ارتباطاً معنويّاً.

*   *   *

122) وَأَبْـرِزَنْهُ مُطْلَـقاً حَيْثُ تَلا   مَا لَيْـسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصَّـلا

لما ذكر أن الخبر المشـتق يتحمل ضـميراً. ذكر هنا حكم إبـراز الضمير وإخفائه. والخبر بهذا الاعتبار نوعان:

1) خـبر مشـتق جـرى على من هو لـه. أي: أن الخـبر صـفة لمبتدئه نحو: الكذب مذموم، فـ (مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى.

وهـذا النـوع يسـتتر فيه الضـمير[1]. فـإن بـرز فهو توكيد للضمير المستتر.

2) خبر جـرى على غـير من هو لـه. أي: أن الخـبر صـفة لغـير مبتدئه. فالبصـريون يوجبـون إبـراز الضـمير في هـذا النـوع مطلقاً أُمن اللبس أو لم يـؤمن. فمثـال أَمن اللبس: البنتُ الأبُ مكرمتُه هي. فـالبنت: مبتـدأ أول. والأب: مبتـدأ ثـان. ومكرمتــــه: خـــــبر عن الأب وهو وصف للبنت؛ لأنها هي المكرمة للأب. فجرى الخبر على غير من هو لـه؛ لأنه خـبر عن الأب ووصف للبنت. ولا لبس في هـذا المثـال فيجـوز حذف الضمير (هي)؛ لأن التأنيث قرينة على أن الخبر جرى على غير من هو له. أما البصريون فيوجبون إبرازه.

ومثال ما لم يـؤمن فيه اللبس: خالد علي مكرمه هـو. فخالـد: مبتدأ أول. وعلي: مبتدأ ثـان. ومكرمه خـبر عن الثـاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي وأنه فاعل الإكرام، فيكـون الخـبر جـرى على من هو له. ويحتمل أنه وصف لخالد. فيكـون الخـبر جـرى على غـير من هوله. فإن أريد الأول وجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فتقول: خالد علي مكرمـه. وإن أريد الثـاني وجب إبراز الضمير ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فتقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هـو) عائد على (خالـد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائد على (علي).

وإلى مذهب البصريين أشار ابن مالك بقولـه: (وأبرزنه مطلقـاً . . . إلخ) فقوله: (وأبرزنه) أي: الضمير. (مطلقا) أي: أُمن اللبس أو لم يـؤمن. (حيث تلا) أي: وقع الخـبر (مـا) المـراد: المبتـدأ (ليس معنـاه) أي: معـنى الخـبر (لـه) أي: المبتـدأ (مُحَصَّـلاً) أي: حاصـلاً.

---

[1] (?) إلا إذا قصد الحصر فإنه يبرز نحو: علي ما قائم إلا هو. وإعرابه: فاعل لاسم الفاعل (قائم).

والمعنى: أبـرز الضـمير، أمن اللبس أو لم يـؤمن إذا وقع الخـبر بعد مبتـدأ ليس معـنى هـذا الخـبر حاصـلاً لـذلك المبتـدأ بل هو حاصل لغيره. أي: صفة لغيره. والمقصود أن يجري الخبر على غير من هو له. وفي البيت من الغموض وتشتت الضمائر ما لا يخفى.

وأما الكوفيون فقـالوا: إن أمن اللبس جـاز الوجهـان، كالمثـال الأول. وإن خيف اللبس وجب الإبـراز، كما في المثـال الثـاني. وقد اختار ابن مالك مذهبهم في كتابه (الكافية)[1] فقال:

وإن تـلا غيـر الـذي تعلّقـا   به فأبـرز الضميـر مطلقـا

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن   لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

والحق أنه رأي حسن، لأنه إذا أمن اللبس فلا فائـدة من إبـراز الضمير سوى الإطالة، وهذا مناف للأصول اللغوية العامــة. وقد ورد السماع بمذهبهم في قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت   بكنه ذلك عدنان وقحطان[2]

فقوله: (بانوهـا) خـبر عن (ذرا) وهو صـفة لــ (قـومي) فجـرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير. وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لا بانية. فلا فائدة من قوله (بانوها هم).

*   *   *

---

[1] (?) شرح الكافية (1/338).

[2] (?) ذُرا: بضم الذال. جمع ذروة. وهي أعلى الشيء. المجد: الكرم. بكنه ذلك: كنه كل شيء: غايته ونهايته وحقيقته. عدنان وقحطان: يريد العرب جميعاً. وقوله (قومي) مبتدأ أول والياء مضاف إليه (ذرا المجد) مبتدأ ثان ومضاف إليه (بانوها) خبر عن المبتدأ الثاني ومضاف إليه، والجملة خبر الأول.

123) وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرْ   نَـاوِيـنَ مَعْنَى كَائِـنٍ أوِ اسْتَـقَرْ

هـذا القسم الثـالث من أقسـام الخـبر وهو شـبه الجملة[1]. والمراد به: الظـرف بنوعيه الزمـاني والمكـاني. والجـار والمجـرور نحو: الصوم يـوم الخميس، والـتراويح ليلة الجمعة ونحـو: المسـجد أمام البيت. ونحو الكتاب في الحقيبة. قال تعالى:]والـرَّكبُ أسـفل منكم[[2] وقال ﷺ: "الصبر عند الصدمة الأولى" متفق عليه.

ويشـترط في الظـرف والجـار والمجـرور أن يكونا تـامين أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما. بخلاف: محمد بك. وعلي مكاناً؛ لعدم الفائدة.

وهناك خلاف في الخـبر هنـا. والمشـهور أن الخـبر هو المتعلق المحذوف، فيقدر فعلاً نحو: استقر. أو اسـماً نحـو: كـائن. وهـذا هو الذي يجري على ألسنة المعربين.

وهذا معـنى قولـه: (واخـبروا بظـرف . . . إلخ) أي: أن العـرب أخبرت عن المبتدأ بالظرف أو بحرف الجر مع مجروره ـ ناوين بذلك تقدير المتعلق مفرداً نحو: كائن، أو فعلاً نحو: استقر.

ويرى آخـرون أن الخـبر هو نفس الظـرف والجـار والمجـرور؛ لأنهما يتضمنان معـنى صـادقاً على المبتـدأ ـ فيكونـان في محل رفع خـبر. وهـذا رأي وجيـه؛ لأن فيه تيسـيراً[3]. فقوله تعـالى:]والـرّكب

[1] (?) تقدم في باب الموصول وجه التسمية بشبه الجملة، وأزيد هنا بأن هذا التعليل مبني عندهم على أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

[2] (?) سورة الأنفال، آية: 42، وقد وقع ظرف الزمان خبراً في قوله تعالى:]الحج أشهر معلومات[وهو على حذف مضاف، والتقدير – والله أعلم -: وقت الحج أشهر معلومات لأن الأشهر ليست هي الحج، ولكنها وقت الحج.

[3] (?) ذكرنا في باب الموصول أن من النحاة من يرى أن الصلة في شبه الجملة هي الجار مع مجروره أو الظرف، وهذا مثله، وهكذا في باب النعت والحال، دون أن نشير إلى أن كلا منهما متعلق بمحذوف. وإن كان معتبراً ومنظوراً إليه من ناحية المعنى. ولعلك تراجع شرح المفصل (1/90، 91) حاشية الصبان (1/200).

أسفل منكم[(1) (أسفل) ظـرف منصـوب في محل رفع خـبر. وقوله تعالى:]الحمدُ لله رب العالمين[(2) (لله) جار ومجرور في محل رفع خبر.

*   *   *

124) وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَـانٍ خَبَـرَا   عَـنْ   جُثَّـةٍ   وَإِنْ يُفِـدْ فَأَخْبِـرَا

يقع اسم الزمان خبراً عن أسماء المعاني، نحـو: الصـوم غـداً. ولا يخبر به عن أسـماء الـذوات، نحـو: محمد اليـوم؛ لعـدم الإفـادة. فإذا أفاد صح. والفائدة تحصل بثلاثة أشياء:

1) تخصيص الزمان بوصف نحـو: نحن في يـوم ممطـر. أو إضـافة نحـو: نحن في شـهر الصـوم. أوعلمية مثـل: نحن في رمضـان. ويكـون الظـرف في هـذا مجـروراً بفي(3). والجـار والمجرور في محل رفع خبر، على ما تقدم.

2) أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى نحو: الليلـةَ الهلالُ. أي: الليلـةَ طلـوعُ الهلالِ، ونحـو: البطيخ شـهور الصـيف. أي: وجـود البطيخ شـهور الصـيف، ومنه قوله في يوم الجمعة: "وهذا يومهم الذي فرض عليهم، فـاختلفوا فيـه، فهدانا الله لـه، فهم لنا فيه تبـع، فـاليهود غـداً، والنصـارى بعد

---

1 (?) سورة الأنفال، آية: 42.

2 (?) سورة يونس، آية: 10.

3 (?) إذا كان مجروراً بفي فلا يسمى ظرفاً اصطلاحاً؛ لأن هذه التسمية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية، فإن خرج عنها لم يسم ظرفاً، كما سيأتي إن شاء الله في باب "المفعول فيه".

غـد" رواه البخـاري ومسـلم، والتقـدير: عيد اليهـود غـداً[4].
والظرف – هنا – منصوب على الظرفية في محل رفع خبر.

3) أن يكون اسم الذات مشبهاً لاسم المعنى في حصـوله وقتاً بعد وقت نحو: الـرطب شـهري ربيـع. وهـذا يجـوز نصـبه ظـرف زمـان. وجـره بفي، وهو في الحـالتين في محل رفع خبر.

وهذا معنى قوله: (ولا يكون اسم زمـان خـبراً . . . إلخ) أي: لا يقع اسم الزمان خبراً عن المبتـدأ إذا كـان جثـة، والمـراد بـه: اسم الذات. لكن إن حصل بذلك فائدة جاز؛ لأن المدار عليها.

وسـكت عن ظـرف المكـان؛ لأنه يجـوز الإخبـار عن الـذات والمعـنى بظـرف المكـان الخـاص؛ لأنه تحصل به الإفـادة، مثـل: الكتاب أمامك العلم عندك. بخلاف: العلم مكاناً فلا يصح، لأنه عام.

وإذا وقع ظرف المكان خبراً وكان متصـرفاً مثـل: المدرسـون جـانب والطلاب جـانب، خالد أمامـك،جـاز فيه الرفع والنصـب، وإن كان غير متصرف نحو: الطائر فـوق الغصـن، وجب نصـبه. وسـيأتي الكلام على الظرف في باب المفعول فيه – إن شاء الله تعالى-.

* * *

125) وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِـرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِـنْدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ

126) وَهَلْ فَتَىً فِيكُم فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِـنَ الكِـرَامِ عِنْـدَنَـا

---

[4](?) انظر: فتح الباري (2/356) وشرح النووي على مسلم (5/392).

127) وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ   بِـرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَـمْ يُقَـلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة. لأن المبتدأ محكـوم عليـه. والخبر هو الحكم، لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلومـاً للسـامع والخـبر مجهـولاً لـه. كقولـك: علي مخلص. ولا يجـوز الحكم على مجهول لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد.

ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. وتحصل بـأمور كثـيرة منها:

1) أن يكون الخبر مختصّاً ظرفـاً أو جـاراً أو مجـروراً متقـدماً على المبتـدأ. ونعـني بـالمختص: أن يكـون المجـرور والمضاف إليه في الظرف صالحاً لأن يقع مبتدأ. نحـو: في العلم نفع. قال تعـالى:]وعلى أبصـارهم غشـاوةٌ[[1]. ونحـو: عندي ضيف. قال تعالى:]ولدينا مزيـدٌ[[2].أن تكـون النكـرة عامة إما بنفسها نحو: كلٌّ محاسب على عمله. قال تعـالى:]كـلٌّ قـانتون[[3] أو بغيرها كالاسـتفهام نحـو: مَنْ حافـظٌ النظم؟ قال تعالى:]أءلهٌ مع الله[[4]؟ .

2) أن تكون النكرة موصوفة. سواء كانت الصفة مذكورة نحو: نوم مبكر أفضل من سهر. قال تعالى:]ولعبـدٌ مـؤمنٌ خـيرٌ من مشـرك[[5]. أو مقـدرة لقرينة معنوية تـدل عليها نحو قوله تعـالى:]ثمّ أنـزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفـةٌ قد أهمّتهم أنفسـهم يظنـون

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 7.
2 (?) سورة ق، آية: 35.
3 (?) سورة البقرة، آية: 116.
4 (?) سورة النمل، آية: 63.
5 (?) سورة البقرة، آية: 221.

بالله غير الحق ظنّ الجاهلية[[1] فالمسوغ للابتداء بالنكرة (وطائفة) صفة محذوفة، أي: وطائفة من غيركم. بدليل: (طائفة منكم) وهذا على أحد الأقوال[2].

3) أن تكون النكرة عاملة نحو: قراءة في كتب المتقدمين أنفع. قال النبي : "أمر بمعروف صدقة" رواه مسلم، وقال أيضاً: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد" رواه مالك وابن ماجه. وهذا معنى قوله : (ولا يجوز الابتداء بالنكرة ... إلخ) أي : لا يصلح وقوع المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت . ثم ذكر ستة من أشياء تحصل بها الإفادة .وقد جمعناها في أربعة امور .

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات. وأوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين، وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلهم قصدوا بذلك ألا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من الأمثلة[3] * * *

---

1 (?) سورة آل عمران، آية: 154.

2 (?) وقيل: إن المسوغ للابتداء بالنكرة وصفها بجملة: (قد أهمتهم أنفسهم) وتكون جملة (يظنون) الخبر، وقيل: إنَّ المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال.

3 (?) قال ابن هشام في المغني (ص608): (لم يعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل مخل. ومن مكثر مورد مالا يصلح. أو معدد لأمور متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور . . .) ثم ذكرها بشيء من التفصيل، وخلاصتها الأربعة المذكورة والخامس: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى:]طاعة وقول معروف[والخبر محذوف على أحد الأعاريب أي:أمثل من غيرهما، والسادس: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. والسابع أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى:]ويل للمطففين[فالأول للتعجب والثاني للدعاء، والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخوارق نحو: شجرة سجدت، والتاسع: بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب، والعاشر: أن تقع في أول جملة الحال كقول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

128) وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقدِيـمَ إذْ لا ضَـرَرَا

للخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

الأولى: التأخير عن المبتدأ، وهذا هو الأصل.

الثانية: وجوب التأخير.

الثالثة: وجوب التقديم.

أما الحالة الأولى: فــإن الأصل في الخــبر أن يتــأخر عن المبتدأ، لأنه وصف له في المعنى فاستحق التأخير كالوصف. ويجوز تقديمه على المبتــدأ إذا لم يجب تــأخيره ولم يجب تقديمــه. نحــو: محمد رسول الله. فيجوز تقديم الخــبر على المبتــدأ؛ إذ لا مــانع من تقديمه. قال تعالى:]ولله المشرق والمغرب[[1] وقال تعــالى:]ولهم عذاب عظيـم[[2] فتقديم الخبر في الآيتين من قبيل الجائز.

وهــذا معــنى قولــه: (والأصل في الأخبــار . . .) أي: والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآتها. وجوز النحويـون التقـديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنـوي، على ما سـيبين إن شـاء الله.

*   *   *

129) فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ عُرْفًا وَنُكْـراً عَادِمَـيْ بَيَـانِ

130) كَذَا إذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أوْ قُصِدَ اسْتِعمَـالُهُ مُنْحَصِـرَا

---

[1] (?) سورة البقرة، آية: 115.

[2] (?) سورة البقرة، آية: 7.

131) أوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لامِ ابْتِدَا أوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

ذكر في هذه الأبيات الحالة الثانية، وهي وجوب تأخر الخبر وتقدم المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ لوجود مسوغ، ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر. فيؤخر الخبر لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدم. فمثال المعرفة: خالد زميلي. فالمراد من هذا المثال الإخبار عن خالد بأنه زميلي، لأن السامع يعرف خالداً، ولكنه يجهل علاقته بي، لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له – كما تقدم – فلو قلت: زميلي خالد. لم يصح المثال على الاعتبار السابق، إذ لا قرينة تبين أن (زميلي) خبر مقدم، لأنه صالح لأن يكون مبتدأ، ويكون المراد: أنه يعرف (زميلي) ولكنه يجهل اسمه. فصار هناك فرق بين الجملتين، ومثال النكرة: أكبر منك سناًّ أكثر منك تجربة. فإن كلاً من المبتدأ والخبر نكرة، وكل منهما متخصص بالمجرور بعده. فلو قدم الخبر لأوقع في لبس إذ لا توجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ. فيلتبس المحكوم بالمحكوم عليه، ويفسد المعنى.

فإن وجد قرينة لفظية نحو: رجل فصيح حاضر. أو معنوية نحو: أخي أبي في الشفقة. جاز تقديم الخبر فتقول: حاضر رجل فصيح. وأبي في الشفقة أخي. لأن الوصف في المثال الأول عَيَّن المبتدأ. وفي الثاني يعلم أن المراد الحكم على الأخ بأنه كالأب في الشفقة، ولا يعقل العكس، والمحكوم عليه هو المبتدأ. فيكون (أخي) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومن ذلك قول الشاعر:

بنونا بنو آبائنا وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولا يراد العكس، إذ يصـير المعـنى: أن بـنيهم مثل بـني أبنـائهم، فالقرينة المعنوية سـوغت تقـديم الخـبر (بنونا) وتأخير المبتدأ (بنو أبنائنا).

الموضع الثـاني: أن يكـون الخـبر جملة فعلية فاعلها ضـمير مستتر يعود على المبتدأ نحو: الدنيا تفنى. قـال تعـالى: [اللـهُ يبـدؤا الخلق][1] ولو قدم الخبر لصار من باب الفعل والفاعـل. لا من بـاب المبتدأ والخبر.

فإن رفع الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً جاز التقديم نحو: خالد قدم والده. والمحمدان سافرا.

---

[1] (?) سورة الروم، آية: 11.

والموضع الثالث: أن يكون الخـبر محصـوراً فيه المبتـدأ[1] بإنما نحو: إنما الناس أعداء لما يجهلون. أو بإلا نحو: ما الكتاب إلا جليس لا يمل. قال تعـالى:]إنما أنت نـذيرٌ[[2] وقـال تعـالى:]وما محمـدٌ إلا رسولٌ[[3]. فلا يجوز تقديم الخـبر؛ لأن المقصـور عليه مع (إنمـا) هو المـؤخر. ومع (إلا) ما بعـدها. فلو قـدم لم يعلم أنه مقصـور عليه مقدم. فيحصل لبس.

الموضع الرابع: أن يكون المبتـدأ مسـتحقاً للتصـدير إما بنفسه أو بغيره. فالأول: كأسماء الاستفهام نحو. من فاتح بلاد السند؟ قال تعالى:]ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون[[4] وأسماء الشرط نحو: من يفعل الخير يجد ثوابه، قـال تعـالى:]ومن يتوكل على الله فهو حسبه[[5] والثـاني: كالمبتـدأ المقـترن بلام الابتـداء[6] نحـو: لَيـدٌ كاسـبة خـير من يد عاطلـة. قـال تعـالى:]لخلق السـموات والأرض أكبر من خلق الناس[[7].

وإلى هذه المواضع الأربعة أشـار بقولـه: (فامنعه حين يسـتوي الجزءان . . . إلخ) أي: امنع تقدم الخـبر إذا اسـتوى (الجـزءان) أي: المبتـدأ والخـبر في التعريف والتنكـير ولا قرينة تـبين أن هـذا مبتـدأ وهذا خبر. وكذا امنع تقدم الخبر إذا كان الفعل مع فاعله أو نائبه هو الخبر، وهذا يقتضي وجوب تأخير الخـبر الفعلي مطلقـاً، وقد علمت

---

1 (?) الحصر والقصر بمعنى واحد. ويكثر الأول عند النحاة، والثاني عند البلاغيين. والقصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. فمثلاً: إنما الحياة تعب. يفيد تخصيص الحياة بالتعب، بمعنى إن الحياة وقف على التعب لا تفارقه إلى الراحة. ومنشأ هذا التخصيص من وجود (إنما) وتسمى (طريق القصر) والحياة: مبتدأ، وتعب: خبر. وهذا المبتدأ محصور في هذا الخبر.

2 (?) سورة هود، آية: 12.

3 (?) سورة آل عمران، آية: 144.

4 (?) سورة المائدة، آية: 50.

5 (?) سورة الطلاق، آية: 3.

6 (?) يأتي تعريفها إن شاء الله في باب (إن وأخواتها) وقد وقع تقديم المبتدأ مع لام الابتداء في القرآن في ستة وعشرين موضعاً على ما ذكره الدكتور محمد عضيمة في دراساته (3/1/278).

7 (?) سورة غافر، آية: 57.

أن المنع في صورة واحدة، والجواز في صورتين، وكذا امنع تقدم الخبر إذا قصد استعمال هذا الخبر منحصراً فيه مبتدؤه. كما في قصر الرسول على الإنذار في قوله تعالى:]إنما أنت نذير[[1] فلا يتعداه إلى هداية التوفيق، وكذلك امنع تقدم الخبر إذا كان خبراً عن مبتدأ ذي لام ابتداء (أو لازم الصدر) أي: أو كان خبراً عن مبتدأ لازم الصدر (كمن لي منجداً) وهذا مثال للاستفهام. ويلحق به ما أضيف إلى ما له الصدارة نحو: سيارةُ مَنْ الموجودة؟ فيجب تقديم المبتدأ؛ لأنه اكتسب الصدارة بإضافته إلى مستحقها. وهو (من) الاستفهامية.

* * *

132) وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيَ وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

133) كَذَا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

134) كَذَا إذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا كَأيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيراَ

135) وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أبَدَا كَمَالَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أحْمَدَا

ذكر في هذه الأبيات الحالة الثالثة، وهي وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر. وهو ظرف أو جار ومجرور. فالأول نحو: بعد الضيق فرج. قال

[1] (?) سورة هود، آية: 12.

تعالى:]ولدينا مزيدٌ[(1) والثاني نحو: في الإيجاز بلاغة. قال تعالى:]لكل أجل كتاب[(2) وإنما وجب تقديم الخبر هنا، لأنه لو أخر لتوهم السامع أنه صفة لا خبر. لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها ألى الخبر، ولبقي ينتظر الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز التقديم والتأخير نحو: رجل عالم عندي. وعندي رجل عالم. ومنه قوله تعالى:]وأجلٌ مسمًّى عندَهُ[(3) فالظرف خبر لا صفة. لأن النكرة لما وصفت ضعف طلبها للظرف.

الثاني: أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر نحو: لِمجالس العلم روادها. قال تعالى:]أم على قلوب أقفالُها[(4) وإنما وجب تقديم الخبر؛ لأنه لو أخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام نحو: متى السفر؟ قال تعالى:]أين شركائي[(5).

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بإنما أو بإلا. نحو: إنما القائد خالد(6) وما الهادي إلا الله. قال تعالى:]فإنما على رسولنا البلاغُ المبين[(7) وقال تعالى:]ما على الرسول إلا البلاغُ[(8). فلا يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لئلا يختل الحصر المطلوب ويختلف المراد.

---

1 (?) سورة ق، آية: 35.
2 (?) سورة الرعد، آية: 38.
3 (?) سورة الأنعام، آية: 2.
4 (?) سورة محمد، آية: 24.
5 (?) سورة النحل، آية: 27.
6 (?) في هذا المثال قصر صفة القيادة على خالد وأنها لا يتصف بها غيره. فالمحكوم عليه في المثال هو (خالد) وهو المبتدأ المتأخر. والمحكوم به وهو صفة القيادة هي الخبر المتقدم. ولما كان المبتدأ مقصوراً عليه وجب تأخيره.
7 (?) سورة التغابن، آية: 12.
8 (?) سورة المائدة، آية: 99.

وإلى هـذه المواضع الأربعة أشـار بقولـه: (ونحو عنـدي درهم . . . إلخ) أي: التزم تقديم الخبر في كل مثال جاء فيه المبتدأ نكـرة ولا مسـوغ لها إلا تقـدم الخـبر. (والـوطر: الغـرض والحاجـة) وكـذا يُلتزم تقدم الخبر (إذا عاد عليـه) أي: على بعض الخـبر ضـمير (مما به) أي: من المبتدأ الذي (يخبر) به (عنه) أي: عن المبتدأ حال كون الخبر مفسراً هذا الضمير العائد عليه. وكـذا يلـتزم تقـدم الخـبر إذا كان يلـزم تصـديره في الكلام نحـو: (أين من علمته نصـيراً) فـأين: اسم اسـتفهام خـبر مقـدم مبـني على الفتح في محل رفع و"من" اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مـؤخر. وكـذا يجب تقـديم خـبر المحصـور فيه أي: خـبر المبتـدأ الـذي وقع فيه الحصـر. مثل (مالنا إلا اتبـاع أحمـدا) فــ(لنـا) خـبر مقـدم. و(اتبـاع أحمدا) مبتدأ مؤخر ومضاف إليه. والألف في (أحمدا) للإطلاق.

*   *   *

136) وَحَذْفُ مَا يُعْلَـمُ جَائِـزٌ كَمَا   تَقُولُ   زَيْـدٌ   بَعْـدَ مَنْ عِنْدَكُما

137) وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ   فَزَيْدٌ اسْتُغْنِـيَ عَنْـهُ إذْ عُرِفْ

يحـذف كل من المبتـدأ والخـبر إذا دلَّ عليه دليـل، ولم يتـأثر المعنى بحذفه. فمثـال حـذف الخـبر أن يقـال: من عنـدك؟ فتقـول خالـد. التقـدير: خالد عنـدي. ومن حـذف الخـبر قوله تعـالى:]مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار أكلها دائم وظلها[[1] أي: وظلها دائم.

[1] (?) سورة الرعد، آية: 35.

وأما حـذف المبتـدأ فيكـثر في جـواب الاسـتفهام نحـو: كيف الحال؟ فيقال: حسن. التقدير: الحال حسن. قال تعالى:]ومآ أدراك ما الحطمةُ(5) نار الله الموقدةُ[[1] أي: هي نار الله.

وبعد (فـاء الجـزاء) نحـو: من أخلص في عمله فلنفسـه. أي فإخلاصه لنفسـه. قـال تعـالى:]فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها[[2] أي: فإبصـاره لنفسه وعمـاه عليهـا. وبعد القـول كقوله تعالى:]وقالوا أساطير الأولين اكتتبها[[3] أي: هو أساطير الأولين.

وهذا معنى قوله: (وحـذف ما يعلم جـائز) أي: يجـوز حـذف ما يعلم من مبتدأ أو خبر، ثم مَثَّلَ لهما.

*   *   *

138) وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمينٍ ذَا اسْتَقَـرّ

139) وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَـعْ

140) وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَـرَا عَنِ الَّذِي خَبَـرُهُ قَدْ أُضْمِـرَا

141) كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئاً وأتَـمْ تَبْيِينيَ الْحَقَّ مَنُوطـاً بِالحِـكَمْ

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

---

1 (?) سورة الهمزة، الآيتان: 5، 6.ما: مبتدأ. وأدرى: فعل ماض والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف مفعول أول و(ما) مبتدأ. و(الحطمة) خبر، والجملة في محل نصب المفعول الثاني لأدري. وجملة (أدري) خبر المبتدأ.

2 (?) سورة الأنعام، آية: 104.

3 (?) سورة الفرقان، آية: 5.

الأول: أن يكون المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية. والمبتدأ المـذكور بعد لولا على ثلاثة أضرب:

1) مخبر عنه بكون غير مقيد، وهو الكـون المطلق أو الكـون العام، وهو الذي يـدل على مجـرد الوجـود العـام من غـير زيادة نحو: لـولا الهـواء ما عـاش مخلـوق. وفي هـذا يجب حذف الخبر. قـال تعـالى:]ولـولا دفع الله النـاس بعضـهم ببعض لفسدت الأرض[[1] وتقديره: موجود.

2) مخبر عنه بكـون مقيد[2] لا يـدرك معنـاه عند حذفـه. وفي هذا يجب ذكر الخبر ولا يجوز حذفه نحـو: لـولا زيد محسن إليَّ ما أتيت. ومنه قوله : "يا عائشة لولا قومُك – حـديثٌ عهـدهم بكفر لنقضت الكعبة . . . الحـديث" متفق عليـه. فلا يجـوز حـذف الخـبر (حـديثٌ عهـدهم بكفـر) إذ لا دليل عليه[3].

3) مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، وهـذا يجـوز ذكره ويجوز حذفه نحو: لولا أنصار محمد حمـوه ما سـلم. فيجـوز ذكر الخـبر (حمـوه) وحذفـه. لأنه يعلم من قولـه: (أنصار محمد).

الثـاني: أن يكــون المبتــدأ صــريحاً في القســم. بحيث يغلب استعماله في القسم. نحو: لعمر الله لأنصـرنَّ المظلـوم. أي: لعمر

---

[1] (?) سورة البقرة، آية: 251، لولا: حرف امتناع لوجود. وهو حرف شرط غير جازم، (دفع الله) مبتدأ ومضاف إليه (الناس) مفعول به للمصدر (بعضهم) بدل من الناس، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (ببعض) جار ومجرور متعلق بـ (دفع) (لفسدت الأرض) الجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وخبر المبتدأ محذوف.

[2] (?) الكون المقيد هو الوجود المقيد بشيء آخر يزيد على مطلق الوجود. فإذا قلت: خالد في الدار. فإن التقدير عند الجمهور: خالد مستقر أو كائن في الدار. فهذا كون عام أي: وجود عام خالٍ من شيء آخر معه، فإذا قلت: خالد نائم في الدار. فهذا كون خاص، ولهذا لا يجوز – عندهم – حذفه إذ لو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام، لعدم الدليل على المحذوف. وقولك: لولا إقامة الحدود لانتشرت الجرائم. تقديره: موجودة. وفي قولك: لولا خالد جاء إليَّ ما حضرت.الخبر (جاء إليّ) وهو كون خاص فلا يحذف لما ذكرنا. وقد ذكرت الكون العام والخاص في باب الموصول.

[3] (?) انظر: عمدة القارئ (2/174).

الله قسمي. قال تعالى:]لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون[[1] أي: لعمرك قسمي، فحذف الخبر؛ لأن جواب القسم عوض عنه.

فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف نحـو: عهد الله لأفعلن الخـير. أي: عهد الله عليَّ. فلك حذف الخبر (عليَّ) ولك إثباته.

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية. وهي الـتي يصح حذفها، ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعـنى بل يتضـح. نحـو: كل إنسـان وعملـه. فــ(كـل) مبتـدأ و(إنسـان) مضـاف إليه و(عملـه) معطـوف على المبتـدأ. والخـبر محـذوف للعلم بـه؛ ولأن العطف يسد مسده والتقدير: (مقترنان).

فإن لم تكن الواو للمعية أصلاً بل لمجرد التشـريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً نحو: خالد وعلي متباعـدان. أو كـانت للمعية ولكنها ليست نصّاً لم يحـذف وجوبـاً – أيضـاً – نحـو: الرجل وجـاره مقترنان. وإنما لم تكن نصّاً لأن الجار لا يلزم جـاره، ولا يكـون معه في الأوقات كلها أو أكثرها.

الرابع: أن يكـون المبتـدأ مصـدراً أو اسم تفضـيل مضـافاً إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً.

فالأول نحـو: احـترامي الطـالب مهـذباً. فــ (احـترامي) مبتـدأ و(الطالب) مفعول به للمصدر. و(مهـذباً) حـال من الطـالب. وهـذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً، إذ لا يقال (احـترامي مهـذب)[2] وإنما الخبر ظـرف محـذوف مع جملة فعلية بعـده أضـيف لهـا. والتقـدير: احـترامي الطـالب إذا كـان مهـذباً (في المسـتقبل) وتقـدر (إذ) في

---

[1] (?) سورة: الحجر، آية: 72.

[2] (?) ولأن الجملة الاسمية المقرونة بالواو وقعت موقع الخبر في مثل قوله ﷺ: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) رواه مسلم. فـ(أقرب) مبتدأ. والجملة الاسمية الحالية (وهو ساجد) سدت مسد الخبر. فهذا يدل على أن انتصاب (مهذباً) على الحال، لا على أنه خبر لـ(كان) محذوفة. إذ لا يقترن الخبر بالواو. انظر: "المغني" لابن هشام ص537.

الماضي. وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسـده في المعـنى، وهو الحال.

ومثال اسم التفضيل: أنفع عمل الصانع متقنـاً. والخـبر فيه كما في المثال الذي قبله.

فإن كـانت الحـال صـالحة لوقوعها خـبراً للمبتـدأ المـذكور فلا حــذف حينئـذٍ. بل يجب رفع هــذه الحــال لتكــون هي الخــبر نحــو: إكرامي الضيف عظيم.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار بقوله: (وبعد لولا غالباً حــذف الخبر . . . إلخ) أي: وجب حذف الخبر بعد (لـولا) في غـالب أحوالها وهو وقـوع الكـون العـام بعـدها، وقد اسـتقر وثبت هـذا الحكم وهو حذف الخبر. إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين أي: الحلف والقسم.

وكذا يحذف الخـبر وجوبـاً إذا وقع بعد واو أفـادت المعية نصّـاً. وكذا يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكـون خـبراً للمبتـدأ الـذي خبره (قد أضـمرا) أي: قد حـذف وقُـدّر، ثم مثل بمثـالين: أحـدهما: المبتدأ مصدر. والثاني: المبتدأ اسم تفضيل مضاف.

تتـمة:

لم يتعرض ابن مالك – رحمه الله – في الألفية لمواضع حــذف المبتدأ وجوباً، وقد ذكرها في الكافية، ونحن نذكر أشهرها كما يلي:

الأول: أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً للمدح أو الـذم أو الـترحم. نحو: اقتد بعمرَ العادلُ، اجتنب اللئيمَ الخسيسُ، تصدق على الفقــيرِ الكبيرُ.

فالأصل أن النعت في هذه الأمثلة يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي: هو أهمية هذه الكلمات، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخـرى. ويخـرج من كونه نعتـاً إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو)، قال تعالى:]ســبحان

الله عمّا يصـــفون (91) عـــالم الغيب والشـــهادة فتعـــالى عمّا يشركون[[1] فقد قرأ نافع وأبو بكر[2] وحمزة والكسائي برفع (عالم) على أنه خبر لمبتدأ محـذوف. وقـرأ البـاقون بـالجرِّ على أنه صـفة للاسم الكريم.

والثـاني: أن يكـون خـبره مخصـوص نعم أو بئس نحـو: نعم المصنف البخـاري. بئس الخلق خلف الوعـد، فــ (البخـاري) و(خلف الوعد) خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقـديره (هـو) أي: الممـدوح أو المذموم[3].

الثـالث: أن يكـون خـبره مصـدراً نائبـاً عن فعلـه. نحـو: سـمعٌ وطاعة. فـ(سمعٌ) خبر لمبتدإ محذوف أي: أمري سَمْعٌ وطاعة.

---

1 (?) سورة المؤمنون، الآيتان: 91، 92.

2 (?) أبو بكر هو عاصم بن أبي بهدلة، وهو مع حمزة والكسائي يقال لهم: الكوفيون.

3 (?) هذا على أحد الأعاريب. وفي المخصوص أعاريب أخرى، تأتي إن شاء الله، في باب (نعم وبئس).

والأصـل: أسـمع سـمعاً، وأطيع طاعـةً. لكن عـدلوا إلى الرفع لإفادة الدوام. قال تعالى:]قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً فصـبرٌ جميلٌ[(1) أي: فأمري صبر جميل.

الرابع: أن يكون الخبر مشعراً بالقسم نحـو: في ذمـتي لأفعلن الخير. التقدير: في ذمـتي يمين أي: مُتَعَلَّقُ يمين. وهو ما يـدل عليه الجـواب (لأفعلن الخـير) لأن الفعل هو الـذي يسـتقر في الذمـة، وليس اليمين.

* * *

142) وَأخْبـَرُوا بِاثْنَيْـنِ أوْ بِأكْثَـرا عَنْ وَاحِدٍ كَهُـمْ سَـرَاةٌ شُعَـرَا

يجـوز تعـدد الخـبر لأنه وصف للمبتـدأ في المعـنى. والصـفة الاصطلاحية تتعدد، فكذا ما هو بمنـزلتها.

ولا فـرق بين أن يكـون الخـبران في معـنى خـبر واحـد، أو لا يكونـان كـذلك. وضـابط الأول ألا يصـلح الإخبـار بكل واحد على انفراده نحو: الفاكهة حلـوة مـرة، أي: متغـيرة الطعم، أو متوسـطة بين الحلاوة والمرارة. وهذا تعدد في اللفظ دون المعنى.

وضابط الثاني: أن يصح الإخبـار بكل واحد منهما على انفـراده نحـو: معهـدُنا علميٌّ أدبيٌّ. ومنه قوله تعـالى:]وهو الغفـورُ الـودودُ(14) ذو العرش المجيدُ[(2) وقوله تعالى:]ذلكم اللـهُ ربُّكم خـالقُ كل

(1) (?) سورة يوسف، آية: 18.

(2) (?) سورة البروج، الآيتان: 14، 15.

شيء لا إله إلا هو][1] وهذا تعدد في اللفظ والمعنى[2] قـال الشـاعر يصف الذئب:

ينـام بإحـدى مقلتيـه ويتقـي بأخرى المنـايا فهـو يقظـان هاجع[3]

وهذا معنى قوله: (وأخبروا باثنين . . . إلخ) أي: أخبرت العـرب بخبرين أو بأكثر عن مبتدأ واحد. وقوله: (هم) مبتدأ، و(سـراة) خـبر أول وهو جمع (سري) على غير قياس[4] بمعنى: شـريف. و(شُـعَرا) خبر ثانٍ. وأصله: شعراء بالمد، فقصره للضرورة.

1 (?) سورة غافر، آية: 62.

2 (?) من يمنع تعدد الخبر في هذه الصورة يجعل الأول خبراً وما بعده وصفاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا مذهب ضعيف، والصحيح أخذ الكلام على ظاهره دون اللجوء إلى تقدير.

3 (?) مقلتيه: عينيه. المنايا: جمع منية وهي الموت. وقوله: (يقظان هاجع) خبر بعد خبر.

4 (?) لأن القياس في جمع (فعيل) المعتل اللام أن يكون على وزن (أفعلاء)، كتقي وأتقياء وذكي وأذكياء. وأما (فعيل) الصحيح اللام فجمعه على وزن (فعلاء) كشريف وشرفاء وكريم وكرماء.

كــان وأخواتــها

143) تَرْفَعُ كَانَ المبْتَدَا اسْماً وَالْخبَـرْ   تَنْصِبُهُ كَكَــانَ سَيِّـداً عُمَـرْ

144) كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أضْحَى أصْبَحَا   أمْسى وَصَـارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَـا

145) فَتِـىءَ وَانْفَكَّ وَهذِى الأرْبَعَـةْ   لِشِبْـهِ نَفْـيٍ أوْ لِنَفْـيٍ مُتْبَعَـةْ

146) وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقـاً بِـمَا   كَأعْـطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمـا

لما فـــرغ ابن مالك – رحمه الله – من الكلام على المبتـــدأ والخبر شـرع في ذكر نواسخ الابتـداء، وهي سـتة: ثلاثة منها أفعـال وهي: كان وأخواتهـا، وأفعـال المقاربـة، وظن وأخواتهـا. وثلاثة منها حـروف وهي: ما وأخواتهـا. وإن وأخواتهـا. ولا النافية للجنس. ولكل نوع باب مستقل.

وتســميتها بالنواسخ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالــة. وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيره.

فكـان وأخواتها ترفع المبتـدأ ويسـمى اسـمها. وتنصب الخـبر ويسـمى خبرهـا. وقد ذكر ابن مالك ثلاثة عشر فعلاً. وهي من حيث العمل ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هـــذا العمل بلا شـــرط[1] وهو ثمانية أفعـــال بـترتيب ابن مالك وهي: كـان، ظـل، بـات، أضـحى، أصـبح، أمسـى،

[1] (?) أي مما يذكر في القسمين الآخرين، وإلا فإن لها شروطاً عامة تشاركها فيها بقية الأفعال. وهي شروط تفهم مما سيأتي تفصيله في الباب مثل:
1- أن يتأخر اسمها عنها.
2- (ليس) لا يجوز تقدم خبرها عليها على القول المختار.
3- ومن شروطها: ألا يكون خبرها جملة إنشائية . . راجع (النحو الوافي) (1/546).

صـار، ليس. نحـو: ليس التقتـير محمـوداً. قـال تعـالى:]وكـان ربُّك قـديراً[[1]. فــ (كـان) فعل مـاض نـاقص يرفع الاسم وينصب الخـبر (ربك) اسمها مرفوع. والكاف مضـاف إليه (قـديراً) خبرها منصـوب بالفتحة.

الثـاني: ما يعمل بشــرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعـاء، وهو أربعة (زال – التي مضارعها يزال[2] -، وبـرح وفـتئ وانفـك) فمثـال النفي: لا زال الـبرد قارسـاً. قـال تعـالى:]ول يزالـون مختلفين[[3]. وقال تعالى:]لن نّبرح عليه عـاكفين حـتى يرجع إلينا موسى[[4] وقد يكون النفي مقدراً كقوله تعالى:]قـالوا تالله تفتـؤا تـذكر يوسف[[5] أي: لا تفتأ. ومثال النهي: لا تزل محسناً ما عشت. قال الشاعر:

صاحِ شَـمّر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانُه ضلالٌ مبين[6]

ومثال الدعاء: لا زال بيتكم معموراً بطاعة الله.

القسم الثـالث: ما يعمل بشــرط أن تســبقه (مـا) المصـدرية الظرفيــة. ومعــنى المصــدرية أنها تقــدر بالمصــدر وهو (الــدوام)، والظرفية لنيابتها عن الظرف وهو (المـدة)، وهـذا القسم خـاص بــ

---

[1] (?) سورة الفرقان، آية: 54.

[2] (?) زال التي مضارعها يزال ليس لها مصدر مستعمل. أما زال التي مضارعها (يزيل) فمصدرها (الزيل) وهي فعل تام ليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: مَيّزَ وفَصلَ نحو: زل كتبك عن كتبي. وكذا (زال) التي مضارعها (يزول) فإنها فعل لازم وليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: هلك وفني وانتقل، قال تعالى:]إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتا[ومصدرها الزوال، وسأذكر ذلك إن شاء الله.

[3] (?) سورة هود، آية: 118.

[4] (?) سورة طه، آية: 91.

[5] (?) سورة يوسف، آية: 85.

[6] (?) صاح: منادى مرخم (والترخيم حذف آخر المنادى) والأصل: يا صاحبي. وهو ترخيم غير قياسي لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر أي: استعد للموت بالعمل الصالح والتوبة النصوح. والخروج من حقوق العباد.

(دام) نحـو: لا أصـحبك ما دمت منحرفـاً. قـال تعـالى:]وأوصـاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيّا[[1] أي: مدة دوامي حيًّا.

وهذا معنى قوله: (ترفع كان المبتدا . . . إلخ) أي: ترفع (كـان) المبتدأ حالة كونه اسماً لها والخبر تنصبه. (ككـان سـيداً عمـر) أي: كـان عمـرُ سـيّداً. ثم ذكر أخـوات (كـان) وأن الأربعة الأخـيرة في الترتيب تتبع نفيً أو شبه نفي . ومعـنى تتبعه : تليه وتقع بعـده ، ثم بين أن الفعل (دام) في العمل مثل (كـان) في عملها بشـرط أن يسـبقه (ما المصـدرية الظرفيـة) ولم يـذكر أنها (مصـدرية ظرفيـة) لضـيق الـوزن، فـاكتفى بالمثـال (أعط ما دمت مصـيباً درهمـاً) أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم أو مصيباً المحتاج.

أما معاني هذه الأفعال:

فــ(كـان): يفيد اتصـاف الاسم بـالخبر في الماضـي. إما مع الانقطاع نحو: كان الجو صحواً، وإما مع الاستمرار نحو:]وكـان ربُّك قديراً[[2].

و(ظل) يفيد اتصـاف الاسم بـالخبر في جميع النهـار – غالبـاً – نحو: ظل الجـوُّ معتـدلاً وقد تكـون بمعـنى (صـار) عند وجـود قرينة كقوله تعالى:]وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظلَّ وجهُه مسودًّا[[3].

و(بات): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت البيــات وهو الليل نحو : بات الحـارس سـاهراً (وأضـحى) :يفيد اتصـاف الاسم بـالخبر في وقت الضحى نحو: أضحى الطالب نشيطاً.

وتستعمل كثيراً بمعنى (صار) نحو: أضحى الهاتف ضروريّاً في هذا العصر.

---

[1] (?) سورة مريم، آية: 31.

[2] (?) سورة الفرقان، آية: 54.

[3] (?) سورة النحل، آية: 58.

و(أصبح) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح نحو: أصبح الساهر متعباً.

وتستعمل كثيراً بمعنى (صار) عند وجود قرينة نحو: أصبح النفط دعامة الصناعة.

و(أمسى) يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء نحو: أمسى الجو بارداً.

و(صار): يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر نحو: صار الحديد باباً[1]

و(ليس): يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو المستقبل وجب الأخذ بها. نحو ليس المطر نازلاً أمس. ونحو: ليس الضيف مسافراً غداً.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن نحو: ليس العلم سهلاً.

وأما (ما زال وما برح وما فتئ وما انفك) فهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطع. أو مستمرة إلى وقت الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير، فالأول نحو: ما زال الأدب حلية طالب العلم. ومثال الثاني: لا يزال الخطيب متكلماً. ما فتئ صالح مُنْكِراً.

---

[1] (?) هناك أفعال تستعمل ناسخة مثل (صار) في معناها. منها (رجع) في قوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) متفق عليه. ومنها (ارتد) في قوله تعالى:]فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً[ومنها (غدا) كما في قول الشاعر:

إذا غداً ملكٌ باللهو مشتغلاً فاحكم على ملكه بالويل والخرَبِ

أي: الخراب والنهب. . .

ومنها (استحال) كقوله ﷺ (فاستحالت غرباً) أي: صارت، والحديث متفق عليه. وهو في فضائل عمر رضي الله عنه، والغرب: بسكون الراء: الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور. .

وأما (دام) فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة محددة. هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها. نحو لا أصحبك ما دمت مقصراً. فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين محدد. وهو: مدة التقصير.

* * *

147) وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ إنْ كانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

النسخ في هذا الباب – وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر – ليس مقصوراً على الأفعال الماضية المتقدم ذكرها. بل يشملها وما قد يكون لمصادرها من المشتقات. وذلك أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: جامد – أي: لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد له غير الماضي – وهو فعلان: (ليس) اتفاقاً. و(دام) في أشهر الآراء.

الثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً فليس له إلا الماضي والمضارع واسم الفاعل. وهذا القسم هو الأربعة المسبوقة بالنفي أو شبهه وهي: (زال، برح، فتئ، انفك) فالماضي منها تقدمت أمثلته. والمضارع كقوله تعالى:]ولا يزالون مختلفين[[1] وقوله تعالى:]قالوا لن نّبرح عليه عاكفين[[2] وقوله تعالى:]قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف[[3] واسم الفاعل نحو: لست زائلاً صديقك.

الثالث: ما يتصرف تصرفاً شبه كامل. فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي

---

1 (?) سورة هود، آية: 118.

2 (?) سورة طه، آية: 91.

3 (?) سورة يوسف، آية: 85.

المشتقات. وهو سبعة: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار. فمثال المضارع: قوله تعالى:]ويكون الرسول عليكم شهيدا[[1] ومثال الأمر قوله تعالى:]كونوا قوامين بالقسط[[2].

ومثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً   أخاك إذا لم تُلْفِه لك منجداً[3]

ومثال المصدر قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى   وكونك إياه عليك يسير[4]

وهذا معنى قوله: (وغير ماض مثله قد عملا . .) أي: أن غير الماضي – إن وجد واستعمل – يعمل عمل الماضي. وذلك كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى[5].

* * *

148) وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ   أجِزْ ....

لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 143.

2 (?) سورة النساء، آية: 135.

3 (?) كائناً: حال. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. وخبره (أخاك) ومنجداً . . مفعول ثان.

4 (?) وكونك: مبتدأ والكاف اسم الكون في محل رفع (انظر بحث إعراب الضمير) و(إياه) خبر الكون. ويسير: خبر المبتدأ.

5 (?) من الأساليب الأدبية الشائعة: (كائناً ما كان) و(كائناً من كان) في مثل: سأردع الظالم كائناً ما كان. وأصدع بالحق كائناً ما كان. وإعرابه: (كائناً) اسم فاعل من (كان) الناقصة حال منصوبة واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الشيء السابق وهو صاحب الحال و(ما) أو (من) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائن) و(كان) فعل ماض تام وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) أو (من) والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة (ما) أو (من) والتقدير: سأردع الظالم كائناً إنساناً كان، وسأصدع بالحق كائناً شيئاً كان أي: كائناً أي شيء وجد أو أي إنسان وجد.

الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون الاسم محصوراً في الخبر نحو: ما كان الكتاب إلا جليساً لا يمل، إنما كان الناس أعـداءً لما يجهلـون، قـال تعـالى:]وما كان صلاتُهم عند البيت إلا مكآءً وتصديةً[[1].

الثاني: أن يكون إعـراب الاسم والخـبر غـير ظـاهر نحـو: كـان شريكي أخي. فلو قدم الخبر (أخي) لأوقع في لبس. لعـدم ما يـدل عليـه. وقد تقـدم شـرح ذلك في الموضع الأول من مواضع تـأخير الخبر في باب الابتداء.

الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجباً (وهو وجوب تقديم الخبر على الاسم) وذلك في موضعين:

الأول: أن يكـون الخـبر محصـوراً في الاسم نحـو: ما كـان مستفيداً إلا المجد، قال تعالى:]مّا كـان حجَّتُهم إلا أن قـالوا[[2] أي: ما كان حجتهم إلا قولهم.

الثاني أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو: كـان في الفصل طلابه.

الحالة الثالثـة: جـواز الأمـرين: تقـديم الاسم على الخـبر. أو تأخيره عنـه، وذلك إذا لم يوجد ما يـوجب التوسط أو التـأخر. نحـو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب، ومن ذلك قوله تعـالى:]وكان حقّاً علينا نصرُ المؤمنين[[3] فـ(حقّـاً) خـبر كـان مقـدم و(نصر المؤمنين) اسمها مؤخر ومضاف إليـه. ومنه – أيضـاً – قوله تعـالى:]ليس البِرَّ أن تولـوا وجـوهكم قبل المشـرق والمغـرب[[4] فقد قـرأ حمزة وعاصم في رواية حفص – من السـبعة – بنصب (البِـرَّ) على أنه خبر ليس مقدم. والمصدر المؤول من (أن تولوا) اسـمها مـؤخر

[1] (?) سورة الأنفال، آية: 35، المكاء: بضم الميم هو التصفير، والتصدية: التصفيق.

[2] (?) سورة الجاثية، آية: 25.

[3] (?) سورة الروم، آية: 47.

[4] (?) سورة البقرة، آية: 177.

أي: ليس البرّ تولية وجوهكم. وقرأ الباقون برفع (البرّ) على أنه اسم (ليس) والخبر المصدر المؤول.

هذا إن كان الخبر مفرداً أو شبه جملة، فإن كان الخبر جملة فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه، لأن تقديمه غير معروف في الكلام الفصيح.

وهذه الحالة الثالثة هي التي ذكرها بقوله: (وفي جميعها توسط الخبر أجز) أي: أجز توسط الخبر بين الناسخ واسمه في جميع الأفعال السابقة.

* * *

148) وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

149) كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِىء بها مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

150) وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ....

أفعال هذا الباب من حيث تقدم الخبر عليها ثلاثة أقسام:

الأول: مادام: وهذه لا يجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها فلا تقول: لا أصحبك مسافراً مادام علي، وعللوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول[1] وهذا ممنوع.

[1] (?) لأن (ما) مصدرية كما تقدم.وهي من الموصولات الحرفية. والموصول الحرفي – كالاسمي – يحتاج إلى صلة – كما ذكرنا في أول باب الموصول – فجملة (دام علي مسافراً) هي صلة الحرف المصدري. فإذا تقدم الخبر على (ما) فقد تقدم بعض أجزاء الصلة على الموصول.

وأما تقـدم الخـبر على (دام) وحـدها فالظـاهر الجـواز. تقـول: أتـرك قـراءة الكتـاب ما دام الفكر مشـغولاً، وتقـول: أتـرك قـراءة الكتاب ما مشغولاً دام الفكر.

القسم الثـاني: ليس: وقد وقع الخلاف في جـواز تقـديم خبرها عليهـا. والمنع أرجح، لأنه لم يـرد في لسـان العـرب تقـديم الخـبر عليها. والذي يجيز التقديم يسـتدل بتقـديم معمـول الخـبر في قوله تعـالى عن عـذاب الكفـار:]ألا يـوم يـأتيهم ليس مصـروفاً عنهم[[1] ووجه الاسـتدلال: أن قولـه:]يـوم يـأتيهم[منصـوب بخـبر ليس (مصـروفاً) فهو معمـول لـه. وتقـدم المعمـول يشـعر بجـواز تقـدم العامل.

وأجيب بأن هذه القاعـدة غـير مطـردة[2]، ثم إن المعمـول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

القسم الثالث: باقي أفعال الباب ولها حالتان:

الأولى: أن تتقدم عليها (ما) النافية، وتحت هذا قسمان:

الأول: ما كان النفي شرطاً في عمله وهو (ما زال وأخواتها).

الثـاني: ما لم يكن النفي شـرطاً في عمله وهـو: كـان، ظـل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار.

فيجوز تقدم الخبر على الفعل وحـده، فتقـول: ما معترفـاً زال خالد، وما بارداً أصبح الجو، والأصل: ما زال خالد معترفاً، وما أصبح الجو بارداً.

وأما تقدمه على (ما) النافية فمن قال: لها الصدارة منع تقـدم الخـبر عليها نحـو: نشـيطاً ما أصـبح هشـام. ومن قـال: ليس لها الصدارة أجاز.

---

[1] (?) سورة هود، آية: 8.

[2] (?) فقد أجاز النحاة تقديم معمول خبر (إن) على اسمها دون تقديم الخبر نحو: إنَّ في الدار خالداً جالس. وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه نحو: زيداً لم أضرب.

فـإن كـان النفي بغـير (مـا) كــ (لن) جـاز تقـديم الخـبر عليها لوروده عن العرب، وذكر ابن مالك في شـرح الكافية أنه جـائز عند الجميع[1] فتقول: لن يصبح الذي يسهر نشـيطاً. وتقـول: نشـيطاً لن يصبح الذي يسهر.

الحالة الثانية: ألا تتقـدم عليها (مـا) النافيـة. وهـذا خـاص بغـير (زال وأخواتهـا) ويجـوز في هـذا تقـدم الخـبر على الفعل الناسـخ. واسـتدلوا بتقــدم المعمــول كقوله تعــالى:]أهــولآء إيّـاكم كـانوا يعبـدون[[2] وقوله تعـالى:]وأنفسـهم كـانوا يظلمـون[[3] ولم يـرد تقـدم الخـبر نفسه[4]، فــ(إيـاكم) مفعـول (يعبـدون) و(أنفسـهم) مفعـول (يظلمـون) وقد تقـدم المفعـولان، ولـذا قـال ابن السـراج: (القياس جواز ذلك ولم يسمع).

وقد يجب تقدم الخبر على الناسخ. وذلك إذا كان الخــبر اسـماً واجب الصـدارة كأسـماء الاسـتفهام نحـو: أين كـان الغـائب؟ قـال تعالى:]قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فـانظروا كيف كـان عاقبـة المكـذبين[[5] فــ(كيـف) اسم اسـتفهام في محل نصب خبر كان مقدم وجوباً، و(عاقبة) اسمها.

قـال ابن مالـك: (وكـلٌّ سَـبْقَهُ دام حظر . . . إلخ) أي: أن كل العرب أو كل النحاة منع تقدم خـبر دام عليهـا، والمـراد تقدمه على (ما)، هـذا هو المتبـادر من النظم بقرينة ما بعـده، ثم قـال: (كـذاك سبقُ خبرٍ ما النافية) أي: كما منع العرب أو النحاة تقدم خــبر (دام)

---

1 (?) لكن حكى في التسهيل (1/261) الخلاف عن الفراء. وأشار إلى ذلك ابن هشام في أوضح المسالك.

2 (?) سورة سبأ، آية: 40.

3 (?) سورة الأعراف، آية: 177.

4 (?) لكن قد يقال: لِمَ يستدلون على جواز تقديم الخبر – هنا – على الناسخ بما وردمن تقدم المعمول، ويمنعون هذا الاستدلال في تقدم خبر (ليس). مع أن السماع مفقود في كلا الموضعين؟؟ .

5 (?) سورة آل عمران، آية: 137.

على (ما) كذاك تقدم الخـبر على (مـا) النافية فهو محظـور (فجيء بها متلوة) أي: ائت بما النافية سـابقة يتلوها غيرها (لا تاليـة) أي: لا مسبوقة. وهذا الشطر مع ما فيه من توكيد ما قبله. ففيه إفـادة أن (ما) تلزم الصدارة في جملتها أبداً. ثم قال: (ومنعُ سـبقِ خـبرٍ ليس اصْـطُفِي) أي: اختـير منع تقـدم الخــبر على ليس. و(خــبرٍ) يقــرأ بالتنوين.

*   *   *

150) .... وَذُو تَــــمَامٍ مَـا بِرَفْــــعٍ يَكْتَفِـي

151) وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي   فَتِـىءَ   لَيْـسَ زَالَ دَائِمـاً قُفِـي

أفعال هذا الباب قسمان:

الأول: ما يكون تامًّا وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً.

ومعنى النقصـان: احتيـاج هـذه الأفعـال إلى منصـوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقـط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناهـا. وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان عليٌّ. لم تدل إلا على الوجـود المطلق الذي هو ضد العدم. وهذا غـير مـراد ولا مطلـوب. فـإذا جـاء الخـبر وقلت: كان عليّ مسافراً. تحدد المراد وتعين المطلوب.

ومعـنى التمـام: اكتفاؤها بمرفوعها وعـدم احتياجها إلى خـبر. شـأنها في ذلك شـأن الأفعـال الأخـرى التامـة. فـإذا قلت:إذا كـان الشتاء فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لا نقص فيـه. ولو

وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) – مثلاً – تم المعنى ولم يختلف المراد.

وكل أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة وهي:

1) فتئ.
2) ليس.
3) زال التي مضارعها يزال – كما تقدم – أما (زال) التي مضارعها (يزول) فهي تامة، وليست من أفعال هذا الباب نحو: صلاة الظهر إذا زالت الشمس، وقد جاء مضارعها في قوله تعالى:]إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتآ إن أمسكهما من أحد من بعده[[1].

ومن أمثلة الأفعال التامة في هذا الباب قوله تعالى:]وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله[[2] فـ(فتنة) فاعل تكون التامة، وهي بمعنى تحصل أو تقع. وقوله تعالى:]ألا إلى الله تصير الأمور[[3] أي: ترجع، و(الأمور) فاعل، وقوله تعالى:]خالدين فيها ما دامت السموات والأرض[[4] أي: ما بقيت. و(السموات) فاعل.. وقوله تعالى:]فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون[[5] أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح. وقوله تعالى:]وإذ قال موسى لفتاه لآ أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حقبا[[6] فقوله: (لا أبرح) أي: لا أذهب، فهو مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

---

[1] (?) سورة فاطر، آية: 41، (أن تزولا) في تأويل مصدر مجرور بحرف محذوف أي: من الزوال إن قلنا: يمسك بمعنى: يمنع، أو عن الزوال. أو مفعول لأجله أي: لئلا تزولا. وقوله: (إن أمسكهما) أي: ما يمسكهما فإنْ بمعنى (ما)، وقوله: (من أحد) من: زائدة إعراباً لا معنى و(أحد) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاّ.

[2] (?) سورة البقرة، آية: 193.

[3] (?) سورة الشورى، آية: 53.

[4] (?) سورة هود، آية: 107.

[5] (?) سورة الروم، آية: 17.

[6] (?) سورة الكهف، آية: 60.

وتقول: أضحينا أي: دخلنا في الضحى. وبات بـالقوم. أي: نـزل بهم ليلاً. ولو ظل الظلم هلك الناس. فـ(ظـل) بمعـنى دام. وتقـول: فككت حلقات السلسلة فانفكت، أي: انفصلت.

وهذا معـنى قولـه: (وذو تمـام . . .) أي: التـام من أفعـال هـذا البـاب ما يسـتغني بمرفوعه عن منصـوبه.وما سـوى المكتفي بمرفوعه (نـاقص) لا حتياجه إلى المنصـوب . والنقص في (فـتئ) و(ليس) و(زال) ماضي (يزال) (دائماً قفي) أي: تبعها ولازمها.

* * *

152) وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلاَّ إذَا ظَرْفاً أَتَى أوْ حَرْفَ جَرْ

لما ذكر الناظم – فيما مضى – حكم تقدم الخبر على الاسم بين هنا حكم تقدم معمول الخبر، وهو توسطه بين الناسخ واسمه، والمراد بالمعمول: ما عمل فيه الخبر من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به. نحو: كان هشام قارئاً الكتاب.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فسيأتي حكمه، وإن كان غيرهما – كالمفعول به فهنا صورتان:

الأولى: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: كان القادمُ راكباً سيارةً. فتقول: كان سيارةً القادمُ راكباً.

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين لمخالفتها القاعدة العامة وهي (أنه لا يجوز أن يلي العامل – مباشرة – معمولٌ لعامل آخر)[1]، ويجيزها الكوفيون لقول الفرزدق:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا[2]

فقد الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عودا) عن الاسم.

الثانية: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم. ويتقدم المعمول على الخبر. فتقول: كان سيارةً راكباً القادمُ. وهذه

---

1 (?) فإذا قلت: كان سيارة القادم راكباً. فقد ولي العامل (كان) قولك: (سيارة) وهو معمول لعامل آخر وهو (راكباً) لأنه مفعول به منصوب لـ (راكباً) فلا يصح أن نقدمه ونضعه بعد عامل آخر.

2 (?) قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف. لا ينام الليل بل يجول بحثاً عما يقتات به، هداجون: جمع هداج. صيغة مبالغة من الهَدَج أو الهَدَجان. مشية الشيخ الضعيف أو مشية فيها ارتعاش. و(عطية) أبو جرير. والشاعر يصفهم بأنهم كالقنافذ يمشون ليلاً حول البيوت للدعارة والسرقة مشية الشيخ الهرم لئلا يشعر بهم أحد، وقد ورثوا هذه الصفة عن عطية أبي جرير، و(قنافذ) خبر لمبتدأ محذوف أي: هم قنافذ. والأصل: هم كالقنافذ.

الصـورة ممنوعة عند سـيبويه وأكـثر البصـريين، ويجيزها الكوفيـون وبعض البصريين. لقول الشاعر:

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرّسِهم وليس كلَّ النوى تلقي المساكين[1]

فقدم الشاعر معمول خبر كـان وهو (كـلَّ النـوى) لأنه مفعـول (تلقي) على اسمها وهو (المساكين) مع تقدم الخـبر – أيضـاً – وهو جملة (تلقي) وتأخره عن المعمول، وهذا على أحد الأعاريب.

وبقي صـورة ثالثة في هـذه المسـألة، وهي أن يتقـدم الخـبر والمعمول على الاسم، ويتقدم الخبر على المعمول نحو: كان قارئـاً الكتابَ خالد. وهذه الصورة جائزة باتفـاق؛ لأنه لم يل كـان معمـول الخبر وإنما وليها الخبر.

هذا إذا كان المعمول غير ظـرف ولا جـار ومجـرور، فـإن كـان واحداً منهما فإنه يجوز أن يلي كـان معمـول خبرها باتفـاق؛ للتوسع فيهما نحــو: كــان عنــدك خالد مقيمــاً. وما زال في المســجد علي معتكفاً.

وهذا معنى قوله: (ولا يلي العامل . . . إلخ) أي: لا يقع معمـول الخبر بعد العامل وهو (كان وأخواتها) إلا إذا أتى المعمول ظرفــاً أو حــرف جر مع مجــروره. والقــول بــالمنع وجيه جــدّاً؛ لمخالفة هــذا الأســلوب للنهج العــام الــذي تســير عليه الجملة في نظــام تكوينها المأثور. وترتيب كلماتها. وهذا ملاحظ في الجمل التي عرضناها.

* * *

[1] (?) النوى: جمع مفرده نواة. والنواة: عجمة التمر والزبيب وغيرهما. والمراد هنا الأول. معرسهم: المعرس: موضع النـزول آخر الليل. وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه. فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسهم أنشد القصيدة ومنها هذا البيت. مبيناً كثرة ما قدم لهم من التمر. وكثرة ما أكلوا مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها. بل يلقون بعضاً ويأكلون بعضاً.

153) وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

هذا البيت على رأي المانعين في الصورتين السابقتين، وهم البصريون، يبين طريقتهم في تأويل ما خالف القاعدة، ومعناه: أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يُؤَوَّلُ على أن في (كان) – مثلاً – ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن[1]، وهو اسمها، فلم يل المعمول العامل. وإنما ولي العامل اسمه.

وهناك تأويلات وتخريجات أخرى. لا تخلو من التكلف – كل ذلك لإدخال الوارد عن العرب تحت القاعدة العامة التي ذكرنا – قبل هذا البيت – ولا داعي لهذه التأويلات والأعاريب المتكلفة، والعربي لا يعرف شيئاً منها. فتحفظ مثل هذه الأمثلة ولا يقاس عليها؛ لقلتها، ومخالفتها النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة.

154) وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

تنفرد كان عن باقي أخواتها بأحكام خاصة. والمذكور منها – هنا – أربعة:

الأول: أنها تأتي زائدة. ومعنى زيادتها. أنها غير عاملة. وأن الكلام يستغني عنها ولا ينقص معناه بحذفها[2]. وزيادتها لإفادة التوكيد وتقوية الكلام.

وعلى هذا فـ(كان) الزائدة غير كان الناقصة وكان التامة.

وشروطوا لزيادتها شرطين:

---

[1] (?) تقدم الكلام على ضمير الشأن في أول النكرة والمعرفة في مباحث الضمير.

[2] (?) لكنها تدل على الزمان الماضي إذا زيدت بلفظ الماضي، ولا سيما إذا كانت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

الأول: أن تكون بصيغة الماضي. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع – قليلاً كقول الشاعر:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بَلِيلُ[1]

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر نحو: الكتابُ كان مفيدٌ أو الفعل والفاعل نحو: لم يتكلم كان عالمٌ. أو الموصول وصلته نحو: حضر الذي كان دَعْوتُه. أو الصفة والموصوف نحو: ذهبت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ، أو ما التعجبية وفعل التعجب نحو: ما كان أطيبَ كلامَك.

ولا يقاس على شيء من ذلك. بل هو مقصور على السماع، إلا مع فعل التعجب فالقياس سائغ.

وهذا معنى قوله: (وقد تزاد كان . . . إلخ) أي: تأتي (كان) زائدة. وزيادتها (في حشو) أي: توسط بين شيئين متلازمين. ثم مثل لزيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب. والتقليل في قوله: (وقد تزاد) بالنسبة إلى عدم زيادتها، فلا ينافي كثرتها في ذاتها[2].

* * *

155) وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

الثاني مما اختصت به كان جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها. وهذا الحذف نوعان:

1) كثير: بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.
2) قليل: بدونهما.

---

[1] (?) شمأل: ريح تهب من جهة الشمال. بليل: رطبة ندية. و(نبيل) صفة أو خبر ثان.

[2] (?) وقد ورد عن العرب زيادة بعض أخوات (كان) كأصبح وأمسى. فقالوا في الدنيا: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. وحكم على هذا بالشذوذ فلا يقاس عليه.

فمثال الحذف بعد (إن): المرء محاسب على عمله إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشر. فـ(خيراً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فخير) خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. وإن كان عمله شرّاً فجزاؤه شر. ومنه قول الشاعر:

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً   فما اعتذارك من قول إذا قيلا

ومثال الحذف بعد (لو): اقرأ ولو صفحةً في اليوم. أي: ولو كان المقروء صفحة.

ومنه قوله ﷺ: "بلغوا عني ولو آية" رواه البخاري، أي: ولو كان المبلَّغ آية.

ومثال الحذف بدونهما قول بعض العرب: (من لدُ شولاً فإلى إتلائها)[1] أي: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها. وهذا مقصور على ما ورد، فلا يقاس عليه لندرته.

وهذا معنى قوله: (ويحذفونها . . .) أي: أن العرب تحذف (كان) مع اسمها ويبقون الخبر. ولما نصَّ على بقاء الخبر دل على أن الاسم حذف معها. وقد اشتهر هذا الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

*   *   *

[1] (?) هذا كلام عربي يجري مجرى المثل. والظاهر أنه في نعت إبل، والشول: هي التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها. أو أنه مصدر شالت الناقة بذنبها: رفعته للضراب. وحذف نون (لدن) لكثرة الاستعمال. والإتلاء: أن تصير الناقة مُتلية. أي: يتلوها ولدها بعد الوضع.

156) وَبَعْدَ أنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْـلِ أمَّـا أنْـتَ بَـرًّا فَاقْتَـرِبْ

الثـالث مما انفـردت به (كـان): أنها تحـذف ويبقى اسـمها وخبرهـا. وذلك بعد (أنْ) المصـدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء.

مثـال ذلـك: أما أنت غنيًّا فتصـدق. والأصـل: تصـدق لأن كنت غنيّاً. فقدمت اللام وما بعدها على (تصـدق) للاختصـاص. ثم حـذفت اللام للاختصـار فصـار : أن كنت غنيـاًّ . ثم حـذفت كـان فانفصل الضمير المتصل بها على القاعدة المعروفة فصار: أن أنت غنيّـاً. ثم أتى بـ(ما) عوضاً عن (كان) ثم أدغمت النـون في الميم فصـار: أما أنت غنيـاً، فــ (أمـا) عبـارة عن (أن) المصـدرية المدغمة في (مـا) الزائدة النائبة عن كان و(أنت) اسم لكان المحذوفة. و(غنيًّا) خبرها.

وهذا معـنى قولـه: (وبعد أن تعـويض ما . . . إلخ) أي: وقع في كلام العـرب تعـويض (مـا) عن (كـان) بعد حـذفها. وذلك بعد (أن) المصدرية. وقوله: (عنهـا) يفيد أن الاسم والخـبر لم يحـذفا، لأنه لم يذكر عوضاً إلا لكان وحدها.

* * *

157) وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

الرابع مما اختصت به (كان): جواز حذف لام مضـارعها[1] وهي النون من (لم يكن)[2] وذلك بأربعة شروط:

---

1 (?) لأن (كان) أصلها (كون) على وزن (فعل) فالنون هي لام الكلمة والمضارع (يكون) على وزن (يفعل) وفيه إعلال بالتسكين.

2 (?) أصل هذا الفعل بعد الجزم: لم يكونْ. فهو مجزوم بالسكون على النون. فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفت الواو للتخلص من التقائهما. فصار: لم يكن. ثم حذفت النون تخفيفاً.

1) أن يكــون مجزومــاً. فلا حــذف في نحــو: من تكــون له الجائزة؟ لعدم الجزم.

2) أن يكون الجزم بالسكون. فلا حذف في نحــو: إن أهملتم لم تكونــوا مســتفيدين، لأن الجــزم ليس بالســكون وإنما بحذف النون.

3) ألا يقع بعد النــون ضــمير نصــب. بخلاف قوله لعمر – رضي الله عنه – في شــأن ابن صــياد (إن يكنه فلن تســلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتلـه) متفق عليه[1] فلا يجــوز حذف النون. لوقوع الهاء وهي ضمير نصب بعدها.

4) ألا يقع بعدها ســاكن. بخلاف قولـك: لم يكن الجو صـحواً. فلا تحذف النون لوقوع الســاكن بعـدها، وهو (أل) التعريـف. وأجازه يونس شيخ سيبويه.

والمثـال الجـامع للشـروط: لم يك طـالب العلم مقصـراً. قـال تعالى: ﴿ولم يك من المشركين﴾[2] وقال تعالى: ﴿ولم أكُ بغيّاً﴾[3].

ولا فرق في هذا الحــذف بين كــان الناقصة – كما مثلنا – وبين كان التامة كقوله تعالى: ﴿إنّ الله لا يظلم مثقال ذرّة وإن تك حسنة يضاعفها﴾[4] فقد قرأ الحرميان – نافع بن عبد الرحمن المـدني وعبد الله بن كثير المكي – برفع (حسنة) وحذف النون. وهذه هي التامة، وقــرأ بقية الســبعة بالنصــب. على أنها ناقصــة. والتقــدير: وإن تك الذرة حسنة.

وهذا معنى قوله: (ومن مضارع لكان منجزم . . .) أي: تحذف النون من الفعل المضـارع لكـان إذا كـان مجزومـاً. وهـذا حـذف لم تلتزمه العرب فهو جائز، وهو كثير جدّاً في كلامهم نثراً وشعراً.

---

1 (?) تقدم هذا الحديث عند الكلام على الضمير في باب النكرة والمعرفة.

2 (?) سورة النحل، آية: 120.

3 (?) سورة مريم، آية: 20.

4 (?) سورة النساء، آية: 40.

فصـــل

في (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ) المشبهـات بليس

158) إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إنْ مَعَ بَقَا النَّفْـي وَتَرْتيـبٍ زُكِـنْ

159) وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أنْتَ مَعْنِيــاًّ أجَـازَ العُلَمَـا

تقدم في بـاب (كـان وأخواتهـا) أن نواسخ الابتـداء تنقسم إلى أفعـال وحـروف. وسـبق الكلام على (كـان وأخواتهـا) وهي أفعـال. وذكر المصنف في هذا الفصل الحروف الأربعة العاملة عمل (كان). وإنما قدمها على أفعال المقاربة؛ لأنها أقوى شبهاً ببـاب (كـان) من أفعــال المقاربــة. حيث أشــبهت (ليس) في المعــنى وهو النفي. والعمل وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر. والأحرف الأربعة هي:

1- مــا. وهو حــرف يفيد نفي المعــنى عن الخــبر في الــزمن الحالي عند الإطلاق. وبعض العـرب كالحجـازيين يعملـه. وبعض آخر كبنى تميم يهمله مع بقاء معناه[1]، فالذين يعملونها وهم الحجازيون. يرفعون بها الاسم وينصبون الخـبر نحـو: ما الحـقُّ منهزمـاً، وبلغتهم جاء التنــزيل، قـال تعـالى:]ما هـذا بشـراً[[2] وقـال تعـالى:]ما هنّ أمّهاتهم[[3] بكسر التاء. ولا تعمل عندهم إلا بأربعة شروط:

---

[1] (?) الإهمال هو الموافق للقياس. لعدم اختصاصها بالأسماء. لكن إذا ورد الإعمال في أفصح الكلام فلا قيمة لهذا التعليل.

[2] (?) سورة يوسف، آية: 31.

[3] (?) سورة المجادلة، آية: 2، هُنَّ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) أمهاتهم: خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة، لأنه جمع مؤنث سالم. والهاء: مضاف إليه. والميم علامة الجمع. وفي القرآن آية ثالثة وهي قوله تعالى:]فما منكم من أحد عنه حاجزين[فإن الظاهر أن]حاجزين[خبر (ما) لأنه محط الفائدة. واسمها (من أحد) ويجب أن تعلم أنه لا يظهر كون (ما) حجازية إلا إذا كان خبرها مفرداً، كما في هذه الآيات. فإن جاء جملة فعلية أو جاراً ومجروراً أو زيدت فيه الباء (كما سيأتي) فتستوي فيه اللغتان، والآيات في هذا كثيرة.

1) ألا يقـترن اسـمها بـإنِ الزائـدةـ فيبعد شـبهها بليس، لكـون (إن) لا تقترن باسمها. فـإن اقـترن بطل عملها نحـو: ما إنِ الحقُ منهزمٌ.

2) ألا ينتقض نفي خبرها (بإلا) فإن انتقض بطل عملها نحو: ما دنياك إلا فانية. ومنه قوله تعالى:]وما محمدٌ إلا رسولٌ[[1].

فإن انتقض النفي بـ(غير) لم يبطل عملها نحــو: ما الظلم غيرَ مردٍ لصاحبه.بنصب (غير) على أنها خبر ما.

3) ألا يتقدم الخبر فإن تقـدم بطل علمها نحـو: ما عَيْبٌ الفقـرُ والأصـل: ما الفقر عيبـاً، إلا إن كـان الخـبر شـبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور فإنه يجــوز – مع تقدمه – إعمالها وإهمالها نحـو: ما بالآبـاء فخـركم. ونحـو: ما عنـدي كتابـك. فعند الإعمال يكون شبه الجملة في محل نصب خبر مقـدم لـ(ما)، وعند الإهمال يكون في محل رفع خبر المبتدأـ

4) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها. فإن تقـدم بطل عملها نحو: ما العاقل مصاحباً الأحمق. فتقول: ما الأحمقَ العاقـلُ مصـاحبُ، برفع (مصـاحب) لأنه خــبر المبتـدأ، فـإن كـان المعمول شبه جملة جاز الإعمال والإهمـال مع تقدمه نحـو: ما في الشر أنت راغباً. وما عندي معروفك ضائعاً. ويجــوز: راغب. وضائع.

وإلى هــذه الشــروط أشــار ابن مالك بقولــه: [إعمــال ليس أعملت (ما) دون (إن)] أي: أعملت (ما) عمل ليس بشرط ألا توجد بعـدها (إنْ) وهـذا الشـرط الأول. وإطلاقه الإعمـال يـوهم أنه متفق عليه عند العــرب. مع أنه خــاص بالحجــازيين، فكــان عليه أن ينص

[1] (?) سورة آل عمران، آية: 144.

على ما يرفع الإبهام كما جرت عادته في أبواب أخرى. وكما نص على ذلك في الكافية[2].

وقوله (مَعَ بقا النفي) هذا الشرط الثاني، و(بقا) بالقصر للوزن. وقوله: (وترتيب زكن) أي: علم مما تقدم في قوله في باب الابتداء.

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبِارِ أَنْ تُؤَخَّراَ ....

وهذا الشرط الثالث، وظاهر كلامه أنه لا يجوز تقديم الخبر، سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما.

وقوله: (وسبق حرف جر . . . إلخ) هذا إشارة إلى الشرط الرابع بطريق المفهوم. والمعنى: أجاز العلماء أن المجرور والظرف المعمولين لخبره يسبقان اسمها وخبرها. ثم مثل بقوله: (كما بي أنت معنيًّا) والأصل: ما أنت معنيّاً بي. فقد معمول الخبر وهو الجار والمجرور مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم. وقوله: (معنياً) وصف من (عُني فلان بفلان) بالبناء للمجهول إذا اهتم بأمره، وتخصيصه الجواز بالظرف والمجرور يفيد أن غيرهما لا يسبق الاسم والخبر.

* * *

(160) وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصوُبٍ بِمَا الزم حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو من حالتين:

---

[2] (?) الكافية مع شرحها (1/430).

الأولى: أن يكون هذا العاطف يقتضي الإثبات مثـل: بـل، ولكن فيتعين رفع الاسم الواقع بعــده نحــو: ما الإحســان مجهــولاً لكن معروفٌ. أو: بل معروف.

وإنما وجب رفع ما بعدهما. لأن العطف على نية تكـرار العامل فلو عطف على الخــبر المنفي اسم مثبت لــزم أن تعمل (مــا) في المثبت. وهي لا تعمل إلا في المنفي.

فيكون ما بعدهما خبراً لمبتدأ محذوف أي: لكن هو معروف أو بل هو معــروف. وتكــون (لكن) حــرف ابتــداء، لا عاطفــة. لأنها لا تعطف إلا المفــرد وكــذا (بــل) وإطلاق العطف روعي فيه الأصل والصورة الظاهرة التي تشبه صورة العطف.

الحالة الثانيـة: أن يكـون العـاطف غـير مقتض للإثبـات كـالواو والفـــاء ونحوهما نحـــو: ما المجد مهملاً ومتـــأخراً. . فيجـــوز في المعطوف وجهان: النصب وهو المختار عطفاً على خبر (ما) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

وهـذا معـنى قولـه: (ورفع معطـوف . . . إلخ) أي: الــزم رفع المعطوف بـ(لكن) أو بـ(بـل) إذا عطفت على خـبر (مـا) المنصـوب حيثما وقع في الكلام. وفهم من تخصيصه وجـــوب الرفع بعد (لكن) أو (بل) أنه لا يلزم بعد غيرهما. بل يجوز النصب، وهو الأحسن.

* * *

161) وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ

تزاد (الباء) في خبر (ما) وبعض النواسخ، وذلك لغـرض التوكيد وزيادتها قسمان:

الأول: زيادة كثيرة. وذلك في خبر (ما وليس) نحو: ما كلُّ غنيٍّ بسعيد. ونحو: ليس الكذاب بمحبوب. قال تعالى:]أليس الله بكـاف عبده[[1] وقال تعـالى:]أليس الله بعزيز ذي انتقـام[[2] وقـال تعـالى:]وما ربّك بظلام للعبيد[[3] وقـــــال تعـــــالى:]وما ربّك بغافل عمّا تعملون[[4].

فالباء: حرف جر زائد إعراباً لا معنى و(غافل) خبر (ما) نصوب بفتحة مقــدرة منع من ظهورها شــغل المحل بحركة حــرف الجر الزائد.

ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية، بل تزاد في خبر التميمية – أيضـــاً – خلافـــاً لأبي علي الفارسي في أحد قوليـــه، والزمخشري في المفصل، وابن عطية على ما حكـاه عنه أبو حيـان في تفسيره، وذلك لأمرين:

الأول: أن أشـعار بـني تميم تضـمنت دخـول البـاء على الخـبر كثيراً. ومنه قول الفرزدق التميمي وقد أنشده سيبويه[5]:

لعمرك ما مَعْـنٌ بتـاركِ حَقـِّهِ ولا مُنْسِـيءٌ معـنٌ ولا متيسـر[6]

ولو كـان دخولها خاصّـاً بخـبر (مـا) الحجازية ما وجد في لغة غيرهم.

---

1 (?) سورة الزمر، آية: 36، الباء حرف جر زائد إعراباً لا معنى. و(كافٍ) خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاًّ. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. و(عبده) مفعول به لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه.

2 (?) سورة الزمر، آية: 37.

3 (?) سورة فصلت، آية: 46.

4 (?) سورة هود، آية: 123.

5 (?) في كتابه (1/63).

6 (?) معن هذا كان رجلاً يداين الناس ويضرب به المثل في شدة التقاضي. فقوله: (منسئ) أي: يؤخر المدين بدينه. متيسر: يتساهل مع مدينه.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيّاً لا لكونه خبراً منصوباً. ولذا دخلت في نحو: لم أكن بمقصر – كما سيأتي – لأنه منفي، وامتنعت في نحو: كنت مسافراً. لأنه مثبت.

القسم الثاني: زيادة قليلة وذلك ورد في خبر (لا) العاملة عمل ليس: كقول سواد بن قارب يخاطب رسول الله ﷺ:

فكن لي شفيعاً يوم لاذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَواد بن قارب[1]

كما ورد في خبر مضارع (كان) المنفي بلم كقول الشَّنْفَرى في لاميته:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ[2]

وهذا معنى قوله: (وبعد (ما) و(ليس) . . . إلخ) أي: جَرَّ (الباءُ) الخبرُ بعد (ما) و(ليس) بكثرة. وقد يجر الخبر بعد (لا) والمضارع المنفي بـ (لم) مِنْ (كان)، وقوله: (قد يُجَرّ) للتقليل. وقوله: (البا) يقرأ مقصوراً للضرورة.

* * *

162) فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإنْ ذَا الْعَمَلا

163) وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

---

[1] (?) فتيلاً: هو الخيط الرقيق في شق النواة. وقوله (ذو) اسم (لا) العاملة عمل ليس. و(فتيلاً) مفعول لاسم الفاعل.

[2] (?) أجشع: الجشع – بالتحريك - أشد الطمع. أعجل: صفة مشبهة بمعنى (عَجِل) وليس أفعل تفضيل، لأن القصد نفي العجلة. ولو كان أفعل تفضيل لكان يثبت لنفسه العجلة ولكن غيره أعجل.

تقــدم أن الحــروف العاملة عمل ليس أربعــة. ومضى الكلام على الأول وهو (ما) وذكر هنا الثلاثة الباقية. .

فالثـاني: لا. وهي النافية للواحـد، وهي لنفي معـنى الخـبر في الــزمن الحــالي، إلا إن وجد قرينة تــدل على زمن غــير الحــال. وإعمالها عمل (ليس) مــذهب الحجــازيين. وبنو تميم يهملونها كما يهملون (ما) وإعمالها مخصـوص بـالنكرات نحـو: لا عمـلٌ أنفـعَ من طاعة الله.

ويشــترط لها زيــادة على ذلك ما يشــترط في عمل (مــا) فلا يتقدم خبرها على اسمها، ولا ينتقض نفيها بإلا.

الثــالث: إنْ. وهو لنفي معـنى الخـبر في الـزمن الحـالي عند الإطلاق. ما لم تقم قرينة على غــيره، وإعماله وإهماله ســيان[1]. ولكن الذين يعملونه يشترطون له شروط عمل (ما) كما تقدم نحو: إنْ سعيك في الخير ضائعاً. أو ضـائع. بمعـنى: ما سـعيك في الخـير ضائعاً. ومن إعمالها قول الشاعر:

إِنِ المـرءُ ميـتاً بانقضـاء حيـاته ولكن بأن يبغـى عليـه فيخـذلا

ولا عمل لها في قوله تعـالى:]إن الكـافرون إلاّ في غــرور[[2] لتخلف شرط من شروطها حيث انتقض نفيها (بإلا) فــ(الكـافرون) مبتدأـ والمجرور بعده خبر.

الرابع: لات. وهي كلمة واحدة[3]، وهي حرف مبنى على الفتح، ومعناها نفي معـنى الخـبر في الـزمن الحـالي عند الإطلاق. وتعمل عمل (ليس) بشرطين:

---

[1] (?) لكن إذا أهمل جاز دخوله على الجمل الاسمية كقوله تعالى:]إن الكافرون إلا في غرور[وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى:]إن يقولون إلا كذباً[.

[2] (?) سورة الملك، آية: 20.

[3] (?) خلافاً للرأي القائل إن الأصل (لا) ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ، لأن العرب الأوائل نطقوا بها كما نطقوا بـ(لا) فهو حرف مستقل بذاته. استعماله غير استعمال (لا).

1) أن يكـون اسـمها وخبرها اسـمي زمـان، كحين وسـاعة ووقت والأول أكثرها.

2) أن يحذف أحدهما. والغالب حـذف الاسم[1] ومثالهـا: نـدم الطالب المتـأخر ولات وقتَ ندامة أي : لات الـوقت الـوقتُ وقتَ ندامــة. قــال تعــالى:]ولات حين منــاص[[2] أي: لات الحين حين منــاص، فــ(حين) خــبر (لات) منصــوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومنه قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعـةَ منـدمٍ والبغـيُ مرتـعُ مبتغيـه وخيـمُ[3]

قــال ابن مالــك: (في النَّكِـرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا . . . إلخ) أي: أعملت (لا) في النكـرات إعمـالاً ممـاثلاً لإعمـال ليس. (وقد تلي) أي: تتولى (لات وإن) هذا العمل، وليس (للات) عمل في غــير اسم الحين كساعة وزمن. و(حذف ذي الرفع) وهو الاسم (فشا) أي: كثر (والعكس قــل) أي: حَــذْفُ ذي النصــب، وهو الخــبر قليل في كلام العرب .

---

1 (?) ولا يقال إنه ضمير مستتر لأن الحروف لا يضمر فيها.

2 (?) سورة ص، آية: 3، الواو واو الحال. والجملة في محل نصب حال من فاعل (فنادوا) والمناص: الفرار والفوت يقال: ناص عن قَرنه أي: فرَّ وراغ..

3 (?) البغي: مبتدأ أول، و(مرتع مبتغيه) مبتدأ ثان ومضاف إليه و(وخيم) خبره، والجملة خبر الأول.

أفْعَـالُ المُقَـارَبَةِ

164) كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَـارِعٍ لِهذَيْـنِ خَبَـرْ

هذا القسم الثاني من الأفعال الناسخة. وهي ثلاثة أقسام:

الأول: أفعال المقاربة. وهي ما وضع للدلالة على قـرب وقـوع الخبر. وهي: كاد وقرب وأوشك. نحو: كاد الثمر يطيب.

الثاني: أفعـال الرجـاء وهي: ما وضع للدلالة على رجـاء وقـوع الخبر. وهي: عسى[1] وحرى واخلولق نحو: عسى الأمن أن يدوم.

الثـالث: أفعـال الشـروع. وهي: ما وضع للدلالة على الشـروع في الخبر. وهي كثيرة منهـا: جعـل، وطفـق، وأخـذ، وعَلِـقَ، وأنشـأ، وهبَّ، وشرع، وغيرها. نحو: شرع الخطيب يتكلم.

ولم يـرد في القـرآن من أفعـال هـذا البـاب إلا كـاد (ماضـياً ومضارعاً). وعسى، وطفق، كما سيأتي إن شاء الله.

وتســميتها بأفعــال المقاربة من بــاب التغليب. فَغُلِّبَ البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي.

فهذه الأفعال المذكورة ترفع المبتدأ ويكون اسماً لهـا. ويكـون خـبره خـبراً لها في محل نصـب، إلا أنه لا يكـون في هـذا البـاب إلا جملة.

ويشترط في خبر أفعال هذا الباب أن يكون جملة فعلية، فعلها مضــارع، كما مــرَّ في الأمثلــة. وقد جــاء ماضــياً، كما في صــحيح

[1] (?) تأتي عسى للترجي . . وهو طلب الشيء المحبوب. وتأتي للإشفاق وهو توقع الأمر المخوف . . ومنه قوله تعالى:]وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم[قاله في البحر المحيط. واستعمالها للترجي أكثر من استعمالها للإشفاق في القرآن وفي كلام العرب.

البخـــاري عن ابن عبـــاس – رضي الله عنهما – أنه قـــال: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو)[1].

وندر مجيء الخبر اسماً بعد (عسى) و(كاد) كقول الشاعر:

أكثرت في العذل ملحّاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً[2]

وقوله:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدت آئباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر[3]

وهذا معنى قوله: (ككان كاد . . . إلخ) أي: إن (كـاد) و(عسـى) مثل (كان) في العمل وعدم الاستغناء بـالمرفوع، لا مطلقـاً. بـدليل ما بعده. وقد ندر غير المضـارع خبــراً لهـذين. والمعـنى: أن مجيء الخبر غير جملة مضارعية نادر وقليل جـدّاً، المـراد بغـير المضـارع: الاسم، كما تقدم، وإذا كـان نـادراً فلا تصح محاكاتـه، بل يقتصر فيه على السماع.

*   *   *

165) وَكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

---

1 (?) أي: النداء على الصفا لما نزل قوله تعالى:]وأنذر عشيرتك الأقربين[صعد النبي الصفا ونادى: يا بني فهر . . إلخ فقال ابن عباس ذلك. انظر فتح الباري (8/501) و(شواهد التوضيح والتصحيح) لابن مالك ص78 فالخبر جملة (أرسل) و(إذا) منصوبة بجوابها، فهي مؤخرة في التقدير عن العامل، وهو الفعل (أرسل) نقله الصبان عن ابن هشام. وسياق الكلام يقتضي أن يكون الخبر جملة (إذا . .).

2 (?) العذل: الملامة. ملحًّا: حال. من الإلحاح أي: الإكثار، دائماً: صفة له. صائماً: خبر عسى منصوب. وقال ابن هشام: إن (عسى) هنا فعل تام فاعله تاء المتكلم و(صائماً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: إني رجوت أن أكون صائماً على حد قوله (فليقل إني صائم).

3 (?) فأبت: رجعت، فهم: قبيلة. تصفر: تتأسف على إفلاتي منها وقوله (وكم مثلها) كم: خبرية: بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ومثلها: تمييز مجرور ومضاف إليه: (فارقتها) الجملة خبر المبتدأ (كم).

لما كان خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع. ناسب بيان حكم اتصال هذا المضارع بأن المصدرية[1].

فذكر ابن مالك هنا أنه يكثر اقتران خبر عسى بـ(أن) ويقل التجرد. وقد وردت (عسى) في القرآن في عدة مواضع وخبرها مقترن بـ(أن) قال تعالى:]فعسى الله أن يأتي بالفتح[[2] وقال تعالى:]فعسى ربي أن يؤتين خيرا من جنتك[[3] ومن التجرد قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وهذا معنى قوله: (وكونه بدون أن بعد عسى نزر) أي: مجيء المضارع بدون (أن) المصدرية بعد عسى (نزر) أي: قليل جدّاً.

وأما (كاد) فهي عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها.

وقد جاءت (كاد) في القرآن في مواضع كثيرة. ولم يرد خبرها إلا مجرداً. قال تعالى:]يكاد البرق يخطف أبصارهم[[4] وقال تعالى:]فذبحوها وما كادوا يفعلون[[5].

ومن اقترانه بـ(أن) قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم.

---

1 (?) إذ قلت: عسى الغني أن يبذل. فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر لـ(عسى) والتقدير : عسى الغني بذله . فيقع اسم المعنى خبراً عن اسم الذات . وهو ممنوع غالباً، وللنحاة كلام طويل في تخريج ذلك. خلاصته إما اعتبار (أن) حرف نصب غير مصدري تخلصاً من التقدير المذكور. أو اعتبارها مصدرية. والمصدر المؤول هو خبر الناسخ، إما على سبيل المبالغة، أو على تقدير مضاف قبله. والتقدير: عسى الغني صاحب بذل. ويرى بعض الباحثين أن تكون مصدرية ناصبة ويغتفر في هذا الباب الإخبار بالمعنى عن اسم الذات.

2 (?) سورة المائدة، آية: 52.

3 (?) سورة الكهف، آية: 40.

4 (?) سورة البقرة، آية: 20.

5 (?) سورة البقرة، آية: 71.

وقول الشاعر:

كـادت النفـس أن تفيـض عليـه إذ غـدا حَشْـوَ رَيْطَـةٍ وبُـرودِ[1]

وهذا معنى قوله: (وكاد الأمر فيه عُكِسَا) أي: إن الأمر بالنسبة لاتصال خبر (كـاد) بــ(أن) على العكس من (عسـى) فيكـثر التجـرد في خبر كاد، والألف في قوله: (عُكِسَا) للإطلاق، وتقـدم معنـاه في شرح مقدمة الناظم

* * *

[1] (?) تفيض: تخرج من الجسد، غدا: صار، ريطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة. برود: جمع برد، نوع من الثياب. وأراد بهما الكفن.

166) وَكَعَسَى حَرَى ولَكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتماً بِأَنْ مُتَّصِلاً
167) وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

أي: أن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على الرجاء. نحو: حرى الغائب أن يعود. ولكن يجب في خبرها أن يكون متصلاً بأن. ومثلها في الوجوب اخلولق. نحو: اخلولق المجاهد في سبيل الله أن ينتصر. وهي للرجاء، كما مضى.

وهذا معنى قوله: (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) أي: ألزم العرب خبر اخلولق (أن) المصدرية مثل (حرى).

ثم ذكر (أوشك) وأنه يكثر اقتران خبرها بأن، ويقل التجرد، فمن الاقتران قول الشاعر:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يَمَلُّوا ويمنعوا

ومن التجرد قوله:

يوشك من فر من منيته في بعض غِرّاتِه يوافقها[1]

وهذا معنى قوله: (وبعد أوشك انتفا أنْ) ويُقرأ (انتفا) بالقصر للضرورة. والمعنى: أن حذف (أنْ) بعد "أوشك" (نَزُرَا) أي: قلَّ، فيكون عدم الانتفاء هو الكثير. والألف من (جُعِلا) و(نَزُرَا) للإطلاق.

* * *

168) وَمِثْلُ كَادَ فِي الأصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

[1] (?) المنية: الموت، غراته: جمع غرة – بكسر الغين – وهي الغفلة. يوافقها: يصيبها ويقع عليها.

169) كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

أي: أن (كرب) مثل (كاد) فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن) المصدرية ويقل اقترانه بها. فمن تجريده قول الشاعر:

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب[1]

ومن الاقتران قول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظمأ وقد كربت أعناقها أن تقطعا[2]

وهذا معنى قوله: (ومثل كاد في الأصح كربا) أي: أن (كرب) مثل (كاد) في كثرة التجرد – على الأصح – كما أنها مثلها في الدلالة على المقاربة. وهذا هو الأصح فيها، فإن سيبويه لم يذكر فيها إلا التجرد من (أن)، وابن الحاجب جعلها من أفعال الشروع. والأصح ما ذكره ابن مالك، بدليل ما تقدم من الشواهد.

ثم ذكر أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ(أن) المصدرية، لأن هذه الأفعال للحال. ولهذا سميت (أفعال الشروع) و(أن) للاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى: [وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة][3] وقول الشاعر:

أراك عَلِقْتَ تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير

1 (?) الجوى: شدة ألم الفراق. الوشاة جمع واشٍ وهو النمام الساعي للإفساد. غضوب: صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث، كصبور.

2 (?) ذوو الأحلام: أصحاب العقول، ويروى (ذوو الأرحام) وهم الأقارب. سجلاً: السجل: الدلو، ما دام فيه ماء، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيه ماء فهو دلو لا غير. والغَرْب والذَّنوب مثل السجل. والبيت لأبي زيد الأسلمي في هجاء إبراهيم بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، حيث مدحه ولم يعطه شيئاً، والضمير من قوله (سقاها) يعود إلى العروق المذكورة في أول القصيدة:

مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى حديثاً، فلم تَهْمُم بأن تترعرعا

والمعنى: أن الذين مدحتهم فلم أحظ منهم بشيء كانوا في شدة وبؤس تكاد أعناقهم تتقطع من الحاجة، فأنقذهم أصحاب العقول، فسقوهم سجال الكرم، وأجزلوا لهم العطاء. يريد أنهم حديثو عهد بنعمة . . لكنهم لا يجودون مع وجود الخير.

3 (?) سورة الأعراف، آية: 22.

وقول ابن مالك: (أنشأ السائق يحدو) يقال: حدا الإبل وحدا بها يحدو حدواً وحُِداء: زجرها خلفها وساقها. وقال الجـوهري: "الحـدو: سوق الإبل والغناء لها".

* * *

170) وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا وَكَادَ لا غَيْرُ وَزَادُوا مُـوشِـكَا

أفعـال هـذا البـاب لا تتصـرف، فلا يـأتي منها إلا الماضـي. إلا خمسة أفعال:

الأول: كــاد. فقد ورد لها مضــارع، كقوله تعــالى:]يكــاد زيتها يضــيء[[1] وقوله تعــالى:]إذا أخــرج يــده لم يكد يراها[[2]. وورد لها اسم فاعل كقول الشاعر:

أمـوت أسـىً يوم الرِّجام وإنـني يقيـناً لرهن بالـذي أنا كـائد[3]

أي: أنا كائد ألقــاه وأجــازي به فاسم (كائــد) ضــمير مســتتر. وجملة (ألقاه) المحذوفة خبر له.

ولم يــذكر هــذا ابن مالك في الألفيــة، وإنما ذكــره في الكافية حيث قال:

واستعملوا مضـارعاً لأوشـكا وكاد واحفظ كائداً و مـوشـكا

وكأن الناظم ارتاب في الشاهد المذكور فأسقط لفظة (كائــد) من بيت الألفيــة، فإنه روي بالبــاء (أنا كابــد) من المكابــدة، وهي الاجتهــاد في العمــل. ورجح هــذا ابن هشــام في أوضح المســالك،

---

1 (?) سورة النور، آية: 35.

2 (?) سورة النور، آية: 40.

3 (?) الأسى: الحزن وشدة الألم. والرجام: اسم موضع. رهن: مرهون. و(أسىً) مفعول لأجله (يقيناً) مفعول مطلق لفعل محذوف أي: أوقن يقيناً.

ورجع عنه في "تخليص الشــواهد وتلخيص الفوائــد" مرجحــاً أن الصحيح في البيت هو ما ذكره ابن مالك في الكافية[1].

الثـاني: أوشـك. فقد ورد لها مضـارع كما في قوله ﷺ: "يوشك الفـــرات أن يَحْسِــــرَ عن كنـز من ذهب، فمن حضر فلا يأخذ منه شيئاً"[2]، متفق عليه.

ومثله الشـاهد المتقـدم: (يوشك من فر من منيتـه) وقد كـثر استعمال المضارع من (أوشك) في السنة وفي أشعار العرب، وقل استعمال الماضي، وتقدم له شـاهد. كما ورد اسم الفاعل في قـول الشاعر:

فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الأنيس وحوشاً يَبَـابا[3]

فـ(موشكة) خبر مقدم. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. و(أرضنا) مبتدأ مؤخر و(أن تعود) خبر (موشكة) أي: أرضنا موشكة أن تعـود . .

الثـالث: عســى. فقد حكى صــاحب "الإنصــاف في مســائل الخلاف" المضارع منه واسم الفاعـل. قـالوا: عسى يعسي أو يعسو فهو عاسٍ.

الرابع: طفـق. فقد قـال الجـوهري في الصـحاح: (طفِق يفعل كذا يطفَق طَفَقَـاً. أي: جعل يفعـل. قـال الأخفش: وبعضـهم يقـول: طفَق – بالفتح – يطفِق طفوقاً) اهـ. فهذا يدل على مجيء المضارع والمصدر من طفق.

الخامس: جعل. فقد حكى الكسائي مضارعه فقال: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مَجَّه).

---

1 (?) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (1/457) وتخليص الشواهد ص341.

2 (?) إنما نهي عن الأخذ لما ينشأ عن ذلك من الفتنة والقتال، كما تفيده رواية مسلم (فتح الباري (13/81).

3 (?) خلاف الأنيس: أي بعد المؤانس. وحوشاً: قفراً خالياً. يباباً: ليس فيها أحد، وقيل: خراباً.

وقد اقتصر ابن مالك على (كـاد وأوشـك) فقـال: (واسـتعملوا مضارعاً لأوشـكا . . . إلخ) أي: أن العـرب اسـتعملت المضـارع من أوشك وكاد لا غير، كما اسـتعملوا اسم الفاعل من أوشك قليلاً. وما ذكره ابن مالك من هذه الثلاثة هو المشهور. وأما تصـاريف الأفعـال الأخرى التي ذكرنا فهي نادرة، ولم أر لها شاهداً.

* * *

171) بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنىً بِأَنْ يَفْعَـلَ عَنْ ثَانٍ فُقِـدْ

أفعال هذا الباب كلها ناقصـة، فلا تكتفي بمرفوعهـا، بل تحتـاج معه إلى منصـوب وهو الخـبر. إلا ثلاثة أفعـال فإنها تسـتعمل تامة وناقصة. وهي: عسى، أوشك ، اخلولق.

أما الناقصة فقد ذكرناهـــا، ومن أمثلتها قوله تعـــالى:]فعسى الله أن يأتي بالفتح[[1].

وأما التامة فهي الـتي تكتفي بـالمرفوع. وذلك بـأن تسـند إلى (أن والفعـل) ويكـون في تأويل مصـدر فـاعلاً لهـا. ومثـال ذلك أن تقـــول للمـــريض: عسى أن تـــبرأ. ومنه قوله تعـــالى:]وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئاً وهو شرّ لكم[[2].

هذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه بـــه. فـــإن وليه نحـــو: عسى أن ينتصر المجاهـــد. فهي محتملة للتمـــام والنقصـان. فـإن قـدرنا (عسـى) مسـندة إلى (أن والفعـل) وما بعد الفعل مرفوع به فهي تامـة. وإن قـدرنا ما بعد الفعل اسـماً لعسى مؤخراً، وأن والفعل خبرها مقدماً ـ وفاعله ضمير مسـتتر يعـود على اسم عسى، وجاز عوده عليه – وإن تـأخر – لأنه مقـدم في الرتبة –

---

[1] (?) سورة المائدة، آية: 52.
[2] (?) سورة البقرة، آية: 216.

فهي على هذا التقدير ناقصة[1]. ومنه قوله تعـالى:]عسى أن يبعثك ربّك مقاما محمودا[[2]

ولا يظهر الفـرق بين التقـديرين إلا في التثنية والجمع إذ يـبرز الضمير المستتر في الفعل في حالة النقصان. ولا ضـمير أصـلاً في حالة التمـام. فتقـول على النقصـان: عسى أن ينتصـرا المجاهـدان. وعسى أن ينتصــروا المجاهــدون فالضــمير فاعــل، والاسم بعــده مرفوع بـ(عسى) وتقول على التمـام. عسى أن ينتصر المجاهـدان. وعسى أن ينتصر المجاهدون.

وهـذا معـنى قولـه: (بعد عسى اخلولق . . . إلخ) أي: قد يـرد الاسـتغناء بـأن والفعل عن الخـبر وتكـون تامـة. وقولـه: (أوشك قد يرد) تقرأ بتسكين الكاف للوزن، ثم تـدغم في القـاف فتصـير قافـاً مشـددة. وقد للتحقيق لا للتقليل لكـثرة ورود ذلـك، ولا يـراد (بـأن يفعــل) ذات اللفــظ. وإنما المقصــود ما هو على صــياغتها ونمطها وقوله (غنىً) أي: استغناء. وقوله (عن ثانٍ) أي: الخبر.

*   *   *

172) وَجَرِّدَنْ عَسَى أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا   بِهَا إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِـرَا

اختصت (عسى) من بين أفعال هذا البـاب بأنها إذا تقـدم عليها اسم وتأخر عنها (أن والفعـل) جـاز أن يقـدر فيها ضـمير يعـود على

[1] (?) هذا على رأي من يجيز توسط خبرها. والأول على رأي من يمنع تقدم الخبر على الاسم أي توسطه.

[2] (?) سورة الإسراء، آية: 79، (مقاماً) منصوب على الظرفية وقيل: مفعول مطلق ناب عن المصدر مثل: قعدت جلوساً. وقيل حال، وعلى هذه الأوجه تكون (عسى) تامة. و(ربك) فاعل يبعث، إذ لو كانت ناقصة لحصل الفصل باسمها المؤخر (ربك) بين الصلة (يبعثك) ومعمولها (مقاماً) لأنه على هذه الأوجه معمول له. والفاصل أجنبي، وأما على التمام فليس الفاصل أجنبياًّ. وقيل: (مقاماً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي فتقوم مقاماً. وعلى هذا يجوز اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة لأن (مقاماً) معمول لغير الصلة.

الاسم السابق، فتكون ناقصة، والضمير اسمها، والمصدر المؤول خبرها. وجاز أن تقدر خالية من الضمير فتكون تامة ، رافعة للمصدر المؤول مستغنى به عن الخبر.

نحو: المريض عسى أن يبرأ. ومنه قوله تعالى:]فأمّا من تاب وءامن وعمل صالحاً فعسى أن يكون من المفلحين[[1] فإذا قدر في (عسى) ضمير يعود على (من) فهي ناقصة. وإلا فهي تامة، والمصدر المؤول من (أن يكون) فاعلها.

ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع. فتقول على تقدير الضمير باعتبارها ناقصة: المحمدان عسيا أن يستقيما. والمحمدون عسوا أن يستقيموا. فيبرز الضمير المستتر في (عسى) في حال الإفراد. وعلى عدم التقدير باعتبارها تامة تقول: المحمدان عسى أن يستقيما. والمحمدون عسى أن يستقيموا.

وعدم تقدير الضمير فيها هو الأفصح. لأنه ورد في القرآن. قال تعالى:]يا أيها الّذين ءامنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نسآء عسى أن يكن خيراً منهنّ[[2] فقد جاءت (عسى) في الموضعين خالية من الضمير. ولو أضمر فيها لقال: عسوا أن يكونوا. وعسين أن يكن.

وهذا معنى قوله: (وجردن عسى . . . إلخ) أي: جرّدنْ (عسى) من الضمير واعتبرها تامة أو ارفع الضمير بها على أنه اسمها وتكون ناقصة. وذلك إذا ذكر قبلها اسم.

* * *

[1] (?) سورة القصص، آية: 67.

[2] (?) سورة الحجرات، آية: 11.

173) وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْـحِ زُكِـنْ

من أحوال (عسى) أنه يجـوز فتح سـينها وكسـرها إذا أسـندت إلى أحد الضمائر الثلاثة وهي: التاء والنون.ونا الفــاعلين. والفتح هو المختــار لخفتــه؛ ولأنه اللغة المشــهورة؛ ولعــدم مخالفة (عســى) المسـندة إلى الضـمير (عسـى) المسـندة إلى الظـاهر.ومثـال ذلك قوله تعالى:]قـال هل عسـيتم إن كتب عليكم القتـال ألاّ تقـاتلوا[[1] فقد قـرأ نـافع المـدني بكسر السـين. وقـرأ البـاقون من السـبعة بالفتح. وقد نقل ابن مالك في شرح الكافية أن العـرب اتفقت على فتح السين من (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه.

وهذا معنى قوله: (والفتح والكسر أجز . . . إلخ) أي: أجز الفتح والكسر في السين من (عسى) المتصلة بتاء المتكلم أو المخاطب نحو: عسيتُ[2] (وانتقا الفتح زُكِن) أي: عُلِمَ اختيار الفتح عن العرب وأنه أحسن من الكسر؛ لما ذكرناه.

---

[1] (?) سورة البقرة، آية: 246، معنى الآية: هل من احتمال في أنكم سوف لا تقاتلون عدوكم إذا ما فرض عليكم قتاله؟ والمقصود أنه أدخل (هل) على فعل التوقع مستفهماً عما هو متوقع عنده. وخبر (عسى) قوله: (ألا تقاتلوا).

[2] (?) أما إذا اتصل بها ضمير نصب نحو (عساني أزوركم) و(عساكم طيبون) فهي حرف للرجاء بمعنى (لعل) وتعمل عملها، فالضمير في محل نصب اسمها، وما بعده خبر مرفوع أو في محل رفع، وهذا قول سيبويه.

إنَّ وَأَخَـوَاتُــهَا

174) لإِنَّ أنّ لَيْـتَ لكِـنَّ لَعَـلّ كَأَنَّ عَكْـسُ مَا لِكَـانَ منْ عَمَـلْ
175) كَـإنَّ زَيْـداً عَالِـمٌ بِأَنِّـي كُـفْءٌ وَلكِـنَّ ابْنَـهُ ذُو ضِغْـنِ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسـخة للابتـداء. وهو (إن وأخواتهـا) وقد ذكر ابن مالك منها سـتة: وهي إنَّ وأنَّ وليت ولكن ولعل وكأن.

ولكل حـرف منها معـنى خـاص يغلب فيـه. فالغـالب في (إنَّ، وأنَّ) التوكيد، أي: توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، ورفع الشك عنها. نحو: إن القناعة كنـز. قال تعالى:]إنّ الله غفور رحيم[[1].

ومعـنى (ليت) التمـني، وهو طلب الشـيء المحبـوب الـذي لا يرجى حصوله إما لكونه مستحيلاً أو بعيد المنال. فـالأول نحـو: ليت الشباب يرجع. قال تعالى:]يوم ينظر المرء ما قـدمت يـداه ويقـول الكافر يا ليتني كنت ترابا[[2]. والثاني كقول منقطع الرجـاء: ليت لي مالاً فأحجَّ منـه، وكقوله تعـالى:]قـال الـذين يريـدون الحيـاة الـدنيا ياليت لنا مثل ما أوتى قارون[[3].

ومعـنى (لعـل): الـترجي والإشـفاق. والـترجي طلب الشـيء المحبوب الذي يرجى حصوله نحو: لعل المجاهدين ينتصـرون. قـال تعــالى:]واتّقــوا الله لعلكم تفلحــون[[4] والإشــفاق هو توقع الأمر المخوف نحو: لعل العدوَّ قادمٌ. قال تعالى:]لعلَّ الساعةَ قريبٌ[[5].

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 173.
2 (?) سورة النبأ، آية: 40.
3 (?) سورة القصص، آية: 79.
4 (?) سورة البقرة، آية: 189.
5 (?) سورة الشورى، آية: 17.

ومعنى (لكن)[1] الاستدراك. وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتــوهم ثبوته نحــو: الإخــوان كثــيرون، ولكنَّ الأوفيــاء قليلــون. أو إثبــات ما يتوهم نفيه نحو: الكتاب رخيص لكن نفعه عظيم.

ومعنى (كأن) التشــبيه نحــو: كـأنَّ المعلمين آبـاء. قـال تعـالى:]كأنهم حمرٌ مستنفرة[[2].

قال ابن مالك: (لإنَّ، أنَّ . . . إلخ) أي: عكس ما ثبت لكان من العمل ثابت لإن وأن وليت ولكن ولعل وكـأن. ثم ذكر أمثلـة. وقوله (ذو ضغن) أي: حقد.

* * *

176) وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أوْ هُنَا غَيْـرَ الْبَـذِي

خبر هذه النواسخ نوعان:

الأول: أن يكــون مفــرداً أو جملــة. وهــذا لا يجــوز تقديمه على الاسم. ولو قــدم لبطل عملهـا. وفسد الأسـلوب. مثـال المفـرد: إن الحياة جهاد. ومثال الجملة: إن الإسلام آدابه عالية.

الثاني: أن يكون شبه جملة (وهو الظــرف والمجــرور) وله من حيث تقدمه على الاسم ثلاث حالات:

الأولى: وجــوب تقديمه على الاسم إذا وجد ما يــوجب التقــديم نحــو: إن في الفصل طلابَـه. فيجب تقــديم الخــبر (في الفصــل) لأن في الاسم (طلابَه) ضـميراً يعـود على بعض الخــبر. فلو أُخِـرَّ الخــبر

---

1 (?) وقعت (لكن) في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى:]لكنا هو الله ربي[وتقدير الكلام: لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربي. فحذفت الهمزة تخفيفاً. وأدغمت النون في النون فصارت (لكنّا) بنون مشددة بعدها ألف. فـ(أنا) مبتدأ أول و(هو) مبتدأ ثان (الله) مبتدأ ثالث (ربي) خبره. والجملة خبر الثاني. والجملة خبر الأول. والرابط هو الياء العائدة على المبتدأ الأول، وقد أجمع القراء على إثبات الألف في حال الوقف. وأما في الوصل فقرأ ابن عامر بالألف. وحذفها الباقون.

2 (?) سورة المدثر، آية: 50.

لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا. ومن ذلك قوله تعالى:]إنّ لدينا أنكالا وجحيما[[1] فيلزم تقدم الخبر (لدينا) لأن الاسم نكرة ولا مسوغ له إلا تقدم الخبر. وكذا قوله تعالى:]كأنّ في أذنيه وقرا [[2].

الثانية: وجوب تأخيره إذا وجد مانع من التقديم. نحو: إن السعادة لفي العمل الصالح. فلا يجوز تقديم الخبر هنا، لوجود لام الابتداء. ومنه قوله تعالى:]إنّ الإبرار لفي نعيم[[3].

الثالثة: جواز الوجهين فيما عدا ذلك. نحو: إن العز في طاعة الله.

وهذا معنى قوله: (وراع ذا الترتيب . . . إلخ) أي: راع هذا الترتيب المعلوم من الأمثلة في البيت قبله في كل تركيب. إلا في التركيب الذي يكون فيه الخبر ظرفاً نحو: ليت هنا غير البذي. أو مجروراً نحو: ليت يها غير البذي فلا يلزم مراعاة هذا الترتيب، و(البذي) هو الفاحش في نطقه.

أما معمول الخبر فإن كان غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز تقديمه على الاسم نحو: إن خالداً مستعيرٌ كتابك. وإن كان أحدهما فالظاهر الجواز للتوسع فيهما، نحو: لعل جابراً جالس في المسجد، ليت طارقاً مقيم عندنا. فيجوز تقديم الظرف والمجرور على اسم الناسخ، وقد جاء عن العرب كما في قول الشاعر:

فلا تَلْحِنِي فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله[4]

---

[1] (?) سورة المزمل، آية: 12، إنّ: حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، لدينا: لدى ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المنقلبة (ياء) وهو مضاف و(نا) مضاف إليه، وشبه الجملة خبر مقدم (أنكالاً) اسم إن مؤخر (وجحيماً) معطوف عليه.

[2] (?) سورة لقمان، آية: 7.

[3] (?) سورة الانفطار، آية: 13.

[4] (?) لا تلحني: أي لا تلمني. جم: كثير، بلابله: جمع بلبال وهو الحزن واشتغال البال. و(جم) خبر ثان لإن (بلابله) فاعل لجم، والهاء مضاف إليه.

فقدم الشاعر معمـول الخـبر (بحبهـا) وهو جـار ومجـرور على الاسم (أخاك) والخبر (مصاب القلب).

* * *

177) وَهَـمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَـدِّ مَصْدَرِ مَسَـدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِـرِ

همـزة (إن) لها ثلاثة أحـوال: وجـوب الفتح، ووجـوب الكسـر، وجواز الوجهين.

والقاعـدة في هـذه المسـألة: أن كل موضع يحتـاج فيه ما قبل (إن) إلى مصدر أي: مفرد. ولا يجوز في صناعة الإعـراب أن يكـون جملة فـــإن الهمـــزة تفتح ، وكل موضـــعيحتاج فيه ماقبل (إن) إلى جملة ولايجوز في صـناعة الإعـراب أن يكـون مصـدراً أي: مفـرداً. فإن الهمزة تكسر. وكل موضع يصح فيه الوجهان فإن الهمزة يجوز فتحها وكسرها. والآن نفصل ذلك فنقول:

الحالة الأولى: وجوب الفتح

وذلك إذا وجب تقـــديرها مع اســـمها وخبرها بمصـــدر؛ لكـــون المقام يستدعي ذلك، كأن تكون في موضع رفع فاعل نحو: ســرني أنك مواظب على الصف الأول. أي: سرني مواظبتـك. قـال تعـالى:]أولم يكفهم أنّآ أنزلنا عليك الكتـــاب[[1] أي: إنزالنـــا، لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً. أو تكون في موضع رفع نائب فاعل نحـو: كُتب إليّ أنك حاضر، أي: حضورك. قال تعالى:]قل أوحي إليّ أنه استمع نفر

---

[1] (?) سورة العنكبوت، آية: 51، أو لم: اعلم أن همزة الاستفهام تدخل على ثلاثة من حروف العطف وهي: (الواو – ثم - الفاء) والأحسن أن تكون هذه الحروف بعد الهمزة للاستئناف. وما بعدها جملة مستأنفة. وهذا أبعد من التكلف والقول بالتقدير أو التقديم والتأخير. ولنا عودة إن شاء الله لهذه المسألة في باب عطف النسق.والمقصود هنا إعراب الآية الكريمة.

من الجن[[1]] أي: استماع. أو مبتدأ نحو: من حرصك أنك حضرت متقدماً، أي: حضورك متقدماً. قال تعالى:]ومن ءايته أنك ترى الأرض خاشعة[[2]] أي: رؤيتك. أو تكون في محل نصب مفعول به نحو: عرفت أن العلم نافع، أي: نفع العلم. قال تعالى:]وكيف أخاف مآ أشركتم ولا تخافون أنّكم أشركتم بالله[[3]] أي: إشراككم، أو في موضع جر نحو: فرحت بأن جارنا مواظب على الصلاة. قال تعالى:]ذلك بأنّ الله هو الحقّ[[4]] أي: بأحقيته. إلى غير ذلك مما يدخل تحت الضابط المذكور.

واعلم أن هذا المصدر المؤول هو مصدر خبر (إن) مضافاً إلى اسمها إن كان مشتاقاًّ، كالفعل، كما تقدم في الآيات، أو الوصف نحو: سرني أنك مخلص أي: إخلاصك، وإن كان خبرها جامداً أو ظرفاً فالمصدر المقدر هو (الكون) مضافاً إلى اسمها. نحو: سرني أنك في الدار، أي: كونك في الدار. ونحو: سرني أنك رجل. أي: كونك رجلاً. وهذا معنى قوله: (وهمز إن افتح . . . إلخ) أي افتح همزة (إن) إذا كان المصدر يسد مسدها. أي يقوم مقامها في الصناعة الإعرابية. واكسر الهمزة فيما سوى ذلك.

* * *

---

1 (?) سورة الجن، آية: 1.
2 (?) سورة فصلت، آية: 39.
3 (?) سورة الأنعام، آية: 81، كيف: حال. و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) أو مصدرية.
4 (?) سورة الحج، آية: 6.

178) فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْـثُ إِنَّ لِيَمِيـنٍ مُكْمِلَـهْ
179) أوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّـي ذُو أَمَـلْ
180) وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْـلٍ علِّقَـا بِالَّلامِ كَاعْـلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَـى

الحالة الثانية من أحـوال همـزة (إن) وجـوب الكسـر، وضـابط ذلك إذا لم يمكن تأويلها بمصدر، بأن كان السـياق يسـتدعي جملـة. وهذا يقع في سبعة مواضع:

1) أن تقع (إن) في ابتـداء الكلام، سـواء كـان الابتـداء حقيقيًّا نحو: إن الرجوع إلى الحق فضيلة. قـال تعـالى:]إنّ الأبـرار لفي نعيم[(1). أو حكميـاً كالواقعة بعد (ألا)(2) كقوله تعـالى:]ألا إنهم هم المفسدون[3 أو بعد (كلا) كقوله تعـالى:]كلاّ(4) إنّ الإنسان ليطغى[(5).

2) أن تقع في صـدر صـلة الموصـول بحيث لا يسـبقها شـيء، نحو: حضر الـذي إنه يفيد النـاس. قـال تعـالى:]وءاتينه من الكنوز مآ إنّ مفاتحه لتنـوأ[(6) فـإن وقعت في حشو الصـلة فتحت نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل.

3) أن تقع جواباً للقسم، وقد حذف فعل القسم، سواء ذكـرت اللام في خبرها نحـو: والله إن الصـدق لنـافع. قـال تعـالى:

---

1 (?) سورة الانفطار، آية: 13.

2 (?) (ألا) حرف للتنبيه والاستفتاح لا يعمل شيئاً ولا محل له من الإعراب. ويدخل على الجملة الاسمية والفعلية. ويفيد التوكيد.

3 سورة البقرة ، آية : 12 .

4 (?) (كلا) بمعنى: حقاً أو بمعنى (ألا) ولهذا لا يوقف عليها، بل يبتدأ بها، وتوصل بما بعدها. وقد تأتي بمعنى (لا) وتفيد الرد والإنكار وردع المخاطب. وقد تكون لمجرد النفي ويمكن مراجعة رسالة مكي بن أبي طالب في هذا الموضوع و(أن رآه) مفعول لأجله، أي: يطغى لذلك.

5 (?) سورة العلق، آية: 6.

6 (?) سورة القصص، آية: 76.

]والعصــر(1) إنّ الإنســان لفي خسر[[1] أو لم تــذكر نحــو: والله إن الصدق نافع، قال تعالى:]حم (1) والكتاب المـبين (2) إنّا أنزلنه في ليلة مباركة إنّا كنا منذرين[[2].

فــإن ذكر فعل القسم كســرت بشــرط وجــود الام نحو : أحلف بالله إن التحيل على الربا محرم.

ومنه قوله تعــالى:]ويحلفــون بالله إنّهم لمنكم[[3]. وإن لم توجد اللام جـاز الوجهـان – الفتح والكسر – كما سـيأتي إن شاء الله.

4) أن تقع في صدر جملة محكية بالقول (لأن المحكي بـالقول لا يكــون إلا جملة في الأغلب)[4] بشــرط ألا يكــون القــول بمعــنى (الظن) نحــو: قــال رســول الله : "إن خــيركم أحسنكم قضـاءً" متفق عليـه. ومنه قوله تعـالى:]قـال إني عبد الله[[5].

فإن كان القول بمعنى الظن فتحت الهمـزة نحـو: أتقـول المراصـد: أن الجو بـارد غـداً؟ أي: أتظن. وإنما فتحت؛ لأن القول بمعنى الظن ينصب مفعولين[6].

5) أن تقع في أو جملة الحــال نحــو: زرت عليًّا وإني مســرور بزيارتـــــه. ومنه قوله تعـــــالى:]كمآ أخرجك ربك من بيتك بالحق وإنّ فريقاً من المؤمنين لكرهـون[[7] فـالواو للحـال. والجملة بعدها في محل نصب حال.

---

[1] (?) سورة العصر، الآيتان: 1 – 2.

[2] (?) سورة الدخان، الآيات: 1 – 3، حم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه حم. مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (الأداء).

[3] (?) سورة التوبة، آية: 56.

[4] (?) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

[5] (?) سورة مريم، آية: 30.

[6] (?) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

[7] (?) سورة الأنفال، آية: 5.

6) أن تقع بعد فعل من أفعال القلـوب. وقد عُلِّقَ[1] عن العمل بسـبب وجـود لام الابتـداء في خبرها نحـو: علمت إن الإسـراف لطريق الفقـر. قـال تعـالى:]والله يعلم إنّك لرسوله[[2].

فإن لم تكن اللام في خبرها فتحت أو كسرت نحـو: علمت أن المصارف الربوية بلاء، بفتح الهمزة أو كسـرها[3] قـال تعـالى:]علم الله أنّكم كنتم تختانون أنفسكم[[4].

وإلى هذه المواضع أشار بقوله: (فاكسر في الابتـداء . . . إلخ) أي: اكسر همـزة (إن) إذا وقعت في ابتـداء جملتهـا، أو حيث تكـون مكملة لليمين. بأن تقع في صدر جملة جواب القسم . . . إلخ.

181) بَعْدَ إِذَا فُجَـاءَةٍ أوْ قَسَـمِ   لاَ   لاَمَ   بَعْـدَهُ بِوَجْهَيْـنِ نُمِـي

182) مَعْ تِلْوِفَا الْجَـزَا وَذَا يَطَّرِدُ   فِي   نَحْـوِ   خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

في هذه الأبيات ذكر الحالة الثالثة من أحوال همـزة (إن) وهي جواز الوجهين – الفتح والكسر – فذكر أربعة مواضع:

---

1 (?) التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً. ومن أسبابه وجود لام الابتداء. وسيأتي ذلك إن شاء الله في الباب المذكور. وصفة الإعراب أن تقول: والله: الواو بحسب ما قبلها. ولفظ الجلالة مبتدأ. يعلم: فعل مضارع ينصب مفعولين، وفاعله ضمير مستتر، إنك لرسوله: اللام لام الابتداء والجملة من (إن) واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (يعلم).

2 (?) سورة المنافقون، آية: 1.

3 (?) الفتح على اعتبار أن الفعل (علم) غير معلَّق. والكسر على اعتباره معلقاً وأداة التعليق هي (إنَّ) مكسورة الهمزة إذ لها الصدارة في جملتها وكل ماله الصدارة يعد من أدوات التعليق. كما سيتضح – إن شاء الله – في باب ظن.

4 (?) سورة البقرة، آية: 187، القراءة بفتح همزة (إن) فهي واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي علم.

الأول: إذا وقعت (إن) بعد (إذا) الفجائية (وهي الدالة على المفاجـأة) بمعـنى: (أن ما بعـدها يحـدث بعد وجـود ما قبلها بغتة وفجأة) وهي حرف أو ظرف.

مثال ذلك: خرجت فإذا إن الضيف حاضر. فَكَسْـرُ الهمزة على أنَّ (إنَّ) ومعمولها جملة مستأنفة. وتكون (إذا) حرفاً لا محل له من الإعراب.وهذا أيسر.

وفتح الهمـزة على أن (أنَّ) وصـلتها مصـدر، وهو مبتـدأ خـبره (إذا) الفجائية باعتبـار أنها ظـرف، والتقـدير: خـرجت فـإذا حضـور الضيف أي: ففي الحضرة حضور الضيف.

ويجوز أن يكون الخـبر محـذوفاً وتكـون (إذا) حرفـاً. والتقـدير: فإذا حضور الضيف موجود.

الثـاني: إذا وقعت (إن) جـواب قسـم. بشـرط أن يـذكر فعل القسم ولا تذكر اللام في خبرها نحو: أحلف إن ثمـرة العلم العمـل. فالكسر على أنها واسـمها وخبرها جـواب القسـم، والفتح على أنها وصلتها مصدر منصوب بنـزع الخافض سد مسد الجواب، والتقـدير: أحلف على كون العمل ثمرة العلم.

الثالث: إذا وقعت (إن) بعد فاء الجـزاء (أي: الفـاء الواقعة في صـدر جـواب الشـرط وجزائـه) نحـو: من يـزرني فإنه مكـرم. قـال تعـالى:]كتب ربّكم على نفسه الرّحمة أنّه[1] من عمل منكم سـوء بجهالة ثمّ تاب من بعده وأصلح فأنّه غفور رحيم[[2].

فقـرأ ابن عـامر وعاصم بفتح همـزة إنّ في قوله]فأنّه[وقـرأ بقية السبعة بكسرها. فالكسر على أنها جملة في محل جزم جواب الشرط. والفتح على تأويل مصدر يقع مبتدأ لخبر محذوف والتقـدير

[1] (?) قرأ نافع وابن عامر وعاصم بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر. فالفتح على أنه بدل من الرحمة، كأنه قال: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل . . والكسر على أنها جملة تفسيرية للرحمة . . وأما قوله سبحانه]فأنه غفور رحيم[فهو موضع الشاهد، فانظر شرحه.

[2] (?) سورة الأنعام، آية: 54.

في المثال: فالإكرام جزاؤه. وفي الآية: فالغفران والرحمة جــزاؤه. أو يكــون المصــدر المــؤول خــبراً، والمبتــدأ محــذوف أي: فجــزاؤه الإكرام. وفي الآية: فجزاؤه الغفران والرحمة.

الرابع: أن تقع (إن) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخــبر (إن) قول، والقائل واحــد. نحــو: أول كلامي أني أحمد اللــه. فـالفتح على تأويل مصدر يقع خبراً عن المبتدأ، والتقـدير: أول كلامي حمد اللـه. والكسر على جعل الخــبر جملــة، ولا تحتــاج إلى رابــط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، كما تقدم في الابتداء.

وهذا معنى قوله: (بعد (إذا) فجاءة . . . إلخ) أي: نُمي بمعــنى: نسب إلى السابقين، ونُقِلَ عنهم الوجهان في همزة (إن) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، أو بعد قسم لا لام بعده. وكذا يجوز الوجهــان مع (إن) الواقعة بعد (فـاء) الجـزاء، كما يطـرد الوجهـان في كل مثـال أشبه قولك: (خير القول إني أحمد) وقوله: (فا الجزا) بالقصر فيهما للضرورة.

* * *

183) وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لامُ   ابْتِـدَاءٍ نَحْـوُ إنِّـي لَـوَزَرْ

لام الابتداء[1] هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيـد. سـميت بذلك لكثرة دخولها على المبتدأ، أو ما أصله المبتـدأ، كقوله تعـالى:]لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله[[2] وقوله تعالى:]إن في ذلك

[1] (?) يسميها النحاة (اللام المزحلقة) بفتح اللام. إذا وقعت في خبر (إن) المكسورة – كما سيأتي – سميت بذلك لأنها زحلقت أي: أخرت من الصدارة الواجبة لها في أول الكلام إلى الخبر لئلا يجتمع مؤكدان: إن واللام. والسبب الواضح استعمال العرب.

[2] (?) سورة الحشر، آية: 13.

لعبرة لمن يخشى][1] وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:

1) الخبر ، 2) معمول الخبر ، 3) الاسم ، 4) ضمير الفصل .

وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات (إن)، وما ورد من دخولها على بعضها أو دخولها في خبر المبتدأ أو خبر (أمسى) من أخوات (كان) فهو محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه عندهم. قال صاحب كتاب "معاني الحروف": (هذا كله شاذ، لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه)[2].

وهذا معنى قوله: (وبعد ذات الكسر . . . إلخ) أي: تصحب لام الابتداء (الخبر) بعد صاحبة الكسر، وهي (إن) المكسورة. ثم ذكر المثال. ومعنى (لوزر) أي: حصن وملجأ.

* * *

184) وَلاَ يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

185) وَقَدْ يَلِيَهَا مَعَ قَدْ كَإِنّ ذَا لَقَد سمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

يشترط في دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة ثلاثة شروط ذكر منها شرطين:

---

1 (?) سورة النازعات، آية:26.

2 (?) معاني الحروف ص(53) وفي تحديد مؤلفه، انظر: مجلة "عالم الكتب" مجلد (23) ص (498 – 515) .

الأول: أن يكـون مثبتـاً. فـإن كـان منفيًّا لم تـدخل عليه اللام. نحو: إن المخلص لا يرضى بالإهمـال. قـال تعـالى:]إن الله لا يظلم الناس شيئا[[1].

الثاني: أن يكون الخبر غير جملة فعليـة، فعلها مـاض متصـرف غير مقترنٍ بـ(قـد)، فهـذه ثلاثة أوصـاف للفعل الـذي لا تـدخل عليه اللام. الأول: ماضٍ. الثاني: متصرف، الثالث: غير مقترن بقـد. نحـو: إنَّ العتـاب نَفَـعَ. فلا يصح دخـول اللام على الخـبر لما تقـدم. قـال تعالى:]إن الله اصطفى ءادم ونوحاً[[2]

فإن كان الفعل مضارعاً جاز دخول اللام عليه نحـو: إن المـال بالصدقة ليزكو. قال تعالى:]وإنّ ربّك ليعلم ما تكنُّ صدورهم[[3].

وكـذا إن كـان الفعل ماضـياً غـير متصـرف نحـو: إن الحـاكم العادل لنعم القائد. أو كان مقترناً بقد نحو: إن عمر لقد عدل.

وكـذا تـدخل اللام إذا كـان الخـبر مفـرداً نحـو: إن الكـذب لممقوت. قال تعالى:]إن الله لعفو غفور[[4] أو كان شـبه جملة نحو إن العزَّ لفي طاعة اللـه. قـال تعـالى:]وإنّك لعلى خلق عظيم[[5] أو جملة اسمية نحو: إن الإسلام لرايته عاليـة. قـال تعـالى:]وإنّا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثـون[[6] على رأي من يعـرب (نحن) مبتـدأـ وما بعده خبر، والجملة (إن)[7].

1 (?) سورة يونس، آية: 44.
2 (?) سورة آل عمران، آية: 33.
3 (?) سورة النمل، آية: 74.
4 (?) سورة الحج، آية: 60.
5 (?) سورة القلم، آية: 4.
6 (?) سورة الحجرات، آية: 23.
7 (?) والإعراب الثاني أن يكون (نحن) ضمير فصل. واللام دخلت عليه، والمخالف يشترط في دخول لام الابتداء على ضمير الفصل أن يقع بعده مفرد لا جملة..

الشرط الثالث: أن يكون الخبر متأخراً عن الاسم. كما في الأمثلة. فلا يجوز دخولها في مثل: إن فيك إنصافاً، وإن عندك أدباً وذلك لتقدم الخبر. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط.

وإلى ما مضى أشار بقوله: (ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا . . . إلخ) أي لا يقع بعد لام الابتداء الخبر المنفي. ولا الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها ماض كـ(رضي) وقد يلي الفعل الماضي هذه اللام إذا اقترن بـ(قد) مثل: إن هذا لقد سما على العدا مستحوذاً. أي: مستولياً على ما يريد.

*   *   *

186) وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ   وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

ذكر في هذا البيت الثلاثة الباقية التي تدخل عليها لام الابتداء وهي: معمول الخبر وضمير الفصل. والاسم.

أما معمول الخبر فتدخل عليه بأربعة شروط:

الأول: أن يتوسط بين اسم (إن) وخبرها. نحو: إن الشدائد صانعةٌ أبطالاً فتقول: إن الشدائد لأبطالاً صانعةٌ. فلو تأخر المعمول لم تدخل عليه.

الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه. كما في المثال. فلا يجوز أن تقول: إن الشدائد لأبطالاً صَنَعتْ. لأنه ماض.

الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر. فلا تقول: إن الشدائد لأبطالاً لصانعة. وقد سمع ذلك قليلاً. فقد حكي من كلام العرب: (إني لبحمد الله لصالح).

الرابع: ألا يكون حالاً ولا تمييزاً لعدم السماع.

وقد صرح الناظم بالشرط الأول في قوله: (وتصـحب الواسط معمول الخبر) أي: تصحب لام الابتداء معمـول الخـبر المتوسط بين اسم (إن) وخبرها.

ومما تدخل عليه لام الابتداء (ضمير الفصل): وهو ضمير يــذكر بين المبتـدأ والخـبر أو ما أصـله المبتـدأ والخـبر. سـمى بـذلك لأنه يفصـل، أي: يمـيز بين الخـبر والصـفة. فـإذا قلت: عمر هو العـادل. تعين أن يكون (العادل) خبراً. ولو لم تأت بالضمير لاحتمل أن يكون (العادل) صفة وأن يكون خبراً[1].

وتدخل عليه اللام في هذا الباب بلا شرط، لكن إذا دخلت اللام عليه لم تدخل على الخبر نحـو: إن الـدنيا لهي الفانيـة، وإن الآخـرة لهي الباقية. قال تعالى:]وإنّ ربّك لهو العزيز الرحيم[[2].

ومما تـدخل عليه اللام اسم (إن) بشـرط أن يتـأخر عن الخـبر نحو: إن في حوادث الدهر لعبرةً. قال تعالى:]إنّ في ذلك لأية لكل عبد منيب[[3] وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر.

وإلى هذا أشار بقوله: (والفصل واســماً حـلَّ قبله الخـبر) أي: تصحب اللام ضمير الفصل. واسـماً لإن إذا تقدم عليه الخبر.

*   *   *

**187) وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلٌ		إعْمَـالَهَا وَقَـدْ يُبَقَّـى العَمَـلُ**

إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ(إن أو إحدى أخواتها) أحدثت أمرين:

---

[1] (?) ضمير الفصل يؤدي في الكلام معنى الحصر والاختصاص والتوكيد، وفي إعرابه خلاف، والأظهر أنه لا محل له من الإعراب. فهو مثل (كاف) الخطاب في أسماء الإشارة حيث قالوا: إنها حرف خطاب لا محل له – مع أنها ضمير – وما بعد ضمير الفصل يعرب حسب حاجة ما قبله.

[2] (?) سورة الشعراء، آية: 9.

[3] (?) سورة سبأ، آية: 9.

الأول: كفها عن العمل. ولذا تسمى (ما) الكافة. أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) المُهَيِّئَةِ.

مثال ذلك: إنما الأعمال بالنيات. ليتما الحياةُ خاليةٌ من الكدر. إنما يعاقب المسيء. ومنه قوله تعالى:]إنّما الله إله واحد[[1] وقوله تعالى:]كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون[[2] وقوله تعالى:]وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن تولّيتم فاعلموا أنّما على رسولنا البلاغ المبين[[3].

وقد تعمل هذه الأدوات قليلاً مع وجود (ما) قال الزجاج: (من العرب من يقول: إنما زيداً قائم. ولعلما بكراً جالس. وكذا أخواتها. ينصب بها ويلغي ما).

وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي، وابن السراج. وحكاه الأخفش والكسائي. وعلى ذلك ظاهر كلام ابن مالك فإنه قال: "وقد يُبَقَّى العمل" و(قد) هنا للتقليل على ما يظهر. أي: قد يبقى العمل مع وجود (ما) وتكون (ما) ملغاة عن الكف.

ومن الشراح من قال: إن (قد) للتحقيق، وإن المقصود بذلك (ليت) فهي التي يجوز فيها الإعمال والإهمال، وأما الباقي فيجب فيه الإهمال.

واحترزنا بالزائدة من (ما) الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل، سواء كان الموصول اسميّاً أو حرفيّاً[4]، فالأول نحو: إن ما في الغرفة طفل. أي: إن الذي في الغرفة طفل. ومنه قوله تعالى:

---

1 (?) سورة النساء، آية: 171.
2 (?) سورة الأنفال، آية: 6.
3 (?) سورة المائدة، آية: 92.
4 (?) (ما) الكافة تكتب موصولة بآخر (إنّ)، و(ما) الموصولة تكتب مفصولة.

]إنّما صنعوا كيد سحر[[1] فـ(ما) موصولة، وهي اسم (إن) و(صـنعوا) صلة الموصول، والعائد محذوف، و(كيدُ) خبر إن.

والثاني: وهو الموصول الحرفي. نحو: إنَّ ما فعلت حسن. أي: إنَّ فعلك حسن، فـ(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم (إن).

188) وَجَائِزٌ رَفْعُـكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا

189) وَأُلْحِقَـتْ بِإنَّ لكِـنَّ وَأنَّ مِـنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

إذا عطف على اسم (إن أو أن أو لكن) فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكـــون العطف بعد مجيء الخـــبر. فيجـــوز في المعطوف وجهان:

الأول: النصب عطفـــــاً على اسم (إن)، وهـــــذا هو الأوضح والأنسب للمشـاكلة بين المعطـوف والمعطـوف عليـه، ولم يـذكره ،لأنه، كالمعطوف على سائر المعمولات.

الثاني: الرفع. وهو جائز إجماعاً، وفي تخريجه أوجه كثيرة.

مثال ذلـك: إن الكـذبَ ممقـوتٌ شـرعاً وعقلاً وإخلافُ الوعـد. ومنه قوله تعـالى:]وأذان من الله ورسـوله إلى النـاس يـوم الحج الأكـبر أن الله بـريء من المشـركين ورسـوله[[2] فقد قـرأ السـبعة برفع (ورسوله)، ورفعه على أنه مبتدأ حذف خبره، لدلالة خـبر (إن) عليه، والتقدير: ورسوله بريء مهم، ويكون من عطف الجمل[3].

الحالة الثانيـة: أن يكـون العطف قبل مجيء الخـبر نحـو: إن الظلم والاستبدادُ مؤذنان بخـراب الـديار. فـالجمهور من البصـريين على تعين النصب وعدم جواز الرفع بحال[4]، وأجـاز الفـراء وشـيخه

---

1 (?) سورة طه، آية: 69.

2 (?) سورة التوبة، آية: 3.

3 (?) وقيل: إنه معطوف على موضع اسم (إن) قبل دخول (إن) لأنه في موضع رفع أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء)، وما بينهما يجري مجرى التوكيد فلذلك ساغ العطف.

4 (?) تعليلهم أنه يلزم على الرفع توارد عاملين (وهما: إن والابتداء) على معمول واحد، وهو الخبر.

الكسائي[1] – وبقية الكوفيين – الرفع: وهو الحق لوروده في القرآن الكريم. قال تعالى:]إنّ الذين ءامنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من ءامن بالله[[2] فقد قرأ السبعة برفع (الصابئون)، وهذا دليل في غاية القوة على جواز الرفع بعد العاطف قبل مجيء الخبر[3].

وقد جاء العطف بالرفع من كلام العرب شعراً ونثراً. فمن النثر ما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون: إنك وزيدٌ ذاهبان. برفع (زيد) قبل مجيء الخبر. وأما الشعر فكثير . . ومنه قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإني وقَيَّارٌ بها لغريب[4].

فعطف (قيار) وهو اسم فرسه أو جمله، على محل ياء المتكلم (فإني) الواقع اسماً لـ(إن) قبل مجيء الخبر وهو (لغريب)[5].

---

1 (?) ذكر ابن هشام وغيره أن الكسائي يجيز مطلقاً، والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم بأن يكون مبنياًّ أو مقصوراً، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ. راجع "معاني القرآن" للفراء (1/310).

2 (?) سورة المائدة، آية: 69.

3 (?) وحسبنا في ذلك اتفاق القراء السبعة جميعاً على رفع (الصابئون) والقراء سنة متبعة، أما توجيه ذلك فقد ذكر أبو البقاء العكبري سبعة أعاريب ،في كتابه (التبيان 2/451، 452) ومنها: أنه معطوف على محل اسم (إن) قبل دخولها. وسهل ذلك عدم ظهور النصب في اسمها. أو أنه مبتدأ حذف خبره والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها . . إلخ.

4 (?) رحله: الرحل يراد به هنا، مسكن الرجل وما فيه من أثاث. (وقيار) اسم حصان أو جمل للشاعر. والمعنى من يك منـزله بالمدينة فليمسِ بها. أما أنا فلا، لأني وجملي أو فرسي غريب بها بعيد عن أهلي وعشيرتي.

5 (?) لا ريب أن النحاة يعترفون بثبوت الرفع في هذه الحالة في كتاب الله تعالى في قراءة سبعية متواترة، ويعترفون بوروده عن العرب شعراً ونثراً. مما يصح معه قطعاً أن يقال: بجواز الرفع. لكن نجد أن جمهورهم يرفضون هذه القاعدة. ويمنعون القياس عليها كما صرح بذلك الروداني والرضي – وغيرهما – فيما نقله عنهما الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (1/286) ولقد تعرض سيبويه – رحمه الله – لتغليط العرب في ذلك فقال: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان) (الكتاب 2/155) والغريب في الأمر أن البصريين حين يرفضون الرفع يستندون لتعليل، ويعرضون عن الدليل – وهو السماع.
إن المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند. وأن يُخضعوا قواعدهم للقرآن الكريم. لتكون أشد إحكاماً. وأبعد عن الاعتراض. كما أن المنهج الحق أن تصحح القاعدة

وقد ذكر النـاظم الحالة الأولى فقـال: (وجـائز رفعك . . . إلخ) أي: يجـوز الرفع في الاسم الواقع بعد عـاطف بعد أن تسـتكمل إنَّ معموليها، وذلك بمجيء الخبر، وتسمية هذا المرفوع معطوفـاً على اسم إن فيه تجوز لأنه صرح في "التسهيل" بأنه مبتدأ حذف خـبره، كما تقدم[1]. وتعبـيره بجـواز الرفـع، يفهم منه أن النصب هو الأصـل، لموافقته اسم (إن)، ثم ذكر في البيت الثاني أن هـذا الحكم خـاص بـ(إنَّ وأنَّ ولكنَّ).

أما (ليت ولعل وكـأن) فلا يجـوز معها إلا النصـب، سـواء كـان العطف قبل مجيء الخبر أو بعده. نحو: ليت الرخاء دائمٌ والأمن أو: ليت الرخــاء والأمن دائمــاً. وفي بيت ابن مالك خففت النــون في (أنّ) و(كأنّ) لضرورة الشعر. .

* * *

190) وَخُفِّفَـتْ إنَّ فَقَـلَّ الْعَمَـلُ وَتَلْـزَمُ الَّـلامُ إذَا مَـا تُهْمَـلُ

191) وَرُبَّمَـا اسْتُغْنِـيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَـا نَـاطِـقٌ أرَادَهُ مُعْتَمِــداً

إذا خففت (إن) المكســـورة[2] فلها حالتـــان: الأولى: أن يليها الاســم. الثانيــة: أن يليها الفعــل. أما الأولى وهي أن يليها الاسم فيجوز فيها الإهمال. وهذا هو الكثيـر ويجـوز فيها الإعمـال، ويكـون

البصرية السالفة الذكر. احتجاجاً بالوارد لتطرد القاعدة ويكون الحكم في الحالتين واحداً. وهو جواز الرفع في العطف على اسم (إن) إضافة إلى الأصل وهو النصب. وإلى شرح التسهيل (2/48).

[1] شرح التسهيل (2 \ 48) .

[2] (?) تخفيفها يكون بحذف النون الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة، وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، كما سترى في بعض الأمثلة.

اسمها اسماً ظاهراً لا ضميراً، وإذا أهملت لزمت اللام في خبر المبتدأ بعدها لتفرق بينها وبين (إنْ) النافية، ولهذا تسمى (اللام الفارقة) و(لام الفصل) نحو: إنِ القراءةُ لمفيدةٌ.

فإن عملت لم تلزم اللام، لأنها لا تلتبس بإن النافية. لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إنِ القراءةَ مفيدةٌ.

وإن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبين المقصود بـ (إنْ) (وهو التوكيد) استغني عن اللام، لعدم اللبس. فمثال المعنوية: إنِ الاستقامة سعادة الدارين. فهي مخففة، لأن المعنى يفسد على اعتبارها نافية. ومنه قول الشاعر:

أنا أُباةُ الضيم من آل مالك وإنْ مالك كانت كرام المعادن[1]

فقد ترك الشاعر اللام في قوله: (وإن مالك كانت) اعتماداً على ظهور المراد. لدلالة مقام الافتخار في شطر البيت على الإثبات.

ومثال اللفظية: إنِ الفعلُ الجميلُ لن يضيع. ومنه قول الشاعر:

إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يَعْدَمْ خلاف معاند

فإن وجود (لن) في المثال. و(لا) في البيت. يُبْعِدُ أن تكون (إنْ) نافية، لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جدّاً في الكلام الفصيح. إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل. وفيه قرينة معنوية. فإن نفي النفي إثبات، فيكون المعنى: الحق يخفى على ذي بصيرة. وفساده ظاهر.

[1] (?) أباة: جمع (آب) كقضاة وقاض، اسم فاعل من أبى يأبى، أي: امتنع. والضيم: الظلم. مالك: اسم أبي قبيلة الشاعر. كرام المعادن: كريمة الأصول شريفة المنبت.

ومذهب سيبويه أن هـذه اللام هي لام الابتـداء، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وهـذا هو الظـاهر؛ لـدخولها في مواضع لا تـــدخل فيها لام الابتـــداء، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: "قد علمنا أن كنت لموقناً به" رواه البخـاري[1]. فعلى الأول يجب كسر همـزة (إن) لأنها بعد فعل من أفعـال القلـوب، وقد علق عن العمل بلام الابتـداء كما تقـدم، وعلى الثـاني يجب الفتح لطلب العامل لها بعد التأويل. وليست الفارقة من المعلقات.

قـال ابن مالـك: (وخففت إن) أي: المكسـورة. (فَقَـلَّ العمـل) أي: وكثر إهمالها، ولزم مجيء اللام بعـدها. وربما تـركت هـذه اللام إن ظهر الذي أراده المتكلم معتمداً على قرينة توضح المقصود.

* * *

192) وَالْفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِـباً بإِنْ ذِي مُوصَـلاَ

هـذه الحالة الثانية لـــ(إن) بعد التخفيــف، وهي أن يليها الفعل فيجب إهمالها. لـزوال اختصاصـها بالاسم[2]. والغـالب أن يليها فعل من الأفعال الناسخة، مثل: (كـان) أو (ظن)، والماضي الناسخ أكـثر من المضارع.

فالماضي نحــو: إنْ وجـدنا الكـذاب لأبعـدَ من احـترام النـاس وتوقـيرهم. قـال تعـالى:]وإن كـانت لكبـيرة إلا على الـذين هـدى

[1] (?) هذا الحديث في سؤال الميت في قبره، والضمير في قوله: (به) يعود على الرسول ﷺ. انظر فتح الباري (1/182).

[2] (?) وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، وقيل بجواز إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً والجملة الفعلية خبرها.

الله[(1)] والمضارع نحو: إن يكاد الذليل ليألف الهوان. قال تعالى:]وإن نظنّك لمن الكاذبين[(2).

ويقل أن يليها غير الناسخ. كالماضي في قولهم: (إنْ قنَّعت كاتبك لسوطاً)(3) وقول المرأة:

شَلّتْ يمينك إنْ قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد(4)

أو المضارع كقولهم: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه)(5) ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة. وإنما تذكر للعلم بها.

وهذا معنى قوله: (والفعل إن لم يك ناسخاً . . . إلخ) أي: أن الفعل إذا لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك – غالباً – لا تجده متصلاً بـ(إنْ) المخففة . وإنما الذي يتصل بها –في الغالب- هو الفعل الناسخ.

* * *

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 143، إن: مخففة من الثقيلة مهملة. لكبيرة: اللام فارقة. وكبيرة: خبر كان. واسمها ضمير مستتر يعود على ما تقدم أي وإن كانت التولية إلى الكعبة . . إلا على الذين: جار ومجرور متعلق بكبيرة، ودخلت (إلا) للمعنى، ولم يتغير الإعراب، لأنه استثناء مفرغ – كما سيأتي إن شاء الله في الاستثناء.

2 (?) سورة الشعراء، آية: 186، الكاف مفعول أول. ولمن الكاذبين: سد مسد المفعول الثاني، لأن العامل علق عنه باللام، كما سيأتي إن شاء الله.

3 (?) أي: أنك قنعت كاتبك سوطاً ، بمعنى :ضربته على رأسه بالسوط ، فصار كالقناع له فـ(إن) مخففه .وكاتبك: مفعول أول. ولسوطاً: اللام فارقة. وسوطاً: مفعول ثان.

4 (?) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية. ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. شلت: أصابها الشلل. وهو فساد اليد، لأنك قتلت مسلماً بغير حق. حلت: نزلت ووجبت. لمسلماً: اللام فارقة. ومسلماً: مفعول قتلت. وقد ولي الفعل (قتلت) إن المخففة وهو غير ناسخ.

5 (?) لنفسك: اللام فارقة. ونفسك: فاعل يزين ومضاف إليه. لهيه. اللام فارقة وهي: فاعل يشين. والهاء: للسكت. والمعنى: إن نفسك هي التي تزينك وتجملك. وهي التي تشينك وتعيبك. وقد ولي (إن المخففة) فعل غير ناسخ.

193) وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْـمُهَا اسْتَكَنّ وَالْخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنّ

194) وإِنْ يَكُنْ فِعْـلاً وَلَمْ يَكُـنْ دُعَا وَلَمْ يَكُـنْ تَصْرِيفُـه مُمْتَنِـعَا

195) فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أوْ نَفْي اوْ تَنْفِيسٍ أوْ لَوْ وَقَلِيـلٌ ذِكْرُ لَوْ

إذا خففت (أن) المفتوحة[1] ترتب على ذلك أربعة أحكام:

الأول: بقاء عملها.

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابـع: وجـود فاصل – في الأغلب – بينها وبين خبرها إذا كـان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الـدعاء، كما سـيأتي إن شـاء الله.

مثالها: علمت أنْ حـاتمٌ أشـهرُ كرمـاءِ العـرب فــ(أن) مخففـة. واسمها ضمير الشأن محذوف، أي: أنه. وحاتم: مبتدأ، وأشهر: خــبر والجملة خبر (أن) المخففـة، ومنه قوله تعـالى:]وءاخر دعـواهم أنِ الحمد لله ربّ العـالمين[[2] فـــ(أنْ)، مخففة من الثقيلــة، واســمها ضمير الشـأن محـذوف، تقـديره: أنـه، أي: الحـال والشـأن، وجملة (الحمد لله) خبرها.

وقد يبرز اسمها كقول المرأة ترثي أخاها:

بأنْك ربيـع وغيـث مَـرِيْعٌ وأنْـك هنـاك تكـون الثِّمـالا[3]

---

1 (?) إذا خففت (أنَّ) التبست بـ(أن) المصدرية الناصبة للمضارع. لكن علامة المخففة أن تقع بعد ما يدل على اليقين مثل: علم. أيقن. اعتقادي . . أو تدخل على فعل جامد مثل: عسى، ليس. أو يليها حرف التنفيس وهو السين أو سوف، ولهذا تفصيل يأتي في مكانه إن شاء الله.

2 (?) سورة يونس، آية: 10.

3 (?) البيت لجنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً الملقب بذي الكلب. (وقد تقدم ذكره في العلم) وقولها: بأنك: متعلق ببيت سابق:

لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبرَّ أفْق وهبَّت شمالا

فقد وقعت (الكـاف) اسـماً لـ(أنْ) المخففـة، وخبرها في الشطر الأول مفرد، وفي الشطر الثاني جملة، وهذا شاذ، أو ضرورة شعرية، فلا يقاس عليه. بل يقتصر على الكثير الشائع.

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى – في الغالب – بفاصل بينها وبين خبرها – كما تقدم – وهذا الفاصل للتفرقة بين (أن) المخففة. و(أن) المصدرية.

وهذا الفاصل واحد من أربعة:

1) (قد) نحو: أيقنت أنْ قد خط ما هو كائن. قال تعالى:]ونعلم أن قد صدقتنا[[1] فـ(أن) مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف. وجملة (صدقتنا) في محل رفع خبر (أن) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي (نعلم)[2].

2) أحد حرفي التنفيس – أي: الاستقبال – وهما: السين نحو: إن لم تسمع نصحي فاعترف أنْ ستندم، قال تعالى:]علم أن سيكون منكم مرضى[[3] أو سوف[4] كقول الشاعر:

والمرملون: الذين فقدوا زادهم، ومعنى (بأنك ربيع) أي: كثير نفعه، واصل عطاؤه، وغيث: مطر، والمراد هنا: الزرع بدليل وصفه بمريع. ومعناه: خصب. الثمالا: بوزن الكتاب، أي: الذخر والملجأ.

[1] (?) سورة المائدة، آية: 113.

[2] (?) ذكرنا فيما مضى أنَّ (أنْ) المخففة تقع بعد (عِلْم) والعلم إذا كان على بابه ينصب مفعولين – كما في الباب الذي يلي هذا – وقاعدة الإعراب في هذه الآيات التي ذكرنا – وما يماثلها – أن الجملة بعد (أن) هي الخبر و(أن) واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولي علم أو رأى أو حسب ونحوها.

[3] (?) سورة المزمل، آية: 20.

[4] (?) السين وسوف لا يدخلان إلا على المضارع المثبت. وسمي الحرف بذلك لأنه ينقل المضارع من الزمن الضيق، وهو الحال، إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال. قال تعالى:]كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون[وقال تعالى:]كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون[ولكن بينهما فرق، فالسين للقريب وسوف للبعيد، فهي أكثر تنفيساً وهو المراد بقولهم: حرف تسويف ومعناه: التأخير وتختص (سوف) بقبول اللام كقوله تعالى:]ولسوف يرضى[. . كما أن (السين) تختص بمعنى لا تؤديه (سوف) وهو تأكيد الفعل وتكراره وقطعه عن المستقبل البعيد كقول الشاعر:

سأشكر عمراً ما تراخت منيتي   أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قُدِرَا

3) أحد حروف النفي الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع، وهي (لا، لن، لم) نحو: أيقنت أنْ لا يضيع عند الله إحسان، قال تعالى:]أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا[[1] ونحو: جزمت أن لن يضيع العرف بين الله والناس، قال تعالى:]أيحسب أن لّن يقدر عليه أحد[[2] ونحو: اعتقادي أن لم تنفعك نصيحتي. قال تعالى:]أيحسب أن لم يره أحد[[3].

4) "لو" والنص عليها في كتب النحاة قليل، مع أنها كثيرة في المسموع نحو: أوقن أنْ لو استفاد المسلم مما يسمع لصلح المجتمع. قال تعالى:]وألّو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم مآء غدقا[[4].

وقد ورد ترك الفاصل في قول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤْلِ

ويفهم مما سبق أن الفصل غير واجب في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان الخبر جملة اسمية نحو: اعتقادي أن عواقب الصبر محمودة، قال تعالى:]وءاخر دعواهم أنِ الحمد لله رب العالمين[[5] إلا إذا قُصد النفي فيفصل بين (أنْ) وخبرها بحرف النفي نحو: رأيت أنْ لا صديق وفيّ. ومنه (أشهد أن لا إله إلا الله)

1 (?) سورة طه، آية: 89.
2 (?) سورة البلد، آية: 5.
3 (?) سورة البلد، آية: 7.
4 (?) سورة الجن، آية: 16.
5 (?) سورة يونس، آية: 10.

قال تعالى:]فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنّما أنـزل بعلم الله وأن لآ إله إلا هو فهل أنتم مسلمون[[1].

الثاني: إذا كـان الخـبر جملة فعلية فعلها جامد نحـو: علمت أن ليس للظلم بقاء. قال تعالى:]وأن ليس للإنسان إلا ما سعى[[2].

الثالث: إذا كان الخـبر جملة فعلية فعلها متصـرف، ولكن قصد به الـدعاء نحـو: أدام الله توفيقك وأن أسـبغ عليك نعمـه، ورزقك شـكرها. ومنه قـراءة نـافع المـدني:]والخامسة أن غضب الله عليها[[3] بصـيغة الفعل الماضي (غَضِـبَ) وتسـكين النـون. وبقية السبعة قرءوا بتشديد (أنَّ) ونصب ما بعدها.

وإنما تـرك الفصل في هـذه المواضع الثلاثـة؛ لأن الناصـبة للمضارع لا تقع في مثل ذلك، فلا لبس بينها وبين المخففة.

وهذا معنى قوله: (وإنْ تخفف أنَّ فاسمها . . . إلخ) فذكر ثلاثة من أحكامها بعد التخفيف، فإن قوله (فاسمها) معنـاه: بقـاء عملهـا. وإلا لم يكن اسماً لها. وهذا الحكم الأول. ولم يذكر أنه ضمير لضيق النظم. وقولـه: (اسـتكن) أي: اسـتتر واختفى، وخفف نـون الفعل للضرورة، والأصل (استكنَّ) وهذا الحكم الثاني. وأشـار إلى الثـالث بقوله: (والخبر اجعل جملة من بعد أن).

ثم قال: (وإن يكن فعلاً . . .) أي: وإن يكن الخـبر جملة فعلها لا يـدل على الـدعاء ولا يمتنع تصـريفه. فالأحسن الفصل بين (أن) وخبرها بما ذُكر، وقوله: (وقليل ذكر لـو) أي: قـلّ من النحـويين من ذكر (لو) وهذا لا ينافي ورودها كثيراً في الكلام الفصيح.

---

1 (?) سورة هود، آية: 14، وأن لا إله إلا هو: أن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، ولا: نافية للجنس. إله: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. والخبر محذوف تقديره: حق. إلا هو: بدل من الضمير المستتر في الخبر. وأما تقدير الخبر بكلمة (موجود) فليس بصحيح لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة. ولا يحصل بهذا التقدير المقصود من إثبات أحقية ألوهية الله وبطلان ما سواها. أما تقديره بـ(حق) أو (معبود بحق) فيدل على بطلان جميع ما يعبد من دون الله. وبيان أن الإله الحق هو الله وحده لا شريك له.

2 (?) سورة النجم، آية: 39.

3 (?) سورة النور، آية: 9.

196) وَخُفِّفَـتْ كَأَنَّ أيْضـاً فَنُـوِي مَنْصُـوبُهَا وَثَابِـتاً أيْضـاً رُوِي

إذا خففت (كـأنَّ) ثبتت لها الأحكـام الأربعة السـابقة في (أنْ) المخففة من بقـــاء عملها وحـــذف اســـمها. ومجيء خبرها جملة اسمية. أو فعلية مصدرة بلم مع المضارع. و(قد) مع الماضي.

فمثال الجملة الاسمية: كأنْ عصفورٌ سهمٌ في السرعة. ومثال الفعليــة: نَضَــرَ الزهر وكــأنْ لم يكن ذابلاً. قــال تعــالى:]فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس[[1].

وقد اجتمعت (كأنَّ) المشددة والمخففة في قوله تعـالى:]وإذا تتلى عليه ءايتنا ولّى مســتكبرا كــأن لم يســمعها كــأن في أذنيه وقراً[[2].

وقد روي مجيء اسمها ظاهراً كقول رؤبة:

غضنـفر تلقـاه عنـد الغضـب كأنْ وريـداه رشـاءا خُلْـبِ
[3]

ولا يقاس على هذا. لأنه نادر.

وهذا معنى قوله: (وخففت كأن . . . إلخ) ومعـنى (فَنُـوِي) أي: قُدِّر ولم يُـذْكَرْ في الكلام.وقوله (منصـوبها) معنـاه أنه بقي عملها . ثم ذكر أن اسمها قد يذكر ظاهراً في الكلام ، وهو قليل.

---

[1] (?) سورة يونس، آية: 24، الهاء مفعول أول. وحصيداً: مفعول ثان. كأن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تغن: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) والجملة في محل رفع خبر (كأن). بالأمس: متعلق بـ(تغن).

[2] (?) سورة لقمان، آية: 7.

[3] (?) البيت في كتاب سيبويه (3/165): كأن وريداه (بالرفع) ففيه تخفيف (كأن) مع حذف اسمها، وهذا على الكثير الغالب وجملة (وريداه رشاءا خلب) خبرها، وأما على رواية (وريديه) فهو اسم (كأن) وقد ورد في الكتاب نفسه (3/164) والغضنفر: الأسد، والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. والرشا: الحبل وهو بلفظ التثنية، لأن المشبه شيئان، ويروى بالإفراد، وهو جائز فقد يخبر بالمفرد عن المثنى. وخلب: بالضم: الليف، ويجوز تسكين اللام للتخفيف.

تخفيف "لكن":

إذا خففت "لكنَّ" وجب إهمالهـــــا. وزال اختصاصـــــها بالجملة الاسمية، فتدخل على الاسـمية والفعليـة، وعلى غيرهمـا، ويبقى لها معناها بعد التخفيف، وهو: الاستدراك، نحو: الكتاب صغير لكنْ نفعه عظيم.

"لاَ" الّتِـي لِنَفْــي الْجِنْــس

197) عَمَلَ إنَّ اجْعَـلْ لِلاَفِــي نَكِــرَهْ مُفْــرَدَةً جَـاءَتْـكَ أوْ مُكَــرَّرَه

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسـخة للابتـداء. وهو "لا" التي لنفي الجنس. والمراد: نفي الخبر عن الجنس كله على سـبيل الاستغراق والشمول. فإذا قلت: لا بستان مثمـرـ فقد نفيت الإثمـار عن جميع البساتين. وعلى هذا لا يصح أن تقول. لا بسـتانٌ مثمر بل بسـتانان. لأن هـذا يكـون تناقضـاً، بخلاف "لا" العاملة عمل ليس، فإنها ليست نصّـاً في الجنس، بل تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس. فإن قدرتها نافية للواحد جاز أن تقول: لا بستان مثمراً بل بستانان، وإن قدرتها نافية للجنس لم يجز ذلك[1].

وتسـمى "لا" النافية للجنس "لا" التبرئـة. لتبرئة أفـراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تختص بهذه التسمية، لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى.

وهي تعمل عمل "إن" فتنصب المبتدأ اسماً لها[2] وترفع الخبر خـبراً لهـا، سـواء كـانت مفـردة، كما في المثـال. أو مكـررة، كما سيأتي إن شاء الله.

ولا تعمل "لا" النافية للجنس إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكـرتينـ فلا تعمل في المعرفة وقد ورد أمثلة قليلة، جاء فيها الاسم معرفة، كقـولهم: قضـية ولا أبا حسن لها، فـ(أبا حسن) اسم "لا" وهو معرفة بالإضافة، وهي مؤولة

---

1 (?) هذا الفرق بين نوعي (لا) خاص بما إذا كان الاسم مفرداً كما مثلنا، فإن كان مثنى أو جمعاً فالاحتمال موجود فيهما معاً نحو: لا عاقلين متشاتمان، لا مجدين مذمومون. ونحو: لا عاقلان متشاتمينـ لا مجدون مذمومينـ ففي هذا احتمال نفي الحكم عن الجنس كله. أو نفي قيد التثنية فقط أو قيد الجمع فقط.

2 (?) أي لفظاً أو محلاًّ بأن يكون مبنيّاً على الفتح – مثلاً – في محل نصب كما سيأتي.

عند النحويين، كقول بعضهم: إنه على حذف مضاف أي: ولا مثل أبي حسن لها . . والظاهر أنه لا داعي لهذا التأويل لتكلفه. بل تقبل هذه النصوص بإبقاء اسم "لا" معرفة، دون محاكاتها، ويقتصر على اللغة المشهورة.

الثاني: ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، كأن يتقدم خبرها على اسمها، فإن فُصل أُلغيت نحو: لا في الثوب طول ولا قصر. قال تعالى:]لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنـزَفون[(1).

الثالث: ألا يدخل عليها حرف جر. فإن دخل عليها بطل عملها نحو: جئت بلا كتاب(2).

قال ابن مالك: (عمل "إن" اجعل لـ "لا". . . إلخ) أي: اجعل عمل "إن" ثابتاً لـ"لا" في نكرة أي: يكون اسمها وخبرها نكرتين، سواء جاءت مفردة أو مكررة.

* * *

198) فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

199) وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ....

اسم "لا" النافية للجنس له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مضافاً أي: مكوناً من كلمتين. أضيفت الأولى إلى الثانية نحو: لا عمل خيرٍ ضائع.

---

1 (?) سورة الصافات، آية: 47، الضمير يعود على قوله تعالى:]يطاف عليهم بكأس من معين[أي ليس في الخمرة ما يغتال عقولهم وأجسامهم فيهلكهم.

2 (?) يصح في هذا المثال وشبهه أن تبقى (لا) على حرفيتها، ويكون حرف الجر قد تخطاها فعمل الجر فيما بعدها. وليست زائدة بالرغم من أن العامل تخطاها. لأن القول بزيادتها يفسر المعنى، ويصح أن تكون اسماً بمعنى (غير) فيكون الإعراب عليها. فهي اسم بمعنى غير مجرور بكسرة مقدرة على الألف (ولا) مضاف و(كتاب) مضاف إليه.

الثانيــة: أن يكــون شــبيهاً بالمضــاف أي: مكونــاً من كلمــتين للأولى تعلق بالثانية غــير الإضــافة نحــو: لا عاصــياً أبــاه موفَّق، لا مقصراً في عمله ممدوح[1]، وحكم الاسم في هذين الحالين النصب لفظاً. والناصب هو "لا".

الثالثــة: أن يكــون اسـمها مفـرداً، أي: كلمة واحــدة. فـالمراد بــالمفرد هنــا: ما ليس بمضــاف ولا شــبيه بالمضــاف. فيــدخل فيه المفرد نحو: لا سرور دائم. وجمع التكسير نحو: لا كواكب طالعـات. والمثـنى نحـو: لا ضـدين مجتمعـان، وجمع المـذكر السـالم نحـو: لا متنافسين في الخير نادمون. وما جمع بألف وتاء نحو: لا متبرجــات محترمات.

وحكم الاسم في هذا الحال أنه يبنى على ما كان ينصب[2] بــه. فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح في محل نصـب، والمثـنى وجمع المـذكر السـالم يبنيـان على الفتح في محل نصـب، والمثـنى وجمع المذكر السـالم يبنيـان على اليـاء. وما جمع بـألف وتـاء يبـنى على الكسر، لأنه الأصل في هذا الجمع. ويجوز بناؤه على الفتح.

وعلة البناء في هذه الحال تـركب "لا" مع اسـمها مثل تـركيب "خمسة عشر" ويؤيد ذلك أنه إذا فُصل بين "لا" واسمها ولو بــالخبر زال البناء، كقوله تعـالى:]لا فيها غـولٌ[[3] وقيـل: علة البنـاء تضـمن معـنى "من" الاسـتغراقية. وهـذا وجيـه؛ لأن تضـمن الاسم معـنى الحــرف علــةٌ للبنــاء على ما ذكــروه في بــاب المعــرب والمبــني. والتركيب ليس علة للبناء، وإنما هو علةٌ للبناء على الفتح.

---

1 (?) من الفروق بين المضاف والشبيه بالمضاف. أن الشبيه منون. والمضاف غر منون للإضافة، ويشتركان في أنهما معربان.

2 (?) أي يبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتحة. وقد يبنى على الضم العارض. إذا كان اسم (لا) هو كلمة (غير) ونظيراتها. كما هو مذكور في باب الإضافة نحو: قبضت عشرة لا غير. فـ(غير) اسم (لا) مبني على الضم في محل نصب، والخبر محذوف أي: ليس غيرها مقبوضاً، وشرط ذلك أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه. وتوضيح ذلك في الباب المذكور إن شاء الله.

3 (?) سورة الصافات، آية: 47.

وهذا معنى قوله: (فانصب بها مضافاً . . . إلخ) أي: انصب بـ "لا" المضاف والمضارع له. أي: المشابه له. وقوله: (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) أي بعد المضاف والمشبه به اذكر الخبر رافعاً له. والرافع للخبر هو "لا" فهي عاملة في الجزأين كبقية النواسخ. ويستفاد من قوله: (وبعد . .) أنه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم، وهو شرط في عملها كما تقدم في البيت الأول، وقوله: (وركب المفرد فاتحاً . .) أي: ركب اسم "لا" المفرد مع "لا" مبنيّاً على الفتح، وفيه إشارة إلى علة البناء.

* * *

199) .... وَالثَّانِ اجْعَلا

200) مَرْفُوعاً أوْ مَنْصُوباً أوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أوّلاً لاَ تَنْصِبَا

إذا أُتي بعد "لا" والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن تتكرر لا.

الثانية: ألا تتكرر.

فإن تكررت "لا" فلا يخلو اسم "لا" الأولى"المعطوف عليه" من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مبنيّاً لكونه مفرداً. كقوله ﷺ: "ألا أدلك على باب من أبواب الجنة: لا حول ولا قوة إلا بالله"[1].

فيجوز في الثاني الذي بعد "لا" ثلاثة أوجه:

[1] (?) خبر (لا) محذوف تقديره: لا حول لنا أو لا حول موجود. والجار والمجرور متعلق بالخبر. والحديث رواه أحمد والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. من حديث قيس بن سعد بن عبادة.

1) البنـــاء على الفتح (ولا قـــوة) فتكـــون الثانية عاملة عمل "إنَّ" والـــــــــواو عاطفة من بـــــــــاب عطف الجمل أو المفردات[1].

2) النصب (ولا قـــوةً) عطفـــاً على محل اسم "لا" وتكـــون الثانية زائدة لتوكيد المنفي، ولا عمل لها.

وهذا أضعف الأوجه، لأن فيه نصب الاسم المفرد مع وجود "لا" وحقه البناء، ثم قالوا: بزيادتها لتسويغ العطف، ولا موجب لذلك. حتى إن يونس بن حبيب وجماعة خصوا النصب بالضرورة، كتنوين المنادى.

3) الرفع (ولا قـوةٌ) عطفـاً على محل "لا" واسـمها؛ لأنها في موضع رفع بالابتـداء عند سـيبويه. وتكـون "لا" زائـدة. أو تكـون عاملة عمل (ليس) وما بعـدها هو اسـمها مرفـوع ـ وتفيد نفي الجنس. أو مبتدأ ـ وليس لـ(لا) عمل فيـه، ومنه قول الشاعر:

هـذا لعمـركم الصَّغَارُ بعيـنه لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ [2]

الحالة الثانية: أن يكون اسم "لا" الأولى منصوباً لكونه مضـافاً أو شـبيهاً بـه، فيجـوز في الاسم الـذي بعد "لا" الثانية الأوجه الثلاثة السابقة وهي: البناء والرفع والنصب. نحو: لا عملَ خيرٍ ولا بـرَّ أولى من إكـرام الوالـدين. فيجـوز: نصب "بـرَّ" عطفـاً على اسم الأولى

---

[1] (?) اعلم أن خبر (لا) المكررة قد يكون محذوفاً نحو: لا طالب موجود ولا مدرس أي: ولا مدرس موجود. وقد يكون مذكوراً. والعطف فيهما من باب عطف الجملة على الجملة.
فإن كان الخبر المذكور صالحاً لهما معاً نحو: لا كتاب ولا قلم مع الطالب فهو من عطف المفرد على المفرد إن جعلنا الخبر لهما معاً. فإن قدرنا خبر (لا) الثانية فهو من باب عطف الجملة على الجملة، كما تقدم.

[2] (?) لعمركم: العَمْر - بفتح فسكون - الحياة. والصغار: بوزن السحاب هو الذل والحقارة وهو خبر المبتدأ (هذا) والمبتدأ (عَمْر) وخبره المحذوف جملة معترضة. بعينه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال.

المنصوب وتكون (لا) مهملة ، فتقول (ولا بـرَّ)... ويجـوز بنـاؤه على الفتح لأنه مفـرد، فتقـول: (ولا بــرَّ) ويجــوز رفعه على اعتبــار "لا" عاملة عمل ليس. أو مهملة، وهو مبتدأ فتقول: (ولا برٌّ).

ومثـال الشـبيه بالمضـاف: لا مستشـيراً في أمـوره ولا متأنيـاً نادم. فيجوز في (متأنياً) الأوجه الثلاثة على ما سبق.

الحالة الثالثـة: أن يكـون المعطـوف عليه مرفوعـاً، لكـون "لا" عاملة عمل "ليس" أو مهملة. فيجوز في الثاني وجهان:

1) البناء على الفتح أو ما ينوب منابه؛ لأنه مفرد.
2) الرفـع. عطفـاً على ما بعد "لا" الأولى، أو أنها زائـدة، وما بعدها مبتدأ، أو على أنها عاملة عمل ليس، كالأولى.

مثال ذلك: لا قـويٌ ولا ضـعيفٌ أمـام حكم الشـرع. فيجـوز في "ضعيف" البناء على الفتح والرفـع، ومنه قوله تعـالى:]أنفقـوا ممّـا رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شــفاعةٌ[[1] فقد قرأ أكثر السـبعة بـالرفع، على أن "لا" عاملة عمل ليس أو مهملـة. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالبناء على الفتح في الجميـع. قـال مكي: "والاختيار الرفع لأن أكثر القراء عليه"[2] أهـ.

ولا يجــوز النصب في هــذه الحالة لأنه إنما جــاز في الحــالتين السابقتين لإمكان العطف على محل اسم "لا"، وهنا ليست بناصـبة فيسقط النصب.

وهذا معنى قوله: (والثـان اجعلا مرفوعـاً أو منصـوباً . . . إلخ) أي: والثاني من قولك: (لا حول ولا قوة) اجعله مرفوعـاً أو منصـوباً أو مبنيّاً على الفتح للـتركيب، ولما قـال: (وإن رفعت أولاً لا تنصـبا) فهم أن جـواز الأوجه الثلاثة مخصـوص بما إذا بـنى الأول أو نصـب. فإن رُفِعَ سقط النصب كما تقدم.

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 254.
2 (?) الكشف عن القراءات السبع (1/306).

وقد اكتفى النــاظم بالمثــال (ولا قــوة) عن ذكر الشــرطين السابقين وهما:

الأول: أن يكون ما بعد "لا" الثانية نكرة.

الثاني: أن يكون مفرداً.

كما اكتفى به عن ذكر أن هذه الأحكـام خاصة بــ"لا" المكـررة بعد العـاطف، أما إذا عُطف بلا تكـرار فسـيأتي حكمه إن شـاء الله تعالى.

فـإن كـان ما بعد الثانية غـير نكـرة أو كـان غـير مفـرد وهو المضاف والشبيه بالمضاف، فأذكره – هنالك أيضاً – إن شاء الله.

*   *   *

201) وَمُفْرَداً نَعْتـاً لِمَبْـنىٍّ يَلـي فَافْتَحْ أَوِ انْصِـبَنْ أوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ
202) وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لا تَبْنِ وَانْصِبْـهُ أوِ الرَّفْـعَ اقْصِدِ

إذا وقع بعد اسم "لا" النافية للجنس نعت جاز فيه ثلاثة أوجه:

1) البناء ،2) النصب ، 3) الرفع. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: أن يكـون النعت مفـرداً. أي: ليس مضـافاً ولا شـبيهاً بالمضاف.

الثاني: أن يكون اسم "لا" مفرداً.

الثالث: ألا يفصل بين النعت والمنعوت بفاصل.

مثال ذلك: لا مدرسَ مهمـلَ أو مهملاً أو مهمـلٌ نـاجح. فيجـوز في النعت (مهمـل) البنـاء على الفتح لتركبه مع اسم "لا"، والنصب بالفتحة مراعـــاة لمحل اسم "لا"، والرفع مراعـــاة لمحل "لا" واسمها. لأنهما بمنـزلة المبتدأ المرفوع. فالنعت مرفوع كذلك.

فـإن تخلف شـرط من الشـروط الثلاثة امتنع البنـاء. وجـاز النصب أو الرفع.

فمثال تخلف الأول: لا مدرسَ مهملُ الطلاب أو مهملَ الطلاب ناجح.

ومثال تخلف الثاني: لا تاجرَ ملابسٍ خداعاً ناجح.

ومثال تخلف الثالث: لا صانعَ وعاملٌ خداعان ناجحان.

وهذا معنى قوله: (ومفرداً نعتاً . . . إلخ) أي: افتح أو انصب أو ارفع النعت المفـرد إذا كـان لمبـني – وهو اسم "لا" المفـرد – إذا ولى النعت المنعـوت (تعـدل) أي: تكن عـادلاً بين الأوجه الثلاثـة. والفاء في قوله: (فافتح) زائدة لتحسـين اللفـظ. فلا تمنع من تقـدم معمول ما دخلت عليه.

ثم أشار في البيت الثاني إلى النعت غير المستوفي للشروط. وبين أنك مخير فيه بين النصب والرفع، دون البناء.

* * *

203) وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُما   لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

تقدم أنه إذا أُتي بعد اسم "لا" بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو: إما أن تتكرر "لا" أو لا تتكرر. وقد مضى أنها إذا تكررت جاز في المعطوف الرفع والنصب والبناء، على التفصيل السابق.

أما إذا لم تتكرر "لا" وهو المراد هنا، فإنه يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول. وقد تقدم قبل هذا البيت أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء.

مثال ذلك: لا مدرسَ وطالبٌ أو طالباً في المعهد.

لا مدرسَ فقهٍ وطالبٌ أو وطالباً في المعهد.

فيجوز في المعطوف "طالب" النصب عطفاً على محل اسم "لا" في الأول. وعطفاً على لفظه في الثاني. ويجوز الرفع عطفاً على "لا" مع اسمها، كما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والعطف إن لم تتكرر "لا" . . . إلخ) أي: إذا جاء العطف ولم تتكرر "لا" فاحكم للمعطوف بما (انتمى) أي: انتسب للنعت المفصول من جواز الرفع والنصب وامتناع البناء.

واعلم أن جميع ما تقدم في موضوع العطف هو ما إذا كان المعطوف مفرداً، فإن كان غير مفرد لم يجز إلا النصب والرفع. سواء تكررت "لا" أم لم تتكرر نحو: لا برَّ ولا عملُ خيرٍ أولى من إكرام الوالدين.

وهذا كله إذا كان المعطوف نكرة، فإن كــان معرفة لم يجز إلا الرفع على أنه مبتدأ، تكررت "لا" أو لم تتكرر نحو: لا رجـلَ ولا زيـدٌ في الدار. أو: لا رجلَ وزيدٌ في الدار، ولا يجوز بناؤه ولا نصبه عطفاً على محل اسم (لا)؛ لأنها لا تعمل في المعرفــة،كما تقــدم في أول الباب.

* * *

204) وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ استِفْهَامِ مَا تَسْتَحِـقُّ دُونَ الاسْتِفْهَـامِ

تـدخل همـزة الاسـتفهام على "لا" النافية للجنس، فتبقى على ما كـان لها من العمل وسـائر الأحكـام سـبق ذكرهـا. من العطف والنعت. وجواز الإلغاء إذا تكررت، والاستفهام – هنا – ثلاثة أنواع:

الأول: أن يقصد بالاسـتفهام النفي (أي: المنصب على الخـبر هل هو ثابت أولا؟) نحـو: ألا تـاجرَ صـادقٌ؟ فهـذا اسـتفهام عن نفي الصدق هل هو موجود أولا؟

الثـاني: أن يقصد بالاسـتفهام التـوبيخ، نحو قولك للبخيـل: ألا إحسانَ منك وأنت غني؟ ومنه قول الشاعر:

ألا ارعواءَ لمن وَلَّتْ شبيبته وآذنت بمشيـب بعـد هـرم[1]

الثـالث: أن يقصد بالاسـتفهام التمـني نحـو: ألا مـالَ فأسـاعد المحتـاج[2]. والخـبر – هنا – محـذوف تقـديره: موجـود. ومنه قـول الشاعر:

ألا عُمْرَ وَلّـى مستطاعٌ رجوعـُه فيـرأبَ ما أَثْـأَتْ يـدُ الغـفلات[3]

---

1 (?) ارعواء: انزجار وانكفاف.مصدر ارعوى. والمعنى: ألا يبتعد وينكف عن المعاصي من ذهب شبابه وأنذره المشيب بالكبر والضعف وذهاب القوة؟

2 (?) من الأساليب الصحيحة في التمني: ألا ماء ماء بارداً، فـ(ماء) الأول اسم (لا) والثاني نعت له. وهو نعت موطئ أي: مهد لما بعده. وهو جامد لكنه نُعت بمشتق بعده مثل: مررت برجلٍ رجلٍ صالح .قال الخضري :إنه مبني على الفتح لتركبه مع الأول ا هـ أي فهو مثل : لا رجلَ ظريفَ. وخبر (لا) محذوف أي: موجود.

3 (?) فيرأب: أي: يصلح ويجبر. أثأت: أفسدت. والفعل (يرأب) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب التمني (مستطاع) خبر مقدم، أو خبر (لا) (رجوعه) مبتدأ مؤخر، أو نائب فاعل لمستطاع.

وقد خالف في هذا النوع سـيبويه ومن وافقـه، فقـالوا: لا عمل لها إلا في الاسم، ولا تعطى بقية الأحكام، وقـال المـازني والمـبرد: هي كالمجردة في جميع الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنف.

وهـذا معـنى قولـه: (وأعط "لا" . . . إلخ) أي: أعط "لا" النافية للجنس مع همزة الاستفهام، الداخلة عليها. ما تستحقه من الأحكام قبل دخول الاستفهام، والمراد همزة الاستفهام باعتبـار الأصـل. وإلا ففي التوبيخ والتمني خرجت الهمزة عن معناها الأصـلي. وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلومـاً من قبـل، ولا طلب مع التـوبيخ ولا مع التمني.

205) وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إسْقَاطُ الخَبَرْ إذَا الْمُـرَادُ مَـعْ سُقُـوطِـهِ ظَهَـرْ

إذا دليل على خـــبر "لا" النافية للجنس فإنه يحـــذف. وحذفه كثير، والدليل قد يكون مقالياًّنحو: هل من رجـلٍ حاضـرٍ؟ فيقـال: لا رجل. وقد يكون حالياً (أي: مفهوماً من المقام والحال) كـأن يقـال للمريض: لا بأس. أي: لا بأس عليك.

ومن الحذف قوله تعالى:]ولو ترى إذ فزعـوا فلا فـوتَ[[1] أي: فلا فوت لهم، وقال الشاعر:

لا يصلح الناس فوضى لاسراة[2] لهم ولا سـراة إذا جهـالهم سـادوا

أي: ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا.

---

[1] (?) سورة سبأ، آية: 51.

[2] (?) جمع سري. بمعنى شريف. وهو جمع على غير قياس. وقد ذكرت ذلك في آخر المبتدأ والخبر، فارجع إليه.

فإن لم يدلَّ على الخبر دليل لم يجز حذفه نحـو: لا طـالبَ في الفصل. ومنه قوله ﷺ: (لا أَحدٌ أغيرَ من الله)[3].

وهذا معنى قوله: (وشاع في هذا الباب . . . إلخ) أي: كـثر في باب "لا" التي لنفي الجنس حذف الخبر، إذا ظهر المــراد، ولا يظهر المراد إلا إذا وجد دليل.

[3] (?) الحديث رواه البخاري في صحيحه في باب "الصدقة في الكسوف" وهو في مسلم بلفظ آخر و(أغير) معناه: لا أحد أغير من الله إذا انتهكت محارمه. وغيرة الله من جنس صفاته التي يختص بها، فهي ليست مماثلة لغيرة المخلوقين، بل هي صفة تليق بعظمته وجلاله.

ظَـــنَّ وَأَخَــوَاتُــهَا

206) انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِداَ أعْنِي رأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجـَدَا
207) ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمـتُ مَعَ عَدْ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاْعْتَقـَدْ
208) وَهَبْ تَعَلَّـمْ وَالَّتِـي كَصَيـَّرا أيْضاً بِهَا انْصِـبْ مُبْتَداً وَخَبَـرَا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسـخة للابتـداء، وهو (ظن وأخواتها) فتنصب المبتدأ والخبر، وتغير اسمهما، إذ يصـير كل منهما مفعــولاً بــه. وبــالرغم من اعتبارهما مفعــولين فإنهما عمــدتان لا فضلتان كبقية المفعولات، لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

وتنفرد عن غيرها من النواسخ في أنه لابد لها من فاعـل. وهي إما أفعال وهو الأكـثر. أو أسـماء تعمل عملهـا، كما سـيأتي إن شـاء الله.

وأفعال هذا الباب قسمان: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

أما أفعال القلوب فهي: التي معانيها قائمة بـالقلب. متصـلة به كالعلم واليقين والظن ونحوها، وتنقسم أربعة أقسام:

الأول: ما يفيد في الخــبر يقينــاً، والمــراد بــاليقين: الاعتقــاد الجازم. وهو ثلاثة أفعال: "وجد" و"تَعَلَّمْ" بمعنى: اعلم[1] و"درى".

---

[1] (?) هذا التقييد احترازٍ من الفعل (تعلم) الذي معناه تحصيل العلم في المستقبل بتحصيل أسبابه نحو: تعلَّم النحو. وهذا متصرف له ماض (تعلَّمَ) ومضارع (يتعلم) ولا ينصب إلا مفعولاً واحداً. بخلاف (تعلم) بمعنى (اعلم) فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال نحو: تعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجبات الدين، وهو ينصب مفعولين، والغالب دخوله على أن ومعموليها، وهو غير متصرف، كما سيأتي إن شاء الله.

فمثال وجد: وجدت الصلاحَ بابَ الخير. قال تعالى:]إنّا وجــدناه صابرا نعم العبد إنه أوّاب[[1] فالهاء: مفعول أول. و"صابراً" مفعــول ثان.

وأما (تعلم) بمعــنى "اعلم" فــالكثير فيها أن تتعــدى إلى (أن) المؤكدة ومعموليها، نحو: تعلم أن الربا بلاء[2]، وتكون (أن) واســمها وخبرها في تأويل مصدر سدَّ مسد مفعولي (تعلم)، ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

فقلت تعلم أن للصيـد غِـرَّةً وإلا تضيعـها فإنـك قاتـله[3]

ويقل أن ينصب مفعــولين كل منهما اسم مفــرد، نحــو: تعلم الحياة جهاداً. ومنه قول الشاعر:

تعلم شفاء النفس قهـر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر[4]

وأما (درى) فــالأكثر فيه أن يتعـدى لواحد بالبــاء، تقــول: دريت بسفرك. فإن دخلت عليه الهمزة تعدى بها لواحد. ولثــان بالبــاء كما في قوله تعــالى:]قل لو شــآء الله ما تلوته عليكم ولآ أدراكم به[[5] فضمير المخاطب مفعول أول. والجار والمجرور مفعول ثانٍ.

وقد ينصب (درى) مفعــولين بنفســه، ولكنه قليل نحــو: دريت ثمرةَ العلمِ العملَ، ومنه قول الشاعر:

---

1 (?) سورة ص، آية: 44.

2 (?) تعلم: فعل أمر ناسخ ينصب مفعولين والفاعل أنت، و(أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم) وهذه قاعدة في هذا الباب أن الفعل الناسخ إذا دخل على أنَّ ومعموليها أو على أنْ مع الفعل ومرفوعه فإن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما، ويستثنى من ذلك أفعال التحويل فلا تدخل على أنَّ ولا على (أنْ).

3 (?) معناه: اعلم وتيقن أن للصيد أوقاتاً يهدأ فيها ويستريح، فإذا انتهزت هذه الفرصة فإنك قاتله لا محالة. وقوله: (وإلا تضيعها) فيه إدغام أداة الشرط بـ(لا) النافية. وأن واسمها (غرة) وخبرها (للصيد) في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم).

4 (?) معناه: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال ظفرها بعدوها وقهرها له، فعليك أن تبذل جهدك في أخذ الأشياء بالحيلة والدهاء برفق ولين.

5 (?) سورة يونس، آية: 16.

دُرِيْت الوفيَّ العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطاً بالوفاء حميد[1]

فالمفعول الأول (التاء) التي وقعت نائب فاعل. والثاني قوله: (الوفيَّ).

القسم الثاني من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر رجحاناً أي: رجحان اليقين، وأفعاله خمسة: (جعل) بمعنى: اعتقد و(حجا) و(عدَّ) و(هبْ) و(زعم).

فمثال (جعل): جعلت العلاجَ نافعاً. أي: اعتقدت. ومنه في بعض الآراء[2]، قوله تعالى:]وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً[[3] أي: اعتقدوا ومثال (حجا) حجوت الجوَّ بارداً. ومنه قول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألـمّت بنا يوماً ملمات

ومثال (عدَّ) عددت الصديقَ أخاً. ومنه قول الشاعر:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ[4]

ومثال: (هبْ):

فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني أمرأً هالكاً

وأما (زعم) فالأكثر فيها أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) المؤكدة، سواء كانت مشددة أو مخففة من الثقيلة. نحو: من زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع، ومنه قوله تعالى:]زعم الذين كفروا

---

1 (?) معناه: تيقن الناس وعلموا – يا عروة – أنك تفي بالعهد. فاغتبط بهذه الخصلة الكريمة، فإن الاغتباط بمثل هذه الصفة أمر محمود..

2 (?) راجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم (3/2/388).

3 (?) سورة الزخرف، آية: 19.

4 (?) المولى: المراد به – هنا – الصاحب والناصر. العدم: أي: الفقر.

أن لّن يبعثـوا][1] وقوله تعـالى:]إن زعمتم أنّكم أوليـاء لله من دون النّـاس فتمنـوا المـوت إن كنتم صـادقين][2] والمصـدر المـؤول سد مسد مفعولي زعم.

وقد تتعدى إلى المفعـولين بغـير توسط (أن) بينهما نحـو: أنت زعمت خالداً جريئاً، ومنه قول الشاعر:

زعمتنـي شيخـاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيـباً[3]

القسم الثالث من أفعـال القلـوب: ما يفيد في الخـبر يقينـاً أو رجحاناً، والغالب كونه لليقين وهو فعلان: (رأى) و(علم).

فمثـال (رأى) رأيت العلمـاءَ بـاقين ما بقي الـدهر، ومنه قوله تعالى:]إنّهم يرونـه بعيدا (6) ونـراه قريبا][4] فالأولى للظن، والثانية لليقين. أي: يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً لا محالة.

ومثال (علم): علمت الصـلحَ خـيراً، ومنه قوله تعـالى:]فـاعلم أنه لا إله إلا الله][5] أي: تيقن واعتقـد، وأن واسـمها وخبرها سـدت مسد مفعولي (اعلم)، وقال الشاعر:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل[6]

فـ(علم) لليقين، والدليل أن المقام مدح واستجداء.

القسم الرابع: ما يفيد في الخبر رجحاناً أو يقيناً، والغالب كونه للرجحان. وهو ثلاثة: (ظن) و(خال) و(حسب).

---

1 (?) سورة التغابن، آية: 7.

2 (?) سورة الجمعة، آية: 6.

3 (?) الشيخ: هو الذي ظهر عليه الضعف والشيب. ويغلب أن يكون من سن الخمسين. يدب دبيباً: أي: يمشي مشياً وئيداً.

4 (?) سورة المعارج، الآيتان: 6، 7.

5 (?) سورة محمد، آية: 19.

6 (?) فانبعثت: أي: ثارت وتحركت. واجفات: جمع واجفة ضرب من السير السريع، والمراد دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه.

فمثال (ظن): ظننت الكتابَ موجوداً. ومنه قوله تعالى:]فقال له فرعون إنّي لأظنّك يا موسى مسحورا[(1) وقد تستعمل لليقين، كقوله تعالى:]الذين يظنّون أنّهم ملاقوا ربهم [(2)على أحد القولين[3].

ومثال (خال): خِلتُ الدراسةَ مُتعةً. وقد وردت بمعنى (اليقين) في قول الشاعر:

دعاني الغواني عمهن وخِلْتُنِي لي اسم فلا أُدعى به وهو أول

وذلك لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك.

ومثال (حسب): حسب المهملُ النجاحَ سهلاً، ومنه قوله تعالى:]ولا تحسبن الله غافلا عمّا يعمل الظالمون[(4).

أما النوع الثاني من أفعال هذا الباب فهو: أفعال التحويل: وهي التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حالة إلى أخرى. وتسمى – أيضاً – أفعال التصيير لأن كل فعل منها بمعنى (صيّر).

وهي سبعة: جعل، وردَّ، وترك، واتخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووهبَ.

فمثال (جعل): جعلت الذهب خاتماً، ومنه قوله تعالى:]وقدمنآ إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هبآء منثورا[(5).

ومثال (ردَّ): رَدّتِ الاستقامةُ الوجوهَ المظلمة نيرةً، ومنه قوله تعالى:]يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين[(6) على رأي من يعرب (كافرين)

---

[1] (?) سورة الإسراء، آية: 101.

[2] (?) سورة البقرة، آية: 46، وهذا على أحد القولين. انظر "معاني القرآن" للاجاج 331/1، البحر المحيط (2/277).

[3] انظر : معاني القرآن للزجاج (1 \ 331) البحر المحيط (2 \ 277) .

[4] (?) سورة إبراهيم، آية: 42.

[5] (?) سورة الفرقان، آية: 23، قدمنا: أي عمدنا، والهباء: ما يُرى من غبارٍ في شعاع الشمس الداخل من النافذة.

[6] (?) سورة آل عمران، آية: 100.

مفعــولاً ثانيــاً، وهو الأظهــر. وقوله تعــالى:]لو يــردونكم من بعد إيمانكم كفّارا[[1]

ومثال (ترك): تركت الطلاب يبحثـون في المسـألة، ومنه قوله تعالى:]وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض[[2].

ومثال (اتخذ): اتخذت طـالبَ العلم صـديقاً، ومنه قوله تعـالى:]واتّخذ الله إبراهيم خليلا[[3].

ومثال (تَخِذَ) – بـالتخفيف - : تَخِـذَتِ الحـرارةُ الثلجَ مـاءً. ومنه قوله تعالى:]قال لو شئت لتّخذتَ عليه أجـرا[[4] فقد قـرأ ابن كثـير وأبو عمرو بتخفيف التاء وكسر الخاء، على وزن (لَعَلِمْتَ) وقرأ بقية السبعة بتشديد التاء وفتح الخاء.

ومثال (صيَّر): صيرت الزجاج لامعاً.

ومثال (وهب): وهبني الله فداء الحق.

وإلى ما تقــدم من التفصــيل أشــار ابن مالك بقولــه: (انصب بفعل القلب . . . إلخ) أي: انصب بالفعل القلـبي (جـزأي ابتـدا) أي: المبتــدأ والخــبر[5] وأشــار بقولــه: (أعــني رأى . . . إلخ) إلى أن المقصود أفعال معينة. إذ ليس كل فعل قلـبي ينصب مفعـولين، بل منه ما هو لازم نحــو: فكر الطــالب. ومنه ما هو متعـدٍّ لواحد نحــو: فهمت المسألة، ثم عدد أفعال القلوب التي تنصب مفعولين.

وقد قضت ضرورة الشعر على النــاظم أن يزيد الألف في آخر الفعلين (وجد وصير) وأن يخفف الدال في الفعل (عدَّ).

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 109.
2 (?) سورة الكهف، آية: 99.
3 (?) سورة النساء، آية: 125.
4 (?) سورة الكهف، آية: 77.
5 (?) لا يلزم دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر حقيقة، فقد تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وقد تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر.والمعمول على استقامة المعنى المراد بغير غموض، فمثلاً في أفعال التحويل نحو: صيّرت الذهب خاتماً. لا يصح أن تقول: الذهب خاتم، وكذا في بعض أفعال القلوب مثل، لا تحسب المجد تمراً فلا يستقيم أن تقول: المجد تمر.

وقوله: (وجعل اللذ كاعتقد) احتراز من (جعل) التي بمعنى (صيّر) فإنها من أفعال التحويل – كما مرَّ – وقوله: (اللذ) اسم موصول. وهو لغة في (الذي)، ثم أشار إلى أفعال التحويل بقوله: (والتي كصيَّرا) ولم يذكرها.

* * *

209) وَخُصّ بِالتَّعْلِيقِ والإلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

210) كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

أفعال القلوب كلها متصرفة، ما عدا (هبْ، وتعلَّم) فهما ملازمان للأمر. أما أفعال التحويل فهي متصرفة، إلا (وهب) فهو ملازم للمضي ويثبت لغير الماضي من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصاريف ما ثبت للماضي من العمل وغيره.

تقول: ظننت خالداً مسافراً. والمضارع نحو: أظن خالداً مسافراً. والأمر نحو: ظُنَّ خالداً مسافراً. واسم الفاعل نحو: أنا ظانٌّ خالداً مسافراً، واسم المفعول نحو: خالد مظنون أبوه مسافراً. فـ(أبوه) نائب فاعل لاسم المفعول، و(مسافراً) مفعول ثانٍ. والمصدر نحو: عجبت من ظنك خالداً مسافراً.

ومن التصاريف قوله تعالى:]وإنّي لأظنّك يا فرعون مثبورا[[1] وقوله تعالى:]إنّهم يرونه بعيدا (6) ونراه قريبا[[2] وقال تعالى:

---

[1] (?) سورة الإسراء، آية: 102.

[2] (?) سورة المعارج، الآيتان: 6، 7.

]فــاعلم أنه لا إله إلا الله[[1] وقــال تعــالى:]لو يـــردونكم من بعد إيمانكم كفّارا[[2] وقال تعالى:]لا تحسبوه شرّا لكم[[3].

وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة بالتعليق والإلغاء[4]. وأما غــير المتصــرفة فلا يكــون فيها تعليق ولا إلغــاء. وكــذلك أفعــال التحويل..

وهذا معنى قوله: (وخُصَّ بــالتعليق . . . إلخ) أي: خص بالإلغـاء والتعليق الأفعـال الـتي ذكـرت في النظم – في الأبيـات السـابقة – قبل (هب) وعددها أحد عشر فعلاً، والفعل (هب) ملازم للأمر وكذا (تعلم) وإذا جاء غير الماضي من سوى (هب وتعلم) فأعطه ما عُلِمَ من الأحكـام الـتي تكـون للماضـي، من العمل والتعليق والإلغـاء. وقوله: (زُكِنَ) أي: علم.

* * *

211) وَجَوِّزِ الإِلْـغَاءَ لا فِي الابْتِـدَا وانْوِ ضَمِيـرَ الشَّـانِ أوْ لامَ ابْتِـدَا

212) فِـي مُوهِمٍ إلْغَـاءَ مَا تَقَـدَّمَا والْتَـزِمِ التَّـعلِيـقَ قَبْلَ نَفْـيِ مَـا

213) وَإنْ وَلا لامُ ابْتـداءٍ أوْ قَسَـمْ كَـذَا والاسْتِفْهَـامُ ذَا لَـهُ انْحَتَـمْ

أفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

---

1 (?) سورة محمد، آية: 19.

2 (?) سورة البقرة، آية: 109

3 (?) سورة النور، آية: 11.

4 (?) يأتي البحث فيهما قريباً إن شاء الله. كما اختصت الأفعال القلبية المتصرفة بأن المصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها و(أنْ) وما دخلت عليه يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما بشرط خلو خبر (إن) من لام الابتداء، لأن وجودها موجب للكسر والتعليق، كما تقدم في باب (إنَّ)، وكما سيأتي في ذكر المعلقات، وفي الباب أمثلة لذلك.

الأول: الإعمال، وهو نصب المبتدأ والخبر، وهذا هو الأصل. وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل.

الثاني: الإلغاء.

الثالث: التعليق.

وهذان خاصان بأفعال القلوب المتصرفة، كما تقدم.

أما الإلغاء فهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاًّ، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو: الصدقُ - علمتُ - نافعٌ. فالصدق: مبتدأ. ونافع: خبر. وجملة (علمت) اعتراضية لا محل لها. فلم يعمل الفعل لا في اللفظ ولا في المحل.

ونحو: الصدقُ نافعٌ علمت. فجملة (علمت) مستأنفة لا محل لها.

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله؛ لضعفه بالتأخر. وفي المتوسط الإعمال أقوى؛ لأنه الأصل. وقيل: سواء.

وأما العامل المتقدم في نحو: علمت الصدق نافعاً. فلا يجوز إلغاؤه. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش مستدلين بالسماع عن العرب: كقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخالُ[1] لدينا منكِ تنويل[2]

فالشاعر ألغى الفعل (إخال) بمعنى (أظن) مع تقدمه، فأتى بالمبتدأ (تنويل) مرفوعاً، والخبر (لدينا)، ومثله قول الشاعر:

كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خلقي أني وجدت مِلاكُ الشيمة الأدبُ[3]

---

[1] (?) تقدم ضبط هذا اللفظ في أواخر باب النكرة والمعرفة.

[2] (?) مودتها: الضمير يعود على (سعاد) في أول القصيدة. وما إخال: أظن، تنويل: عطاء.

[3] (?) الكاف في مثل هذا الأسلوب اسم بمعنى (مثل) صفة لمصدر محذوف واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور. والتقدير: تأديباً مثل ذلك التأديب، وهو التأديب المذكور في بيت سابق وهو قوله:

فألغى الفعل (وجد) مع تقدمه، لأنه رفع المبتـدأ والخـبر (ملاكُ الشيمة الأدبُ).

وقد ذهب البصـــــريون إلى تأويل البيـــتين - وغيرهما - بما يتمشى مع القواعد العامـة، فقـالوا: إن المفعـول الأول محـذوف، وهو ضمير الشأن تقديره: (وما إخاله) و(وجدته) والجملة بعـده هي المفعول الثاني. أو أن الفعل متعلق عن العمل بلام الابتدا المقدرة، والأصل (لَلَدينا) و(لَمِلاك) ثم حذفت اللام، وبقي التعليـق. فليس هو من إلغاء.

وكلا التـأويلين فيه تكلف لا يخفى. فـالأولى إبقـاء البيـتين وغيرهما بلا تأويـل، ومسـايرة القواعد والأصـول العامة في الكتابة والكلام.

أما التعليق فهـو: إبطـال العمل لفظـاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صـدر الكلام بعد الفعل الناسـخ. ومعنـاه: منع الناسخ من العمل الظاهر - وهو النصب - في لفظ المفعـولين معـاً، أو لفظ أحـدهما، أما في المحل والتقدير فهو عامل. فمثلاً:

علمت الإسبالَ محرمـاً. تجد الفعل (علم) قد نصب المفعـولين مباشرة، فإذا قلنـا: علمت لَلإسـبالُ محـرمٌ، لم ينصب الفعل (علم) شيئاً في الظاهر، بسـبب وجـود مـانع من ذلـك، وهي (لام الابتـداء) التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليه، لأن لها الصدارة، ولكن هذا الفعل نصب المحل. فتقول عند الإعـراب، الإسـبال: مبتـدأ، محـرم: خـبره، والجملة من المبتـدأ والخـبر في محل نصب سـدت مسد مفعولي (علم).

وإذا قلت: علمت الإسـبالَ لهو المحـرم، فـإن الفعل عُلق عن العمل في المفعـول الثـاني دون الأول. فجملة (لهو المحـرم) في

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبـه والسـوأة اللقـب

وقوله (ملاك) أي قوام الشيء وما يجمعه و(الشيمة) الخلق.

محل نصب سدت مسد المفعول به الثاني، وبهـذا يتـبين أن التعليق قد يقع للفعل الناسخ عن كلا المفعـولين، وقد يـأتي المفعـول الأول صريحا. ويكون التعليق عن الثاني فقط.

والمعلِّق عن العمل أنواع:

1) حـروف النفي (مـا، وإن، ولا) دون غيرهـا. فمثـال (مـا): علمت ما التهورُ شجاعةٌ، قـال تعـالى:]وظنّـوا ما لهم من محيص[[1] وقال تعالى:]ويعلم الـذين يجادلــون في اياتــنا ما لهم من محيص[[2] ومثال (إن): وجدت إنِ التحيّل جائز. أي: ما التحيل جـائز. قـال تعـالى:]وتظنّـون إن لبثتم إلا قليلا[[3].

ومثال (لا): ألفيت لا الإفراط محمود ولا التفريط.

2) لام الابتداء نحو: علمت لزوال النعمة بكفرها. قال تعـالى:]ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الأخرة من خلاق[[4].

3) لام القسم نحو: علمت ليحاسبن المـرء على عملـه. ومنه قول لبيد:

ولقد علمت لتأتيـنَّ منيتـي إن المنايـا لا تطيـش سهامهـا[5].

---

1 (?) سورة فصلت، آية: 48، لهم: خبر مقدم. من محيص: من حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. ومحيص: مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصب سدت مسد مفعولي (ظن).

2 (?) سورة الشورى، آية: 35.

3 (?) سورة الإسراء، آية: 52، إلا قليلاً: إلا: حرف استثناء مُلغى. قليلاً: نائب ظرف زمان منصوب أي: إلا وقتاً قليلاً. أو مفعول مطلق نائب عن المصدر أي: إلا لبثاً قليلاً. وجملة (إن لبثتم إلا قليلاً) في محل نصب سدت مسد مفعولي (تظنون).

4 (?) سورة البقرة، آية: 102، لمن: اللام هي لام الابتداء، ومن: اسم موصول مبتدأ. وجملة (اشتراه) صلة (ماله) ما: نافية. والجار والمجرور: خبر مقدم. من خلاق: من: حرف جر زائد إعراباً مؤكد معنى. خلاق: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والجملة خبر (من) الموصولة والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي (علموا).

5 (?) لا تطيش: لا تخيب ولا تخطئ. والمعنى: أن الموت واقع لابد منه. واللام في قوله (لتأتينَّ) واقعة في جواب القسم. والجملة لا محل لها جواب القسم. وقد سدت مسد مفعولي (علم).

4) الاستفهام وله ثلاث صور:

1) أن يكـون أحد المفعـولين اسم اسـتفهام نحـو: علمت أيَّهم مـواظب على الصـلاة؟ ومنه قوله تعـالى:]لِنعلَمَ أيُّ الحزبين أحصى[(1).

2) أن يكـون أحد المفعـولين مضـافاً إلى اسم اسـتفهام نحو: علمت صاحبُ أيِّهم المواظب؟

ج) أن يكـون أحد المفعـولين دخلت عليه أداة اسـتفهام نحـــو: علمت أعليٌّ مســـافر أم مقيم؟ ومنه قوله تعالى:]وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون[(2).

قـال ابن مالك عن الإلغـاء: (وجـوز الإلغـاء . . . إلخ) أي: أن الإلغاء جائز لا واجب، ولا يكون الإلغاء حين يكون الناسخ في ابتـداء جملته أي: متقـدماً على المفعـولين، فـإن جـاء من كلام العـرب ما ظـاهره إلغـاء العامل المتقـدم فإنك تقـدر ضـمير الشـأن، أو لام الابتداء، على ما بينا سابقاً.

وقال عن التعليق: (والتزم التعليق . . .) أي: يجب التعليق إذا وقع العامل قبل (ما) النافية. أو(إن) أو (لا) وكـذلك يعلق العامل إذا وقع بعد لام الابتداء أو لام القسم. وقوله: (والاستفهام ذا له انحتم) ذا: أي: التعليق، والتقدير والاستفهام وجب لأجله التعليق.

214) لِعِلْـمِ عِـرْفَانٍ وَظَـنٍّ تُهَـمَه تَعْـدِيـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُلْتَــزَمَـهْ

---

1 (?) سورة الكهف، آية: 12، لنعلم: اللام لام التعليل.والمضارع بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بالفعل (بعثناهم) و(أي الحزبين) مبتدأ و(أحصى) خبر والجملة في محل نصب.

2 (?) سورة الأنبياء، آية: 109، إن: نافية. أقريب: مبتدأ، أم بعيد: معطوف عليه، ما: اسم موصول خبر المبتدأ أو فاعل سد مسد الخبر، وجملة (توعدون) صلة، والجملة في محل نصب والمعنى: ما أدري جواب هذا السؤال.

تقدم أن (علم) من أفعال القلوب التي تنصب مفعـولين، وذكر في هـذا الـبيت أنها تـأتي بمعـنى عـرف. ويكـون مصـدرها (العلم) بمعنى (العرفان) فتنصب مفعـولاً واحـداً[1] نحـو: علمت الخـبر أي: عرفته. قال تعالى:]والله أخـرجكم من بطـون أمّهـاتكم لا تعلمـون شــيئاً[[2] وقــال تعــالى:]وءاخــرين من دونهم لا تعلمــونهم الله يعلمهم[[3].

كما تقدم أن (ظن) من أفعال الرجحان التي تنصب مفعـولين. وذكر هنا أنها تأتي بمعنى (اتهم) ومصدرها (الظن) بمعـنى: الاتهـام. نحـو: اختفى كتـابي وظننت خالـداً. ومنه قوله تعـالى:]وما هو على الغيب بضــنين[[4] على قــراءة (الظــاء) المشــالة، بمعــنى: متهم، فـ(ظنين) فعيل بمعنى مفعول، وقد نصب مفعولاً واحداً. وهو نـائب الفاعل، وهو الضمير المستتر.

وهذه قـراءة ابن كثـير وأبي عمـرو والكسـائي. ومعناهـا: ليس بمتهم في أن يأتي من عنده بشيء زيـادة فيما أوحى إليه أو ينتقص منه شيئاً.

وقرأ الباقون بـ(ضنين) بالضـاد. على معـنى: ببخيـلـ فهو فعيل بمعــنى: فاعــل. أي: ليس محمد ﷺ ببخيل في بيــان ما أُوحي إليه وكتمانه، بل بينه للناس.

---

[1] (?) فرق العلماء بين العلم والمعرفة. فالمعرفة تتعلق بذات الشيء، والعلم يتعلق بصفاته وأحواله، تقول: عرفت خالداً. وعلمت بكراً مسافراً. فالمعرفة تمييز المعروف من غيره، والعلم يفيد تمييز ما يوصف به عن غيره. وقد جاء في (المصباح المنير) "مادة عرف" ما نصه: (عرفته – عِرْفة – بالكسر – وعرفاناً: علمته بحاسة من الحواس الخمس) هذا فرق معنوي. أما اللفظي فإن (عرف) تنصب مفعولاً واحداً. قال تعالى:]يعرفونه كما يعرفون أبناءهم[وعلم تنصب مفعولين – كما في أول الباب – فإن نصبت واحداً فهي بمعنى (عرف) فإن بقيت على معناها فلابد من تقدير المفعول الثاني. ولابن القيم – رحمه الله – بحث وافٍ في هذا الموضوع في كتابه: (مدارج السالكين) (3/335) و(بدائع الفوائد) (2/62).

[2] (?) سورة النحل، آية: 78.

[3] (?) سورة الأنفال، آية: 60.

[4] (?) سورة التكوير، آية: 24.

وهـذا معـنى قولـه: (لعلم عرفـان . . . إلخ) أي: أن (علم) إذا كانت بمعنى (عرف)، ومصدرها العرفان، و(ظنّ)، إذا كـانت بمعـنى (اتهم) ومصدرها الظن بمعنى الاتهـام. تعـدت كل منها إلى مفعـول واحد.

وخصـهما ابن مالك بالـذكر؛ لأن (علم) أصل في أفعـال اليقين و(ظن) في أفعال الرجحان، ولأنهما ينصبان واحداً، ولا يخرجـان عن القلبيــة، أما غيرهما فينصب مفعــولين حملاً عليهمــا، ويخــرج عن القلبية غالباً.

*   *   *

215) وَلِرَأى الرُّؤيـا انْـمِ مَـا لِعَلِـمَا   طَـالِبَ مَفْعُـولَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْتَمَى

إذا كــانت رأى حُلمية – أي: للرؤيا في المنــام – تعــدت إلى مفعولين. كما تتعدى إليهما (علم) المذكورة في أول الباب.

ومثال ذلك: قوله تعالى:]قال أحــدهما إني أراني أعصر خمــرا وقال الآخر إني أراني أحمل فوق رأسي خبزا[[1] فالياء: مفعول أول لـ(رأى) في الموضعين. وجملة (أعصر خمـرا) و(أحمل فـوق رأسي خـبزًا) في محل نصب مفعـول ثـان. ومثله قوله تعـالى عن يوسف عليه الصــلاة والســلام:]إني رأيت أحد عشر كوكبــاً[[2] فـــ(رأى) حُلميــة، لدلالة متعلقها على أنه منــام، ولقوله تعــالى:]لا تقصص رؤيـاك على إخوتك[[3] وقوله تعـالى:]هـذا تأويل رؤيـاي من قبل[[4] والكثير استعمال الرؤيا لما في المنـام، فــ(أحَـدَ عَشَـرَ) مبـني على

[1] (?) سورة يوسف، آية: 36.
[2] (?) سورة يوسف، آية: 4.
[3] (?) سورة يوسف، آية: 5.
[4] (?) سورة يوسف، آية: 100.

فتح الجزأين في محل نصب مفعول أول، و(ساجدين) مفعول ثان[1].

وهذا معنى قوله: (ولرأى الرؤيا . . . إلخ) أي: انسب لـ(رأي) التي مصدرها (الرؤيا) ما (انتمى) أي: انتسب لـ(علم) المذكورة (من قبل) احترازاً من (علم) المذكورة قبل هذا البيت، فإنها لا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

وقد عبر المصنف عن (رأى) الحلمية بمصدرها (الرؤيا) وهو يقع مصدراً لرأى الحلمية، كقوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام:]هذا تأويل رءيي[[2] ولرأي البصرية، كقوله تعالى:]وما جعلنا الرءيا التي أرينك إلا فتنة للناس[[3] وقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هي رؤيا عين، أريها رسول الله ليلة أُسريَ به أهـ. والكثير استعمال (الرؤيا) مصدراً لـ(رأى الحلمية).

216) ولاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أوْ مَفْعُولِ

لا يجوز في هذا الباب حذف المفعولين أو أحدهما إلا إذا دلَّ عليه دليل.

فمثال حذفهما أن يقال: هل علمتَ البلاغةَ إيجازاً. فتجيب: نعم. علمتُ . . . أي: علمتُ البلاغةَ إيجازاً. ومنه قوله تعالى:]ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون[[4] أي: تزعمونهم

---

1 (?) هذا هو رأي جمهور المفسرين كابن جرير وابن كثير وغيرهما ، ويرى مكي وأبو البقاء وغيرهما من المعربين أن الرؤية – هنا – من رؤية العين. فيكون قوله:]ساجدين[حالاً، وعلى هذا فلا شاهد، في الآية، والله أعلم.

2 (?) سورة يوسف، آية: 100.

3 (?) سورة الإسراء، آية: 60.

4 (?) سورة القصص، آية: 74.

شركاء. والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل قوله تعـالى:]وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شــركاؤا[[1] ولأن الغالب في (زعم) – كما تقـدم – أن تتعـدى إلى معموليها بواسـطة (أن) وصلتها.

ومثال حذف أحدهما: أن يقال: هل علمتَ في هذا الحي أحــداً فقـيراً؟ فتجيب: علمتُ محمـداً. أي: علمتُ محمـداً فقـيراً. فحـذف الثـاني، وحذفه كثـير. ومنه قوله تعـالى:]وإذ واعـدنا موسى أربعين ليلة ثمّ اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون[[2] أي: اتخذتم العجل إلهاً[3].

ومثال حذف الأول وهو أقل مما قبله: أن يقال: ما مبلغ علمك بحكم إسبال الثياب؟ فتقـول: أعلم . . محرمـاً. وعليه وعيد شـديد. أي: أعلم الإسبال محرماً..

ومنه قوله تعالى:]ولا تؤتـوا السـفهاء أمـوالكم الـتي جعل الله لكم قياما[[4] أي: جعلها لكم قياماً.

وهذا معنى قوله: (ولا تجز هنا . . .) أي: لا تجز في هذا البـاب حذف المفعولين ولا مفعول واحد، إلا إذا دل على ذلك دليل.

*   *   *

217) وَكتَـظُنُّ اجْعـلْ تَقُـولُ إنْ وَلِـي   مُسْتَفْهَـماً بِـهِ وَلَـمْ يَنْفَصِـلِ

---

1 (?) سورة الأنعام، آية: 94.

2 (?) سورة البقرة، آية: 51.

3 (?) هذا على قول. وقيل إن الفعل متعدٍّ لواحد. وفي الكلام حذف أي: وعبدتموه إلهاً ومما يؤيد ذلك أنه لم يصرح بالمفعول الثاني ولا في موضع واحد. قال تعالى:]واتخذ قوم موسى[ ]اتخذوه وكانوا ظالمين[ ]إن الذين اتخذوا العجل[ومما يرجح الأول استلزام الثاني حذف الجملة. ولا يلزم في الأول إلا حذف مفعول وهو مفرد. وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة.

4 (?) سورة النساء، آية: 5.

218) بِغَيْـرِ ظَـرْفٍ أوْ كَظَـرْفٍ أوْ عَمَلْ وَإنْ بِبعْـضٍ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
219) وَأُجْـرِيَ القَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقَـا عِنْـدَ سُلَيْـمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

الأصل فيما تعلق من الجمل الاسمية أو الفعلية بقول أن يـورد محكيًّا على هيئته من غير تغيير.

فمثـال الاسـمية بعد القـول: قـال رسـول الله ﷺ: "الـبرُّ حسن الخلـق"، فالجملة من المبتـدأ والخـبر في محل نصب سـدت مسد المفعـول به للقـول، واشـتهرت بين المعـربين بأنها مقـول القـول، وليست مفعولاً به، لأن المفعول به لا يكون جملة.

ومثـال الفعلية بعد القـول: قـال رسـول الله ﷺ: "بعثتُ بجوامع الكلم".

أما المفرد بمعنى الجملة فإنه ينصب بـالقول على أنه مفعـول به مباشرة نحو: قلت حديثاًـ ونحو: قل كلمةً تنفع الحاضرين.

ويجوز إجـراء القـول مُجـرى (الظن) بـأن ينصب الفعل (قـال) وما تصرف منه المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصـبهما (ظن)، وهـذا خـاص بالجملة الاسـمية فقـط. أما الفعلية فلابد فيها من الحكايـة. والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين.

الأول: مذهب عامة العرب أنه لا يُجرى القول مُجـرى الظن إلا بشروط أربعة، أخذها النحويون من كلام العرب، وهي:

1) أن يكون الفعل مضارعاً.
2) أن يكون للمخاطب.
3) أن يكون مسبوقاً باستفهام حرف أو اسم.
4) ألا يفصل بين الفعل والاسـتفهام بفاصـل. باسـتثناء ثلاثة أشـياء، وهي: الظـرف أو الجـار مع المجـرور المجـرور أو

معمول آخر للفعل، وكثير من النحاة لا يشترط هذا الشرط، ورأيه قوي.

مثال المستوفي للشروط: أتقـول: الاجتمـاعَ المنتظـرَ مفيـداً؟ أي: أتظن؟ ومنه قول الشاعر:

متى تقول القُلُـصَ الرواسـما يحملن أم قاسـم وقاسـما[1]

فإن كان الفعل غير مضارع نحو: قـال خالـد: علي مسـافر: أو مضـارعاً ليس للمخـاطب نحـو: أيقـول خالـد: علي مسـافر؟ أولم يسبق باستفهام نحو: أنت تقول: علي مسافر. فإن القـول لا ينصب مفعولين عند من يشترط الشروط المتقدمة.

فإن فصل الفعل عن الاستفهام لم ينصب الفعل مفعولين عند من يشترط عدم الفصل نحو: أأنت تقول: علي مسافر. إلا إن كـان الفاصل ظرفاً نحو: أبعد الصلاة. تقول: إمامَ المسـجدِ متكلمـاً؟! أو جاراً ومجروراً نحو: أفي المسجد تقول: محمداً متكلماً. أو معمـولاً للفعل نحو: أمحمداً تقول: متكلماً. فإن ذلك لا يضر، ومن هذا قـول الشاعر:

أجهـالاً تقـول بنـي لـؤي لعمر أبيك أم متجـاهليـنا[2]

[1] (?) القلص بوزن الكتب جمع قلوص. وهي الشابة من الإبل (الرواسم) المسرعات في سيرهن من (الرسيم) وهو ضرب من سير الإبل السريع، ولامعنى: متى تظن النوق المسرعات في سيرهن يحملن إليَّ من أشتاق إليه. و(متى) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية، وعامله الفعل (تقول) والقلص: مفعول أول لتقول، وجملة (يحملن) المفعول الثاني.

[2] (?) بني لؤي: أراد بهم جمهور قريش، لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر (متجاهلينا) المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل. والمعنى: أتظن قريشاً جهالاً حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على مضر، مع فضلهم عليهم؟ أم عالمين بحقيقة الأمر، ولكنهم يتصنعون الجهل لحاجة في أنفسهم؟ وقوله: (أم متجاهلينا) معطوف على (أجهالا).

فـ(جهالاً) مفعول ثان. و(بني لـؤي) مفعـول أول. والفاصل بين الهمـزة والمضـارع هو معمـول الفعـل، والأصـل: أتقـول بـني لـؤي جهالاً؟ .

والحكاية جـائزة حـتى مع وجـود الشـروط. لأنه الأصـل. فالشـروط ليست موجبة لإجـراء القـول مجـرى الظن في نصب المفعولين. وإنما هي شروط جواز.

المذهب الثاني: مذهب بـني سُـليم. وهو إجـراء القـول مجـرى (الظن) بلا شرط. نحو: قال خالد: إمامَ المسجد متكلماً. ومنه قـول الشاعر:

قـالـت وكنـتُ رجـلاً فطيـناً هـذا – لعمـر الله – إسـرائيـنا[1]

فـ(هذا) مفعول أول، و(إسرائـينا) مفعول ثاني. وقد جاء القول بلفظ الماضي..

وهـذا معـنى قولـه: (وكتظن اجعل تقـول . . .) أي: اجعل (تقول) المضارع للمخـاطب مثـل: (تظن) في المعـنى والعمـل، إن وقع هذا المضارع بعد أداة يسـتفهم بهـا، ولم ينفصل ذلك المضـارع عنها بفاصل غير الظرف أو الجـار والمجـرور أو معمـول الفعـل. ثم أشار بالبيت الأخـير إلى مـذهب بـني سـليم. نحـو: (قل ذا مشـفقا) فهذا فعل أمر أُجري مُجرى الظن على لغة بني سليم.

---

1 (?) البيت لأعرابي صاد ضبًّا فأتى به أهله، فقالت له امرأته (هذا – لعمر الله – إسرائين) أي: هو مما مسخ من بني إسرائيل. والفطين: وصف من الفطنة وهي الفهم. و(إسرائين) لغة في إسرائيل.

أعْــلَمَ وَأَرَى

220) إلى ثَـلاَثـةٍ رَأى وَعَلِـمَا عَـدّوْا إذا صَـارَا أرَى وأعْلَـمَا

(أعلم) و(أرى) أصـلهما (رأى) و(علم) المتعـديان لاثـنين. فـإذا دخلت عليهما همـزة التعديـة. تعـديا إلى ثلاثة مفاعيل[1] نحـو: علم الشبابُ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ. فتقول: أعلمت الشبابَ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ، فـ(الشباب): مفعول أول، وهو الذي كـان فـاعلاً قبل دخول الهمزة. و(الاستقامة) مفعول ثـان. و(طريق النجـاة) مفعـول ثالث.

ونحــو: رأيت الربا محقــاً للبركــة. فتقــول: أريت التــاجرَ الربا محقاً للبركة فـ(التاجر) مفعول أول، و(الربا) مفعـول ثـان منصـوب بفتحة مقدرة و(محقاً) مفعول ثالث[2].

وهــذا معــنى قولــه: (إلى ثلاثة رأى وعلما عــدَّوْا) أي: عــدى النحويــون (رأى) و(علم) إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما همــزة النقل. وصار (أرى) و(أعلما)، والألف في قوله: (علما وأعلمــا) ألف الإطلاق، زيدت لوزن الشعر.

* * *

---

1 (?) هذا رأي جمهور النحويين وهو أن التعدية بهمزة النقل مقصورة على هذين الفعلين، ويرى آخرون أن ذلك شامل لجميع الأفعال القلبية، فتقول في: ظن خالد أباه مسافراً. أظننت خالداً أباه مسافراً. بمعنى جعلته يظن.

2 (?) رأى هنا بمعنى (علم) ويلحق بذلك (رأى) الحُلمية. فتتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل كما في قوله تعالى:]إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكهم كثيراً لفشلتم[فالكاف (في الموضعين) مفعول أول و(هم) مفعول ثان. و(قليلاً وكثيراً) مفعول ثالث.

221) ومَـا لِمَفْعُـولَيْ عَلِمْـتُ مُطْلَـقَا لِلثَّـانِ وَالثَّـالِـثِ أيْضـاً حُقِّـقَا

المفعـــول الأول لــــ(أعلم وأرى) ليس له حكم خـــاص بل هو كسائر المفاعيل. أما الثاني والثالث فيثبت لهما من الأحكام ما ثبت لمفعولي (علم ورأى) وهي الأحكام الآتية:

1) أن أصـــلهما المبتـــدأ والخـــبر . فنحـــو: أعلمت الموظف الإخلاص واجباً، الأصل: الإخلاص واجب. وهما مبتدأ وخبر.
2) وقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة لهما. فالإلغاء نحو: الإخلاصُ – أعلمت الموظـــــفَ - واجبٌ. والتعليق نحـــــو: أعلمت الموظفَ للإخلاصُ واجبٌ.
3) جــواز حــذفهما أو أحــدهما بــدليل. فمثــال حــذفهما. هل أعلمت أحداً خالداً قادماً. فتقول: أعلمت محمـداً. ومثـال حذف أحـدهما: أعلمت محمـداً خالـداً، أو أعلمت محمـداً قادماً.

وهـذا معـنى قولـه: (وما لمفعـولي علمت . . . إلخ) أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث – هنا – ما ثبت لمفعولي (علمت) في بــاب "ظن" (مطلقاً) أي: عن التقييد. والألف في قوله: (حققاً) للإطلاق.

* * *

222) وَإنْ تَعَـدَّيَـا لِـوَاحِـدٍ بِـلا هَمْـزٍ فَـلاِثْنَيْـنِ بِـهِ تَـوَصَّـلا

223) وَالثَّانِ مِنْهُـمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْـوَ بِـهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَـا

إذا كانت (علم) و(رأى) تتعديان قبل الهمزة إلى مفعول واحد. فإنهما بعد الهمزة يتعديان إلى اثنين. وذلك إذا كانت (علم) بمعـنى. عـرف و(رأى) بمعـنى أبصـر. نحـو: علمت الطريق إلى المسـجد. ورأى خالد الكعبـة، فتقـول: أعلمت الرجـلَ الطريـقَ إلى المسجد. وأريتُ خالـداً الكعبـةَ. قـال تعـالى:]ولقد أرينـاه ءايتِنا كلَّها فكـذّب وأبى[[1] فـ(أرى) منقولة من (رأى) البصرية، فتعدت على مفعولين، ومثله أيضاً قوله تعالى:]وأَرِنَـا منـاسِكَنا[[2].

ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في بـاب (أعطى وكسا) نحو: أعطيت الصـديقَ كتابـاً. وكسـوت الفقـيرَ ثوبـاً. في كونه لا يصح الإخبـــار به عن الأول، فلا تقـــول: الرجل الطريق إلى المسجد، كما لا تقول: الصـديق الكتـاب، وفي كونه يصح حذفه مع الأول. أو حذفه وإبقاء الأول. أو إبقاؤه وحذف الأول وإن لم يدل على ذلك دليل؛ لأنه فضلة[3] فتقـول: أعلمت، أو أعلمت الرجـل، أو أعلمت الطريق إلى المسجد.

وهذا معنى قوله: (وإن تعديا لواحد . . . إلخ) أي: إذا تعـدى كل من (علم) و(رأى) إلى مفعـول واحد قبل الهمـزة. فإنهما يتوصـلان بالهمزة إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتـدأ والخـبر. والثـاني منهما كـــالمفعول الثـــاني من مفعـــولي (كســـا) فهو به في كل حكم (ذو ائتسا) أي: اقتداء. و(ائتسا) أصـله: (ائتسـاء) بـالهمزة، لكنه قصـره للضـرورة. وقولـه: (توصـلا) إما فعل مـاض والألف عائد على (أعلم

[1] (?) سورة طه، آية: 56.

[2] (?) سورة البقرة، آية: 128.

[3] (?) والمراد من ذلك أن الأحكام والآثار الخاصة بأفعال القلوب لا تنطبق على المفعولين – هنا – إلا التعليق فجائز، ومنه قوله تعالى:]ليريه كيف يواري سوأة أخيه[فقد علق الفعل (ليريه) - وهو من رؤية البصر – عن المفعول الثاني بالاستفهام فجملة (كيف يواري) في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني. . ومثله قوله تعالى:]ربي أرني كيف تحي الموتى[و(كيف) في الآيتين في محل نصب حال، والعامل الفعل الذي بعدها.

وأرى) كقولــه: (تعــديا) أو فعل أمر والألف مبدلة من نــون التوكيد الخفيفة للوقف.

*   *   *

224) وَكَـأرَى السَّـابِقِ نَبَّـا أخْبَـرا حَـدَّثَ أنْبَـأَ كَـذَاكَ خَبَّـرَا

ذكر في هـذا الـبيت الأفعـال الخمسة الباقية الـتي تنصب ثلاثة مفاعيل وهي: (نبأ وأنبأ وخبّر وأخـبر وحـدث) وذلك لتضـمنها معـنى (أعلم وأرى)[1] وليست الهمزة أو التضـعيف فيها للتعديـة. لأنه ليس لها فعل ثلاثي مسـتعمل في العلم كـ(علم ورأى) إلا (خَبَـر) بمعـنى (علم).

ولم ترد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة في كلام العـرب، بل جـاءت مبنية للمجهـول. فـأول المفاعيل هو نـائب الفاعـل. ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين[2].

وبما أن كتب اللغة قد نصت على أنها تنصب ثلاثة مفاعيل فإليك أمثلة لها:

مثال (نبأ): نبّأت السائقَ الطريقَ مغلقاً.

ومثال (أخبَر): أخبر المدرسُ طلابَه الإهمالَ ضاراً.

ومثال (حدّث): حدثت البائعَ الأمانةَ أنفعَ له.

ومثال (أنبأ) أنبأت الصديقَ خالداً مريضاً.

ومثال (خبّر): خبّرت التاجرَ الغشَّ محرماً.

وقد جاء في القرآن الكريم الفعل (نبـأ) ناصـباً مفعـولاً واحـداً صـريحاً وسد مسد المفعـولين – الثـاني والثـالث – جملة (أنَّ) مع معموليهـا. وذلك في مثل قوله تعـالى:]نبّئ عبـادي أني أنا الغفـور الرحيم[[3].

---

[1] (?) فإن كانت غير متضمنة لمعناهما لم تنصب ثلاثة مفاعيل. ولهذا ذكر أبو حيان في البحر عند قوله تعالى:]يومئذ تحدث أخبارها[أن الفعل (تحدث) متعدٍّ لاثنين والأول محذوف أي: تحدث الناس، وليست بمعنى (أعلم) وإلا لتعدت إلى ثلاثة. . وكذا الفعل (نبأ) يتعدى لثلاثة إذا كان بمعنى (أعلم) فإن كان بمعنى (أخبر) تعدى لواحد وإلى الثاني بحرف الجر. كقوله تعالى:]قل أؤنبئكم بخير من ذلكم[وقوله تعالى:]قل هل أنبئكم بشر من ذلك.[

[2] (?) ساق ابن عقيل وغيره شواهد من كلام العرب على ذلك فراجعها إن شئت.

[3] (?) سورة الحجر، آية: 49.

وقول المصنف: (وكأرى السابق) أي: مثل (أرى) السـابق في أول الفصل في نصب ثلاثة مفاعيـل. هـذه الأفعـال الخمسة الـتي سردها. وإنما قال: (وكأرى السابق). لأنه ذكر أن (أرى) تتعـدى إلى اثنين. فنبه على أن هـذه الأفعـال مثل (أرى) السـابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل (أرى) المتـــأخرة وهي المتعدية لاثـــنين والـــتي ذكرها بقوله: (وإن تعديا لواحد بلا همز . . . إلخ).

الـفـاعــل

225) اَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيـراً وَجْهُـهُ نِعْـمَ الْفَتَـى

لما فــرغ ابن مالك من الكلام على المبتــدأ والخــبر ونواسخ الابتــداء شــرع في ذكر الفعل ومرفوعــه، وهو الفاعل أو نائبــه. وسيأتي نائب الفاعل إن شاء الله.

والفاعل لغة: من أوجد الفعل، نحـو: كتب الطـالبُ. أو قـام به نحو: مات عاصمٌ، واصطلاحاً: الاسم المسـند إليه فعـلٌ على طريقة فَعَل أو شبهه.

شرح التعريف:

قولنا: الاسـم، هـذا يشـمل الصـريح وهو الاسم الظـاهر كقوله تعالى:]وقل جـآء الحـقُّ وزهق الباطـلُ[[1] والمضـمر كقوله تعـالى:]أقم الصلاة[[2] ويشمل المؤول وهو كل مصدر غير صـريح. والمـراد بـه: المصـدر المسـبوك من (أنَّ) واسـمهما وخبرها أو (أنْ) أو (مـا) المصــــدرية والفعل كقوله تعــــالى:]أولم يكفهم أنّآ أنزلنا عليك الكتاب[[3] أي: إنزالنا. وقول تعالى:]ألم يأن للذين ءامنـوا أن تخشع قلوبهم[[4] أي: خشوع قلوبهم. ومثال (ما) قول الشاعر:

يسر المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابـهنَّ له ذهـابا[5]

---

1 (?) سورة الإسراء، آية: 18.

2 (?) سورة الإسراء، آية: 78.

3 (?) سورة العنكبوت، آية: 51. تقدم الكلام على الواو بعد همزة الاستفهام في مثل هذه الآية في باب (إنَّ) وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله في آخر عطف النسق.

4 (?) سورة الحديد، آية: 16.

5 (?) أي يفرح الإنسان بمضي الليالي وهي من عمره. (المرء) مفعول مقدم (ما ذهب) في تأويل مصدر فاعل.

أي: يسر المرءَ ذهابُ الليالي.

وقولنا: المسند إليه فعل، أي: المنسوب إليه فعل، سواء كان الفعل متصرفاً، كما في الأمثلة، أو جامداً كقوله تعالى:]نِعْمَ العبدُ[[1] فـ(العبد) فاعل (نعم). وهو من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف.

وخرج بهذا القيد ما أسند إليه غير فعل، كقوله تعالى:]والله أنزل من السماء مآء[[2] فقد أسند إلى لفظ الجلالة جملة، فليس بفاعل بل هو مبتدأ.

وقولنا: على طريقة (فَعَل) بفتح الفاء والعين. والمراد: أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم، واحترز به من طريقه (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، فإن المرفوع بعده ليس بفاعل، وإنما هو نائب فاعل.

وقولنا: أو شبهه، هذا معطوف على (فِعْل) من قولنا: المسند إليه فعل. والمراد بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل نحو: أداخلٌ صالحٌ المسجدَ؟ قال تعالى:]يخرج من بطونها شرابٌ مختلفٌ ألوانُه[[3]. فـ(ألوانه) فاعل لاسم الفاعل قبله.

والصفة الشبهة نحو: ما فَرِحٌ أعداءُ الإسلام بنشاط أهله.

واسم التفضيل نحو: العلمُ أفضلُ من المال، ففي "أفضل" ضمير مستتر هو الفاعل.

وهذا معنى قوله: (الفاعل الذي كمرفوعي أتى . . . إلخ) وقد استغنى المصنف عن التعريف بالمثال الذي استوفى القيود. فـ(زيد) فاعل لفعل متصرف وهو (أتى) و(وجهه) فاعل لـ(منير) وهو وصف مشبه للفعل، لأنه اسم فاعل. و(الفتى) فعل لفعل

---

1 (?) سورة ص، آية: 30.
2 (?) سورة النمل، آية: 65.
3 (?) سورة النحل، آية: 69.

جامد، وهو (نعم). فقد أُسـند إلى الفاعل في الأمثلة فِعْـل، أو شـبه فعل على طريقة فَعَلَ.

والمــراد بــالمرفوعين ما كــان مرفوعــاً بالفعل وقد مثل له بمثالين. وما كان مرفوعاً بشبه الفعل.

* * *

226) وَبَعْـدَ فِعْـلٍ فَاعِـلٌ فَإنْ ظَهَـرْ
فَهْـوَ وَإلاّ فَضَمِـيـرٌ اسْتـَتَـرْ

للفاعل سبعة أحكام:

الأول: الرفـع. وهـذا مسـتفاد من قولـه: (كمرفـوعي أتى . . . إلخ) وقد يجر الفاعل لفظاً بإضافة المصدر إليه نحو: سرَّني احترام خالدٍ أباه، قال تعالى:]ولولا دفعُ اللـهِ النـاسُ[[1]، أو بحـرف جر زائد نحـو: كفى بـالموت واعظـاً[2]، قـال تعـالى:]ما جآءنا من بشـير[[3] فـ(من) حرف زائد إعراباً مؤكد معنى و(بشير) فاعل مرفوع بضـمة مقدرة منع من ظهورها اشـتغال المحل بحركة حـرف الجر الزائـد، وقوله تعالى:]هيهات هيهات لما توعدون[[4] فـ(مـا) فاعـل، و(اللام) صلة.

الحكم الثاني: أن الفاعل يتأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه كقوله تعـالى:]قد أفلح المؤمنـون[[5]. ولا يجـوز تقديمه عليـه، فـإن قدم صـار مبتـدأ والفعل بعـده رافع لضـمير مسـتتر. كقوله تعـالى:]والله يعصمك من الناس[[6] ففاعل (يعصم) ضمير مسـتتر، أو صـار فاعلاً لفعل محذوف في نحو قوله تعالى:]وإن أحدٌ من المشـركين استجارك فأجره[[7].

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 251. تقدم إعراب هذه الآية في آخر المبتدأ والخبر.

2 (?) اعلم أن الراجح في (كفى) أنها فعل، وفاعلها مجرور بالباء الزائدة للتوكيد، وهذه زيادة مطردة. وقد جاء فاعل (كفى) في القرآن مجروراً بالباء الزائدة للتوكيد ما عدا قوله تعالى:]وكفى الله المؤمنين القتال[. وقد ذكرنا في مواضع متقدمة أنه يقال في إعراب الزائد في القرآن: زائد إعراباً مؤكد معنى. وقد ذكر ابن هشام في قواعد الإعراب ص108 أنه ينبغي للمعرب أن يتجنب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى: إنه زائد، لأن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله منـزه عن ذلك، وانظر: "البرهان في علوم القرآن" (1/305).

3 (?) سورة المائدة، آية: 19.

4 (?) سورة المؤمنون، آية: 36.

5 (?) سورة المؤمنون، آية: 1.

6 (?) سورة المائدة، آية: 67.

7 (?) سورة التوبة، آية: 6. أحد: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا على رأي من يقول: إن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، والقائل بذلك البصريون والكوفيون ، لكنَّ البصريين يقدرون فعلاً

وهـذا معـنى قولـه: (وبعد فعـلٍ فاعـلٌ) أي: أن الفاعل لابد أن يكون بعد الفعل، فلا يتقدم عليه.

الحكم الثـالث: أن الفاعل لابـدَّ منه لفعل قصد به الإسـناد[1]، لأنه جـزء أساسي في الجملة الـتي لا تتم إلا بمسـند وهو الفعـل، ومسند إليه وهو الفاعل.

فـإن ظهر في الكلام فلا إضـمار، كقوله تعـالى:]إذا جـآء نصـرُ اللهِ والفتحُ[[2] وقوله تعـالى:]وأقيمـوا الصـلاة[[3] وإن لم يظهر فهو ضـــمير مســـتتر راجع إلى مـــذكور، كقوله تعـــالى:]والله يقبض ويبصط[[4]. أو إلى ما يفهم من سـياق الكلام، كقوله تعـالى:]كلا إذا بلغت الـتراقي[[5] أي: إذا بلغت الـروح، وإنما أُضـمرت وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن السياق يدل عليها.

وهـذا معـنى قولـه: (فـإن ظهر . . . إلخ) أي: لابد للفعل الـذي قصد به الإسـناد من فاعل بعـده، فـإن ظهر وبـرز فلا إضـمار (وإلا) أي: وإن لا يظهر ضمير مستتر؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

* * *

محذوفاً، والكوفيون يقولون: إن هذا الاسم فاعل للفعل المذكور، فلا حذف عندهم، وقال أبو الحسن الأخفش: إن هذا الاسم مبتدأ، فلا حذف عنده، وهذا – فيما يبدو لي – رأي جيد، يؤيده ظاهر القرآن في آيات كثيرة كما في سورة الانفطار والتكوير والمرسلات والانشقاق وغيرها، ولا داعي للتقدير، فالأسلوب جميل، والإعراب سليم، والله أعلم.

1 (?) هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل. منها: الأفعال التي اتصلت بآخرها (ما) الكافة نحو: طالما، قلما، تقول: قلما تستمع المرأة النصيحة، فـ(قلما) كافة ومكفوفة. أو (قلّ ما) قلّ: فعل ماض (ما) مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فاعل أي: قلَّ استماع المرأة. وهذا رأي وجيه يساير القاعدة العامة أن الفعل لابد له من فاعل.

2 (?) سورة النصر، آية: 1.

3 (?) سورة البقرة، آية: 43.

4 (?) سورة البقرة، آية: 245.

5 (?) سورة القيامة، آية: 26. كلا: بمعنى حقاً أو بمعنى (ألا) والتراقي جمع ترقوة وهي العظام المكتنفة لثغرة النحر.

227) وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا
228) وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدوا وَالْفِعْلُ لِلظَّـاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هـذا الحكم الرابع من أحكـام الفاعـل، وهو أن فعله يوحّد مع تثنيته وجمعـه، كما يوحّد مع إفـراده، ومعـنى توحيـده: تجريـده من علامة التثنية أو الجمـع، تقـول: انتصر المجاهـدان، وانتصر المجاهدون، وفازت المتحجبات، قـال تعـالى:]قـال رجلان[[1] وقـال تعالى:]وقال الظالمون[[2] وقال تعالى:]وقال نسوةٌ[[3].

ومذهب طائفة من العرب إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث بالفعل فتقـول: انتصـرا المجاهـدان وانتصـروا المجاهـدون، وُفْـزنَ المتحجبات، وقد جاء هذا في القرآن، قال تعالى:]وأسـرّوا النّجـوى الـذين ظلمـوا هل هـذا إلاّ بشر مثلكم[[4] وفي السـنة قوله ﷺ: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار . . ." الحديث[5].

ومن كلام العرب قول الشاعر:

تـولـى قتـال الـمارقيـن بنفسـه وقـد أسـلـماه مُـبْعَـدٌ وحـميـم[6]

---

[1] (?) سورة المائدة، آية: 23.

[2] (?) سورة الفرقان، آية: 8.

[3] (?) سورة يوسف، آية: 30.

[4] (?) سورة الأنبياء، آية: 3. معنى الآية: أن المشركين أخفوا مناجاتهم بينهم، وهي قولهم:]هل هذا إلا بشر مثلكم[أي: فكيف تؤمنون به. و(النجوى) مفعول به، (الذين ظلموا) فاعل (أسروا) والواو حرف لمجرد الجمع، وقيل: بدل من الواو، وقيل: مبتدأ مؤخر، و(أسروا) خبر مقدم.

[5] (?) هذا الحديث متفق عليه. وله ألفاظ أخرى، واللفظ المذكور للبخاري في كتاب المواقيت (باب فضل صلاة العصر) انظر: فتح الباري (2/33).

[6] (?) فاعل (تولى) مصعب بن الزبير. والمراد (بالمارقين) الخارجون بالعراق على أخيه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، ومعنى (أسلماه مبعد وحميم) أي: خذلاه وأسلماه إلى أعدائه (مبعد) أي: أجنبي بعيد الصلة. و(حميم) أي: صديق أو قريب، وفي هذا البيت أتى الشاعر بعلامة التثنية مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وفيه دليل على أن المعطوف بالواو كالمثنى. أما العطف بـ(أو) فلا، نحو: سافر خالد أو على، فتمتنع العلامة؛ لأن الفاعل واحد غير معين.

وقول آخر:

نصروك قـومي فاعتـززت بنصـرهم ولو أنهـم خـذلـوك كنـت ذليـلا[1]

وقول الشاعر:

رأيـن الغوانـي الشيب لاحَ بعارضي فأعرضـن عنـي بالخـدود النواضـر[2]

وهذه العلامات وهي الألف والواو والنون أحـرف دلـوا بها على التثنية والجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل.

وهذا معنى قوله: (وجرد الفعل . . . إلخ) أي: جرد الفعل الذي أسند إلى اسم ظاهر – مثـنى أو جمع – من علامة التثنية أو الجمـع، ثم مثل بقوله: فاز الشهداء – والأصل: الشهداء، لكنه قُصر للوزن.

ثم قـال: إنه قد يصح في بعض اللغـات زيـادة علامة التثنية أو الجمع، على أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده أي: هو الفاعل، وتكون هذه العلامات أحرفاً، وليست ضميراً فاعلاً.

229) وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ: زَيْدٌ فِي جَوَابِ: مَنْ قَرَا؟

هذا الحكم الخامس من أحكـام الفاعـل، وهو أن فعله يحـذف، إما جوازاً وإما وجوباً.

فالجائز: أن يدل عليه دليل، كأن يجاب به نفي، مثل أن يقــال: ما قرأ أحد، فيقول: بلى علي. أي: بلى قرأ علي. أو اسـتفهام نحـو: من صلى بالنـاس؟ فيقـال: خالـد. ومنه قوله تعـالى:]ولئن سـألتهم

[1] (?) فقد أتى الشاعر بواو الجماعة مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو (قومي).

[2] (?) الغواني: جمع غانية وهي – هنا - التي استغنت بجمالها عن الزينة. وقد أتى الشاعر بنون الإناث مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو الغواني.

من خلقهم ليقولنّ الله[[1] أي: خلقنا الله، بدليل]ولئن سـألتهم من خلق السموات والأرض ليقولُنَّ خلقهُنَّ العزيزُ العليمُ[[2].

وأما الحذف الواجب فهو أن يقع اسم مرفوع بعد (إنْ) أو (إذا) الشرطيتين. نحو: إنْ ضعيفٌ استنصرك فانصره، ومنه قوله تعـالى:]إن امـــرؤا هلك[[3] وقوله تعـــالى:]وإن امـــرأة خـــافت من بعلها نشوزًا[[4] ونحو: إذا خليل فاز فأكرمه. ومنه قوله تعالى:]إذا السماءُ انشـقَّتْ[[5]. وإنما وجب الحـذف؛ لأن الفعل المـذكور يفسِّـر الفعل المحـذوف، ويغـني عنه فهو كـالعوض، ولا يجـوز الجمع بين العـوض والمعـــوض عنـــه، وهـــذا مبـــني على أن الاسم لا يقع بعد أدوات الشرط، وأنه لا يجوز تقدم الفاعل على فعله. وفي المسـألة زيـادة بحث، محله باب الإضافة إن شاء الله.

وهذا معـنى قولـه: (ويرفع الفاعل . . . إلخ) أي: إن الفاعل قد يكـون مرفوعـاً بفعل (مضـمر) أي: غـير مـذكور مع فاعلـه، ثم ذكر المثال. ويتعين في قولـه: (زيـد) أن يكـون فـاعلاً؛ لأنه أتى به مثـالاً لحذف فعل الفاعـل، وإلا فإنه يـترجح كونه مبتـدأ حـذف خـبره؛ لأن السؤال جملة اسمية، ومطابقة الجـواب للسـؤال مطلوبـة، ويكـون التقدير: زيد قرأ.

* * *

230) وَتَاءُ تَأنِيثٍ تَلي المَاضِي إذَا كَانَ لأُِنْثَى كَأَبَتَ هِنْدُ الأَذَى

---

1 (?) سورة الزخرف، آية: 87.

2 (?) سورة الزخرف، آية: 9. انظر: باب المعرب والمبني (بحث إعراب المضارع).

3 (?) سورة النساء، آية: 176.

4 (?) سورة النساء، آية: 128. امرؤ: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

5 (?) سورة الانشقاق، آية: 1.

هذا الحكم السادس من أحكام الفاعل، وهو أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء متحركة في أول المضارع. نحو: صامت هند يوم الخميس، وتصوم هند، وثغت النعجة، وأزهرت الحديقة.

وهذا معنى قوله: (وتاء تأنيث . . . إلخ) أي: إذا كان الفعل الماضي (لأنثى) أي: أسند إلى فاعل مؤنث لحقته تاء تأنيث ساكنة تدل على أن الفاعل مؤنث[1]، ثم ذكر المثال، وقوله: (الماضي) هو مفعول (تلي) وحقه فتح الياء؛ لأنه منقوص. لكنه يقرأ بالتسكين للوزن.

*   *   *

231) وَإِنَّمَا تَلْـزَمُ فِعْـلَ مُضْـمرِ   مُتَّصِـلٍ أَوْ مُفْهِـمٍ ذَاتَ حِـرِ

تاء التأنيث مع الفعل لها حالتان:

الأولى: حالة وجوب.   الثانية: حالة جواز.

فيجب اتصال تاء التأنيث بالفعل في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث[2] نحو: نجلاء وصلت رحمها، ففاعل (وصلت) ضمير مستتر، وكذا: الحديقة أزهرت، قال تعالى:]فلما وضعتها قالت[[3] وقال تعالى:]كمثل حبة أنبتت سبع

---

1 (?) إذا كان العامل في الفاعل وصفاً كاسم الفاعل فإنه يؤنث بتاء التأنيث المربوطة نحو: أساهرة والدة الطفل؟ ومنه قوله تعالى: (لاهية قلوبهم) فـ(لاهية) حال من فاعل (يلعبون) في الآية قبلها، و(قلوبهم) فاعل اسم الفاعل.

2 (?) المؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل، ولو عن طريق البيض والتفريخ كالطيور وعكسه المجازي.

3 (?) سورة آل عمران، آية: 36.

سـنابل][1] فالفاعل ضـمير مسـتتر جـوازاً تقـديره هي، ولا يجـوز التـذكير بحـذف التـاء إلا في الشـعر مع المـؤنث المجـازي، كقـول الشاعر:

فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَتْ وَدْقَـها   ولا أرض أبقـل إبقـالَهـا[2]

وسيأتي ذكر هذا.

فإن كان الفاعل ضـميراً منفصـلاً جـاز التـأنيث وعدمـه، نحـو: عبير ما قام إلا هي، والأفصح عدم التأنيث.

الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظـاهراً حقيقي التـأنيث متصـلاً بفعله غـير مـراد به الجنس وغـير جمـع، نحـو: روت عائشة – رضي الله عنها – أحاديث كثيرة، قال تعـالى:]وقـالت امـرأتُ فرعـون[[3]، وقال تعالى:]إذ تمشى أخُتك[[4] وقـال تعـالى:]قـالت نملـةٌ[[5] فـإن كان الاسم الظاهر مجازي التأنيث لم يجب تأنيث الفعل نحو: انتهت الحرب. وانتهى الحرب، قـال تعـالى:]فما ربحت تجـارتُهم[[6] وقـال تعالى:]فمن جآءه موعظـةٌ من ربه فـانتهى فله ما سـلف[[7] وقـال تعالى:]وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ[[8].

وإن فصل بين الحقيقي وفعله بفاصـل. فسـيأتي حكمـه. كما يـأتي حكم اسم الجنس، والجمع وما جـرى مجـراه إن شـاء الله تعالى.

---

1 (?) سورة البقرة، آية: 261.

2 (?) المزنة: السحابة المثقلة بالماء، والودق: المطر، و(أبقل) أي: أنبت البقل، وهو النبات وقد حذف الشاعر التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وقوله: (ودقها) مفعول مطلق وكذا قوله (إبقالها).

3 (?) سورة القصص، آية: 9.

4 (?) سورة طه، آية: 40.

5 (?) سورة النمل، آية: 18.

6 (?) سورة البقرة، آية: 16.

7 (?) سورة البقرة، آية: 275.

8 (?) سورة القيامة، آية: 9. التمثيل بالآية لبيان أن نائب الفاعل كالفاعل في حكم تأنيث الفعل.

وهـذا معـنى قولـه: (وإنما تلـزم فعل مضـمر) أي: تلـزم تـاء التـأنيث فعل فاعل مضـمر متصل – أي: مسـتتر – كما تلـزم فعل فاعل يُفْهِمُ ويدل على مؤنث حقيقي، وقوله: (ذات حِرِ): الحِـرِ: في الأصل فرج المـرأة. والمـراد هنا مطلق فـرج، وأصـله: حِـرِحٌ بكسر الحاء فحـذفت لام الكلمـة، وهي الحـاء اعتباطـاً[1]، فبقي كيـدٍ ودمٍ، وأصلهما: يَديٌ ودمَيٌ.

232) وَقَـدْ يُبِيْـحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التّاءِ فِـي   نَحْـوِ أَتَـى الْقَاضِيَ بِنْـتُ الْوَاقِـفِ

233) وَالْحَـذْفُ مَعْ فَصْـلٍ بِإلاَّ فُضِّـلاَ   كَمَـا زَكَـا إِلاَّ فَتَـاةُ ابْـنِ الْعَـلاَ

ما في هـذين البيـتين تقييد لقولـه: (أو مُفهمٍ ذات حِـرِ) فـإن المـؤنث الحقيقي إنما يجب تـأنيث فعله إذا اتصل به – كما تقـدم – فإن فصل عنه بفاصل فلا يخلو:

1) إما أن يكون الفاصل غير (إلا) فيجوز إثبات التـاء وتركهـا، والأجود الإثبات، نحو: أتى القاضي بنتُ الواقـف، والأجـود: أتت.

وهذا معنى قوله: (وقد يـبيح الفصل . . . إلخ) أي: إن الفصل بين الفعل وفاعله المـــــؤنث الحقيقي يـبيح تـرك تـاء التـأنيث، ثم ذكر المثـال، والتعبـير بـ(قد) والإباحة يفيد أن الأحسن الإثبات.

[1] (?) الحذف الاعتباطي هو الذي يقع دون علة تصريفية، سمي بذلك تشبيهاً له بالإنسان الذي يعتبط أي: يموت بدون علة، كما ورد ذلك في "لسان العرب" وغيره. وهو يقابل الحذف القياسي.

2) أن يكون الفاصل (إلا) فعند الجمهور يجب حذف التاء؛ لأن الفاعل اسم مذكر محذوف، فتقول: ما صام إلا فاطمة، أي: ما صام أحد إلا فاطمة، والإثبات خاص بالشعر. كقول الشاعر:

ما برئت من ريبة وذَمِّ   في حربنا إلا بنات العَمِّ[1]

وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز إثبات التاء في النثر، نظراً للظاهر الملفوظ به، وهو الاسم المؤنث، والحذف أحسن، لما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والحذف مع فصل . . . إلخ) أي: أن ترك التاء مع الفصل بـ(إلا) مفضل على الإثبات، نحو: مازكا – ما صلح – إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا، ويفهم من ذلك أن الإثبات مرجوح.

* * *

234) والْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بلا فَصْلٍ وَمَعْ   ضميرِ ذِي المْجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، فقد حكى سيبويه عن بعضهم: قال فلانة[2] بحذف التاء من (قال)، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي. وهو خاص بالشعر، وتقدم ذكر ذلك.

1 (?) المعنى: لم تسلم امرأة من التهمة والشك في حربنا إلا بنات الأعمام. وقوله (بنات) فاعل (برئت) وقد لحقت التاء الفعل مع وجود الفاصل (إلا).

2 (?) فلان وفلانة: كناية عن أسماء الآدميين. والفلان والفلانة كناية عن غير الآدميين، تقول العرب: ركبت الفلان وحلبت الفلانة . . . عن "لسان العرب".

وهذا معنى قوله: (ومع ضمير ذي المجاز . . . إلخ) أي وقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميراً يعود على مؤنث مجازي.

* * *

235) وَالتَّاءُ مَـعْ جَمْـعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّـاءِ مَعْ إِحْـدَى اللَّبِـنْ

يفهم مما تقدم أن الفعل يؤنث جوازاً في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً.

الثاني: أني يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً فصل عن فعله بفاصل.

وذكر في هذا البيت الموضع الثالث وهو أن يكون الفاعل جمع سلامة لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، فمثال جمع المؤنث السالم: حضرت المعلمات، وحضر المعلمات.

ومثال جمع التكسير لمذكر: بدأ العمال، وبدأت العمال. قال تعالى:]لقد جآءت رسل ربنا بالحق[[1] وقال تعالى:]قل قد جآءكم رسلٌ من قبلي[[2]، ومثال جمع التكسير لمؤنث: عرفت الفواطمُ قيمة الحجاب، أو عرف.

ويلحق بالجمع اسم الجمع[3] نحو: قدم الركب. وقدمت الركب، قال تعالى:]فآمنت طآئفة من بني إسرائيل وكفرت

---

[1] (?) سورة الأعراف، آية: 43.

[2] (?) سورة آل عمران، آية: 183.

[3] (?) تقدم تعريف اسم الجمع في مطلع (باب الكلام وما يتألف منه) واسم الجمع هنا مقيد بالمعرب، كما مثل، بخلاف المبني نحو: الذين، فلا يجوز التأنيث معه، ومثل اسم الجمع اسم الجنس الجمعي، كبقر ونخل، وتقدم تعريفه.

طآئفة[(1)] وقال تعالى:]بَيَّتَ طآئفة منهم غير الذي تقول[(2)، وقال تعالى:]وقال نسوة في المدينة[(3) فحذف التاء على تأويله بالجمع، فيكون مذكر المعنى، فكأن العامل مسندٌ إلى هذا المذكر، وإثبات التاء على تأويله بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فكأن العامل مسندٌ إليه.

وهذا معنى قوله: (والتاء مع جمع . . . إلخ) أي: وتاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعاً سوى جمع المذكر السالم كحكم التاء مع الفعل إذا كان فاعله مجازي التأنيث، مثل كلمة (اللبنة) التي هي مفرد (اللبن) وهو (الطوب الذي لم يطبخ بالنار)، فتقول: سقطت اللبنة وسقط اللبنة، وجواز الوجهين مع جمع التكسير بنوعيه واسم الجمع لا خلاف فيه، وإنما خالف البصريون في جمع المؤنث السالم فأوجبوا التأنيث في فعله(4)، ورأيهم حسن، لأن حكمه حكم مفرده.

أما ابن مالك فيرى جواز الوجهين في كل جمع، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر، فبقي ما عداه جائز الوجهين، كالمؤنث المجازي.

---

1 (?) سورة الصف، آية: 14.

2 (?) سورة النساء، آية: 81. التبييت: تدبير الأمر ليلاً والمعنى: أن هؤلاء المنافقين قالوا وقدروا أمراً بالليل غير الذي أعطوك بالنهار من الطاعة.

3 (?) سورة يوسف، آية: 30.

4 (?) المراد بجمع المؤنث إذا كان مفرده حقيقي التأنيث كمسلمات، فخرج نحو: طلحات وتمرات فيجوز الوجهان. قال تعالى:]فإن زللتم من بعد ما جآءتكم البينات فاعلموا[وقال تعالى:]وجآءهم البينات[ومثل هذا لفظ الآيات والسيئات وغيرهما، وقد جاء جمع المؤنث السالم في القرآن ومفرده مؤنث غير حقيقي التأنيث في آيات كثيرة بتذكير الفعل وتأنيثه. وفي أكثرها وجد فاصل بين الفعل وفاعله إما بالمفعول أو بغيره.
وجاء الفاعل جمع مؤنث سالم ومفرده حقيقي التأنيث وذُكِّر الفعل، وذلك في قوله تعالى:]إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات[وقوله تعالى:]إذا جآءك المؤمنات يبايعنك[ومن يوجب التأنيث وهم البصريون يجيبون بأن التذكير لوجود الفصل.
ولم يؤنث الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي مفرده حقيقي إلا في آية واحدة، وهي قوله تعالى:]حرمت عليكم أمهاتكم[انظر: "دراسات لأسلوب القرآن" القسم الثالث ج1ص529.

*   *   *

236) وَالْحَـذْفَ فِي نِعْـمَ الْفَتاةُ اسْتَحْسَنُوا لأِنَّ قَصْـدَ الْجِنْـسِ فِيـهِ بَيِّنُ

هـذا الموضع الرابع من مواضع جـواز تـأنيث الفعـل، وهو أن يكون من أفعال المدح أو الذم كـ(نعم وبئس) مسـندين إلى مـؤنث حقيقي التأنيث نحو: نعمت الأم تـربي أولادها وتلـزم بيتهـا، ويجـوز: نعم الأم . . . لأن كلمة (الأم) مقصود بها الجنس، لا يراد بها واحـدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فأشبه جمع التكسـير في أن المقصود به متعدد.

وهـذا معـنى قولـه: (والحـذف في نعم الفتـاة . . . إلخ) أي: استحسن النحـاة حـذف التـاء من الفعل (نعم) في قولـك: (نعم الفتاة) وذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

*   *   *

237) والأصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّـصِلاَ وَالأَصْـلُ فِي الْمَفْعُـولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

238) وَقَـدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْـلِ وَقَـدْ يَجِـي الْمَفْعُـولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

هـذا هو الحكم السـابع من أحكـام الفاعـل، وهو أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعلـه، لأنه منــزلة جزئـه، ولهـذا جـاءت علامة الرفع بعد الفاعل في الأمثلة الخمسة، نحو: يكتبون.

والأصل في المفعـول أن ينفصل عن الفعـل، بـأن يتـأخر عن الفاعل نحـو: حـرم الإسـلام الغشَّ، قـال تعـالى:]وورثَ سـليمانُ داودَ[[1].

وهـذا الأصل قد يكـون واجبـاً. كما سـيأتي إن شـاء اللـه، وقد يُخالف، فيقدم المفعول على الفاعل.

وقد يتقدم المفعول على الفعل.

وتقدم المفعول على الفاعل نوعان:

الأول: جائز، وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: أمّ المصلين عمر، قـال تعـالى:]وإذا مسَّ الإنسـانَ ضـرٌّ دعا ربّه منيبـاً إليه[[2] وقال تعالى:]إذ حَضَرَ يعقوبَ الموتُ[[3] فـ(الإنسان) مفعـول مقـدم على الفاعـل، وهو (ضـرٌّ)، و(يعقـوب) مفعـول مقـدم على الفاعل (الموت).

الثاني: واجب، وسيأتي إن شاء الله.

وأما تقدم المفعول على الفعل فنوعان أيضاً:

الأول: جـائز وهو ما خلا من مـوجب التقـديم أو التـأخير، نحـو: الواجبَ كتب الطالبُ، قال تعالى:]ففريقًا كـذّبتم وفريقًا تقتلـون[[4] فـ(فريقاً) مفعول مقدم للفعل الذي بعده.

الثاني: واجب، وله مواضع ثلاثة:

1) أن يكون المفعول من الألفاظ الـتي لها الصـدارة، كأسـماء الشرط والاستفهام، نحـو: أيَّ مخلص تكـرمْ أكـرمْ، فــ(أيَّ) مفعـــول مقـــدم للفعل (تكـــرم) وتقدمه واجب، لأن له الصدارة، وكذا لو أضيف لما له الصـدارة نحـو: صـديقَ مَنْ

---

[1] (?) سورة النمل، آية: 16.
[2] (?) سورة الزمر، آية: 8.
[3] (?) سورة البقرة، آية: 133.
[4] (?) سورة البقرة، آية: 87. الفاء: عاطفة. والأصل: فكذبتم فريقاً. . معطوف على قوله: استكبرتم. من قوله تعالى:]أفكلما جآءكم رسولٌ بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم[.

قابلت؟ فـ(صديق) مفعـول مقـدم للفعل بعـده، وهو واجب التقديم، لأنه أضيف لـ(مَنْ) الاستفهامية، قال تعـالى:]فـأيَّ آيات الله تنكرون[[1] فـ(أيَّ) مفعول مقدم للفعل (تنكرون)، وقال تعالى:]أيّا مّا تدعوا فله الأسماء الحسـنى[[2] فــ(أيـا) مفعول مقدم للفعل (تدعوا) و(ما) صلة.

2) أن يقع عامله بعد فـاء الجـزاء في جـواب (أمـا) الشـرطية الظـــاهرة أو المقـــدرة، ولا اسم يفصل بين هـــذا العامل و(أما)، فيجب تقديم المفعول به ليكـون فاصـلاً، لأن الفعل – وخاصة المقـــرون بفـــاء الجـــزاء – لا يلي (أمـــا). كقوله تعالى:]فأمّا اليتيم فلا تقهر[[3] وقوله تعالى:]وربَّك فكبِّر[[4] بخلاف قولــك: أما اليــوم فاحفظ وقتــك، فلا يجب تقــديم المفعول (وقتك) لحصول الفصل بالظرف.

3) أن يكــون المفعــول ضــميراً منفصــلاً لو تــأخر عن عامله لوجب اتصـاله بـه، وذلك في غـير بـاب (سـلنيه) و(خلتنيـه) اللذين يجـوز فيهما الاتصـال والانفصـال مع التـأخر، ومثـال ذلــك: أيها الشــباب إيــاكم نخــاطب، وإيــاكم تــرقب البلاد، فاستقيموا على طاعة الله تعالى، فلو تأخر المفعول لقلنـا: نخاطبكم وترقبكم، فيفوت الغرض المقصـود من التقـديم، وهو الحصر، قال تعالى:]إيّاك نعبد وإيّاك نستعين[[5].

---

[1] (?) سورة غافر، آية: 81.

[2] (?) سورة الإسراء، آية: 110.

[3] (?) سورة الضحى، آية: 9. فأما: الفاء رابطة لجواب شرط مقدر. (أما) حرف شرط وتفصيل (اليتيم) مفعول به مقدم على عامله (تقهر) (فلا) الفاء رابطة لجواب (أما) وجملة (تقهر) لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

[4] (?) سورة المدثر، آية: 3. ويرى ابن هشام أن الفاء عاطفة في مثل هذا الموضع. فالفعل معطوف على ما قبله. انظر: المغني ص221.

[5] (?) سورة الفاتحة، آية: 5.

قال ابن مالك: (والأصل في الفاعل أن يتصلا . . . إلخ) أي: أن الأصل في تكـوين الجملة وترتيبها يقتضي أن يتصل الفاعل بعاملـه، وأن ينفصل المفعــول به عن ذلك العامــل، بســبب وقــوع الفاعل فاصلاً بينهما، ولكن هذا الأصل يراعى أحيانـاً، فقد يتقـدم المفعـول به على الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفعل أيضاً.

*   *   *

239) وَأَخِّـرِ الْمَفْعُـولَ إِنْ لَبْـسٌ حُـذِرْ أَوْ أُضْمِـرَ الْفَـاعِلُ غَيْـرَ مُنْحَـصِرْ

تقـدم أن الأصل تقـدم الفاعل على المفعـول، وقد يكـون ذلك واجباً، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا خيف التباس أحـدهما بـالآخر، كما إذا خفي الإعـراب فيهمـــا، ولم توجد قرينة تـــبين الفاعل من المفعــول، ومن مواضع خفـاء الإعــراب أن يكــون كل منهما اســماً مقصـوراً لا تظهر عليه الحركـة، نحـو: أكـرم عيسى موسـى، فيجب كـون (عيسـى) فـاعلاً و(موسى) مفعولاً.

فـــإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تـــبين أحـــدهما من الآخر لم يجب تقديم الفاعل، فاللفظية نحـو: وَعَظَتْ عيسى ليلى. فـــ(ليلى) فاعـل، بـدليل تـأنيث الفعـل، والمعنوية نحـو: كسر العصا موسـى. فـ(موسى) فاعل بدلالة المعنى.

الثـاني: أن يكـون الفاعل ضـميراً متصـلاً والمفعـول به اسـماً ظاهراً نحو: أتقنت العمل، فلا يجوز تقـديم المفعـول على الفاعـل، لئلا ينفصل الضمير مع إمكان الاتصال[1].

---

1 (?) لو قُدم المفعول لقيل: أتقن العمل أنا، وهذا مخالف لقاعدة الضمير المتقدمة في باب النكرة والمعرفة، ويجوز تقديمه على الفعل، نحو: العمل أتقنت، لأن الضمير لم ينفصل بل بقي على

الثالث: أن يكون المفعول محصوراً بـ(إنما) أو (بإلا) نحـو: إنما يقول المسلمُ الصدقَ، وسيأتي قريباً ذكر ذلك إن شاء الله.

وإلى الموضعين – الأول والثاني – أشار بقوله: (وأخِّرِ المفعولَ . . . إلخ) أي: قدم الفاعل وأخِّر المفعول وجوباً إذا خيف اللبس، أو كان الفاعل ضميراً غير محصور يجب اتصاله بعامله.

* * *

240) وَمَـا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّـمَا انْحَصَـرْ أَخِّـرْ وَقَـدْ يَسْبِـقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَـرْ

ذكر في هـذا الـبيت موضـعاً واحـداً من مواضع وجـوب تقـديم الفاعل على المفعول، وموضعاً من مواضع وجوب تقـديم المفعـول على الفاعل، وهو ما إذا كان الفاعل أو المفعول محصوراً بـــ(إنمـا) أو بـ(إلا)، وذلك لأن كل ما قصد حصره استحق التـأخير فـاعلاً كـان أو مفعولاً، أو غيرهما.

فإذا حُصر الفاعل أُخّر، ووجب تقـديم المفعـول[1] نحـو: لا ينفع المرء إلا العملُ الصالح، وإنما ينفع المرءَ العملُ الصالح. قال تعالى:]إنما يخشى الله من عباده العلمـاءُ[[2] فــ(العلمـاء) فاعل (يخشـى) لأن الغرض قصر الخشية على العلماء[3].

وقد يجوز تقديم المحصور بــ(إلا) على مفعوله إذا هي تقـدمت معه وسبقته، نحو: لا ينفع إلا العملُ الحميد المرءَ، فـ(العمـل) فاعل محصور بـ(إلا)، وجاز تقدمه لعـدم اللبس؛ لأن وجـود (إلا) قبله دليل

اتصاله.

[1] (?) هذا هو الموضع الأول مما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل، والمسألة الثانية تأتي قريباً.

[2] (?) سورة فاطر، آية: 28.

[3] (?) القصر والحصر بمعنى واحد. وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. مثل (إنما) و(الاستثناء بعد النفي) وغيرهما.

على أنه هو المحصور. بخلاف المحصور بـ(إنما) فإنه يتأخر عنها فلو قُدم لم يعلم تقدمه.

ومن التقديم مع (إلا) قول الشاعر:

ما عاب إلا لئيمٌ فِعلَ ذي كرم ... ولا جفا قـطُّ إلا جُبَّـأٌ بطـلا[1]

فقدم الفاعل المحصور بــ(إلا) في الموضـعين، وهو دليل لمن يجيز ذلك.

وإذا حصر المفعـول أخّر ووجب تقـديم الفاعـل، سـواء كـان الحصر بـ(إنما) أو بـ(إلا) نحو: لا يقول المسلمُ إلا الصدقَ، إنما يقول المسلمُ الصدقَ.

وقد يجوز تقديم المحصور بــ(إلا) على فاعلـه، إذا هي تقـدمت معه، نحو: لا يقول إلا الصدقَ المسلمُ، قال الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضِعْفَ ما بي كلامُها[2]

فقدم المفعـول المحصـور بــ(إلا) وهو (ضـعف) على الفاعـل، وهو (كلامهـا) وهـذا معـنى قولـه: (وما بـإلا أو بإنما انحصر أخر . . . إلخ) أي: ما انحصر بـ(إلا) أو بـ(إنما) من فاعل أو مفعـول فإنه يجب تـأخيره، وقد يتقــدم المحصــور إذا ظهر المقصــود، وذلك إذا كـان الحصر بـ(إلا).

* * *

---

[1] (?) اللئيم: المراد به الشحيح البخيل. جفا: بَعُدَ، جُبَّأٌ: جبان. والمعنى لا يعيب عمل الكرام إلا الأشحاء اللئام. ولا يبتعد عن الأبطال إلا الجبناء. لأن أصحاب الصفات المتنافرة لا يتآلفون.

[2] (?) المعنى: تزودت من ليلى بتكليمها ساعة. ولكن ذلك زادني شوقاً. وزاد قلبي اشتعالاً.

241) وَشَاعَ نَحْـوُ خَافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ وَشَـذَّ نَحْـوُ زَانَ نَـوْرُهُ الشَّجَـرْ

ذكر في هــذا الــبيت مســألتين متعلقــتين بموضــوع تقــديم المفعول:

الأولى: إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى الفاعل جـاز تقديم المفعول وتـأخير الفاعل نحـو: أدى واجبه الطـالبُ، والأصـل: أدى الطالبُ واجبَه، قال تعـالى:]حـتى إذا أخـذت الأرضُ زخرفَهَا[[1] فلو قيل في غير القرآن: (أخذت زخرفَها الأرضُ) لجاز.

وإنما جـاز ذلك – وإن كـان فيه عـود الضـمير على متـأخر لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبــة، لأن الأصل فيه أن يتصل بالفعل فالضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة.

وهـذا معـنى قولـه: (وشـاع نحو خـاف ربه عمـر) أي: كـثر في لســان العــرب تقــديم المفعــول المشــتمل على ضــمير يعــود إلى الفاعل المتأخر فـ(ربّه) منصوب على التعظيم[2]، و(عمر) فاعل.

المسألة الثانية: إذا اشتمل الفاعل المتقـدم على ضـمير يعـود إلى المفعول المتأخر، نحو: قـرأ صـاحبُه الكتـابَ، فهـذا ممنـوع في النثر، جائز في الشعر، ويجب تقديم المفعول على الفاعل، فتقـول: قـرأ الكتـابَ صـاحبه. قـال تعـالى:]وإذ ابتلى إبـراهيمَ ربُّهُ[[3] وقـال تعالى:]كلّ ما جآء أمةً رسُولُها[[4]، وهـذه هي المسـألة الثانية الـتي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، إذ لو تأخر المفعول به لعـاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يجوز.

---

1 (?) سورة يونس، آية: 24.

2 (?) هو في الاصطلاح النحوي مفعول به منصوب. ولكن يقال ذلك من باب الأدب.

3 (?) سورة البقرة، آية: 124.

4 (?) سورة المؤمنون، آية: 44.

وقد ورد في شـعر العـرب أمثلة عـاد الضـمير فيها من الفاعل المتقـــدم إلى المفعـــول المتـــأخر، ولا داعي لمحاكاتها في النـــثر، فتحفظ بلا تأويل ولا يقاس عليها، ومنها قول حسان رضي الله عنه:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً   من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً[1]

فـأخر المفعـول (مطعمـاً) عن الفاعل (مجـده)، مع أن الفاعل قد اتصل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

لـما رأى طالبـوه مصعبـاً ذُعـروا   وكاد لو ساعد المقـدور ينتصر[2]

والضمير في الفاعل (طالبوه) يعود على المفعول المتأخر وهو قوله: (مصعباً).

وهذا معـنى قولـه: (وشذ نحو زانَ نـورُه الشـجر) أي: شذ في كلامهم تقـديم الفاعل المتصل بضـمير المفعـول المتـأخر، والمـراد بنحو (زانَ نورُه الشجر) كل كلام فيه ضمير اتصل بالفاعل المتقـدم وهو عائد على المفعـول المتـأخر، وقولـه: (نَـوره) بفتح النـون، هو الزهر أو الأبيض منه.

---

[1] (?) المراد: مطعم بن عدي. أحد أجواد مكة. والمعنى: أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعاً للناس، وقوله: (ولو أن مجداً) مجداً: اسم (أن) وجملة (أخلد) خبرها وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف والتقدير: ولو ثبت إخلاد مجد صاحبه.

[2] (?) طالبوه: ضمير النصب يعود على مصعب بن الزبير رضي الله عنهما. والمعنى: أن الذين قصدوا مصعباً لقتاله أخذهم الخوف وكاد ينتصر، لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم.

نـائب الـفاعـل

(242) يَنُـوبُ مَفْعُـولٌ بِـهِ عَنْ فَاعِـلِ فِيـما لَـهُ كَنيِـلَ خَيْـرُ نَائِـلِ

نـائب الفاعـل: اسم مرفـوع لفظـاً أو محلا، يحل محل الفاعل عندما يحـذف، ويبـنى الفعل للمجهـول، نحـو: أكـرم خالـدُ الغـريب، فيقال: أُكْرِم الغـريب، فـالغريب نـائب فاعل مرفـوع لفظـاً، ونحـو: سلمت على الذي ألقى المحاضرة، فتقـول: سُـلِّمَ على الـذي ألقى المحاضرة، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

والتعبير بنائب الفاعل أحسن من التعبير بـ(المفعـول الـذي لم يسم فاعله) لأنه أخصر، ولأن النـائب عن الفاعل لا يلـزم أن يكـون مفعولاً به فقد ينوب غيره، كـالظرف والجـار والمجـرور والمصـدر، كما سيأتي إن شاء الله.

فإذا أريد حذف الفاعل لغـرض لفظي أو معنـوي[1] تـرتب على حذفه أمران:

الأول: تغيير صيغة الفعل .

الثاني: إقامة نـائب عنـه، يحل محلـه، ويأخذ كثـيراً من أحكامه في (باب الفاعل) وهي:

1) أنه يُرفع.
2) أن يتأخر عن عامله، فلا يجوز تقدمه عليه.
3) أنه يكون عمدة وجزءاً أساسياً في الجملة.
4) تأنيث عامله أحياناً.

---

[1] (?) الأغراض التي من أجلها يحذف الفاعل من مباحث البلاغيين في علم المعاني، فمن الأغراض اللفظية المحافظة على السجع كقولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، أو الرغبة في الإيجاز نحو: لما حفظ الطالب القرآن كوفيء. ومن الأغراض المعنوية العلم به كقوله تعالى:]وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً[أو عدم الفائدة من ذكره نحو: سُرق كتاب، لأنك لا تعرف السارق، أو قصد الإبهام على السامع نحو: تُصدق بألف ريال. إلى غير ذلك من الأغراض.

5) تجرد عامله من علامة تثنية أو جمع.
إلى غير ذلك مما يأخذه النائب عن الفاعل.

وهذا معنى قوله: (ينوب مفعول به عن فاعل . . . إلخ) أي: ينوب المفعول به عن الفاعل فيما استقر له من الأحكام، مثل: نيل خير نائل والأصل: نال المستحقُ خيرَ نائل، والنائل والنوال هو العطاء، والمراد هنا: الشيء المعطى؛ لأنه تمثيل لإنابة المفعول به، لا لإنابة المصدر.

* * *

243) فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ
244) وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى
245) وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمَطَاوعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ
246) وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

تقدم أن شرط النيابة عن الفاعل تغيير صورة الفعل إيذاناً بهذه النيابة ، وتفصيل ذلك كالآتي:

1) إذا كان الفعل ماضياً صحيح العين، خالياً من التضعيف[1] وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل، نحو: فتحَ العملُ بابَ الرزق، فيقال: فُتِحَ بابُ

[1] (?) يأتي بيان حكم مُعَلِّ العين والمضعف. إن شاء الله.

الـرزق، ونحـو: شَـرِب المـريض العسـلَ، فيقـال: شُـرِبَ العسلُ.

2) إذا كان الفعل مضـارعاً وجب في كل حالاته ضم أوله وفتح ما قبل آخـره إن لم يكن مفتوحـاً من قبـل، نحـو: يحـترِمُ الناسُ العالم، فيقال يُحترَمُ العالم، ونحو: يَتَعلَّم خالد النحو، ، فيقال: يُتَعلّم النحو، وقد يكون الفتح مقدراً، مثـل: يصـوم المسلمون رمضان، فيقال: يُصامُ رمضانُ.

إذا كان الفعل مبدوءاً بتـاء المطاوعة[1] – ومثلها كل تـاء تكـثر زيادتها عـادة – وجب ضم الحـرف الثـاني مع الأول، نحـو: تعلم هشـام النحـو: فيقـال: تُعُلّم النحـوُ، وتفضل الصـديق بالزيارة. فيقال: تُفُضّل بالزيارة.

3) إذا كان الماضي مبدوءاً بهمـزة وصل[2] فـإن ثالثه يضم مع أوله نحـو: اعتمد المسـلم على اللـه. فيقـال: اُعتُمد على الله.

قـال ابن مالك عن الأول والثـاني (فـأول الفعل اضـممن . . . إلخ) أي: أن أول الفعل المبـــــني للمجهـــــول يضم في الماضي والمضارع، وأن الحـرف المتصل بـالآخر يكسر في الماضـي، مثـل: وُصِل، أصله: وَصَلَ خالد رحمه، فتقـول: وُصـلت الـرحمُ، ويفتح في المضارع مثل: ينتحي فيقال فيه: يُنتحَى. ومعناه: يميل. مثل: ينتحي الرجل إلى الشجرة، أي: يميل إليها ويتجه نحوها.

وقـال عن الثـالث: (والثـاني التـالي تا المطاوعة . . . إلخ) أي: اجعل الحرف الثاني مضموماً كالأول إن كان الأول تـاء المطاوعـة، إذ لا نزاع في ذلك،أي: لا خلاف فيه، وقيد تاليها بكونه ثانياً – مع أنه هو الثاني – لينبه على أن هذا الحكم خاص بالماضـي، لأن تاليها في المضـــارع ثـــالث. فيبقى على الأصل من ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يتعلم جابر النحو، فيقال: يُتعلم النحو، وقال عن الرابـع: (وثــالث الــذي بهمز الوصل . . .إلخ) أي: إن الحـــرف الثــالث من الفعل المبـــدوء بهمـــزة الوصل يضم كـــالأول، ومثل له بالفعل (اسْتُحْلِي) المبني للمجهول، وأصله: اسْتَحْلَى صالح الشراب.

---

1 (?) المطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقاً نحو: علمته المسألة فتعلمها بخلاف: ضربته فتألم، لعدم تلاقي الفعلين في الاشتقاق. ومن الحروف التي تدل على المطاوعة (التاء) في أول الفعل الماضي، كما في المثال.

2 (?) تقدم في باب (المعرَّف بأداة التعريف) أن همزة الوصل: كل همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، ومن مواضعها الفعل الماضي الخماسي كانطلق والسداسي كاستخرج.

*   *   *

247) وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلّ عَيْناً وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

4) إذا كان الماضي ثلاثياً معلَّ العين[1]. جاز في فائه[2] عند بنائه للمجهول ثلاثة أوجه – سواء كان واوياً أو يائياً – وهي:

1) إخلاص الكسر، فينقلب حرف العلة ياء، وهذا هو الأفصح نحو: صام المسلم رمضان، باع التاجر بضاعته، فيقال: صيم رمضان وبيعت البضاعة، قال تعالى:]وقيل يا أرض ابلعي مآءك وياسماء أقلعي وغيض المآء[[3].

2) إخلاص الضم، فينقلب حرف العلة واواً، وهذا أضعف الأوجه نحو: صُوم وبُوع. قال الشاعر:

ليتَ وهل ينفع شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريت[4]

3) والإشمام: وهو في النطق لا في الكتابة، وهو عند النحاة النطق بحركة صوتية تجمع بين ضمة قصيرة وكسرة طويلة على التوالي السريع، وقد قرئ في السبعة]وقيل يا أرض ابلعي[[5] بالإشمام في (قيل وغيض).

---

[1] (?) مُعَلَّ العين: ما يكون وسطه حرف علة. ويخضع لأحكام الإعلال التي تذكر في باب التصريف ومنها: قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلها نحو: قال وباع. والأصل: قَولَ وبَيَعَ، فإن كان حرف العلة الواقع عيناً للكلمة لا يخضع للأحكام فإنه يسمى (معتلاً) نحو: عَوِرَ، فهذا حكمه حكم الصحيح، فالفرق بين مُعَلّ ومعتل. أن المُعَلّ هو الذي أحد أصوله حرف علة، بشرط أن يدخله قلب وإعلال، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا. فكل معل معتل ولا عكس.

[2] (?) فاء الكلمة هي الحرف الأول الذي يقابل الفاء في الميزان الصرفي (فَعَلَ) وما يقابل الثاني هو عين الكلمة. وما يقابل الثالث هو لام الكلمة.

[3] (?) نائب الفاعل جملة النداء (يا أرض) لأنها في الأصل مقول القول، أو نائب الفاعل محذوف تقديره: القول، والجملة مفسرة.

[4] (?) ليت: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. (وهل) حرف استفهام يراد به النفي، (شيئاً) مفعول به لينفع، (ليت) قصد لفظه، فاعل ينفع، والجملة معترضة لا محل لها (ليت) مؤكد للأول، (شباباً) اسم ليت الأول، وجملة (بوع) من الفعل ونائب الفاعل المستتر في محل رفع خبر (ليت) الأول.

[5] (?) سورة هود، آية: 44.

وجـــواز الأوجه الثلاثة مشـــروط بـــألا يحصل لبس، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه، كما سيذكر ذلك.

وهـذا معـنى قولـه: (واكسر أَوَ اشـمم . . . إلخ) أي: اكسر أو أشـــمم فـــاء الماضي الثلاثي الـــمُعَلّ العين، وقد جـــاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم، ويقرأ (أوَ اشمم) بفتح الواو بدل السكون، والأصـل: (أوْ أشـمم) وهو أمر من الربـاعي (أشـمَّ) فـانتقلت حركة الهمـزة وهي الفتحة إلى الـواو الساكنة بعد حذف الهمزة، للـوزن وقولـه: (جـا) بالقصـر. وهو خـبر المبتدأ (وَضَمُّ) وسَوَّغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل.

* * *

248) وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَـا لِبَـاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَـبّ

إذا بني الفعل الماضي الـمُعَلُّ العين للمجهـول وأسـند لضـمير تَكَلُّمٍ أو خطـاب، أو لنـون النسـوة الدالة على الغائبـات حصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر.

فمثلاً: ساد العاقل قومه، تقول بعد إسناده لضـمير المخـاطب: يا عاقل سُدتَ قومَـك، بضم السـين ليس غـير، والتـاء فاعـل، فـإذا قلنا: يا مهمل سادك النابغ، ثم أردنا نيابة المفعـول عن الفاعل فإننا نقـول: يا مهمل سُـدتَ (بالضم أيضـاً)، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع ضم الحرف الأول في هـذه الحالة ونعـدل إلى الكسـر. فنقـول: يا مهمل سِـدتَ، فالتـاء نـائب فاعل أي: صرت مسـوداً، أي: سـادك غـيرك، ويجـوز أن نعـدل إلى الإشمام، وهذا مثال الواوي.

ومثـال اليـائي: بـاع ماجد البضـاعة، فـإذا أسـندناه لضـمير المخاطب – مثلاً – قلنا: يا ماجد بِعتَ البضـاعة، بكسر البـاء فقـط، والتـاء: فاعـل، وإذا قلنـا: يا عبد باعك سـيدك، ثم بـنى الفعل للمجهـول، قلنـا: يا عبد بِعتَ، بالكسر أيضـاً، فيحصل اللبس فنعـدل إلى الضم أو الإشـمام، فنقـول: يا عبد بُعتَ أي: وقع عليك الـبيع، فالتاء: نائب فاعل.

وهذا معنى قوله: (وإن بشكل خيف لبس يجتنب) أي: وإن وقع لبس في وجه من الأوجه السـابقة، بحيث لا يمكن تميـيز الفعل المبني للمعلوم من المبني للمجهـول فإنه يجب اجتنـاب ذلك الوجه إلى آخر لا لبس فيه.

6) إذا كان الماضي الثلاثي مضعفاً[1] مدغماً جـاز في فائه عند بنائه للمجهول الأوجه الثلاثة السابقة: إخلاص الضم، وهو أعلاها هنا. والإشـمام، والكسـر، تقـول: عـدَّ التـاجر المـال، وبعد بنائـه: عُـدَّ المال[2]، فالمال: نائب فاعل.

وهـذا معـنى قولـه: (وما لبـاع . . . إلخ)، أي: أن ما ثبت لفـاء (بـاع) من الأوجه الثلاثة قد يثبت لنحـو: (حبَّ) من كل مـاضٍ ثلاثي مضـاعف والمـراد بقولـه: (بـاع) كل مـاضٍ ثلاثي مُعَـلَّ العَين، كما تقدم.

*   *   *

---

1 (?) مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: شدَّ ،عدَّ.

2 (?) قد يقع لبس بين هذا وبين فعل الأمر فإنه مضموم الأول، فلا يدرى أهو فعل أمر أم ماض مبني للمجهول؟ فيعدل إلى الكسر أو الإشمام، لأن فعل الأمر لا يكون كذلك وإنما لم يُعدل إلى أحدهما في قوله تعالى:]ولو رُدُّوا[لأن وقوعه بعد (لو) قرينة على أنه لم يُرد فعل الأمر، لأنه لا يقع بعد أداة الشرط، على أنه قد يقال إنَّ المسألة من باب الإجمال، فانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (2/64).

249) وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي   فِي   اخْتَارَ   وَانْقَادَ وَشِبْـهٍ يَنْجَلِـي

7) إذا كان الفعل الماضي المُعَـلُّ العين على وزن (افتعـل) أو (انفعل) جاز في الحرف الثالث الأصلي منه الأوجه الثلاثة الســابقة، وهي: الضم والكسر والإشمام، ويضبط الحـرف الأول – وهو همـزة الوصل – بما يضــبط به الحــرف الثــالث، والمختــار هنا الكسر في اليائي، والضم في الواوي، تقول في الواوي: انقـاد الطلاب للمعلم، وبعد بنائه: انقود للمعلم، أو انقيد، ويجوز الإشمام.

وتقــول في اليــائي: اختــار المعلم عليــاً من بين زملائــه، وبعد بنائه: اختير عليٌّ من بين زملائه[1]، أو اختور، ويجوز الإشمام.

وهذا معنى قوله: (وما لفا باع . . . إلخ) أي: ما ثبت لفاء (بـاع) من الأوجه الثلاثة يثبت للحــرف الــذي تليه عين الفعــل، من نحــو: (اختار) و(انقاد) وما أشبهها، فإن حكمه (ينجلي) أي: يتضــح. وجملة (ينجلي) صفة لقوله: (وَشِبْهٍ).

250) وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ   حَرْفِ   جَـرٍّ بِنَيِـابَـةٍ حَـرِى

تقدم أنه يترتب على حذف الفاعل أمران:

الأول: تغير صورة الفعل، وقد مضى الكلام على ذلك.

الثـاني: إقامة نـائب عنه يحل محلَّه، ويخضع لكثـير من أحكامه والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء:

المفعــول به فقد ذكــره ابن مالك في الــبيت الأول من البــاب ويتعلق به بعض أحكـــام ســـتأتي إن شـــاء اللـــه، أما الثلاثة الباقية فشرطها أن تكون قابلة للنيابة.

---

[1] (?) ظاهر كلام ابن مالك أن الحكم خاص بالمُعَلّ حيث مثل به، والحكم شامل له وللمضاعف نحو اشتدَّ، وانهلَّ، وانسدَّ، وامتدّض، فمثلاً. انهلَّ الرمل في البئر، تقول بعد بنائه: أُنْهُلَّ في البئر، بضم الأول والثالث، ويجوز كسرهما كما يجوز الإشمام.

فالظرف يصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين:

الأول: أن يكــون متصـــرفاً، وهو ما يخـــرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بــ(مِنْ) إلى التـأثر بالعوامل المختلفة كــ: زمن ووقت وساعة ويوم وغيرها.

بخلاف (سـحر) [إذا أريد به سـحر يـوم بعينـه]، و(عنـدك) لأن الأول ملازم للنصب على الظرفيــة، والثــاني ملازم للنصب أو الجر بمن فلا يصلح أن يكون نائب فاعل.

الشرط الثاني: أن يكون الظرف مختصاً، والمـراد بالاختصـاص هنـا: أن يـزاد على معـنى الظرفية معـنى جديد لـيزول الغمـوض والإبهـام عن معنـاه، وذلك إما بوصف أو إضـافة أوعلمية ونحوهـا، مثل: صيم يومُ الخميس، جُلس وقتٌ طويل، صيم رمضانُ.

وأما المصدر واسم المصدر فيصلح للنيابة بشرطين – أيضاً -:

الأول: أن يكــون متصـــرفاً، وهو ما يخـــرج عن النصب على المصـدرية إلى التـأثر بالعوامل المختلفـة، نحـو: أكْـل، كتابـة، فَهْم، جلوس، وغيرها.

بخلاف: (معاذ الله) فإنه مصدر ميمي منصـوب بفعل محـذوف أي: أعـوذ بالله معــاذاً، لكنه لم يشــتهر اســتعماله عن العــرب إلا منصوباً مضـافاً فلا يقع نـائب فاعـل؛ لئلا يخـرج عما اسـتقر له في لسان العرب.

ونحو: سبحان اللـه. فهو اسم مصـدر منصـوب بفعل محـذوف أي: أسبح الله سبحان، ولم تستعمله العرب إلا منصوباً مضــافاً في الأغلب.

الشرط الثاني: أن يكون المصدر مختصـاً، والمـراد به هنـا: أن يكتسب المصـــدر من لفظ آخر معـــنى زائـــداً على معنـــاه المبهم المقصور على الحـدث المجـرد، نحـو: قـرئ قـراءةٌ صـحيحة، جُلس

جلوسُ الخائف، بخلاف: قرئ قراءة، لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يفد معنى زائداً على ما فهم من الفعل.

وأما الجار والمجرور فيصلح للنيابة بشرطين:

الأول: أن يكون حرف الجر متصرفاً، والمراد به: أن لا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، كـ(مذ) و(منذ) الملازمين لجر الزمان و(رُبَّ) الملازمة للنكرات.

الثاني: أن يكون المجرور مختصاً، والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً إما بوصف أو إضافة أو غيرهما نحو: جُلس في المسجد الجامع، ونحو: فُرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور[1]، بخلاف: فُرح بانتصار؛ لعدم الفائدة من الإسناد.

وهذا معنى قوله: (وقابل من ظرف . . . إلخ) أي: إن القابل للنيابة عن الفاعل من الظرف والمصدر، ومثله اسم المصدر، وحرف الجر مع مجروره حقيق وجدير بها، وأشعر قوله: (وقابل) بأن نيابة ما ذكر لابد لها من شروط.

* * *

(251) وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هـذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

إذا وجد في الجملة ما يصلح للنيابة من المفعول به والمصدر والظرف والمجرور لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد؛ لأن النائب عن الفاعل كالفاعل لا يتعدد.

[1] (?) قال السيوطي في الهمع (1/163): (الجمهور على أن المجرور في موضع رفع، وهو النائب عن الفاعل كما لو كان الجار زائداً . . .) وهذا رأي فيه تيسير، سواء قلنا الجار والمجرور أو المجرور وحده، فإن كان حرف الجر زائداً فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده. نحو: ما أُخِذَ من شيء.

وقد اختلف النحويون في الذي ينوب عن الفاعل. فقال البصريون إلا الأخفش: تجب نيابة المفعول به، ولا ينوب غيره مع وجوده، ففي مثل: ألقى الطالبُ كلمة إلقاءاً بارعاً في الحفل يوم الخميس أمام الحاضرين. تقول: أُلقيَ كَلمةٌ، أو ألقيت كَلمةٌ إلقاءَ بارعاً . . . إلخ، وما خالف ذلك فهو شاذ أو مؤول.

وقال الكوفيون: تجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده تقدم أو تأخر، واستدلوا بقراءة أبي جعفر – وهو من العشرة –[1]:]ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون[[2] فقد قرأ (يُجزى) بالياء مضمومة مبنياً للمجهول، مع نصب (قوماً)، والنائب الجار والمجرور، على أحد القولين[3].

ويقول الشاعر:

لم يُعنَ بالعلياء إلا سيداً   ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى[4]

فقد أناب الجار والمجرور. بدليل نصب المفعول به (إلا سيداً)

ولو قيل بإنابة ماله أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به لكان وجيهاً كأن يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ أليمٌ شاهدَ الزور، بإنابة المصدر إذا كان غرض المتكلم إبراز هذا المعنى وهو شدة ضربه. وإن كان الغرض بيان أن الضرب وقع أمام الناس أنيب الظرف، وهكذا في الجار والمجرور.

---

1 (?) القراء العشرة هم القراء الذين عُني العلماء بنقل قراءاتهم وهم على قسمين:
1) سبعة اختارهم ابن مجاهد.
2) وثلاثة اختارهم ابن الجزري.
وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، المتوفى سنة 130هـ وهو من الثلاثة الذين اختارهم ابن الجزري.

2 (?) سورة الجاثية، آية: 14.

3 (?) والقول الثاني: أن نائب الفعل مصدر الفعل المذكور أي: ليُجزى الجزاء أو الخير أو الشر.

4 (?) معنى البيت: أنه لا يشتغل بمعالي الأمور وكريم الخصال إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوى النفوس المريضة إلا ذوو الهداية والرشد.

وهذا معنى قولـه: (ولا ينـوب بعض هـذي . . . إلخ) أي: لا يصح إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجـود المفعـول بـه، وقد يرد في الكلام الفصيح إنابة غير المفعول به مع وجوده، يشير بذلك إلى ما ورد من كلام العرب، كما تقدم.

*   *   *

(252) وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِباسُـهُ أُمِـنْ

تقـدم أن المفعـول به ينـوب منـاب الفاعـل، غـير أن فعله قد يكون متعدياً لمفعـول واحـد، أو متعـدياً لمفعـولين أصـلهما المبتـدأ والخبر كمفعـولي (ظن) وأخواتهـا، أو ليس أصـلهما المبتـدأ والخـبر كمفعــولي (كســا) وأخواتهــا، وقد يكــون متعَــدياً لثلاثة كــ(أعلم) و(أرى).

فإن كان متعدياً لواحد أنيب مناب الفاعل نحو: أُكـرِمَ الضـيفُ، قال تعالى:]وبُـرِّزَت الجحيـمُ لمن يـرى[[1] وإن كـان متعـدياً لاثـنين وهو من باب (كسـا) – وهو المـراد هنا – جـاز إنابة الأول أو الثـاني، تقول: كُسي الفقيرُ ثوباً. وكُسي الفقيرَ ثوبٌ، وهـذا مشـروط بعـدم حصــول اللبس، فــإن حصل لبس وجب إنابة الأول: نحــو: أعطيت جابراً هشاماً فتقول: أُعطي جابرٌ هشاماً، ولا يجـوز إنابة الثـاني لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخــذاً فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني، بخلاف إنابة الأول، فإن اختيـاره يجعله بمنــــزلة الفاعل في المعــــنى، فيتضح من تقدمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

وهذا معنى قوله: (وباتفاق قد ينـوب الثـان . . . إلخ) أي: اتفق النحــاة بنــاءً على ما اســتنبطوه من كلام العــرب على جــواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله (كسا) وشبهه، إذا أُمن الالتباس، وقولـه: (الثان) بحذف الياء للوزن.

* * *

---

[1] (?) سورة النازعات، آية: 36.

253) فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَـرْ   وَلاَ   أَرَى مَنْعـاً إذَا القْصَـدُ ظَهَـرْ

ذكر في هـذا الـبيت أن الفعل إذا تعـدى لمفعـولين أصـلهما المبتـدأ والخـبر كــ(ظن) وأخواتهـا، أو إلى ثلاثة مفاعيل كــ(أعلم وأرى) فالأشهر عند النحـاة أنه يجب إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثـاني في باب (ظن) والثاني والثالث في بـاب (أعلم) نحـو: ظن السـفيهُ التحيَل نافعـاً. فتقـول: ظُن التحيـلُ نافعـاً، وتقـول: أُعلم المـدرسُ الإخلاصَ نافعاً. والأصل: أَعلمتُ المدرسَ الإخلاصَ نافعاً.

ويرى ابن مالك أنه لا يتعين إنابة الأول بشرط ألا يحصل لبس، فإن حصل تعينت إنابة الأول، نحـو: ظننت عاصـماً بكـراً، فلا تقـول: ظُن عاصـماً بكـرٌ، ولا أُعْلِمَ زيـداً هشـامٌ مسـافراً، بإنابة المفعـول الثاني في البابين.

وهذا معنى قوله: (في باب ظن . . . إلخ) أي: اشـتهر منع إنابة الثــاني في بــاب (ظن) و(أرى) وهو لا يوافق على المنع إذا كــان القصد يظهر ويتضح بالثاني، فتكون (إذا) شرطية لا تعليليـة، وثـالث مفاعيل (أعلم) هو ثاني مفعول (علم) – كما تقدم في بـاب أعلم – فيجـري فيه الخلاف، وقولـه: (المنـعُ) مبتـدأ (اشـتهر) الجملة خـبر المبتدأ.

والخلاصــة: أن نيابة المفعــول الأول جــائزة في كل بــاب بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب (كسـا)[1] إذا أمن اللبس، وفي نيابة الثـاني من بـاب (ظن) خلاف، فـالأكثرون قـالوا: بـالمنع، والصـحيح جواز ذلك إذا أمن اللبس.

---

[1] (?) اعترض بعض الشراح على ابن مالك في نقل الاتفاق على جواز إنابة الثاني من باب (كسا) إذا أمن اللبس. لأن الكوفيين يوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة نحو: أُعطي خالد كتاباً. ويجاب عنه بأنه قد لا يكون اطلع على هذا الخلاف، لأنه نقل الاتفاق في كتابه (التسهيل) وهو كتاب اعتنى فيه بالخلاف. والله أعلم.

*   *   *

254) وَمَا سِوَى النَّائِبِ مـمَّا عُلِّقَـا   بِالـرَّافِعِ   النَّصْـبُ لَـهُ مُحَقَّـقَا

تقدم أن نائب الفاعل لا يكون إلا واحداً، فإذا كـان للفعل أكـثر من معمول كالمصدر والظرف والمجرور، أو المفعـول الثـاني، فإنه إذا أنيب المفعـــول به أو واحد منها منـــاب الفاعل رفـــع، ونصب الباقي، كما تقدمـ

وهذا معنى قوله: (وما سوى النائب . . . إلخ) أي: أن ما سـوى نائب الفاعل الذي صار مرفوعـاً لتعلق معنـاه بالفعل الرافع لـه، ما سواه فـ(النصب له) أي: حكمه النصب، وقوله: (محققـاً): حـال من الهاء في (له).

اشتغال العامل عن المعمول

255) إِنْ مُضْـمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْـهُ بِنَصْـبِ لَفْظِـهِ أَوِ الْمحَـلّ
256) فَالسَّابِقَ انْصِبْـهُ بِفعْـلٍ أُضْمِـرَا حَتْمـاً مُـوَافِقٍ لِمَـا قَـدْ أُظْهِـرَا

الاشـتغال: أن يتقـدم اسـم، ويتـأخر عنه عامل مشـغول عن نصبه، بالعمل في الضمير العائد عليه أو في سببيّه.

فمثال المشتغل بالضمير: الضعيفَ ساعدته، محمداً مـررت به فالفعل (ساعد) عمل في ضمير الاسم السابق وهو (الهاء) لأنه في محل نصب مفعـول بـه، والفعل (مَـرَّ) عمل في ضـمير الاسم السابق بواسطة حـرف الجـر، ولـولا هـذا الضـمير لعمل الفعل في الاسم السـابق فكنت تقـول: الضـعيفَ سـاعدت. وبمحمـدٍ مـررت. فالضعيف مفعول به مقدم. والجار والمجرور متعلق بالفعل مررت.

ومثال المشتغل بالسببي: خالداً ضربت ابنـه، فالفعل (ضـرب) لم يعمل في ضمير الاسم السابق، وإنما عمل في اسم مضاف إلى ضمير الاسم السابق، وهو (ابنه) ،ويسمى (السببي)[1].

وأركـان الاشـتغال ثلاثـة: (مشـغول عنـه) وهو الاسم المتقـدم و(مشـغول) وهو العامل المتـأخر من فعل أو غـيره و(مشـغول بـه) وهو ضمير الاسم السابق أو سببيه.

وإذا وجد المثـال على الهيئة المـذكورة فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح لسلامته من التقدير، وهو أن يعـرب

---

[1] (?) يرد ذكر السببي في مواضع منها: باب الاشتغال. وباب الصفة المشبهة. وباب النعت . . . والمراد به كل شيء له علاقة وصلة باسم آخر بأي نوع من أنواع الارتباط كالأبوة والأخوة. والتبعية في أمر ما. ولابد فيه من ضمير يعود على الاسم الآخر الأصلي، فإذا قلت: خالد كريم أبوه. فـ(أبوه) سببي، وفيه ضمير يعود على (خالد) وهو الاسم الأصلي الذي يقوم به معنى المشتق لو قلت: خالد كريم. [انظر: النحو الوافي 3/264].

مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، وجملة الكلام حينئذ اسمية لأنها مبدوءة باسم[1].

والثاني: مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو أن ينصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، وهذا الفعل المحذوف لابد أن يكون موافقاً للمذكور، إما لفظاً ومعنى، كالمثال الأول، فإن تقديره: ساعدت الضعيف ساعدته، أو معنى فقط، كما في المثال الثاني، فإن تقديره: جاوزت محمداً مررت به، أو غير موافق لفظاً ومعنى، ولكنه لازم للمذكور، كالمثال الأخير، فإن تقديره: أهنت خالداً ضربت ابنه، وما بعد الاسم جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب[2] وجملة الكلام حينئذ فعلية، لأنها مبدوءة بالفعل المحذوف.

وقد يعرض للاسم السابق ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يوجب رفعه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع والنصب، كما سيأتي إن شاء الله.

قال ابن مالك: (إن مضمر اسم سابق . . . إلخ) أي: إنْ شَغَلَ ضميرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب ذلك الاسم السابق لفظاً أو محلاً[3]. فانصب الاسم السابق بفعل مضمر، أي: غير ظاهر (حتماً) أي: إضماراً حتماً. ويكون ذلك موافقاً للفعل المذكور، كما تقدم.

---

1 (?) ونظراً لجواز كون الاسم السابق قد يعرب مبتدأ اشترط النحاة أن يكون الاسم السابق صالحاً للابتداء به. فلا يكون نكرة محضة لا مخصص لها. ولذا قالوا في قوله تعالى:]ورهبانية ابتدعوها[. إنه ليس من باب الاشتغال، لأن (رهبانية) لا تصلح للابتداء، بل (رهبانية) معطوف على (رأفة) بالولو، وجملة (ابتدعوها) صفة. ومن لا يشترط ذلك كالزمخشري فلا مانع عنده أن تكون الآية من باب الاشتغال، لكنه مبني على اعتزاليته. فانظر"المغني" ص 751 . تفسير الزمخشري (4/69).

2 (?) هذا على أحد القولين، والقول الثاني: أن الجملة التفسيرية تأخذ في حكمها الإعرابي حكم الجملة المفسَّرة، فإن كان لها محل فهي كذلك وإلا فلا. ففي قولك: الضيف أكرمته، التقدير: أكرمت الضيف أكرمته، فلا محل للجملة المقدرة، لأنها مستأنفة فكذا الجملة التفسيرية.
وفي قولك: خالد الواجبَ يؤديه، فـ(يؤديه) في موضع رفع، لأنها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي في محل رفع على الخبرية، واعلم أن الجملة لا تكون تفسيرية في باب الاشتغال إلا إذا كان الاسم السابق منصوباً، كما في هذه الأمثلة.

* * *

257) وَالنَّصْـبُ حَتْـمٌ إَنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَـصُّ بِالْفِعْـلِ كَـإِنْ وَحَـيْثُمَا

هذه المسألة الأولى من مسائل المشـغول عنـه، وهي وجـوب نصـبه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعـل، وهي أدوات التحضـيض[1] نحــو: هلا المــريضَ زرتَـه، والعــرض[2] نحــو: ألا الحــديثَ حفظتَـه، والاستفهـام غير الهمـزة[3] نحـو: هل الحـقَّ قلتَـه؟ وأدوات الشـرط نحو: إنْ جارَك لقيتَه فسلم عليه، وحيثما علياً تلقَـهُ فأكرمـه. فيجب نصب ما بعد هــذه الأدوات بفعل محــذوف، ليقع الفعل بعــدها، ولا يجوز رفعه على أنه مبتـدأ، لئلا تخـرج هـذه الأدوات عما وضـعت له من الاختصاص بالفعل[4].

واعلم أن الاشــتغال إنما يقع بعد أدوات الشــرط في ضــرورة الشــعر فأما في النــثر فلابد أن يليها الفعل الظــاهر، إلا بعد أداتين منها:

---

[3] (?) اختلف شراح الألفية في مرجع الضمير في قوله: (بنصب لفظه أو المحل) فمنهم من قال: إنه يعود على الاسم السابق – المشغول عنه – فنصب لفظه نحو: الخير فعلته. ومحله نحو: هذا العالم أكرمته. وتكون الباء في قوله: (بنصب لفظه) بمعنى: عن. وهذا قول ابن مالك نفسه في شرح كتابه (الكافية 2/614) ومنهم من قال: إن الضمير يعود على الضمير الذي اشتغل به الفعل، فالنصب لفظاً كالهاء في المثال الأول، ومحلاً كالهاء، في نحو: خالداً مررت به.

[1] (?) التحضيض: طلب الشيء بحثّ وإلحاح.

[2] (?) العرض: طلب الشيء برفق ولين.

[3] (?) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل إذا كان الفعل في جملتها، كما مُثِّل، أما إذا لم يكن فلا، نحو: متى السفر؟ أين أخوك؟

[4] (?) لكن يجوز رفعه على أنه فاعل، أو نائب فاعل لفعل محذوف، كقوله تعالى:]وإن أحد من المشركين استجارك[فـ(أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. وقوله تعالى:]إذا السماء انشقت[وقوله تعالى:]إذا الشمس كورت[فالشمس: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. ويرى فريق من النحاة أن هذا المرفوع لا يلزم إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، بل يجوز إعرابه مبتدأ. وتقدم ذلك في باب الفاعل. وسيأتي مزيد بحث في باب الإضافة إن شاء الله.

الأولى: (إن) إذا كان المشغول ماضياً نحو: إن محمداً لقيته فكلمه، لأنه لا يظهر عملها فيه، فلا يقبح وقوع غير الفعل بعدها، لضعف طلبها له، بخلاف المضارع، فإنه لما ظهر أثرها فيه قوي طلبها له، فقبح تِلْوُ غيره لها في النثر، فلا تقول: إنْ محمداً تلقه فأكرمه.

الثانية: (إذا) مطلقاً وليها ماض أو مضارع، نحو: إذا خالد قدم أو يحضر فأكرمه، لأنها لا تعمل أصلاً.

وهذا معنى قوله: (والنصب حتم . . . إلخ) أي: أن نصب الاسم السابق واجب إذا وقع بعدما يختص بالفعل، كأدوات الشرط. مثل: إنْ وحيثما. وتسوية الناظم بينهما إنما هي في وجوب النصب ومطلق الاختصاص بالفعل، كما يدل على ذلك سياق النظم، فلا يرد عليه أن الاشتغال بعد (حيثما) لا يقع إلا في الشعر، كما تقدم.

* * *

258) وَإِنْ تَلاَ السَّابِـقُ مَا بِالِابْتـدَا يَخْتَـصُّ فالرَّفْـعَ الْتَزِمْـهُ أَبـَدَا
259) كَـذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُـولاً لِمَا بَعْـدُ وُجِـدْ

ذكر في هـذين البيـتين المسـألة الثانية من مسـائل المشـغول عنه، وهي وجوب رفعه[1] وذلك في موضعين:

الأول: أن يقع المشـغول عنه بعد أداة تختص بالابتـداء، كــ(إذا الفجائية) كقولك: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبـار. برفع (الجـو) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بتقدير فعــل، لأن إذا الفجائية لا يقع الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مقدراً.

الثـاني: إذا وقع الفعل المشـتغل بالضـمير بعد أداة لا يعمل ما بعــدها فيما قبلهــا، كـأدوات الشــرط أو الاســتفهام أو التحضــيض ونحوهـا، مثـل: الكتـابُ إن اسـتعرتَه فحافظ عليـه، والمـريضُ هل زرته؟ فيجب رفع المشغول عنه في المثـالين (الكتـاب، والمـريض) ولا يجوز نصبه، لأن ما بعد الشــرط والاسـتفهام لا يعمل فيما قبلـه، وما لا يعمل لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف.

وهــذا معــنى قولــه: (وإن تلا الســابق . . . إلخ) أي: وإن وقع الاسم الســابق، وهو المشــغول عنه بعد ما يختص بالابتــداء، فإنك تلـتزم رفعه دائمـاً، وكـذلك الـتزم الرفع إذا كـان الفعل المشـتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعـده، يريـد:

---

[1] (?) وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب، لأن تعريف الاشتغال لا ينطبق عليه. لأننا اشترطنا في تعريف الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير (المشغول به) وسُلط على الاسم السابق (المشغول عنه) لعمل فيه. وهنا لا يتم ذلك، فإنك لو حذفت الضمير من المثال: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار، لم يعمل الفعل (يملأ) في الاسم السابق، لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً.
وكذا المسائل التي يجوز فيها النصب والرفع، فالرفع فيها ليس من هذا الباب.

إذا وقع بعد لفظ لا يعمل ما بعـــده فيما قبلـــه، لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

*   *   *

260) وَاخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْـدَ مَا إِيـلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

261) وَبَعْـدَ عَاطِـفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِـرٍّ أَوَّلاَ

ذكر في هذه الأبيات المسألة الثالثة، وهي جواز رفع المشغول عنه ونصبه وترجيح النصب، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا وقع بعد المشغول عنه فعل دال على طلب، سـواء دلَّ على الطلب بذاته نحـو: والـدتَك اعـرف حقهـا، أو كـان مقرونـاً بأداة الطلب نحو: والـدَك لا تهنـه، وسـواء كـان الطلب بلفظـه، كما في المثالين، أو كان بلفظ الخبر، نحو: ابنَ تيمية رحمه الله.

فيترجح نصب المشغول عنه في هـذه الأمثلة على رفعـه، لأنه لو رفع لصـارت الجملة بعـده خـبراً، وهي طلبيـة، والإخبـار بالجملة الطلبية – وإن كان جـائزاً عند الجمهـور – لكنه على خلاف الأصـل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب[1].

الثانيـة: إذا وقع المشـغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعـل، كهمزة الاستفهام و(ما) النافية وغيرها، نحو: ما صديقاً أهنته. ونحو: أوالـدَك احترمتَـه؟ ومنه قوله تعـالى:]أبشـراً منّا واحـداً نتّبعه[[2] فيـترجح النصب بفعل محـذوف. لأنه لو رفع لصـار مبتـدأ، ووقـوع

---

[1] (?) فإن قيل ما توجيه الرفع في قوله تعالى:]والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما[فإن الظاهر أن الطلب خبر؟ فالجواب: أن المبرد يعرب هذا الإعراب. ودخلت الفاء في الخبر، لشبه الموصول بالشرط، لأن (أل) موصولة: وأما سيبويه فالخبر عنده محذوف تقديره: (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه، والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استئنافية لبيان الحكم، فلم تقع خبراً كما هو الظاهر. انظر: "معاني القرآن وإعرابه" للزجاج (2/171) و"الكامل في اللغة والأدب" للمبرد (2/822).

[2] (?) سورة القمر، الآية: 24. الهمزة للاستفهام، (بشراً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منا) جار مجرور متعلق بمحذوف صفة (واحداً) صفة ثانية، (نتبعه) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

المبتـدأ بعد هـذه الأدوات – مع جـوازه – قليـل، لكـثرة دخولها على الأفعال.

الثالثة: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عـاطف تقدمته جملة فعليـة، ولم يفصل بين العـاطف والمشـغول عنـه. كقولـك: سـافر ضيف والقادم استقبلته، فيجوز رفع (القادم) على أنه مبتدأ، ونصـبه بتقدير فعل، أي: واسـتقبلت القـادم، وهو أرجح لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وفيه تناسب.

ومنه قوله تعـالى:]خلق الإنســان من نطفة فــإذا هو خصــيم مــبين (4) والأنعــام خلقها لكم فيها دفْ ومنــافع ومنها تــأكلون [[1] فــ(الأنعــامَ) منصــوب بفعل محــذوف أي: وخلق الأنعــام. وحسن النصب لتعطف جملة فعلية (والأنعــام) على جملة فعلية تقــدمت، وهي (خلق الإنسان) وهذه قراءة السبعة.

فإن وجد فاصل بين العاطف والمشغول عنـه، صـار حكمه كما لو لم يتقدمه شيء، كقولك: سافر ضيف، وأما القـادم فاسـتقبلته[2] فيترجح الرفع لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكـون ما بعـدها مستأنفاً.

إلا إذا وجد ما يـرجح النصب كقولـك: سـافر والـدك وأما عمَّك فأكرمه، وإنما ترجح النصـب، لأن المشـغول عنه وقع قبل فعل دال على طلب، كما مضى.

وهـذا معـنى قولـه: (واختـير نصب . . . إلخ) أي: يختـار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دال على طلب. أو وقع بعد أداة . .

---

1 (?) سورة النحل، الآية: 4 – 5. فإذا: الفاء صلة للتوكيد، وإذا: فجائية حرف مبني على السكون لا محل له. (هو) مبتدأ، (خصيم) خبر، (مبين) صفة، وجملة (خلقها) تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

2 (?) سافر ضيف: فعل وفاعل. وأما: الواو عاطفة (أما) حرف شرط وإخبار وتوكيد، القادم: مبتدأ، فاستقبلته: الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، لأن (أما) قائمة مقام أداة الشرط (مهما) والتقدير: (مهما يكن من شيء فالقادم استقبلته).

. إلخ، أو وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وكذا يـترجح النصب إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف يعطف الاسم السـابق على معمـول فعل (مستقرٍ أَوَّلاً) أي: مذكور في أول جملته، يريد أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

* * *

262) وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُـوفُ فِعْـلاً مُخْبَـرَا بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فَاعْطِفَـنْ مُخَيَّـرَا

ذكر في هـذا الـبيت المسـألة الخامسـة، وهي جـواز الرفع والنصب على حد سـواء، وذلك إذا وقع المشـغول عنه بعد عـاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة اسمية. وخبرها جملة فعلية، نحو: المطر نـزل والنخـلُ سـقيناه من مائه، فيجـوز رفع (النخـل) على أنه مبتـدأ وما بعـده خـبر، وتُعْطَـفُ جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز نصـبه بفعل مقـدر، وتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومنه قوله تعـالى:]والشـمس تجـري لمسـتقر لها ذلك تقـدير العزيز العليم (38) والقمر قـدّرناه منـازل حـتى عـاد كـالعرجون القـديم[[1]. فقد قـرأ الكوفيـون[2] وابن عـامر بالنصب، بتقدير فعل، أي: قـدرنا القمـر، وقـرأ بـالرفع بقية السـبعة على أنه مبتدأ، والخبر (قدرناه).

وهذا معـنى قولـه: (وإن تلا المعطـوف . . . إلخ) أي: وإن وقع الاسم المشـغول عنه بعد حـرف عطف قبله فعـل، وهـذا الفعل مع فاعله خـبر عن مبتـدأ قبلهمـا، فلك الخيـار في أن تعطف ما بعد

[1] (?) سورة يس، الآية: 38 – 39. (الشمس) مبتدأ، (تجري) الجملة خبر، (ذلك) مبتدأ (تقدير) خبره (العليم) صفة للعزيز. (والقمر) بالنصب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور (منازل) مفعول به ثانٍ منصوب بتضمين (قدرنا) معنى: صيرنا، وذلك بحذف مضاف أي: ذا منازل.

[2] (?) الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي. كما تقدم.

حرف العطف على ما قبله مباشـرة، عطف جملة فعلية على جملة فعليـة، وأن تعطف ما بعد حـرف العطف على كل ما قبلـه، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

* * *

263) وَالرَّفْعُ فِي غَيرِ الَّذي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هـذه هي المسـألة الرابعة من مسـائل المشـغول عنـه، وهي جواز الرفع والنصب وترجح الرفع، وذلك في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب النصب، ولا ما يرجحـه، ولا ما يـوجب الرفـع، ولا ما يجـوز الـوجهين على السـواء، نحو : العـالمُ احترمتـه، فيجـوز الوجهـان، ويترجح الرفع – كما تقدم أول الباب – ولا تكـون المسـألة من بـاب الاشتغال.

والنصب عـــربي جيـــد، خلافـــاً لمن منعـــه؛ لما فيه من كلفة الإضمار. وقد جاء منه قول امرأة من بني الحارث:

فـارساً ما غـادروه مُلحـماً غيـر زُمَّيل ولا نِكْسٍ وَكِلْ[1]

وهذا معنى قوله: (والرفع في غير الذي مرّ رجح . . . إلخ) أي: يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام العـرب افعلـه. واتـرك ما لم يبح. والفـاء في قولـه: (فما أبيح افعـل) للتفريع[2].

---

[1] (?) فارساً: بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور، هكذا رواه ابن الشجري في (أماليه) و(ما) زائدة. والملحم أي: طعمة للسباع والطير. والزُمَّيل: الضعيف والنِكْس: المقصر عن غاية المجد والكرم، والوكل،: الجبان الذي يتكل على غيره عجزاً. و(ملحماً) حال من الهاء في (غادروه) وفي شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي قال: مفعول به ثانٍ، ولا تظهر لي وجاهته. (غير) حال ثان من الهاء. و(كل) صفة.

[2] (?) أي تفريع أحكام الشيء وتفصيلها، كقوله تعالى:]فمنها ركوبهم ومنها يأكلون[انظر: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" (القسم الأول ج2ص249) .

264) وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

ذكر أن للفعل المشغول به ثلاث حالات:

الأولى: أن يتصل به الضمير نحو: هلا معروفَك بذلته.

الثانية: أن ينفصل منه بحرف جر نحو: خالداً مررت به.

الثالثة: أن ينفصل عنه بإضافة نحو: أعصاماً ضربت غلامه؟

وهذا معنى قوله: (وفصل مشغول بحرف جر . . . إلخ) أي: إن فصل الفعل المشغول بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى اتصال الفعل بالضمير في الأحكام السابقة.

* * *

265) وَسَوِّ في ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

العامل في باب الاشتغال إما أن يكون فعلاً كما تقدم، وهذا هو الكثير، وإما أن يكون اسماً، فإن كان غير فعل فلابد له من ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون وصفاً. والمراد به: اسم الفاعل، واسم المفعول وصيغ المبالغة.

الثاني: أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد.

الثالث: ألا يوجد مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

ومثال ذلك: الأمينُ أنا مشاركه، فـ(الأمين) يجوز رفعه ونصبه، فإن نُصِبَ فهو معمول لوصف محذوف، يفسره المذكور، والتقدير:

أنا مشاركٌ الأمينَ، لأن لفظ (مشارك) اسم فاعل، وهو عامل، لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، ولم يوجد مانع، وأما رفعه فعلى أنه مبتدأ، وما بعده خبر.

ومثال اسم المفعول: الكتاب أنت معطاه[1]، ومثال صيغ المبالغة: العسلَ أنا شرَّابُه.

وخرج بالشرط الأول ما ليس بوصف، كاسم الفعل نحو: خالدٌ دراكه، فـ(خالد) مبتدأ، ولا يجوز نصبه باسم فعل محذوف، لأن اسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

وخرج بالشرط الثاني: الوصف غير العامل، كاسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: الأمينُ أنا مشاركهأمس، فيتعين رفع (الأمين) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف، لأن اسم الفاعل الماضي لا يعمل. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وخرج بالثالث: وجود مانع يمنع من عمل الوصف. ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بأل، نحو: الضيفُ أنا المكرمه. فيجب رفع (الضيف) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف يفسره المذكور، لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولة، والموصول لا يعمل ما بعده فيما قبله. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وهذا معنى قوله: (وسَوِّ في ذا الباب . . . إلخ) أي: سَوِّ في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل. إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

* * *

[1] (?) الكتاب: مبتدأ أول، أنت: ثان. معطاه: معطى: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والهاء مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ الأول، والمثال الذي بعده مثله.

266) وَعُلْقَـةٌ حَاصِـلَةٌ بِتَابِعِ   كَعُلْقَـةٍ بِنَفْسِ الاِسْـمِ الْوَاقِعِ

تقـدم أنه لا فـرق في هـذا البـاب بين ما اتصل فيه الضـمير بالفعل. وبين ما انفصل بحرف أو بإضافة.

وذكر في هذا البيت أن العلاقة بين الفعل والمشـغول عنه كما تتم بالسـببي (وهو الاسم المضـاف لضـمير الاسم السـابق) تتم بالأجنبي[1] إذا أُتبع بتـابع مشـتمل على ضـمير الاسم السـابق. فكما تقول: خالـداً ضـربت غلامـه، والتقـدير: أهنت خالـداً ضـربت غلامه تقول: خالداً ضربت رجلاً يحبه. فقد عمل المشغول في أجنبي خالٍ من ضمير الاسم السابق وهو (رجلاً) لكن أُتبع بصـفة مشـتملة على ضمير الاسم السـابق، وهي جملة (يحبـه)، وهكـذا يقـال في عطف البيان نحو: خالداً ضربت عمـراً أخـاه. أو عطف نسق بـالواو خاصة نحو: خالداً ضربت عمراً وأخاه.

وهـذا معـنى قولـه: (وعلقة حاصـلة بتـابع . . . إلخ)[2] أي: أن العلاقة والرابطة الحاصـلة بالتـابع كالعلاقة الحاصـلة بالسـببي. ومعناه: أن الأجنبي منـزل منـزلة السببي إذا أتبع بتابعٍ مشتمل على ضمير الاسم السابق.

*   *   *

---

1 (?) الأجنبي: هو الذي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه.

2 (?) فسر بعضهم العُلقة بالضمير العائد على الاسم السابق، وهذا مجاز لأنها في الأصل هي الارتباط والنسبة. لكن لما كان الضمير هو سبب العلقة أطلق عليه ذلك.

تعـدي الفـعل ولزومـه

267) عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ   هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِـلْ
268) فَانْصِبْ بِهِ مَفْعولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

ينقسم الفعل التام[1] من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين:

الأول: المتعدي: وهو الذي يصل إلى مفعوله[2] بغير حــرف جر وبغيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم، نحو: أكرمت الغريب.

الثــاني: اللازم: وهو الــذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحــرف جر نحـو: مـررت بالمدرسـة، أو غـيره مما يـؤدي إلى التعدية كـالهمزة، نحو: أخرجت زكاة مالي.

وللفعل المتعدي علامتان:

الأولى: أن تتصل به هاء تعـود على المفعـول بـه، نحو الكتـاب قرأته. واحترزنا بـالمفعول بـه، من الهـاء الـتي تعـود على المصـدر، فإنها تتصل بالفعل المتعــدي نحــو: الإكــرامُ أكرمته خالــداً، واللازم نحو: القيامُ بـالواجب قمتـه، والهـاء الـتي تعـود على الظـرف نحـو: الليلةَ قمتها، والنهارَ صمته.

الثانية: أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تـام، بحيث لا يحتـاج إلى حرف جر نحو: الواجب مكتوب[3].

أما علامة الفعل اللازم فستأتي إن شاء الله.

---

1 (?) الفعل التام هو الذي يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى، مثل: كتب، علم، سافر، ومقابله الناقص، مثل: كان وأخواتها وبقية الأفعال الناسخة، وقد مضى ذلك في باب (كان).

2 (?) المراد المفعول به، أما بقية المفاعيل الآتية في أبوابها فيعمل فيها المتعدي واللازم.

3 (?) لابد مع هاتين العلامتين من الاطلاع على معاجم اللغة، كاللسان والقاموس وغيرهما لمعرفة الفعل اللازم والمتعدي ومعنى كل فعل.

وحكم الفعل المتعـدي أنه ينصب المفعـول به إن لم ينب عن فاعله، والمفعول به: اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل، والمـراد بوقـوع الفعل عليـه: تعلقه به من غـير واسـطة، سـواء على جهة الثبوت مثل: فهمت الدرس، أو النفي مثل: لم أفهم الدرس.

وهذا معـنى قولـه: (علامة الفعل المعـدَّى . . . إلخ) أي: علامة الفعل المعـدَّى إلى مفعـول أن تَصـلَ به (هـاءً) تعـود على غـير المصدر، وهي (هاءُ) المفعول به نحو: عمل، فتقول: الخـير عملتـه، وانصب بهذا الفعل المتعـدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعـل، نحـو: تدبرت الكتب، فإن ناب عن الفاعل رفع، فتقول: تُدبرت الكتُبُ.

* * *

269) وَلاَزم غيْـرُ المُعَـدَّى وَحْتِـمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَـايَا كَنَهِمْ

270) كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَـا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

271) أَوْ عَرَضاً أَوْ طَـاوَعَ المُعَـدَّى لِوَاحِـدٍ كَمَـدَّهُ فَـامْتـدَّا

اللازم: ما ليس بمتعـدٍ[1]، فلا تتصل به هـاء المفعـول بـه. ولا يصاغ من مصدره اسم مفعـول تـام، وقد عُـني النحويـون بالأفعـال اللازمة ووضعوا لها العناوين والقواعد التقريبية اعتماداً على ما ورد في معاجم اللغة، فبعض الأفعال اللازمة يستدل على لزومه بمعناه،

[1] (?) هناك نوع من الأفعال يستعمل متعدياً ولازماً والمعنى واحد، مثل: نصح، شكر، كال وزن، وغيرها، تقول: نصحته، ونصحت له، وشكرته، وشكرت له . . . إلخ قال تعالى:]ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك[وقال تعالى:]واشكروا لله[. وقال تعالى:]وأنصح لكم[وقال تعالى:]وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون[فما جاء متعدياً نصب ما بعده على أنه مفعول به. وما جاء لازماً جر ما بعده لوجود حرف الجر. وانظر: "أدب الكاتب" لابن قتيبة ص523.

وبعضها يستدل على لزومه بوزنه، ومن أشهر علامـات الفعل اللازم ما يلي:

1) كل فعل دلَّ على سـجية (وهي الصـفة اللازمة لصـاحبها التي لا تكاد تفارقه إلا لسـبب قـاهر) مثـل: شَـرُف، كـرُم، ظَرُف، نَهِم[1]، سَمِن، نَحُفَ، والغالب أن هذا النـوع يكـون على وزن (فَعُل).
2) كل فعل على وزن (افْعَلَلَّ) مثل: اشمأزّ، اقشعر، اطمأنَّ.

[1] (?) النَّهَم: محركة، والنهامة كسحابة: إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع (القاموس).

3) كل فعل على وزن (افعنلل) مثل: اقعنسس[1] الجمل، احرنجم[2].

4) ما دل على نظافة، نحو: طهُر الثوب، نظُف المكان، وضُؤَ وجهه.

5) كل فعل دل على دنس، نحو: دَنِس الثوب، ووَسِخ، وقذِر المكان ونَجِس.

6) كل فعل دل على عَرَضٍ (وهو المعنى الطارئ الذي ليس له طولُ ثباتٍ) نحو مرض عليٌّ واحمرَّ وجهه، وارتعشت يده.

7) كل فعل مطاوع[3] لفعل متعد لواحد نحو: وفرت المال فتوفر، وكسرت الخشبة فانكسرت، فإن كان مطاوعاً لفعل متعدٍ لاثنين لم يكن لازماً، بل يكون متعدياً إلى واحد، نحو: علّمت محمداً القرآن فتعلمه، وفهّمت صالحاً المسألة ففهمها.

وهذا معنى قوله: (ولازم غير المعدى . . . إلخ) أي: أن اللازم غير المتعدي. واللازم محتوم في أفعال السجايا، وما كان على وزن افعلل . . . إلخ وقوله: (اقعنسسا) يقال: اقعنسس الجمل: إذا أبى أن ينقاد، وقوله: (والمضاهي)، أي: المشابه، واصطلاح ابن مالك في الألفية أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه. فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، والمراد به كل لفظ بعد نونه حرفان، مثل: احرنجم.

* * *

1 (?) أي: أبي أن ينقاد.

2 (?) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه. والقومُ أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا (القاموس).

3 (?) تقدم تعريف المطاوعة في باب "نائب الفاعل".

(272) وَعَـدِّ لاَزِماً بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُـذِفْ فَالنَّصْبُ لْلِمُنْجَـرِّ
(273) نَقْـلاً وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَـدُوا

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حــرف[1] الجر نحــو: مررت بخالد[2]، وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفســه، فتقول: مررت خالداً، قال الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكمُ علـيَّ إذاً حرام[3]

أي: تمرون بالديار، فحذف حرف الجر، وهو منصوب على نزع الخــافض، ويســمى: (الحــذف والإيصــال) أي: حــذف حــرف الجر وإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة، فينصبه.

وهذا مقصور على السماع عن العــرب[4]، فيقتصر فيه على ما ورد من الأفعال،. ومثله قولهم: توجهت مكـة، وذهبت الشـام، وهو

---

1 (?) اعلم أن الفعل الثلاثي اللازم يكون متعدياً، وللتعدية وسائل منها: الإتيان بحرف الجر الأصلي، كما في المثال، فإن كلمة (خالد) صارت من ناحية المعنى في حكم المفعول به، لوقوع أثر الفعل عليها، ومنها: زيادة الهمزة في أول الفعل فقولك: ضاع الكتاب، من الفعل اللازم، والكتاب: فاعل، فإذا قلت: أضعت الكتاب. صار الفعل متعدياً، والكتاب: مفعول به، ومنها: تضعيف ثاني الفعل، كقولك: فرح الولدُ بالهدية، فتقول: فرَّحت الولدَ بالهدية. ومنها: تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل) الدالة على المشاركة نحو: جلس القاضي، فتقول: جالست القاضيَ. ومنها: تحويله إلى صيغة (استفعل) الدالة على الطلب، أو على النسب لشيء آخر، فالأول نحو: قدم الخادم، فتقول: استقدمت الخادم. والثاني نحو: حَسُن الاجتماع، فتقول: استحسنت الاجتماع، أي: نسبت إليه الحسن، ومنها التضمين: وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر وما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم، ومنه قوله تعالى:]ولا تعزموا عقدة النكاح[أي: لا تنووا أو توجبوا أو تباشروا. لأن الفعل (تعزموا) على عقدة النكاح.

2 (?) فيكون لفظه مجروراً في محل نصب، لأنه مفعول به، ويجوز في تابعه الجر والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل، ومراعاة اللفظ أحسن، تقول: مررت بخالدٍ وعاصمٍ، ويجوز: وعاصماً، فالجر عطفاً على الاسم وحده، والنصب عطفاً على موضع الحرف والاسم معاً.

3 (?) ولم تعوجوا: يقال: عاج فلان بالمكان: إذا أقام به و(كلامكم) مبتدأ. والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (إذاً) حرف جزاء وجواب (حرام) خبر المبتدأ.

4 (?) انظر: حاشية الصبان (2/90، 122) وانظر: ما نقله أحمد تيمور في كتابه (السماع والقياس) ص(74، 75) من النصوص على أن الحذف والإيصال مقصور على السماع.

قليل جداً عن العرب، فلا يقاس عليه، لأن استعماله قد يوهم أن الفعل متعد بنفسه.

أما نحو: (دخلت البيت) فهو منصوب على المفعولية على الأصح لا نزع الخافض؛ لأن الفعل (دخل) يستعمل متعدياً تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر.

ويجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً مع (أنَّ وأنْ) بشرط أن يؤمن اللبس، وذلك بتعيُّن الحرف المحذوف، نحو: عجبت من أن سافر أخوك، فتقول: عجبت أن سافر، أي: من سفره، ونحو عجبت من أنك مسافر، فتقول: عجبت أنك مسافر، أي: من سفرك، قال تعالى:]إذ همّت طآئفتان منكم أن تفشلا[[1] أي: بأن تفشلا، وقال تعالى:]شهد الله أنه لا إله إلا هو[[2] أي: بأنه، فـ(أنْ) و(أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(الباء)[3] وقال تعالى:]أفتطمعون أن يؤمنوا لكم[[4] أي: في أن يؤمنوا.

فإن حصل لبس امتنع الحذف نحو: رغبت في أن أزورك، فلا يحذف الحرف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس[5].

والخلاصة: أن حرف الجر إذا حذف ينصب الاسم بعده في حالتين:

1) قليلة غير مطردة، فالنصب فيها مقصور على السماع.

---

1 (?) سورة آل عمران، الآية: 122.

2 (?) سورة آل عمران، الآية: 18.

3 (?) هذا هو الأظهر في إعراب المصدر المؤول من الحرف المصدري ومعموله. وهو أنه مجرور بحرف الجر المحذوف، لأنه حرف ملاحظ عند الحذف، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود، وقيل: إنه في محل نصب، لأن حرف الجر عامل ضعيف، فلا يعمل إذا كان محذوفاً.

4 (?) سورة البقرة، الآية: 75.

5 (?) ورد آيات من القرآن يصلح فيها تقدير أكثر من حرف من حروف الجر، كقوله تعالى:]وترغبون أن تنكحوهنّ[يحتمل: في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن: تنكحوهن لدمامتهن. انظر: "دراسات لأساليب القرآن الكريم" (1/1/368) ففيه عدة آيات.

2) كثيرة مطردة، فالنصب فيها قياسي.

وهذا معنى قوله: (وعدِّ لازماً . . . إلخ) أي: عدّ اللازم إلى المفعول بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب ثابت للمجرور سماعاً، فلا يقاس عليه، وفي (أنَّ وأَنْ) يطرد الحذف مع أمن اللبس نحو: عجبت أن يدوا، فـ(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وَدْيِهِمْ أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجبت.

*   *   *

274) وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ   مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

275) وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَـرَا   وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَـدْ يُرَى

تقدم أن الفعل المتعدي إما أن يتعدى لمفعول واحد، أو لاثنين، أو لثلاثة، فإذا كان الفعل متعدياً لأكثر من واحد فإن لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض، إما لكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب (ظن وأخواتها)، كقولك: علمت الصدقَ نافعاً، أو لكونه فاعلاً في المعنى كقولك: أعطيت الفيرَ ثوباً.

والمقصود بهذا البيت والذي يليه أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) ثلاث حالات:

الأولى: وهي الأصل. تقديم ما هو فاعل في المعنى، كقولك: أعطيت الفائزَ جائزةً، فالأصل تقديم المفعول الأول (الفائز)؛ لأنه فاعل في المعنى، لأنه هو الآخذ، ويجوز تأخيره، لكنه خلاف الأصل.

الثانية: وجوب تقديم ما هو فاعل في المعــنى، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعـولين أن يكون فاعلاً في المعنى نحـو: أعطيت خالـداً زميلاً في السـفر، فلا يجوز تأخير (خالداً) لأنه لا يعلم كونه آخذا إلا بتقديمه.

الثانية: أن يكون المفعـول الثـاني محصـوراً فيه نحـو: لا أكسو الأولاد إلا ما يوافق الشـرع، فــ(الأولاد) مفعـول أول و(مـا) مفعـول ثان ولا يجوز تقديم الثاني، لئلا يفسد الحصر، ويزول الغرض منه.

الثالث: أن يكون الأول ضـميراً متصـلاً والثـاني اسـماً ظـاهراً نحو: أعطيت كتاباً، لأنه لو أخر لانفصل.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم ما هو مفعول في المعـنى وتـأخير ما هو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل أيضاً:

الأولى: أن يكــون المفعــول الأول (أي: الفاعل في المعــنى . . .) متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعـنى نحـو: أسـكنت البيتَ صاحبَه، فلو قدم المفعول الأول (صـاحبه) لعـاد الضـمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع.

الثانيــة: أن يكــون المفعـول الأول محصـوراً نحـو: ما أعطيت الجائزَ إلا المستحقَّ.

الثالثة: أن يكون المفعول الأول اسماً ظـاهراً والثـاني ضـميراً متصلاً نحو: الثوبُ أعطيته فقيراً.

وهذا معنى قوله: (والأصل سبق فاعل . . . إلخ) أي: إذا تعـدى الفعل لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى – كما في بــاب أعطى – فالأصل المستحسن أن يتقدم هـذا الفاعل في المعـنى على غـيره، ثم ساق المثال: (ألبِسَنْ من زاركم نسج اليمن) فمن: مفعول أول، ونسـج: مفعـول ثـان، والأصل تقـديم (من) على (نسج اليمن) لأن

مــدلول (من) هو اللابس، فهو فاعل في المعــنى، ونسج اليمن: هو الملبوس، ويجوز تقديمه، لكنه خلاف الأصل.

ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل – وهو تقــديم الفاعل في المعنى – قد تلزم بسبب موجبٍ لمراعاتها قد (عــرا) أي: وجــد، وذلك كخوف اللبس مثلاً، كما صرح بأن ترك هذا الأصل لوجود مانع يقتضي تأخر ما هو فاعل في المعنى، (حتماً قد يُـرى) أي: قد يــرى أمراً محتوماً وواجباً.

* * *

276) وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

الفضــلة: خلاف العمــدة، فهي الــتي يمكن الاســتغناء عنها في الكلام لأنها لا تؤدي معنى أساسياً في الجملة، كالمفاعيل، والتمييز، والحــال، أما العمــدة فهي الــتي لا يســتغنى عنها في الكلام؛ لكونها تؤدي معنى أساسياً في الجملة. كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائبه.

وليست الفضلة دائمــاً يمكن الاســتغناء عنهــا، فقد يلــزم ذكرها لعــارض، فــالمفعول به فضــلة، لكن قد يلــزم ذكــره أحيانــاً فلا يصح حذفه وكذا الحال قد يلزم ذكرها.

فالأصل في المفعول به أن يكون مذكوراً، ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، فمن الأغراض اللفظية تَنَاسُبُ الفواصــل، كما في قوله تعالى:]مَا ودَّعك ربُّك وما قلى[[1] أي: وما قلاك، أو أنه حــذف اختصــاراً، إذا يُعلم أنه ضــمير المخــاطب، وهو الرســول صــلى الله عليه وسلم، ومنها: الإيجاز كقوله تعالى:]وقال الذين لا يعلمون لولا

---

[1] (?) سورة الضحى، الآية: 3.

يكلمنا الله أو تأتينآ ءاية[(1) فقد حـذف مفعـول (يعلمـون) للإيجـاز، ولأن المقصـــود – والله أعلم – نفي نســبة العلم المطلق إليهم، لا نفي علمهم بشـيء مخصـوص، كـأنهم لاحظ لهم من العلم، لفـرط جهالتهم.

وقد يحــذف المفعـــولان – في بـــاب أعطى – كما في قوله تعـالى:(وألقى) أي: واتقى، وقد يحـذف المفعـول الأول لأعطى كما في قوله تعـــالى :]فأما من أعطى واتقى[(2) فقد حـــذف مفعـــولا (أعطى) للإيجـاز، ولأن الغـرض الثنـاء على المعطي (بكسر الطـاء) دون تعــرض للعطية والمعْطَى (بفتح الطــاء) وقوله تعـالى:]حــتى يعطوا الجزية[(3) أي: حتى يعطوكم، وقد يحذف الثاني كقوله تعالى:]ولســــوف يعطيك ربك فترضى[(4) وإنما حـــــذف – والله أعلم – ليشمل كل ما أعطاه الله تعالى لنبيه محمد صـلى الله عليه وسـلم من خير الدنيا والآخرة.

ومن الأغـراض المعنوية ألا يتعلق الغـرض بـه، ويمكن أن يمثل لــذلك بقوله تعــالى:]فأمـا من أعطى واتقى[(5) كما تقــدم بيانــه، وبقوله تعـالى:]لم تعبد ما لا يسـمع ولا يبصر[(6) فمفعـولا (يسـمع) و(يبصر) محذوفان، لأن المقصود – والله أعلم – إثبـات الصـفتين أو نفيهما بغض النظر عن المسموع والمُبْصَرِ.

---

1 (?) سورة البقرة، الآية: 118. لولا: حرف تحضيض، وجملة (لولا يكلمنا الله) في محل نصب مقول القول.

2 (?) سورة الليل، الآية: 5.

3 (?) سورة التوبة، الآية: 29.

4 (?) سورة الضحى، الآية: 5.

5 (?) سورة الليل، الآية: 5.

6 (?) سورة مريم، الآية: 42. وقوله (لِمَ) اللام حرف جر، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل جر متعلق بـ(تعبد) وحذفت الألف من (ما) لدخول حرف الجر.

ومن الأغـــــراض المعنوية إرادة التهويل كقوله تعـــــالى:]كلا سيعلمون (4) ثم كلا سيعلمون[[7] التقدير – والله أعلم -: سيعلمون ما يحل بهم من العقوبـــات. أو الاختصـــار كقوله تعـــالى:]كتب الله لأغلبن أنا ورسلي[[8] أي: لأغلبن الكفار.

فإن اشتدت الحاجة إلى ذكر المفعـول به بحيث يختل المعـنى أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف، ومن مواضع ذلك:

1) أن يكـون المفعـول به هو الجـواب المقصـود من سـؤال معين مثل: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: زرتُ عمي، فلا يجوز حذف المفعول به: (عمي) لأنه لا يحصل الجواب.

2) أن يكـون المفعـول به محصـوراً نحـو: ما زرت اليـوم إلا عمي فلا يجـوز حـذف المفعـول به المحصـور، لئلا يبقى الكلام دالاً على نفي الزيارة مطلقاً، والمقصـود نفيها عن غير (العم).

قـال ابن مالـك: (وحـذف فضـلة أجز . . . إلخ) أي: أجز حـذف الفضلة – والمراد هنا المفعول به – بشرط ألا يضر حذفها فإن ضـرَّ حـــذفها امتنـع، كما لو وقعت جوابـــاً لســؤال، أو كـــانت محصـــورة. وقوله: (إن لم يضر) بكسر الضـاد، مضـارع مجـزوم ماضـيه (ضـارَ) بمعنى (ضرَّ).

* * *

277) وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِما وَقـدْ يَكُونُ حَـذْفُهُ مُلْتَـزَمَا

---

[7] (?) سورة النبأ، الآيتان: 4 – 5.

[8] (?) سورة المجادلة، الآية: 21. الفعل (كتب) فيه معنى القسم بدليل ما بعده. (أنا) ضمير متصل في محل رفع توكيد للضمير المستتر فاعل (أغلبن). وجملة (لأغلبن) لا محل لها من الإعراب جواب القسم (كتب) المضمن معنى (أقسم).

الأصل في عامل المفعـول به أن يكـون مـذكوراً، وقد يحـذف جوازاً أو وجوباً.

فيجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل نحـو: مَنْ زرتَ اليـوم؟ فتقـول: صـديقي، التقـدير: زرت صـديقي، فحـذف الفعل (زرت) لدلالة ما قبله عليه، ومنه قوله تعالى:]وإلى ثمود أخاهم صـالحاً[[1] فأخـاهم: مفعول به لفعل محذوف، دل عليه ما تقدم، تقديره: أرسلنا، ويجب حذفه في أبـواب معينة منهـا: بـاب الاشـتغال – كما تقـدم – كقوله تعـالى:]أبشـراً منّا واحـداً نتّبعه[[2]، ومنها في بـاب النـداء نحـو: يا طالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى:]قل يا عبادي الـذين أسـرفوا على أنفسـهم لا تقنطـوا من رحمة الله[[3] فـإن المنـادى منصـوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره: أدعو، أو أنادي، وحرف النداء عـوض عنه.

ومنهـا: الأمثـال المسـموعة عن العـرب بالنصب نحـو: أَحَشَـفاً وسُوْءَ كِيْلة[4]، فـ(حشفاً) منصوب بفعل محـذوف أي: أتجمع حشـفاً وسُوْءَ كيلة.

وهـذا معـنى قولـه: (ويحـذف الناصـبها . . . إلخ) أي: يحـذف ناصب الفضــلة – أي: المفعـول به – إن علم الناصب بقرينــة، وقد يكون حذف الناصب أحياناً لازماً لابد منه.

التنـازع في العمـل

278) إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْـوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

279) وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْـلِ الْبَصْرَةْ وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُـمْ ذَا أُسْرَةْ

---

[1] (?) سورة الأعراف، الآية: 73.

[2] (?) سورة القمر، الآية: 24.

[3] (?) سورة الزمر، الآية: 53.

[4] (?) الكيلة: فِعْلة من الكيل. وهي تدل على الهيئة والحالة، نحو: المِشْية والجِلْسة. والحشف: أردأ التمر. يضرب لمن يجمع خصـلتين مكـروهتين (مجمع الأمثال 1/367).

التنازع: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: سمعت ورأيت القارئ فكل واحد من (سمعت) و(رأيت) يطلب (القارئ) مفعولاً به.

ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين، كما مثل، أو اسمين نحو: أنا سامعٌ ومشاهدٌ القارئ، وكقول الشاعر:

عُهدتُ مغيثاً مغيناً من أجرته فلم أتخذ إلا فِنَاءك موئلاً [1]

أو مختلفين كقوله تعالى:]هآؤم اقرءوا كتابيه[[2] و(هاؤم) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) والميم علامة الجمع و(اقرءوا) فعل أمر وفاعله.

وقد يكون التنازع بين عاملين، وقد يكون بين أكثر والمتنازع فيه قد يكون واحداً، وقد يتعدد، نحو: يجلس ويسمع ويكتب المتعلم. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين" متفق عليه. فدبر: منصوب على الظرفية، وثلاثاً وثلاثين منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما ثلاثة عوامل [3] .

ويشترط في العاملين شرطان:

الأول: أن يتقدما على المعمول، كما في الأمثلة، فإن تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع نحو: أيَّهم صافحت وأكرمت؟ وهذا الشرط ذكره ابن مالك.

---

1 (?) المعنى: عُرفت بإغاثة المظلوم وإغناء من يستجير بك، فلهذا لم أتخذ غير جوارك موئلاً ومنزلاً، وقد تقدم عاملان (مغيثاً ومغنياً) وهما اسمان مشبهان للفعل. وتأخر معمول واحد وهو (من) وقد أعمل الثاني، لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف لأنه فضله.

2 (?) سورة الحاقة، الآية: 19.

3 (?) وعلى قاعدة الباب فقد أعمل الأخير لقربه. وأعمل الأولان في ضميرهما، ثم حُذفا لأنهما فضلتان والأصل: تسبحون الله فيه إياه. وتكبرون الله فيه إياه.

الثاني: أن يكون بين العاملين ارتباط، إما بعطف، كما مثلنا، أو بغيره، فإن لم يكن بينهما ارتباط لم يصح نحو: قام قعد أخوك.

فإذا وجد العاملان على الصفة المذكورة عمل أحدهما في الاسم الظاهر، وعمل الآخر في ضمير هذا الاسم، ويسمى (المهمل)، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك. وإنما الخلاف في الأَوْلَى منهما فقال البصريون: الثاني أولى، لقربه من الاسم، وقال الكوفيون: الأول أولى، لتقدمه.

وهذا معنى قوله: (إن عاملان . . . إلخ) أي: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله. فلواحدٍ منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين. واختار غيرهم العكس أي: إعمال الأول. وقوله (ذا أُسْرة) بضم الهمزة، وأسرة الرجل: رهطه وعشيرته، وضبطه بعضهم بالفتح، وفسّره بالجماعة القوية[1].

* * *

280) وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ والْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

281) كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

القاعدة العامة في باب التنازع أنك إذا أعملت أحد العاملين في الاسم الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم. ثم لا يخلو هذا العامل المهمل من حالتين:

[1] (?) ضبط الشيخ خالد الأزهري (أسرة) بفتح الهمزة، كما جاء في كتابه: (إعراب الألفية) ص50. وقال: أسرة الرجل: رهطه وعشيرته. لكن في القاموس: الأسرة بالضم. الدرع الحصينة، ومن الرجل: رهطه الأدنون، وانظر حاشية الخضري (1/182).

الأولى: أن يكون مطلوبه مرفوعاً يلزم ذكره، كالفاعل ونائبه، فيلزم الإضمار – أي: الإتيان بالضمير – مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول – كما هو رأي البصريين – نحو يحسنان ويسيء ابناك، فـ(ابناك) فاعل (يسيء) وفاعل (يحسن) الألف، أو كان المهمل هو الثاني – كما هو اختيار الكوفيين – نحو: يحسن ويسيئان ابناك فـ(ابناك) فاعل (يحسن) وفاعل (يسيء) الألف ، ولا يجوز ترك الإضمار في هذه الحالة، لئلا يلزم التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله أو حَذْفُ الفاعل، وكلاهما محظور.

وهذا معنى قوله: (وأعمل المهمل . . . إلخ) أي: إذا أُعمل واحد وأُهمل الآخر. فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه. والتزم ما التزمه النحويون من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما يلزم ذكره كالفاعل. أو التزم ما التزمته العرب في مثل هذه الأساليب ثم مثل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول، والثاني عكسه.

* * *

282) وَلاَ تَجِىءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاً

283) بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

هذه الحالة الثانية من أحوال العامل المهمل، وهي: أن يكون مطلوبه غير مرفوع، وتحت هذا قسمان:

الأول: أن يكون غير المرفوع عمدة في الأصل (وهو مفعول ظن وأخواتها – لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر).

الثــاني: أن يكــون غــير المرفــوع ليس عمــدة في الأصــل، كالمفعول به، والجار والمجرور، فإذا كان غير المرفوع ليس بعمـدة في الأصل، وكان الطـالب للإضـمار هو العامل الأول امتنع الإضـمار ووجب الحذف، فتقول: أكرمت وأكرمني زيد، ومررت ومر بي زيد، ولا تقول: (أكرمته وأكرمني زيد)، ولا (مـررت به ومر بي زيـد)، لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يـترتب عليه الإضـمار قبل الذكر،وهو لا يجوز في مثل هذا الأسلوب.

وإن كـان الطـالب للإضـمار هو الثـاني، وجب الإتيـان بالضـمير فتقـول: أكرمـني وأكرمته زيـدٌ، ومر بي ومـررت به عليٌّ، ولا يجـوز الحذف؛ لأن الضمير وإن عاد متأخر لفظاً، لكنه متقدم رتبــة، فليس فيه إضـمار قبل الـذكر، فلا يـترتب عليه محظـور، ومنهم من أجـاز حذفه لأنه فضـــلة لا يجب ذكرهـــا. قـــالت عاتكة بنت عبد المطلب تصف كثرة سلاح قومها:

بعـكاظ يُعشـي الناظريـن إذا هُمُ لمـحُوا شُعَـاعُه[1]

فأعمل الأول وهو (يعشـي) في المتنـازع فيه (شـعاعه) بـدليل أنه مرفـوع، وأعمل الثـاني (لمحـوا) في ضـميره، وحـذف الضـمير ضرورة على قول الجمهور.

أما إن كان غير المرفوع عمدة في الأصل. فـإن كـان الطـالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً نحو: ظنني وظننت علياً مخلصـاً إياه فـ(إياه) هو المفعول الثاني لـ(ظن) الأولى، واليـاء مفعـول أول [ومعناه: ظننت علياً مخلصاً وظنني عليٌّ مخلصاً] وإن كان الطالب هو الثـاني أضـمرته متصـلاً أو منفصـلاً نحـو: ظننت وظننيه عليـاً مخلصـاً، فـ(اليـاء) مفعـول أول، والهـاء مفعـول ثـانٍ جـاء متصـلاً،

---

[1] (?) عكاظ: موضع كانت فيه سوق مشهورة من أسواق العرب للتجارة والمفاخرة. (يعشي) من الإعشاء وهو إضعاف البصر لسبب طارئ. (لمحوا) اللمح سرعة إبصار الشيء. (شعاعه) ما يظهر من النور، و(إذا) للمفاجأة، (هم) مبتدأ، (لمحوا) خبر.

وظننت وظنني إياه علياً مخلصاً، فـ(إياه) هي المفعـول الثـاني جـاء منفصلاً.

وهذا معنى قولـه: (ولا تجىءْ مع أول قد أُهملا) أي: لا تـأتِ مع العامل الأول المهمل بضمير (لغير رفع) كضـمير النصب والجـر، بل الـزم حذفه إذا كـان ليس عمـدة في الأصـل، ويـؤتى به مـؤخراً إن يكن أصله عمدة، وقوله: (أوهلا) أي: أُهّل أي: صار أهلاً بمعنى: أُعِدَّ واستعمل في غير الرفع.

ولما خصّ الأول المهمل بأنه لا يؤتى معه إلا بضمير الرفـع، ولا يؤتى معه بضمير نصب ولا جر إلا إن كان عمدة ـ فهم منه أن الثاني المهمل يــؤتى معه بالضــمير مطلقــاً مرفوعــاً كــان أو منصــوباً أومجروراً.

والخلاصــة: أنك إن أهملت الأول أتيت معه بضــمير الرفــع، وحــذفت ضــمير النصب والجــر، وإن أهملت الثـاني أتيت معه بكل ضمير للرفع والنصب والجر.

* * *

284) وَأَظْهِـرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرا   لِغَيْـرِ   مَـا   يُطَـابِقُ الْمُفـَسِّـرا
285) نَحْـوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّـانِي أَخَـا   زَيْداً   وَعَمْـراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَـا

هـذه مسـألة من مسـائل البـاب لا يصح فيها مجيء الضـمير لتعـويض العامل الثـاني المهمـل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر.

وضابط ذلك: أن يكون الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعـول بـه، لكن لا يصح حذفـه، لكونه عمـدة في الأصـل، ولا يصح الإتيـان به ضـميراً لعـدم مطابقة هـذا الضـمير لمرجعـه، وهو الاسم الظـاهر. ومثال ذلك: أظن ويظنانى محمداً وعلياً أخوين، فـ(محمداً) مفعـول أول لأظن، و(علياً) معطـوف عليـه، و(أخـوين) مفعـول ثـان لأظن، والياء: مفعول أول لـ(يظنان)، فيحتـاج إلى مفعـول ثـاني، فلو أتيت به ضميراً فقلت: أظن ويظنـاني إيـاه محمـداً وعليـاً أخـوين. لكـان (إيـاه) مطابقـاً في الإفـراد (لليـاء) الـتي هي المفعـول الأول، على اعتبار أن أصلها المبتدأ والخبر، ولكن تفـوت المطابقة بين الضـمير (إيـاه) وما يعـود عليه وهـو: (أخـوين) لأنه مفـرد، و(أخـوين) مثـنى، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه وهذا غير جائز.

ولو أتيت بالضمير مثـنى، فقلت: أظن ويظنـاني إياهما محمـداً وعلياً أخوين، حصلت المطابقة بين الضـمير ومرجعـه، ولكن تفـوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول، مع أن الثـاني أصـله خـبر عن الأول ولابد من المطابقة هنا بين المبتـدأ والخـبر، أو ما أصـلهما المبتـدأ والخـبر، فلما تعـذرت المطابقة مع الإضـمار وجب العدول عنه إلى الإظهار، الذي يحقق الغـرض، ولا يوقع في الخطـأ،

فتقول: أظن ويظناني أخاً محمداً وعلياً أخوين، ولا تكـون المسـألة حينئذ من باب التنازع؛ لأن كلاً من العاملين عمل في اسم ظاهر.

وهـذا معـنى قولـه: (وأظْهِر إن يكن ضـمير خـبراً) أي: إن يكن مطلوب الفعل الثاني المهمل ضميراً خـبراً (أي: خـبراً في الأصـل، وهو المفعـول الثـاني لظن، كما في المثـال) وكـان هـذا الضـمير لا يطـابق المفسِّـر (وهو مرجع الضـمير) فـأظهره أي: جيء به اسـماً ظاهراً، ثم ذكر المثال ، وقد تقدم شرحه.

المفعـول المطلـق

286) اَلْمَصْـدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَأَمْـنِ مِـنْ أَمِـنْ

287) بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُصِبْ وَكَـوْنُهُ أَصْـلاً لِهـذَيْنِ انْتُخِـبْ

اعلم أن الفعل يدل على أمرين معاً:

الأول: الحـدث، وهو المعـنى القـائم بغـيره، كالقيـام والقعـود والضرب، ونحوها.

الثاني: الزمان، كالمضي والاستقبال.

فإذا قلنا: بـذَلَ الغـنيُّ ماله في الخـير، فـإن الفعـل(بـذل) يفيد أمرين: أولهما: وقوع البذل وحدوثه، وثانيهما: وقت هذا البــذل، وهو الزمن الماضي، فإذا قلنا: بَذْلُ المال في الخـير نَفْـعٌ لصـاحبه، فـإن كلمة (بَذْل) لا تدل إلا على حـدوث البـذل من غـير زمن، وكل اسم يتفق مع الفعل في الدلالة على الحـــــدث ويختلف عنه في كونه لا يدل على الزمان يمسمى (مصدراً) ، فالمصدر هو : اسم يــدل على حدث مجرد عن الزمان.

وإنما بـوّب النـاظم للمفعـول المطلـق، وعـرف المصـدر، لأن المفعول المطلق يغلب أن يكون مصدراً، نحو: انتصر الحق انتصاراً، وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كما سيأتي[1].

فالمفعول المطلق: اسم منصوب، يؤكد عامله، أو يبين نوعــه، أو عدده[2] وسأذكر الأمثلة قريباً إن شاء الله.

---

1 (?) بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه. يجتمعان في نحو: تثور البراكين ثوراناً شديداً، وينفرد المصدر في نحو: أعجبتني قراءتك، لأنه مرفوع والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربته سوطاً، لأنه ليس بمصدر.

2 (?) معنى (مفعول مطلق) أي: لم يقيد بحرف أو نحوه، كبقية المفاعيل، كالمفعول به والمفعول معه . . . إلخ. وإنما أطلق عن التقييد، لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل حيث لم يوجد من

وأما حكم المصـــدر فإنه ينصب أحيانـــاً[1]، وناصـــبه إما فعل متصرف تام نحو: تلا القارئ القرآن تلاوة حسـنة، فــ(تلاوة) مصـدر منصوب بالفعل قبله. قال تعالى:]ويريد الذين يتّبعون الشّـهوات أن تميلـوا ميلاً عظيمـاً[[2]، أو وصف نحـو: أعجبـني الجـالس جلوسـاً حسـناً. فــ(جلوسـاً) مصـدر منصـوب بالوصف قبلـه، قـال تعـالى:]والـذاريات ذروا[[3]. أو مصـدر نحـو: سـرتني كتابتُك الـواجبَ كتابـةً جيدة. فـ(كتابـة) مصـدر منصـوب بالمصـدر قبله قـال تعـالى:]فـإنّ جهنّم جزاؤكم جزآء موفورا[[4].

والمصدر أصل المشـتقات كلها[5]، فالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضـيل واسم الزمـان والمكـان واسم الآلة.كلها مأخوذة من المصـدر وهـذا و القـول الـراجح ، وهو المشـهر .فاسم الفاعل : قـائم ، مشـتق من القيـام .واسم الآلة : مفتاح مشتق من الفتح . . وهكذا البقية.

وهـذا معـنى قولـه: (المصـدر اسم . . . إلخ) أي: إن المصـدر اسم يطلق على مدلول واحد من مدلولي الفعل غـير الزمـان، ولما كان الفعل يدل على الحدث وعلى الزمان، فكأنه قال: المصــدر هو اسم الحدث، ثم مثل للمصـدر بكلمة (أمْن) فهو يـدل على المعـنى المجرد، وهو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل (أمِنَ).

الفاعل إلا ذلك الحدث نحو: جلس الضيف جلوساً، فالضيف قد أوجد الجلوس نفسه وأحدثه بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه، فلذلك احتاجت إلى التقييد.

[1] (?) وقد يكون مرفوعاً نحو: سرني تبرعك للمحتاجين، أو مجروراً نحو: أنا راغب في إعطائك الكتاب، واسم المصدر كالمصدر.

[2] (?) سورة النساء، الآية: 27.

[3] (?) سورة الذاريات، الآية: 1.

[4] (?) سورة الإسراء، الآية: 63.

[5] (?) معنى كونه أصلاً أنه هو المشتق منه. والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف فـ(ضارب) مشتق من (الضرب) وبينهما مناسبة في المعنى والحروف.

ثم بين أن المصدر يُنصب بمصدر مثلـه، أو بفعلـه، أو بوصـف، وقد (انتخب) أي: اختـير كـون المصـدر (أصـلاً لهـذين) أي: الفعل والوصف لأن المصدر يـدل على شـيء واحـد، هو الحـدث المجـرد، فهو بسيط والفعل يدل على شيئين: الحدث والزمـان، فهو مـركب، والوصف يدل على الحـدث والفاعـل، فهو مـركب أيضـاً، والبسـيط أصل المركب.

*   *   *

288) تَوْكِيداً أوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِـرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْـرَ ذِي رَشَـدْ

ينقسم المصدر باعتبار فائدته المعنوية ثلاثة أقسام:

الأول: المصـــدر المؤكد لعامله توكيـــداً لفظيـــاً، ويتحقق ذلك بالمصدر المنصوب المبهم، نحو: اشتدت الريح اشتداداً، قال تعالى:]وكلّم اللهُ موسى تكليماً[[1].

الثاني: المصـدر المـبين للنـوع، إما لكونه مضـافاً، نحـو: اعمل عمل الصالحين، أو موصوفاً، نحو: اعمل عملاً صـالحاً. قـال تعـالى:]وزلزلـوا زلـزالا شـديدا[[2] أو لكونه مقرونـاً بــ(أل) العهديـة، نحـو: اجتهدت الاجتهاد [أي: المعهود بين المتكلم والمخاطب].

الثالث: المصدر المبين للعدد، نحو: قرأت الكتاب قراءتين.

وقد يكون الغـرض من المصـدر الأمـور الثلاثة مجتمعـة، نحـو: قرأت الكتاب قراءتين نافعتين.

واعلم أن التوكيد حاصل بالنوعي والعددي – أيضاً – ولا يمكنك بيان النوع أو العدد إلا بتوكيد معنى العامل.

وهذا معنى قولـه: (توكيـداً أو نوعـاً . . . إلخ) أي: أن المصـدر يـأتي للتوكيد أو لبيــان النــوع أو العــدد، ثم مثل بقولــه: (ســرت سيرتين) وهذا لبيان العدد مع التوكيد و(سير ذي رشد) لبيـان النـوع مع التوكيد – أيضاً .

*　　*　　*

289) وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَجِـدَّ كُلَّ الْجِـدِّ وَافْرَحِ الْجَـذَلْ

---

[1] (?) سورة النساء، الآية: 164.

[2] (?) سورة الأحزاب، الآية: 11.

يجـوز حـذف المصـدر وإنابة غـيره عنـه، وحكم هـذا النـائب: النصب دائمـاً على أنه مفعـول مطلـق، ولا يقـال: إنه مصـدر، إذ مصدر العامل المـذكور في الكلام قد حـذف، والأشـياء الـتي تصـلح للإنابة عن المصدر كثيرة منها:

1) مرادفه: (والمـرادف ما اختلف لفظه واتفق معنـاه) نحـو: سُرِرْتُ فرحاً، فـ(فرحاً) مفعول مطلق منصوب، وهو نائب عن مصدر الفعل المذكور، لأن مصدره (سُروراً) ولما كان السرور والفرح بمعنى واحد صحت النيابة.

2) صفته: نحو: تلا القارئ القـرآن أحسـنَ تلاوة، فــ(أحسـنَ) مفعـول مطلق منصـوب، وهو صـفة للمصـدر المحـذوف، والأصل: تلا القارئ تلاوةً أحسنَ تلاوة.

3) اسم الإشارة: والغالب أن يكون بعده مصـدر كالمحـذوف نحـو: أكـرمت الضـيف ذلك الإكـرام، فــ(ذا) اسم إشـارة مبــني على الســكون في محل نصب مفعــول مطلــق، و(الإكرام) بدل أو عطف بيان.

4) ضـمير المصـدر: نحــو: جاملتك مجاملة لا أجاملها أحــداً. فالفعل (أجامل) حذف مصـدره، ونـاب عنه الضـمير، وهو (ها). والأصل: لا أجامل المجاملة أحداً.
قال تعـالى:]لا أعذبه أحـداً من العـالمين[[1] أي: لا أعـذب التعذيب.

5) عدده: نحو: سجد المصلي أربعاً، فـ(أربعاً) مفعـول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: سجوداً أربعـاً، قـال تعالى:]فاجلدوهم ثمانين جلدة[[2].

---

1 (?) سورة المائدة، الآية: 115.
2 (?) سورة النور، الآية: 4.

6) لفظ (كل أو بعض)[1] بشـــرط الإضـــافة لمثل المصـــدر المحذوف نحو: أتقن العامل كلَّ الإتقان، فـ(كـل) مفعـول مطلق نـائب عن المصـدر المحـذوف. قـال تعـالى:]ولا تبسطها كلّ البسط[[2]. ومثال بعض: أهمل الطـالب بعضَ الإهمال.

7) المشارك له في مادته: وهو إما اسم مصـدر نحـو: أعطى الغني عطـاءً جـزلاً، فـ(عطـاءً) مفعـول مطلق ، لأنه اسم مصدر للفعل (أعطى) الذي مصدره (إعطاءً) أو مصدر لفعل آخر كقوله تعـالى:]وتبتل إليه تبـتيلا[[3] فـ(تبـتيلاً) مفعـول مطلـق، وهو مصـدر للفعل (بتّـل) وقد نـاب عن مصـدر الفعل (تبتـل)، أو اسم ذات كقوله تعـالى:]والله أنبتكم من الأرض نباتا[[4] فـ(نباتاً) اسم للشيء النـابت من زرع أو غيره، وهو مفعول مطلق نـائب عن مصـدر الفعل (أنبت).

8) نـــوع من أنواعـــه: نحـــو: جلس الرجل القرفصـــاء، فـ(القرفصاء) مفعـول مطلق منصـوب، والأصـل، جلـوس القرفصاء[5].

9) الآلة التي تستخدم لإيجـاد معـنى ذلك المصـدر المحـذوف نحو: رمى الصياد الطير سهماً، والأصل: رَمْيَ سهم.

إلى غير ذلك مما ينوب عن المصدر.

---

[1] (?) بعضهم يقول: ما دلَّ على كلية أو بعضية، إشارةً إلى أنه لا يختص بكلمتي (كل - وبعض) فيدخل فيه: ضربته جميع الضرب، وعامة الضرب، ويسير الضرب . . . راجع شرح الفاكهي على القطر مع حاشيته (2/120).

[2] (?) سورة الإسراء، الآية: 29.

[3] (?) سورة المزمل، الآية: 8.

[4] (?) سورة نوح، الآية: 17.

[5] (?) القرفصاء:نوع من الجلوس، وهو أن يجلس الشخص على إليتيه، وفخذاه ملتصقان ببطنه، يحيط بهما ذراعاه، أو ينكب على ركبتيه، ويلصق بطنه بفخذيه، وكفاه تحت إبطه.

وفي بعض ما تقدم يقول ابن مالك: (وقد ينوب عنه ما عليه دلَّ . . . إلخ) أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. ثم مثل لنوعين الأول: لفظ (كل) وقد أضافها للمصدر حيث قال: (جِدَّ كلَّ الجد). والثاني: المرادف. وهو (افرح الجذل) والجذل هو: الفرح، جاء في القاموس: جَذِلَ: كفرِح وزناً ومعنى، فهو جَذِلٌ.

* * *

(290) وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِداَ

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه. بل يجب إفراده فتقول:

أشرق وجهه إشراقاً، وذلك لأنه في معنى (اسم الجنس) الإفرادي الذي يصدق على القليل والكثير، فيستغني بذلك عن التثنية والجمع.

وأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو: ركع المصلي ركعتين، وسجد أربع سجدات.

وأما المبين للنوع فالمشهور جواز جمعه وتثنيته إذا اختلفت أنواعه نحو: سلكت مع الناس سُلوكَيْ العاقل: الشدة حيناً والملاينة حيناً آخر فـ(سلوكي) مصدر مبين للنوع، منصوب بالياء، لأنه مثنى، قال تعالى:]وتظنون بالله الظنونا[[1].

وهذا معنى قوله: (وما لتوكيد فوحَّد أبدا . . . إلخ) أي: أن المصدر المؤكد لعامله يجب توحيده أي: إفراده. أما غيره: من

[1] (?) سورة الأحزاب، الآية: 10. الظنونا: مصدر منصوب. وقد ثبتت الألف بعد النون في رسم المصحف، مراعاة للفواصل، وقد جمع المصدر (الظن) لتعدد أنواعه، فإنهم ظنوا ظنوناً مختلفة، من نصر وهزيمة ونجاة وهلاك. وهذا تصوير للحال في غزوة الأحزاب أبدع تصوير.

المبين للعدد والنوع، فَثَنِّهِ – إن شئت – أو اجمعه أو أفرده، وقوله : و(أفردا) الألف فيه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

*   *   *

291) وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنعْ   وَفِي سِـوَاهُ لِدَلِيـلٍ مُتَّسَـعْ

يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد، بشرط أن يدل عليه دليل، والدليل نوعان:

1) مقالي: كأن يقال: ما جلست، فتقول: بلى جلوساً طويلاً، أو بلى جلستين، التقدير: بلى جلست جلوساً طويلاً، فحذف عامل المصدر لوجود الدليل المقالي، وهو (ما جلست) ومثله: (بلى جلستين).
2) دليل حالي: كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً، أي: قدمت قدوماً مباركاً، فحذف عامل المصدر جوازاً لدليل حالي، وهو المشاهدة.

ومثال العددي: أن تشاهد خيل السباق تدور، فتقول: دورتين أي: دارت دورتين.

أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل أنه لا يجوز حذف عامله؛ لأن المصدر مسوق لتأكيد عامله وتقويته وتقرير معناه في الذهن، والحذف منافٍ لذلك.

لكن ورد أن العرب التزمت حذف عامل المصدر المؤكد باطراد[1] في بعض المواضع – كما سيأتي إن شاء الله – وأنابوا عنه المصدر، فحلَّ محله، وعمل عمله في الرفع والنصب. وأغنى عنه

---

[1] (?) تقدم معنى المطرد في آخر باب جمع المذكر السالم.

بحيث إنه لا يجوز ذكره معه، لأن المصدر عوض عنــه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

فالمصــدر المؤِّكد لا يحـذف عامله جـوازاً، لما تقـدم، ويحـذف وجوبــاً في المواضع الــتي الــتزم العــرب فيها حذفــه، محاكــاة لكلامهم[1].

وهذا معنى قوله: (وحـذف عامل المؤكد امتنع . . . إلخ) أي: لا يجوز حذف عامل المصـدر المؤكـد، أما سـواه من المصـدر المـبين للنوع أو العدد، فهناك متسع للحذف إذا وجد دليل على المحذوف.

*   *   *

292) وَالْحَذْفُ حَتْـمٌ مَعَ آتٍ بَـدَلاَ مِنْ فِعْلِـهِ كَنَـدْلاً اللَّـذْ كَانْـدُلاَ

شــرع ابن مالك – رحمه الله – في ذكر مواضع حــذف عامل المصدر وجوباً، وضابط ذلك أن يكون المصدر نائبـاً عن فعله وبـدلاً منه، وهو على ضربين:

الأول: خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية.

الثــاني: خــاص بالأســاليب الخبريــة، وهو إما مســموع، وإما مقيس.

أما الأول فأنواعه أربعة:

1) أن يكــون المصــدر المؤكد النــائب عن فعله دالاً على الأمر نحو: إغاثةً الملهوف، فـ(إغاثةً) مصـدر منصـوب نـائب مناب الفعل (أغث) والفاعل ضمير مسـتتر وجوبـاً تقـديره:

[1] (?) يرى بعض المحققين أن المصدر النائب عن عامله المحذوف قسم مستقل زائد على المؤكد والنوعي والعددي، فتكون الأنواع أربعة. وهذا رأي وجيه، لأنهم يقرون أن المؤكد لا يحذف عامله. مع أن هناك مصادر مؤكدة حذف عاملها، فيقع التعارض بين الحكمين. (النحو الوافي 2/209).

(أنت) و(الملهـــوف) مفعـــول بـــه. ومنه قوله تعـــالى:]وبالوالدين إحسانا[(1) وقول الشاعر:

يمرون بالدهنا خفـافاً عِيابـهم ويرجعن من دارين بُجْرَ الحقائب

على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالب(2)

فـ(نـدلاً) مصـدر نـائب عن فعل الأمر (انـدل) أي: اخطـف. و(المال) مفعول به للمصدر.

2) أن يكون المصدر دالاً على النهي، كقولك لزميلك وقت سماع محاضـرة: سـكوتاً لا تكلمـاً أي: اسـكت سـكوتاً، ولا تتكلم تكلماً(3).

3) أن يكـون المصـدر مـراداً به الـدعاء، كقـول المجاهـد: نصراً لعبادك المخلصـين، وسـحقاً لأعـدائك الحاقـدين، أي: انصر عبادك نصراً واسحق أعداءك سحقاً.

4) أن يكون المصدر مـراداً به الاسـتفهام التـوبيخي نحـو: أبخلاً

وأنت واسع الغنى؟ أي: أتبخل بخلاً؟

---

[1] (?) سورة البقرة، الآية: 83. بالوالدين: جار ومجرور متعلق بـ(إحساناً) و(إحساناً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً، وفي الآية أعاريب أخرى.

[2] (?) يمرون: أي: اللصوص. بالدهنا: موضع في نجد وهو بالمد.. وقُصر للشعر. عيابهم: جمع عيبة. وهي الوعاء كالحقيبة. دارين: موضع بالبحرين. بجر: جمع أبجر وهو العظيم البطن ، وإضافته للحقائب من إضافة الصفة للموصوف. جل أمورهم: معظمها وأكثرها. فندلاً الندل: الخطف بسرعة. زريق: اسم رجل أو قبيلة. ندل الثعالب: يقال: أخطف من ثعلب. فيوصي بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والحيلة. كما تفعل الثعالب. وقوله: (خفافاً) حال من الواو، وكذا (بجر الحقائب) حال من فاعل (يرجع) وقوله: (على حين) بالكسر على الإعراب، وبالبناء على الفتح، لأنه وليه فعل مبني (ألهى) والبناء أرجح من الإعراب. (زريق) منادى بحرف نداء محذوف. (ندل الثعالب) مصدر مبين للنوع منصوب.

[3] (?) حُذف المضارع المجزوم بـ(لا) النافية، وهو لا يجوز حذفه إلا في هذه الصورة.

أما الضرب الثاني وهو الخـاص بالأسـاليب الخبريـة. ففي خمس مسائل، تأتي في الأبيات التي بعد هذا.

وإلى ما تقـدم أشـار بقولـه: (والحـذف حتم . . . إلخ) أي: أن الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله وعوضـاً عنـه. (كندلاً اللّذْ. كاندُلا) أي: كالمصدر (نـدلاً) بمعـنى: خطفـاً، (اللَّذ) أي: الــذي (كانــدلا) أي: في الدلالة على الطلب، هو يشــير إلى الــبيت المذكور.

*   *   *

293) وَمَـا لِتَفْصِيـلٍ كَإِمَّـا مَنَّـا عَامِلُـهُ يُحْـذَفُ حَيْـثُ عَنَّـا

شـرع في ذكر المسـائل الـتي يحـذف فيها عامل المصـدر في الأساليب الخبرية، وهي خمس مسائل:

الأولى: في مصـادر مسـموعة عن العـرب، كـثر اسـتعمالها، وحذف عاملها، ودلت القرائن على هذا العامل المحـذوف، كقـولهم عند تـذكر نعمـة: حمـداً وشـكراً لا كفـراً، أي: أحمد الله حمـداً، وأشـكره شـكراً، ولا أكفر بـه. وكقـولهم عند نـزول شـدة: صـبراً لا جزعاً، أي: أصبرُ صبراً ولا أجزع جزعاً، وكقولهم عند إظهـار الطاعة والامتثال: سمعاً وطاعة. أي: أسمع سمعاً وأطيع طاعة.

فهذه الأمثلة ناب فيها المصدر عن فعله في أداء المعـنى وفي تحمل ضـمير الفاعـل، وتقـديره للمتكلم: أنـا، وقد جـرت هـذه الأساليب مجرى الأمثال، ولذا لا تغير.

وهـذه المسـألة لم يـذكرها ابن مالك وإنما ذكر المسـائل المقيسة، إلا أن تكون داخلة في المصـدر الآتي بـدلاً من فعله على ما تقدم بيانه.

المسألة الثانية: أن يكون المصدر تفصـيلاً لعاقبة ما قبلـه. أي: أن المصدر جاء لبيان الغاية والغرض من مضمون جملة قبله، وذلك بوقوعه بعد أداة التفصـيل نحـو: إذا سـئمت القـراءة فاتركهـا، فإما جلوساً مع الأهل وإما زيارة للأقرباء والأصدقاء، فالوقت الذي تترك فيه القراءة مبهم، لا يعرف في أي شيء يُصـرف، وتفصـيل المـراد جـاء بواسـطة المصـدرين (جلوسـاً) و(زيـارة) المسـبوقين بحـرف التفصيل، وهو (إمـا). وهما منصـوبان بـالفعلين المحـذوفين وجوبـاً،

والتقـــدير: فإما أن تجلس . . . وإما أن تـــزور . . . وقد نـــاب كل مصدره عن فعله المحذوف في بيان المعنى .

ومنه قوله تعـالى:]فشـدّوا الوثـاق فإما منًّا بعد وإما فـداء[[1] فالمصدران (منّاً) و(فداءً) ذكرا تفصـيلاً وتوضـيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فإما تمنون مناً وإما تفدون فداء.

---

[1] (?) سورة محمد، الآية: 4. (فشدوا) الفاء رابطة لجواب الشرط (إذا أثخنتوهم) (فإما) الفاء عاطفة للتفريع. و(إما) حرف تخيير. (بعدُ) ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(مناً).

وهذا معنى قولـه: (وما لتفصـيل كإما منّا . . . إلخ) أي: يحـذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث (عنّا) وأصـله: (عَنَّ) بمعـنى: عرض، والألف للإطلاق، وقوله: (كإمّا منّا) إشارة إلى الآية الكريمة.

*   *   *

294) كَـذَا مُكَـرَّرٌ وَذُو حَصْـرٍ وَرَدْ   نَائِـبَ فِعْـلٍ لاِسْمِ عَيْـنٍ اسْتَنَـدْ

المسـألة الثالثة من مسـائل حـذف عامل المصـدر أن يكـون المصـدر مكـرراً أو محصـوراً وعامله خـبر عن اسم عين، أي: اسم ذات نحو: المطر سحّاً سحّاً، ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً، والأصل: يَسُحُّ سـحاً، ويفتك فتكـاً، فحـذف عامل المصـدر في المثـالين، لأنه مكرر في الأول ومحصور في الثاني، وعامل المصدر (يَسُحُّ، يَفْتِـكُ) وقع خـبراً عن المبتـدأ (المطـر، الأسـد) وكل منهما اسم عين . . . وخـرج بـذلك اسم المعـنى نحـو: إنما سـيرك سـير الجـواد. فيجب الرفع.

وهذا معنى قوله: (كذا مكرر . . . إلخ) أي: كذلك يحـذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محـذوف اسـتند لاسم عين أي: أخبر عن اسم عين، أي: ذات. إذا كـان المصـدر مكـرراً أو محصوراً.

*   *   *

295) وَمِنْـهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّـدَا   لِنَفْسـهِ   أَوْ   غَيْـرِهِ فَـالْمُبْتَـداَ

296) نَحْـوُ لَهُ عَلَـيَّ أَلْف عُرْفَا وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حقَّـاً صِرْفَـا

المسـألة الرابعة من مسـائل حـذف عامل المصـدر وجوبـاً أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه أو لغيره.

فالمؤكد لنفسه: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملـة، مضـمونها كمضمونه نحو: أنت تعرف لوالديك فضلهما يقيناً، فــ(يقينـاً) مصـدر منصـوب بفعل محـذوف وجوبـاً، والتقـدير: تـوقن يقينـاً. وهو مؤكد للجملة قبله، وهي المصدر نفسه، بمعنى أنها لا تحتمل سواه.

والمؤكد لغـيره: أن يكـون المصـدر واقعـاً بعد جملـة، تحتمله وتحتمل غيره نحو: أنت ابني حقـاً، فــ(حقـاً) مصـدر منصـوب بفعل محـذوف وجوبـاً، والتقـدير: أحقه حقـاً، وسـمي مؤكـداً لغـيره، لأن الجملة قبله تصـلح له ولغـيره، لأن قولـك: (أَنت ابـني) يحتمل أن يكـون حقيقـة، وأن يكـون مجـازاً على معـنى: أنت عنـدي بمنــزلة ابـني، فلما قـال: حقـاً صـارت الجملة نصـاً في أن المـراد البنـوة حقيقة، ولذلك سـمي مؤكـداً لغـيره، لأنه جعل ما قبله نصـاً بعد أن كان محتملاً وأَثَّرَ فيه فكأنه غيره. لأن المؤثر غير المؤثر فيه.

وهـذا معـنى قولـه: (ومنه ما يدعونه مؤكـداً . . . إلخ) أي: من المصدر الـذي يحـذف عامله حتمـاً، المصـدر الـذي يسـميه النحـاة: المؤكد لنفسه والمؤكد لغـيره (فالمبتـدا) أي: فـالنوع الأول الــذي بُـديء به وهو المؤكد لنفسه نحـو: (له علي ألف عرفـا)، والتقـدير أعـترف اعترافـاً، فحـذف الفعل ونـاب عنه مصـدره. و(الثـان) أي: المؤكد لغيره، وقوله: (صرفاً) أي: خالصاً، أي: حقاً خالصـاً لا شـبهة فيه.

* * *

297) كَـذَاكَ ذُو للَتَّشبِيهِ بَعْـدَ جُمْلَـهْ   كَلِى بُكـاً بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْلَـهْ

المسألة الخامسة من مسائل حذف عامل المصـدر وجوبـاً أن يكـون المصـدر دالاً على تشـبيه، واقعـاً بعد جملـة، مشـتملة على فاعل المصـــدر وعلى معنـــاه، وليس فيها ما يصـــلح للعمل في المصدر.

ومثال ذلك: للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد. فـ(زئـير الأسـد) مصدر تشبيهي، منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يـزأر زئـير الأسد، وقبله جملة وهي (للشـجاع زئـير) وهي مشـتملة على فاعل المصدر وهو (الشـجاع) لأن المـراد بالفاعل هنـا: الفاعل المعنـوي: وهو من فعل الشــيء حقيقة ولو لم تنطبق عليه شــروط الفاعــل. كما أنها مشـتملة على معـنى المصـدر وهو (الزئـير) وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر[1] فتعين أن يكون منصـوباً بمحـذوف، كما ذكرنا.

فلو لم يكن المصدر تشبيهياً وجب الرفع نحو: له صوتٌ صـوتٌ حسن. وكذا لو لم يتقدم جملة نحو: زئيرُه زئيرُ أسد. أو لم تشــتمل على فاعل المصدر في المعنى نحو: هذا زئـيرٌ زئـيرُ أسـد. وإن وجد في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر نصب به ولم يقدر له عامل نحو: خالد يضرب ضرب الملوك، فـ(ضرب) منصوب بالفعل قبله.

وهـذا معـنى قولـه: (كـذاك ذو التشـبيه . . . إلخ) أي: كـذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان مقصوداً به التشبيه بعد جملــة،

---

[1] (?) لأن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف أو مصدر مثله – كما تقدم – وليس في الجملة شيء من ذلك. فإن المصدر المذكور (له زئير) لا يصلح للعمل في المصدر بعده، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل، أو مقدراً بالحرف المصدري والفعل. وهذا على قول في المسألة، وذهب ابن مالك في التسهيل (3/106، 111) إلى أن ذلك لا يشترط بل هو غالب. وعليه فيصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور، ولا حاجة إلى تقدير عامل.

ولم يذكر بقية الشروط اكتفاء بالمثـال: لي بكـاءُ بكـاءَ ذات عضـلة.
وشرحه كما تقدم، وقوله: (بكاً) مقصور، وأصـله: (بكـاء) والعُضـلة:
بالضم الداهية، أي: لي بكاء مثل بكاء من أصابتها داهية.

المفعـول لـه

298) يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَه الْمصْدَرُ إِنْ أَبَـانَ تَعْلِيـلاً كَجُـدْ شُكْـراً وَدِنْ

299) وَهْـو بِمَا يَعْمَـلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتـاً وَفَـاعِلاً وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ

300) فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَـعَ الشُّـرُوطِ كَلِـزُهْـدٍ ذَا قَنِـعْ

المفعول له: هو المصدر المبين علة ما قبله، المشـارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جئت رغبةً فيك.

فـ(رغبةً) مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعـنى: جئت للرغبة فيك، ومشارك لعامله (جئت) في الوقت ، لأن زمن الرغبة هو زمن المجيء، وفي الفاعـــل، لأن فاعل المجيء هو فاعل الرغبـــة، وهو المتكلم قال تعالى:]والّـذين صـبروا ابتغـآء وجه ربّهم[[1] فــ(ابتغـاء) مفعول لأجله وقال تعالى:]لو يردّونكم من بعد إيمانكم كُفّارا حسدا من عند أنفسهم[[2] فـ(كفاراً) حال. و(حسداً) مفعول لأجله.

وحكمـه: جـواز النصب إن وجـدت فيه هـذه الشـروط الثلاثـة، وهي: المصـــدرية، وإبانة التعليـــل، واتحـــاده مع عامله في الـــوقت والفاعل[3] ويجوز جره بحرف التعليل. وسيأتي - إن شاء الله – بيان الأحسن منهما.

---

1 (?) سورة الرعد، الآية: 22.

2 (?) سورة البقرة، الآية: 109.

3 (?) ليس هناك أساليب معينة يتعين إعراب المصدر فيها مفعولاً لأجله ولو اجتمعت شروطه. ولهذا كثر إعراب المصدر مفعولاً لأجله ومفعولاً مطلقاً. أو مفعولاً لأجله وحالاً. أو جواز الثلاثة. ذكر ذلك صاحب كتاب (دراسات لأسلوب القرآن) الشيخ محمد عضيمة – رحمه الله – وذكر أمثـلة لـذلك (3/2/636).

فإن فقد شرط من الشروط وجب جـره بحـرف التعليـل، وهو (اللام) أو (مِنْ) أو (في) أو (الباء)، فمثال ما عدمت فيه المصدرية: جئتك للكتاب، ومنه قوله تعالى:]والأرض وضعها للأنام[[1]، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: جئتك اليـوم للإكـرام غـداً، ومثـال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء خالد لإكرام عليٍّ له، ومنه قوله تعـالى:]أقم الصـلاة لـدلوك الشـمس[[2]. فقد انتفى الاتحـادان في الآية لأن فاعل الإقامة: المخـاطب، وفاعل الـدلوك (وهو الميل عن وسط السـماء) هو الشـمس، وزمنها مختلـف، لأن زمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك.

ولا يعـرب في حالة الجر مفعـولاً لـه؛ لأن ذلك خـاص بحالة النصب، على الرغم من أن معناه في حالتي نصبه وجره لا يختلف.

وهـذا معـنى قولـه: (ينصب مفعـولاً له المصـدر . . . إلخ) أي: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له، إن أبـان تعليل ما قبلـه، ثم مثل بقوله: (جُدْ شكراً ودِنْ) أي: جُد لأجل الشكر، وهو بضم الجيم، أمر من جاد يجود، ومعنى: (دن) أي: كن صـاحب دين واسـتقامة[3]، وله مفعولاً لأجله محذوف دل عليه ما قبله أي: دن شكراً.

ثم ذكر بقية الشرط، وهو أنه يكون مفعـولاً بشـرط أن يكـون متحـداً مع عامله في الـوقت والفاعـل، فـإن فقد شـرط فـاجرره بالحرف الدال على التعليـل، ثم بين أن الجر بـالحرف ليس ممتنعـاً مع استيفاء الشرط، مثل: هذا قنع زهداً، فيجوز: هذا قنع لِزُهْدٍ.

---

1 (?) سورة الرحمن، الآية: 10.

2 (?) سورة الإسراء، الآية: 87.

3 (?) وعلى هذا المعنى فهو مثال آخر. ويحتمل أنه تكميل للمثال، والمعنى: اجعل ذلك عادة لك، فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت، من دان يدين بالشيء إذا اتخذه ديناً وعادة، وقيل: من دنته إذا جازيته، أي: جازِ من أعطاك شكراً له. وعلى هذا المعنى الأخير فهو مثال ثان، كالمعنى الأول، ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري، في إعراب الألفية ص53.

*   *   *

301) وَقَـلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأنْشَدُوا
302) "لاَ أَقْعُـدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَـوْ تَوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ"

المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

1) مجرد عن (أل) والإضافة.
2) محلى بـ(أل).
3) مضاف.

وكلها يجوز أن تُنصب، وأن تجر بحرف التعليل – كما تقدم – لكن الأكثر فيما تجرد عن (أل) والإضافة النصب، لشيوعه ولوضوح أن الكلمة مفعول لأجله، نحو: ضربت ابني تأديباً. ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديبٍ، قال تعالى:]ونبلوكم بالشّر والخير فتنة[[1] فـ(فتنة) مفعول لأجله جاء منصوباً، ولو جاء مجروراً في غير القرآن لصح.

وما كان محلى بـ(أل) فالأكثر جره، ويجوز نصبه، نحو: ضربت ابني للتأديب، ويجوز: ضربت ابني التأديبَ، ومنه قول الشاعر:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء[2]

فـ(الجبن) مفعول لأجله، وقد نصبه الشاعر مع كونه محلى بـ(أل).

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران – النصب والجر – على السواء. نحو: ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه، قال تعالى:]يجعلون أصابعهم في ءاذانهم من الصواعق حذر الموت[[3]. فـ(حذر الموت) مفعول لأجله مضاف، وقد جاء منصوباً.

---

1 (?) سورة الأنبياء، الآية: 35.

2 (?) الجبن: أي: الخوف والفزع. الهيجاء: الحرب، وهي تقصر وتمد، وقوله: (ولو توالت زمر الأعداء) لو: حرف شرط غير جازم. واستغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه.

3 (?) سورة البقرة، الآية: 19.

وهذا معنى قوله: (وقــلَّ أن يصـحبها المجــرد . . . إلخ) أي: إن المجرد من (أل) والإضافة قل أن يصـحب الحــرف، فالضـمير (هــا) يعود الحرف، وأنثه باعتباره كلمة.

والمعـنى: أن دخـول حـرف الجر على المجـرد قليـل، فيكـون الكثير النصـب، وأما المقـترن بـأل فهو بـالعكس، فيكـثر فيه الجـر، وســكت عن المضــاف، لأن الأمــرين فيه على الســواء، ولو كــان أحــدهما أكــثر لــذكره مع المجــرد أو المحلى، ثم ســاق الشــاهد المتقدم[1] وقوله: (وأنشـدوا) أي: النحـاة، ولم يـدخل ابن مالك في ألفيته من شواهد العرب إلا هذا البيت. ولم يُدرَ قائلـه. لكن النـاظم حجـة. وقد حفظه وسـمعه. ومن حفظ حجـةٌ على من لم يحفظ .. والله أعلم[2].

---

1 (?) هناك نوع آخر من المفعول لأجله، وهو المصدر المؤول من (أن والفعل) على تقدير مضاف: (كراهة أن)، (مخافة أن) عند البصريين ، وعلى تقدير (لا) النافية عند الكوفيين كقوله تعالى:]يبين الله لكم أن تضلوا[فـ(أن تضلوا) في تأويل مصدر منصوب أي: كراهة أن تضلوا. أو لئلا تضلوا، وقيل غير ذلك، وقوله تعالى:]فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة[أي: كراهة أن تصيبوا أو لئلا تصيبوا.

2 (?) انظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (1/158).

المفعـول فيه وهـو المسمى ظرفـاً

303) اَلظَّـرْفُ وقتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَـا فِي بِاطِّـرَادٍ كَهُنَـا امْـكُثْ أَزْمُنَـا

المفعول فيه: اسم زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد.

نحـو: سـافرت يـوم الخميس، صـليت خلف مقـام إبـراهيم، فـ(يوم) و(خلـف) اسـما زمـان ومكـان، وكل منهما متضـمن معـنى (في)[1]، ولـذا صح أن يقـال: إن ظـرف الزمـان يـبين الـزمن الـذي حصل فيه الفعـل، وظـرف المكـان يـبين المكـان الـذي حصل فيه الفعـل، وهـذا التضـمين بـاطراد: أي: في مختلف الأحـوال مع جميع الأفعـال، فتقـول: سـافرت أو قـدمت أو صـمت أو خـرجت (يـوم الخميس) ونحو ذلك.

ومن الأمثلة قوله تعـالى:]أرسـله معنا غـدا يرتع ويلعب[[2] فـ(غداً) مفعول فيه منصـوب، ومثله (مـع). وقوله تعـالى:]لتنـذر أُمَّ القرى ومن حولها[[3] فـ(حول) مفعول فيه منصوب.

1) وخرج بالقيد الأول: (اسم زمان أو مكـان) ما إذا تضـمنت الكلمة معـنى (في) وليست اسم زمـان أو مكـان، كقوله تعالى:]وترغبون أن تنكحوهن[[4] فإن المصدر المؤول من (أن تنكحـوهن) تضـمن معـنى (في) على أحد التفسـيرين

---

[1] (?) أي: يشير إلى معناها ويكون مقدراً في نظم الكلام. وليس المعنى أن هذا الحرف انتقل معناه إلى الظرف. وصار غير منظور إليه، لأن هذا يقتضي البناء، كما تقدم.

[2] (?) سورة يوسف، الآية: 12. أرسل: فعل أمر دعائي، والفاعل (أنت)، والهاء مفعول به (يرتع): فعل مضارع مجزوم جواب الطلب، والفاعل (هو).

[3] (?) سورة الشورى، الآية: 7. لتنذر: اللام للتعليل (تنذر) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، والفاعل أنت، (أم القرى) مفعول به ومضاف إليه، (ومن حولها) اسم موصول في محل نصب معطوف على (أم)، (حولها) ظرف منصوب متعلق بمحذوف صلة.

[4] (?) سورة النساء، الآية: 127.

أي: وترغبـون في نكـاحهن لجمـالهن ومـالهن. لكنه ليس منصوباً على الظرفية، لأنه ليس زماناً ولا مكاناً.

2) وخـرج بالقيد الثـاني: (ضـمن معـنى "في") اسم الزمـان والمكان الذي لم يتضمن معنى (في) وهو الواقع مبتـدأ أو خبراً أو مفعولاً أو غير ذلك، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك. فليس ظرفاً، لأنه لم يتضمن معـنى (في)، ومن ذلك قوله تعالى:]وأنذرهم يوم الآزفة[[1] فــ(يـوم) منصـوب على أنه مفعول به لـ(أنذر) لا على أنه مفعول فيـه، لما تقـدم، لأن المقصود إنذارهم يوم القيامة ذاته.

3) وخرج بالقيد الثالث: (باطراد) ما تضمن معنى (في) بدون اطراد، نحو: دخلت البيت، سكنت الدار. فـ(البيت والــدار) كل منهما اسم مكـــان ضـــمن معـــنى (في) لكن ليس باطراد، لعدم صلاحيته في جميع الأفعال، إذ لا يقال: نمت البيت – جلست الدار. فليست منصوبة على الظرفيـة، بل على المفعوليــة، لأن الفعل (دخــل) يتعــدى تــارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ومثله (سكن).

وهـذا معـنى قولـه: (الظـرف وقت . . . إلخ) أي: إن الظـرف اسم وقت أو اسم مكان، و(أو) للتنويع، بمعنى الواو، (ضـمنا) الألف للتثنية (في) أي: معناها دون لفظها (بـاطراد) تقـدم معنـاه. ثم ذكر المثال للمكان (هنا) والزمان (أزمنا).

*   *   *

---

[1] (?) سورة غافر، الآية: 18. الآزفة: القيامة القريبة لأن كل آت قريب.

304) فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيـهِ مُظْهَـرَا كَـانَ وَإِلاَّ فَـانْـوِهِ مُقَـدَّرَا

حكم المفعـول فيه النصـب، والناصب لـه: اللفظ الـدال على المعـنى الواقع فيـه، والمعـنى الواقع هو الحـدث الـذي يـدل عليه المصدر والفعل والوصف.

فمثـال الفعـل: صـمت يـوم الخميس، فـالمعنى الواقع في الظرف هو (الصـيام)، واللفظ الـدال عليه الفعل (صـمت)، فالفعل هو الناصب للظـرف قـال تعـالى:]وإنما تُوفَّون أُجـوركم يـوم القيامة[[1] وقـال تعـالى:]فاضـربوا فـوق الأعنـاق[[2] ومثـال المصدر: عجبت من استقبالك محمداً يوم الجمعة. قال تعالى:]وما ظنُّ الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة[[3] فـ(يـوم القيامـة) ظـرف منصـوب، والعامل فيه المصـدر (ظن) أي: ما ظنهم يـوم القيامة؟ ومثال الوصف: أنت الـمُسْتَقْبِلُ) علياً يـوم الخميس، قـال تعالى:]وكلهم آتيه يوم القيامة فـرداً[[4] فـ(يـوم) ظـرف منصـوب، والعامل فيه اسم الفاعل (آتيه).

وهذا العامل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مذكوراً، وهذا هو الأصل، كما في الأمثلة.

الثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك إذا دل عليه دليـل، كـأن يقال: متى سافرت؟ فتقـول: يـوم الخميس، وأين صـليت؟ فتقـول: حول الكعبة.

---

[1] (?) سورة آل عمران، الآية: 185.

[2] (?) سورة الأنفال، الآية: 12. فوق: على بابها والمراد الرؤوس إذ هي فوق الأعناق قاله عكرمة. لكن يشكل عليه أن تكون (فوق) متصرفة لأنها لا تكون ظرفاً على هذا المعنى بل مفعولاً به لأنه يريد بـ(فوق) المضروب. أو يراد بـ(فوق) الظرفية المكانية أي اضربوا المكان فوق عظم العنق ودون عظم الرأس في المفصل.

[3] (?) سورة يونس، الآية: 60، ما: اسم استفهام مبتدأ (ظن) خبر (الذين) مضاف إليه وجملة (يفترون) صلة.

[4] (?) سورة مريم، الآية: 95. كلهم: مبتدأ (آتيه) خبر (فرداً) حال من الضمير في (آتيه).

الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في مواضع:

1) إذا وقع الظرف خبراً، نحو: الكتاب عندك، ومنه قوله تعالى:]والرّكب أسفل منكم[[1].

2) إذا وقع الظرف صفة، نحو: أعجبني رجل عندك. ومنه قوله تعالى:]وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون[[2] فـ(عند) صفة لـ(يوماً) أي: يوماً كائناً عند ربك.

3) إذا وقع الظرف حالاً، نحو: مررت بخالد عندك، ومنه قوله تعالى:]أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن[[3] فـ(فوق) ظرف متعلق بمحذوف حال من (الطير)[4].

4) إذا وقع الظرف صلة، نحو: أكرمت الذي عندك، ويجب تقدير العامل في الظرف الواقع صلة فعلاً، لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

وهذا معنى قوله: (فانصبه بالواقع فيه . . .) أي: انصب ما تضمن معنى (في) باطراد (بالواقع فيه) أي: اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، من فعل أو شبهه (مظهراً كان الناصب (وإلا) يكن مظهراً. (فانوه مقدراً) حال مؤكدة، لأن قوله: (مقدراً) يفهم مما قبله، وقوله (فانوه) أي: جوازاً أو وجوباً.

* * *

305) وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلا مُبْهَمَا

---

[1] (?) سورة الأنفال، الآية: 42. راجع وقوع الخبر ظرفاً في باب المبتدأ والخبر.

[2] (?) سورة الحج، الآية: 47. كألف سنة: متعلق بمحذوف خبر (إن) أو هو الخبر. (مما تعدون) من: حرف جر، و(ما) حرف مصدري، والمصدر المؤول مجرور بـ(من) متعلق بمحذوف نعت لـ(ألف سنة).

[3] (?) سورة الملك، الآية: 19.

[4] (?) ويجوز أن يكون متعلقاً باسم الفاعل (صافات)، ولا شاهد في الآية حينئذ.

306) نَحْوُ الجِهَـاتِ وَالمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

307) وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفـاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهْ اجْتَمَعْ

أسـماء الزمـان كلها تصـلح للنصب على الظرفيـة، سـواء في ذلك المبهم (وهو ما يدل على زمن غير محدد) مثل : وقت ، لحظة . أو المختص (وهم ما يـــــدل على زمن محمد) لتعريفه بالعملية كرمضان. أو بالإضافة مثل: يوم الخميس، أو بأل مثل: اليــوم، ومنه المقدر غير المعلوم، كالنكرة المعـدودة غـير المعينـة، نحـو: سـرت يوماً أو يومين، أو الموصوفة: كسرت زمناً طويلاً.

فكل هـذه تنصب على الظرفية نحـو: سـافرت يـوم الخميس، انتظرتك لحظة، ومنه قوله تعالى:]والصابرين في البأسآء والضـرآء وحين البأس[[1] فـ(حين) منصوب على الظرفية. وقال تعـالى:]وكل إنسان ألزمناه طآئره في عنقه ونخـرج له يـوم القيامة كتابـاً يلقـاه منشـوراً[[2]. وقـال تعـالى:]وجـاؤوا أبـاهم عشــآء يبكـون[[3] وقـال تعالى:]وسبِّحوه بكرةً وأصيلا[[4].

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا ثلاثة أنواع:

الأول: المبهم وملحقاته (والمبهم: ما ليس له هيئة ولا حـــدود محصـــورة) نحو الجهـــات الست في مثـــل: وقف المتكلم أمـــام

---

[1] (?) سورة البقرة، الآية: 177. والصابرين: الواو عاطفة، أو استثنائية، والصابرين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أمدح، في البأساء: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في (الصابرين)، وحين البأس: ظرف زمان منصوب متعلق بما تعلق به الجار قبله، وجملة (أمدح الصابرين) مستأنفة؛ لأنها مقطوعة للمدح، أو معطوفة على جملة (ليس) وهي مستأنفة.

[2] (?) سورة الإسراء، الآية: 13. كل: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. وجملة (ألزمناه) لا محل لها تفسيرية، (طائره) مفعول ثان.

[3] (?) سورة يوسف، الآية: 16.

[4] (?) سورة الأحزاب، الآية: 42.

المصلين، جلست يمين الباب، وقال تعالى:]أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن[[1] فـ(فوق) منصوب على الظرفية وقال تعالى:]له ما بين أيدينا وما خلفنا[[2] وقال تعالى:]وكان تحته كنز لهما[[3].

فإن كان المكان مختصاً (وهو الذي له صورة وحدود محصورة) كالدار والمسجد والجبل، لم يصح نصبه على الظرفية، ووجب جره بالحرف (في) نحو: صليت في المسجد. إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل (دخل) أو (سكن) أو (نزل) فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة نحو: دخلت البيت، سكنت الدار، نزلت البلد. وقد اختلف في إعراب هذه الكلمات، والأظهر أن يكون كل منها مفعولاً به – لا ظرفاً ، ولامنصوباً على نزع الخافض – ويكون الفعل الذي قبلها متعدياً إليها بنفسه مباشرة ، وذهب جماعة منهم سيبويه إلى أنه ظرف، وعليه فهو مستثنى من قوله: (وما يقبله المكان إلا مبهماً)، لكثرة الاستعمال [4].

الحالة الثانية: أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة (الشام) وعامله هو الفعل (ذهب)، فقد قالت العرب: (ذهبت الشام)، أو كلمة (مكة) وعامله الفعل (توجه)، فقد قالت العرب : (توجهت مكة) فينصب على الظرفية مع هذا الفعل دون غيره.

---

1 (?) سورة الملك، الآية: 19.
2 (?) سورة مريم، الآية: 64.
3 (?) سورة الكهف، الآية: 82.
4 (?) حاشية شرح الأزهرية ص(111).

النـوع الثـاني: مما يقبل النصب من أسـماء المكـان: المقـادير نحو: غلـوةً، ميـل، فرسـخ، بريد[1]. نحو سـرت فرسـخاً، مشـينا في المزرعة ميلاً، قطع الفرس بريداً.

النــوع الثــالث: ما صــيغ من المصــدر على وزن (مَفْعَــل) أو (مَفْعِـل) للدلالة على المكـان. وشـرط نصـبه: أن يكـون عامله من لفظه نحو: وفقت موقف الخطيب، قعـدت مَقْعَد المـدرس. وتقـول في غير المختص: جلست مجلسـاً، ومنه قوله تعـالى:]وأنّا كنّا نقعد منها مقاعد للسمع[[2].

فإن كـان عامله من غـير لفظه تعين جـره بفي، نحـو: جلست في مقعد المعلم، وما ورد من نصــبه فهو شــاذ، لا يصح القيــاس عليـه، كقـولهم: هو مـني مقعد القابلة[3]، ومزجر الكلب[4]، ومنـاط الثريا[5]، فالظرف (مقعد، مزجر، مناط) جاء منصوباً، وعامله (كـائن أو مستقر) المقدر.

وهذا معنى قوله: (وكل وقت قابل ذاك . . . إلخ) أي: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان أم مختصاً. أما ظــرف المكان فلا يقبله في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهمـاً، نحو أسـماء الجهـات: نحو فـوق، تحت . . . إلخ. وكـذا أسـماء المقـادير، وكذا ما صيغ من مصـدر الفعل كمـرمى، من مصـدر الفعل (رمى)،

---

1 (?) الغلوة: بفتح الغين، مائة باع. والميل: مقياس طول بمقدار مد البصر، وفي الشريعة يعادل ألف باع، والباع أربعة أذرع شرعية، والذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية طرف الإصبع الوسطى من اليد، وهو يعادل = 46.2سم. فتكون مسافة الميل: 4×1000×46.2 = 1848م والفرسخ: ثلاثة أميال، أي: ما يعادل 5540م والبريد: مقياس طول ثابت المقدار في الشريعة حدد باثنى عشر ميلاً. أي: ما يعادل بحساب الذراع الشرعية: 22176م (عن هامش كتاب الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة ص77).

2 (?) سورة الجن، الآية: 9.

3 (?) معناه: أن فلاناً قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند توليد المرأة.

4 (?) معناه: أن فلاناً بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب. ويراد به الذم.

5 (?) معناه: أن فلاناً في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها. بمعنى: أنه فريد في شرفه، ورفعه قدره.

ويشـترط في القيـاس على هـذا أن يقع هـذا المشـتق ظرفـاً لما اجتمع معه في أصـله، أي: يكـون الظـرف وعامله من أصل واحـد. كمجامعة (وقف) لـ(موقف) في الاشتقاق من (الوقوف).

*　*　*

308) وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَـرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
309) وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَـرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلْمِ

الظرف نوعان:

الأول: متصرف، وهو ما يفـارق النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها[1] كأن يقع مبتدأ أو خـبراً. نحـو: يـومُ الجمعة يـومٌ مبـارك، مكانُك مكانٌ مريح، الفرسخُ ثلاثةُ أميال، أو فـاعلاً نحـو: قَـرُبَ يـومُ الخميس، أعجبني مكانُك. أو مفعولاً نحو: علمت يومَ قدومك، رأيت مكانَك في الفصل، إلى غير ذلك من أحوال الإعراب.

ومن ذلك قوله تعالى:]أنفقـوا ممّا رزقنـاكم من قبل أن يـأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة[[2] فـ(يـوم) فاعـل، وقوله تعـالى:]ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود[[3] فــ(يـوم) خـبر في الموضعين وقوله تعالى:]وجآءهم الموج من كل مكان[[4] فـ(مكان) مضاف إليه مجرور.

الثاني: غير متصرف وهو نوعان:

1) ما لا يفارق الظرفية أصلاً[5] مثل: (سحر) إذا أريد به سـحر يوم بعينه نحو: آتيك سَحَرَ يـوم الخميس المقبـل، فـإن أريد به سـحر غـير معين فهو متصـرف، يخـرج من النصب على

---

1 (?) وفي هذه الحالة لا يسمى ظرفاً ولا يعرب مفعولاً فيه ولو دل على زمان أو مكان.

2 (?) سورة البقرة، الآية: 254.

3 (?) سورة هود، الآية: 103.

4 (?) سورة يونس، الآية: 22.

5 (?) مما يلزم النصب على الظرفية فلا يتصرف (ذا، ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة. فيلزمان النصب على الظرفية الزمانية ولا يجوز جرهما بـ(في) ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر. وقد تضاف (ذات) إلى كلمة (اليمين) أو (الشمال) فتصير ظرف مكان متصرفاً نحو: تتحرك الأشجار ذات اليمين وذات الشمال. وتقول: منـزلك ذاتُ اليمين والمسجد ذاتُ الشمال.

الظرفية إلى حالة لا تشـــــبهها كما في قوله تعـــــالى:]إنّا أرسـلنا عليهم حاصـباً إلا ءال لـوط نّجينـاهم بسـحر[(1) فقد جاء مجروراً بالباء، لأنه سحر غير معين.

ومنه - أيضاً - (قطُّ) (ظرف لما مضى من الزمـان) نحـو: ما خـدعت أحـداً قـطُّ. و(عـوض) (ظـرف لما يسـتقبل من الزمان) نحو: لن أخادع أحـداً عـوضُ. أو: عـوض العائضـين (بالإضافة) فـ(قـط) مبـني على الضم في محل نصب على الظرفية، و(عوض) بدون إضافة مبني، وإلا فهو معرب.

2) ما يلازم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى حالة تشبهها، وهي الجر بـ(من) مثل: عند، لدن، قبل، بعد، تحت، شـطر، حـولَ، نحـو: جلست عنـدَك سـاعة، ثم خـرجت من عندِك إلى منـزلي، ونحو: سأذهب إلى المعهد لـدنَ الصـبح حتى الضحى. عدت من العهد من لـدنِ الضـحى، ومن ذلك قوله تعالى:]وما أرسلنا من قبلك إلا رجـالا نـوحي إليهم[(2) وقوله تعـــالى:]نجعلهما تحت أقـــدامنا[(3) وقوله تعـــالى:]تجري من تحتها الأنهار[(4) وقوله تعالى:]فول وجهك شطر المسجد الحرام[(5) وقوله تعالى:]ثم لنحضرنهم حول جهنم جثيا[(6) وقوله تعـــالى:]وتـــرى الملائكة حـــآفين من حـــول العرش[(7) فهذه الظروف يحكم عليها بعدم التصرف مع أن

---

1 (?) سورة القمر، الآية: 34.

2 (?) سورة يوسف، الآية: 109.

3 (?) سورة فصلت، الآية: 29.

4 (?) سورة البقرة، الآية: 25.

5 (?) سورة البقرة، الآية: 144. فولِّ: الفاء بحسب ما قبلها، ولّ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والفاعل (أنت). شطر: ظرف مكان منصوب.

6 (?) سورة مريم، الآية: 68. وقوله تعالى: (حول جهنم) ظرف مكان منصوب متعلق بـ(لنحضرنهم). و(جثياً) حال.

7 (?) سورة الزمر، الآية: 75. و(حافين) حال من الملائكة لأن (ترى) من رؤية العين تتعدى إلى مفعول واحد.

(مِنْ) تـدخل عليهـا، إذ لم تخـرج من الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والمجرور أخوان.

وهذا معنى قوله: (وما يرى ظرفـاً وغـير ظـرف . . . إلخ) أي: ما يستعمل ظرفاً وغـير ظـرف، كـأن يقع مبتـدأ أو فـاعلاً فهـذا هو المتصرف في عرف النحاة واصطلاحهم، وغير المتصـرف هو الـذي لزم الظرفية أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بـ(من).

وقولــه: (أو شــبهها) معطــوف على مفعــول فعل محــذوف، تقديره: (أو لزم ظرفية أو شبهها) إذ لو عطف على قوله (ظرفيــة) للـزم منه أن من الظـرف ما يلـزم الظرفية وحـدها، ومنه ما يلـزم شبه الظرفية وحدها، وهذا غير صحيح و(أو) للتقسيم.

* * *

310) وَقَـدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَـانِ يَكْثُـرُ

يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصــدر مُقامه فيعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفيـة، نحـو: أخـرج من المنــزل شــروق الشــمس. أي: وقت شــروق الشــمس، فحــذف الظـرف الزمـاني (وقت) وقـام المصـدر مقامـه. وأعـرب ظرفـاً بالنيابة.

أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلة، نحو: جلست قرب زيد، أي: مكان قرب زيد، فحـذف الظـرف المكـاني (مكـان) وقـام المصدر مقامه، وأعرب ظرفاً بالنيابة.

* * *

المفعـول معـه

311) يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَـهْ   فِي   نَحْوِ سِيـرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَـهْ

312) بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِـهِ سَبَـقْ   ذَا   النَّصْبُ   لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّْ

المفعول معه: اسم فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، مثاله: سرت والحدائقَ – وأنا سائر والحدائقَ.

فــ(الحـدائق) مفعـول معـه، لأن المقصـود سـرت مع الطريق الذي يقارن الحدائق ويلابسها، و(الواو) بمعنى (مع)، وقد تقــدم في المثال الأول فعل، والثاني اسم فاعل، وفيه معنى الفعل وحروفه.

وخرج بقولنا: (اسم) نحو: سرت والشـمسُ طالعـةٌ، لأن الـواو داخلة على جملة، ونحو: لا تأكلْ وتتكلمَ، لأن الواو وإن كانت للمعية لكنها داخلة على فعل.

وبقولنا: (فضلة): اشترك خالد وصالح، لأن ما بعد الـواو عمـدة لأن الفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله متعدداً.

وبقولنا: (تالٍ لواو): جئت مع خليل.

وبقولنا: (بمعنى مع): جاء بكرٌ وعثمان قبله أو بعده.

وبقولنا: (بعد جملة): كل طالب وكتابه، فإن الواو بمعنى (مـع) لكن لم يتقـدم جملـة، فليس ما بعد الـواو مفعـولاً معـه، بل مبتـدأ حذف خبره، كما تقدم في الابتداء.

وحكم المفعول معه: النصب[1] والناصب له – على القول الصحيح – ما سبقه من فعل أو شبهه، وشبه الفعل كاسم الفاعل، كما تقدم، أو اسم المفعول نحو: الكتابُ متروكٌ والقلمَ، أو المصدر نحو: يعجبني سيرك والسَّهلَ، أو اسم الفعل نحو: رُويدَك والغاضبَ، بمعنى: أمهل نفسك مع الغاضب.

وليس الناصب للمفعول معه الواو، خلافاً لمن قال به، إذ لو كانت الواو عاملة لصح اتصال الضمير بها، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: إنك، لك، وهو ممتنع باتفاق.

وهذا معنى قوله: (ينصب تالي الواو . . . إلخ) أي: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في كل مثال نحو: سيري والطريق مسرعة. واستغنى عن ذكر بقية القيود السابقة بالمثال، و(سيري) فعل أمر للمؤنثة، (والطريق) مفعول معه، و(مسرعة) حال، ثم ذكر أن هذا النصب للمفعول معه يكون بما سبقه من الفعل وشبهه، ولا يكون بالواو في القول الأحق بالاتباع، ويستفاد من قوله: (سبق) أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على عامله.

* * *

(313) وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

---

[1] (?) ذكر ابن هشام في "مغني اللبيب" (ص471) أن (واو المفعول معه لم تأت في القرآن بيقين، ومعنى ذلك أنه لم يأت في القرآن آية يتعين فيها النصب على أنه مفعول معه، بل يحتمل ذلك ويحتمل العطف). وقد ذكر الأستاذ عضيمة – رحمه الله – في دراساته لأساليب القرآن أمثلة ذلك. فانظر: القسم الأول ج3ص510 وما بعدها. ومن ذلك قوله تعالى:]فوربك لنحشرنهم والشياطين[فالواو يجوز أن تكون للعطف، وبمعنى (مع) ورجحه الزمخشري، وقوله تعالى:]وسخّرنا مع داود الجبال يسبحن والطير[فالواو في قوله: (والطير) إما عاطفة على (الجبال) أو بمعنى (مع) و(الطير) مفعول معه.

حق المفعــول معه أن يســبقه فعل أو شــبهه – كما تقــدم – وسُمع من كلام العرب نصبه بعد (مـا) و(كيـف) الاسـتفهاميتين، من غــير أن يلفظ بفعل نحــو: ما أنت والبحــرَ؟ - وكيف أنت والــبردَ؟ والجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أن أكثر العرب يرفعون ما بعد الواو عطفاً على الضمير المنفصل فــ(مـا) مبتـدأ، (أنت) خـبر، والـواو عاطفـة، و(البحـر) معطوف على (أنت)، ذكر ذلك المبرد في كتابه (الكامل)[1].

الثاني: نصبه بفعل مقدر مشـتق من الكـون أو غـيره مثـل: ما تكــون والبحــر، وكيف تكــون والــبرد، فالكلمتــان مفعــولان معه منصوبان بـ(تكون) وهي فعل مضارع ناقص، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً، أما اسمها فضـمير المخـاطب (أنت)، وكـان مسـتتراً فيهـا، فلما حــذفت بــرز وصــار منفصــلاً، ويصح اعتبارها تامــة، وفاعلها الضـمير المسـتتر، ويصـير بعد حـذفها بـارزاً، و(كيـف) حـال مقـدم، و(ما) مفعول مطلق مقدم بمعنى: أي: وجود توجد مع البحـر، ومثل هذا الفعل تصنع أو (تعمل) ونحوهما.

وهذا معنى قوله: (وبعد ما اسـتفهام . . . إلخ) أي: نصب بعض العرب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، وجعل النحـاة النصب بفعل مقدر من لفظ الكون، كما تقدم.

---

[1] (?) جاء في كتابه (الكامل) (1/431) عند ذكره لكتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى معاوية المطالب بدم عثمان رضي الله عنه قال: (وأما قوله: ما أنت وعثمان؟ فارفعُ فيه الوجهُ. لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمر منفصل وأجراه مجراه، وليس هنا فعل فيحمل على المفعول (أي: بحيث يكون مفعولاً) فكأنه قال: فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره في العربية، ومعناه لست منه في شيء. وقد ذكر سيبويه – رحمه الله – النصب وجوزه جوازاً حسناً، وجعله مفعولاً معه، وأضمر (كان) من أجل الاستفهام، فتقديره عنده: (ما كنت فلاناً؟)) أ.هـ المقصود من كلام المبرد.
لكن نصَّ سيبويه كما في الكتاب (1/309) بأن الرفع أجود وأكثر في (ما كنت وزيد) ونَقْلُ المبرد عن سيبويه يوجد في بعض نسخ (الكامل) دون بعض، وهي النسخة التي حققها محمد بن أحمد الدالي.

*   *   *

314) وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

315) وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسم الواقع بعد (الواو) إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف. فهذه ثلاث حالات.

الأولى: إمكان عطفه على الاسم السابق أو نصبه على أنه مفعول معه، والعطف أحسن، نحو: اجتهد الأب والمدرسُ في تربية الولد. فكلمة (المدرس) يجوز رفعها عطفاً على الاسم السابق. ويجوز نصبها على المعية، والعطف أحسن، لأنه على نية تكرار العامل الذي يقع به التأكيد اللفظي الذي يقوي المعنى، وهو المشاركة في التربية.

الثانية: جواز الوجهين، والنصب على المعية أحسن، للفرار من عيب لفظي أو معنوي، فاللفظي: ما يعود إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، نحو: سافرت وعصاماً، فنصب (عصاماً) أحسن من رفعه، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل فيه ضعف.

ولهذا حسن العطف في قوله تعالى:]وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة[[1] فـ(زوجك) مرفوع معطوف على محل الضمير المستتر في (اسكن) و(أنت) توكيد للضمير المستتر. ومثله قوله تعالى:]فاذهب أنت وربُّك فقاتلا إنّا هاهنا قاعدون[[2].

---

1 (?) سورة البقرة، الآية: 35.

2 (?) سورة المائدة، الآية: 24.

وأما العيب المعنوي فهو الذي يرجع إلى ما يريـده المتكلم من المعنى كقول الشاعر:

فكـونوا أنتـمُ وبنـي أبيكم مكان الكُليتيـن من الطِّحـال[1]

فقد نصب الشـاعر: (وبـني أبيكم) على أنه مفعـول معـه، ولم يرفعه بـالعطف على اسم (كن) الـذي هو الـواو، مع وجـود التأكيد بالضمير المنفصل.

والنصب أرجح من جهة المعـنى، لأن الرفع يـدل على أنَّ بـني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان الكليتين من الطحال.كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً، وليس ذلك مـراداً، وإنما مراده أمر المخاطبين وحدهم بـأن يكونـوا مع بـني أبيهم كـالكليتين من الطحال. وهذا لا يتم إلا بالنصب على المعية.

الثالثـة: امتنـاع العطـف، ووجـوب النصب إما على المعية إن استقام المعنى، وإما على غيرها إن لم يسـتقم، وذلك منعـاً لفسـاد لفظي أو معنوي.

فمثال وجـوب النصب على المعية لمـانع لفظي يمنع العطـف: كتبت لك وخالــداً، فيجب نصب (خالــداً) على أنه مفعــول معه ولا يعطف بالجر على الكـاف، لأنه لا يعطف على الضـمير المجـرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف، فتقول: كتبت لك ولخالد.

ومثال النصب لمانع معنوي يمنع العطف: سار هشـام والبحـرَ. فيجب نصب (البحر) على المعيـة، ولا يعطف بـالرفع على ما قبلـه، لأن العطف على نية تكرار العامل، ولا يصح أن يقال: سار البحر.

ومثــال النصب على غــير المعية بتقــدير فعل مناســب: حضر الضيوف فأكلوا طعاماً شـهياً ومـاءً عـذباً، فيجب نصب كلمة (مـاءً)

---

[1] (?) الكُليتين: بضم الكاف ويقال: الكلوتين. بضم الكاف، لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب، والطحال: بكسر الطاء دم متجمد، وقوله: (أنتم) توكيد لواو الجماعة. والمراد بقوله: (وبني أبيكم) الأخوة. والمعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض، كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال، وأراد بهذا الحث على التقارب والائتلاف.

بفعل محـذوف مناسـب، والتقـدير: وشـربوا، ولا يصح النصب على المعية، لعدم المشـاركة في الزمـان، لأن الإنسـان لا يشـرب المـاء وقت تناول الطعام، ولا يصح العطف لأن الماء لا يؤكل.

وإلى هـذه الحـالات الثلاث[1] أشـار بقولـه: (والعطف إن يمكن بلا ضـــــعف فهو أحق ...إلخ) أي : إذا أمكن العطف على العطف على الاسم السـابق بلا ضـعف فهو أحق من النصب على المعيـة، ويختار النصب على المعية إذ ترتب على النسق ضعف، والنسق هو العطف بالحرف كالواو أو الفـاء، أما إذا لم يمكن العطف فإنه يجب النصب على المعية، أو على أنه مفعول محذوف، والله أعلم.

* * *

[1] (?) بقي حالة رابعة وهي وجوب العطف وامتناع النصب على المعية، وذلك إذا كان الفعل أو ما يشبهه يستلزم التعدد نحو: اتفق صاحب المؤسسة والعامل. أو يوجد ما ينافي المعية نحو: حضر عاصم وهشام قبله، ففي الأول لا يتحقق معنى الفعل إلا بالفاعل المتعدد. فصار ما بعد الواو عمدة. وفي الثاني لا تمكن المعية بسبب وجود كلمة (قبل) وقد أشرت لهذا في شرح التعريف.

الاستثنـاء

316) مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَـامٍ يَنْتَصِـبْ   وَبَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِـبْ

317) إتْبَاعُ مَا اتَّصَـلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ   وَعَـنْ تَمِيـمٍ فِيـهِ إِبْـدَالٌ وَقَـعْ

الاستثناء: هو الإخراج بـإلا أو إحـدى أخواتها لما كـان داخلاً في حكم ما قبلها، حقيقة أو تقديراً.

فمثلاً: قـرأت الكتـاب إلا صـفحةً، فكلمة (صـفحة) أُخْـرِجَتْ بواسـطة (إلا)، وقد كـانت داخلة في حكم ما قبلها ، وهو (قـرأت)، وهـذا دخـول حقيقي؛ لأن الصـفحة بعض الكتـاب، وهـذا الاسـتثناء المتصل.

ونحـو: جـاء القـوم إلا سـيارةً. ما بعد (إلا) أُخـرج عن حكم ما قبلها، وهو المجيء، ولولاها لكـان داخلاً، وهـذا دخـول تقـديري، لأن السيارة ليست من جنس القوم، وهذا الاستثناء المنقطع.

وللاستثناء ثمان أدوات في أربعة أقسام:

1) حرف وهو: (إلا).
2) اسم وهو: (غير، سوى).
3) فعل وهو: (ليس، ولا يكون).
4) مـتردد بين الفعلية والحرفية وهـو: (خلا، عـدا، حاشـا) وحرفية (حاشا) أكثر.

وأسلوب الاسـتثناء يتـألف من مسـتثنى (وهو الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء) ومستثنى منه (وهو الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء، ويشتمل في المعنى على المستثنى منه) وأداة الاستثناء.

أما حكم المستثنى بـ(إلا) فإنه يجب نصبه على الاستثناء[1] في الأغلب[2] بشرطين:

الأول: أن يكون الكلام تاماً (وهو ما كان المستثنى منه مذكوراً).

الثاني: أن يكون الكلام موجباً (وهو ما كان خالياً من النفي وشبهه وهو النهي والاستفهام الذي بمعنى النفي).

---

1 (?) هناك خلاف طويل في ناصب المستثنى يصل إلى ثمانية أقوال، وهو خلاف ليس له أثر في أحكام المستثنى وضبطه. ويكفي أن يقال: مستثنى منصوب على الاستثناء، وظاهر تعبير ابن مالك أن الناصب له هو (إلا) حيث يقول: (ما استثنت الا مع تمام ينتصب) ويقول بعد أبيات: (وألغ (إلا) . . .) والظاهر أن المراد إلغاؤها عن العمل. وقد نصر هذا القول بما لا مزيد عليه في كتابه (التسهيل) وشرحه (2/271) ونسبه لسيبويه والمبرد والجرجاني. وقيل: إن الناصب له الفعل قبلها أو بغيره مما يعمل عمل الفعل وقيل غير ذلك.

2 (?) قد ورد المستثنى بعد الكلام التام الموجب مرفوعاً في الشعر والنثر، فمن النثر ما ورد في صحيح البخاري: "فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" وحديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كل أمتي معافى إلا المجاهرون" متفق عليه. وفي بعض الروايات بالنصب فيهما.

وقد ورد قراءات عن بعض السلف في بعض الآيات التي جاء فيها الكلام موجباً قرأوا بالرفع ولكنها غير سبعية – حسب ما اطلعت عليه – إلا ما ذكر (أبو حيان في تفسيره (5/192) نقلاً عن الزمخشري أن الكسائي – وهو من السبعة – قرأ بالرفع في قوله تعالى:]فلولا كانت قرية ءامنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس[قرأ (إلا قومُ) بالرفع.

ومن الشعر قوله: وبالصَّريمة منهم منـزل خَلَقٌ عافٍ تغيـر إلا النُّـؤْيُ والوَتِـدُ

[والصريمة: الرملة المنصرمة من معظم الرمل، وهو اسم موضع، خَلَق: بفتحتين البالي، والعافي: الدارس، والنُّؤْيُ: بنون مضمومة وهمزة ساكنة. حفيرة لمنع السيل عنه. والوتد: معروف].

فالشاعر رفع المستثنى (النُّؤْيُ) مع أن الكلام تام موجب. قال ابن مالك في كتابه "التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" ص41: (حق المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب . .. ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه) ثم ساق الأمثلة والشواهد.

وما ذكره ابن مالك – رحمه الله – من الرفع على أنه مبتدأ هو الإعراب الواضح، فقوله: (إلا أبو قتادة) مبتدأ (لم يحرم) خبره، وقوله: (إلا المجاهرون) مبتدأ، وخبره محذوف أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعاقبون، وفي البيت يكون التقدير: لكن النؤي والوتد لم يتغيرا، ويجوز الرفع على البدلية، كما نقله ياسين عن ابن عصفور. وأما ما يرد في بعض كتب النحو من تأويل هذه النصوص على أنها من باب الاستثناء غير الموجب وأن رفعها على البدلية، لتساير القاعدة في هذا النوع فلا داعي له، كقولهم: إن معنى (تغيَّر) لم يبق على حاله، فالكلام يتضمن نفياً في المعنى. وهذا غير مقبول، فإن الرفع لغة لبعض قبائل العرب، كما ذكر ذلك أبو حيان، ونقله عنه الصبان (2/14) وياسين في حاشيته على التصريح (1/348) مما يفيد أن النصب ليس بواجب في الموجب، بل يجوز الرفع، على ما ذكره ابن مالك، ويكون المستثنى حينئذ جملة، وقد ذكر ابن هشام في المغني (ص558) جملة الاستثناء هذه، وأنها من الجمل التي لها محل من الإعراب. ويجوز رفعه

ولا فرق بين المتصل والمنقطع، كما في المثالين السابقين. ومن ذلك قوله تعالى:]فشربوا منه إلا قليلا منهم[[1]. كما أنه لا فرق بين أن يكون المستثنى متأخراً، كما مُثل، أو متقدماً نحو: حضر إلا علياً الأصدقاءُ.

فإن كان الكلام غير تام (وهو ما حذف من جملته المستثنى منه) فسيأتي حكمه إن شاء الله.

وإن كان الكلام تاماً غير موجب (وهو ما كان فيه النفي وشبهه) فلا يخلو من حالين:

الأول: أن يكون الاستثناء متصلاً (وهو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه) نحو: ما حضر الطلاب إلا علياً، فيجوز فيه وجهان:

الأول: النصب على الاستثناء.

الثاني: إعرابه بإعراب المستثنى منه، تقول: لا تعجبني الكتُب إلا النافعُ، بنصب (النافع) على الاستثناء، أو رفعه على أنه بدل من (الكتب) وبدل المرفوع مرفوع. ومنه قوله تعالى:]والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم[[2] فقد قرأ السبعة بالرفع في قوله: (إلا أنفسهم) ولو كان في غير القرآن لجاز نصبه، ولكن القراءة سنة متبعة. وقوله تعالى:]ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم[[3]. فقد قرأ

على أنه تابع لما قبله، كما نقله ياسين عن أبي الحسن بن عصفور كما أسلفنا.

[1] (?) سورة البقرة، الآية: 249.

[2] (?) سورة النور، الآية: 6. والذين: اسم موصول مبتدأ، خبره جملة (فشهادة أحدهم أربع شهادات) وزيدت الفاء في الخبر لشبه الموصول بالشرط. (ولم يكن) الواو حالية. (لهم) خبر مقدم لـ(يكن) (شهداء) اسم (يكن) مؤخر: (إلا أنفسهم) بدل من (شهداء) مرفوع.

[3] (?) سورة النساء، الآية: 66. لو: شرطية غير جازمة (أنا) أن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر و(نا) اسمها (كتبنا) الجملة خبر (أن) (أن اقتلوا) أن: تفسيرية أو مصدرية. فهي وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لـ(كتبنا) وعلى أنها تفسيرية فالجملة لا محل لها من الإعراب.]أو اخرجوا من دياركم[معطوف على الجملة التفسيرية.

السبعة إلا ابن عامر برفع (قليـل) على أنه بـدل من الـواو في قوله (فعلوه).أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء[1].

الحالة الثانيــة: أن يكــون الاســتثناء منقطعــاً (وهو ألا يكــون المســتثنى بعضــاً من المســتثنى منــه) فيتعين النصب عند جمهـور العرب، فتقول: ما حضر الضيوفُ إلا سيارةً، قال تعـالى:]ما لهم به من علم إلا اتباع الظن[[2] قرأ السبعة بالنصب.

وأجاز بنو تميم إتباعه لما قبلـه، إن صح إغنـاؤه عن المسـتثنى منه، فتقول: ما حضر الضيوفُ إلا سـيارةٌ بـالرفع على أنه بـدل من (الضيوف)، إذ يصح أن تقول: ما حضر إلا سيارة.

فإن لم يتحقق الشرط وجب النصب عند الجميـع، نحـو: ما زاد المال إلا ما نقص. إذا لا يقال: زاد النقص.

وهذا معنى قوله: (ما استثنت إلا . . . إلخ) أي: ما استثنته (إلا) – أي: كـانت أداة اسـتثنائه – فإنه ينصب إذا كـان الكلام تامـاً، ولم يذكر الشـرط الثـاني، وهو الإيجـاب، لأنه مفهـوم من قولـه: (أو بعد نفي أو كنفي انتخب إتبــاع ما اتصــل) حيث نصَّ على أنه بعد النفي وشبهه يختار الإتباع في المتصـل، والنصب وحـده في المنقطـع، إلا عند تميم فإنهم يجيزون الإبـدال بالشـرط المـذكور، ففهم من ذلك أن الأول لابد أن يكون موجباً.

وقوله: (انتخب إتباع ما اتصل) يفهم منه أن النصب جـائز، كما تقدم.

---

[1] (?) ذكر مكي – رحمه الله – في الكشف (1/392) أن قراءة الرفع أرجح، لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في (قليل)، ولأن عليه بني الأعراب، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القراء.

[2] (?) سورة النساء، الآية: 157. ما لهم: (ما) نافية لا عمل لها. (لهم) خبر مقدم، (به) متعلق بمحذوف حال من (علم) أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، (من علم) (من) حرف جر زائد إعراباً مؤكد (علم) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (إلا اتباع الظن) منصوب على الاستثناء المنقطع.

*   *   *

318) وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْـيِ قَـدْ يَأْتِـي وَلكِـنْ نَصْبَهُ اخْتَـرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقـدم المسـتثنى على المسـتثنى منه فإما أن يكـون الكلام موجباً أو غير موجب.

فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، كما تقدم، تقول: حضر إلا علياً الضيوفُ.

وإن كان غـير مـوجب فالمختـار نصـبه، نحـو: ما حضر إلا عليـاً الضيوف، ومنه قول الشاعر:

فمـا لـي إلا آلَ أحمـدَ شيعـةٌ   ومـالي إلا مذهبِ الحـقِّ مذهـبُ [1]

فقدم (الشاعر) المستثنى على المستثنى منه في الموضـعين، وجاء به منصوباً. وقد روى رفعه فتقول: ما حضر إلا عليٌّ الضـيوفُ. قال سيبويه: (حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبـوك أحـدٌ)[2] فيجعلـون كلمة (أحـدٌ) بـدلاً. وبـدل المرفـوع مرفوع، ومنه قول حسان رضي الله عنه:

فإنهـم يرجـون منه شفاعـة   إذا لم يكـن إلا النبيـون شـافع

فرفع المسـتثنى (إلا النـبيون) مع تقدمه على المسـتثنى منه (شـافع) والكلام منفي، وهـذا مرجـوح، لأن المسـتثنى إذا لم ينصب على الاسـتثناء فلابد من رفعه على البدليـة، إذ لا ثـالث لهـذين الوجهين، والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع.

---

1 (?) الشيعة: بكسر الشين – الأنصار والأعوان. والمذهب: المقصد والطريقة. وقوله (ما) نافية مهملة (لي) خبر مقدم (شيعة) مبتدأ مؤخر.

2 (?) كتاب سيبويه (2/337).

ولهذا خرجه النحاة على أنه من الاستثناء المفرغ – الآتي بعد هذا – فيعرب المستثنى المتقدم على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) ويزول عنه اسم (المستثنى)، وما بعده بدل منه، (بدل كل من كل)، فيزول عنه اسم (المستثنى منه) وتكون (إلا) ملغاة، فقوله: (النبيون) فاعل (يكن) التامة (وشافع) بدل منه.

وهذا معنى قوله: (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . . إلخ) أي: قد يأتي في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفياً، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار إن ورد، لأنه الفصيح الشائع، وقوله: (إن ورد) أي: إن ورد عن العرب، ومعنى الاختيار: الحكمُ بأن نصبه أرجح؛ لأن ما ورد عنهم يُتبع نصباً أو رفعاً. ويحتمل أن المعنى: إن ورد منك بالتكلم به، فالاختيار على بابه.

*   *   *

319) وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلاَّ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

تقـــدم الكلام على حكم المســـتثنى إذا كـــان المســـتثنى منه موجوداً وهو الاستثناء التام، وذكر – هنا – الاستثناء غـير التـام، وهو الاستثناء المفرَّغ.

تعريفه: هو ما حذف من جملته المستثنى منه.

شرطه: أن يكون الكلام غير مـوجب، بـأن يسـبق بنفي أو نهي أو استفهام[1].

نحو: لا يسدي النصيحة إلا المخلصون، وما صاحبت إلا الأخيـارَ، لا تصلح الأمم إلا بالدينِ .

حكمه: أن يعرب ما بعد إلا على حسب العوامل قبلها، فيتفـرغ ما قبلها للعمل فيما بعـــدها، وتعـــرب (إلا) ملغـــاة لا عمل لها فــ(المخلصـون) فاعل في المثـال الأول، و(الأخيـار) مفعـول به في المثال الثاني، و(بالدين) متعلق بالفعل (تصلح) في المثـال الثـالث، ومن ذلك قوله تعالى:]ولقد أنزلنا إليك آيات بينـات وما يكفر بها إلا

[1] (?) يشترط النحويون للاستثناء المفرغ تقدم نفي أو شبهه، معللين ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب، كأن يقول: أكرمت إلا زيداً، وخالف ابن الحاجب الجمهور، فأجاز وقوعه بعد الإثبات، وذلك في الفضلات، بشرط الإفادة نحو: قرأت إلا يوم الخميس، لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً. وما ورد من مجيء المفرغ بعد الإثبات فهو مؤول – عندهم – على أن الإثبات يراد به النفي كقوله تعالى:]ويأبى الله إلا أن يتم نوره[فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، مفعول (يأبى) فهذا استثناء مفرغ بعد الإثبات، لكنهم يقولون إن معنى (يأبى) أي: لا يريد، والحق أنه لا داعي لهذا التأويل، ولا مانع من القول بوقوع الاستثناء المفرغ بعد الإثبات استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم من الآيات المتعددة، التي بلغت ثماني عشرة آية، وفي بعضها من التوكيد ما يبعد تأويل الإثبات بنفي، قال تعالى:]وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين[وقال تعالى:]لتأتنني به إلا أن يحـاط بكم[ولو أن ابن الحاجب استدل بهذه الآيات لكان أجمل، وأما المثال الذي أورده (قرأت إلا يوم كذا) فإنه لم يخرج عن تعليل النحويين، فهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى وهو طفل رضيع؟ أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرغ بعد الإثبات بسببه؟ وأين الإفادة في هذا المثال؟! (راجع دراسات الأستاذ عضيمة 1/ ص8، 172 وما بعدها).

الفاسقون[(1)] وقوله تعالى:]هل يُهلَكُ إلا القوم الظــالمون[(2)] وقوله تعالى:]ولا تقولـوا على الله إلا الحـقَّ[(3)] وقوله تعـالى:]ولا تجـادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن[(4)].

---

1 (?) سورة البقرة، الآية: 99.

2 (?) سورة الأنعام، الآية: 47.

3 (?) سورة النساء، الآية: 171.

4 (?) سورة العنكبوت، الآية: 46.

وهذا معنى قوله: (وإن يفرغ . . . إلخ) أي: إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغاً (أي: متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة.

وهـــــــذا من الناحية الإعرابية – كما ذكرنا – أما من الناحية المعنوية فحكمها باق وهو استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها.

*   *   *

320) وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكيـدٍ كَـلاَ   تَمْـرُرْ بِهِـمْ إِلاَّ اَلْفَتَـى إلاَّ اَلْعَـلاَ

321) وإنْ تُكَـرَّرْ لاَ لِتَوكيـدٍ فَمَعْ   تَفْـرِيغٍ التَّـأْثِيـرَ بِالْعَـامِـلِ دَعْ

322) فـي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنـي   وَلَيْسَ عَنْ نَصْـبِ سِـوَاهُ مُغْنـي

323) وَدُونَ تَفْرِيـغٍ مَـعَ التَّقَـدُّمِ   نَصْـبَ الجْمَيـعِ احْكُـمْ بَهِ والتْزَمِ

324) وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِوَاحِدٍ   مِنْهَـا كَمَا لَـوْ كَـانَ دُونَ زَائـَدِ

325) كلم يَفُوا إِلاَّ امْـرُؤٌ إِلاَّ عَلِي   وَحُكْمُهَـا في الْقَصْدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

تقـدم الكلام على (إلا) غـير المكـررة، وذكر في هـذه الأبيـات حكم (إلا) المكررة، وهي نوعان:

الأول: أن يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديداً. ولها موضعان:

الأول: أن تقع بعد الواو العاطفة، نحو: ما أحضرت الكتب إلا النحو وإلا البلاغة، فـ(إلا) زائدة للتوكيد، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

الثاني: أن يقع بعدها لفظ يتفق مدلوله مع ما قبلها، وهذا في باب البدل نحو: ما أكرمت إلا خالداً إلا أخاك.

فـ(إلا) زائدة للتوكيد و(أخاك) بدل من (خالداً) ولو حذفت (إلا) من المثالين لم يتغير الإعراب.

وهذا معنى قوله: (وألغ إلا) أي: اعتبر (إلا) ملغاة، أي: غير موجودة إذا كانت للتوكيد، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها، ثم ذكر المثال. و(العَلا) بفتح العين هو اسم الفتى، فالفتى هو: العَلاءُ والعَلاءُ هو الفتى، فهو بدل منه أو عطف بيان و(العَلا) بالقصر للضرورة.

النوع الثاني من أنواع (إلا) المكررة: أن يكون تكرارها لغير التوكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بالأولى من الاستثناء، ولو حذفت لما فهم ذلك، ولها حالتان:

الأولى: أن يكون الكلام مفرغاً، فيعرب واحد من المستثنيات بما يقتضيه العامل قبل (إلا)، وينصب الباقي نحو: ما حضر إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالداً، فـ(علي) فاعل حضر، (وبكراً) و(خالداً) منصوبان على الاستثناء.

وهذا معنى قوله: (وإن تكرر لا لتوكيد . . .) أي: وإن تكررت (إلا) لا لتوكيد ففي حالة التفريغ - وهو حذف المستثنى منه - اترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيته بـ(إلا) وانصب باقي المستثنيات (فليس عن نصب سواه مغني) أي: غنى، والمعنى: وليس الواحد مغنياً عن نصب سواه ووقف على قوله: (مغني)

بالسكون على لغة ربيعـة، وإلا فحقه النصـب، والمـراد بالعامـل: ما قبل (إلا)[1].

الحالة الثانيـة: أن يكـون الكلام غـير مفـرغ. فـإن تقـدمت المسـتثنيات وجب نصب الجميع سـواء كـان الكلام موجبـاً أو غـير موجب، نحو: حضر إلا علياً إلا بكـراً إلا خالـداً الطلابُ، وما حضر إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً القومُ.

وإن تأخرت وكان الكلام موجباً وجب نصب الجميع نحـو: خـرج الضيوف إلا علياً إلا بكراً إلا خالداً. وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كـان يعامل به لو لم يتكـرر الاسـتثناء، ونصب البـاقي، فتقول: ما حضر الضيوف إلا عليٌّ إلا بكراً إلا خالـداً، فــ(علي) بـدل مما قبله. ويجوز نصبه على الاستثناء، كما تقدم أول الباب.

وهذا معنى قولـه: (ودون تفريغ . . .) أي: الحـالات الـتي ليس فيها تفريغ – وذلك بـذكر المسـتثنى منه – إن تقـدمت المسـتثنيات وجب نصبها، وإن تأخرت نصبت كلها، فإن كـان الكلام غـير مـوجب عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر (إلا)، ثم مثـل: فــ(امـرؤ) بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل، و(علي) مستثنى منصـوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[2].

وأشـــار بقولـــه: وحكمها في القصد حكم الأول) إلى أن المسـتثنيات كلها مقصـودة كالمسـتثنى الأول، فيثبت لها ما يثبت للأول من دخول في الحكم أو خروج.

---

1 (?) انظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (1/167، 168).

2 (?) ذكر ابن مالك في الكافية وشرحها (4/1979) أن ربيعة تقف على المنصوب المنون بالتسكين نحو: رأيت زيدْ. كما يقال: جاء زيدْ. ومررت بزيدْ. قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم كثر الوقف على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال ا هـ من حاشية الصبان (4/204) وقد مضى ذكر ذلك في آخر باب العلم، ويذكر في أول الوقف إن شاء الله.

فـإن كـان المسـتثنى الأول داخلاً في الحكم – وذلك في غـير الموجب – فما بعـده داخـل، كقولـك: ما حضر الضـيوف إلا عليٌّ إلا بكـراً إلا عصـاماً، فــ(عليٌّ) وهو المسـتثنى الأول داخل في إثبـات الحضور له، فكذا ما بعده، وإن كان خارجـاً – وذلك في المـوجب – فما بعده خارج، كقولك حضر الضيوف إلا عليـاً إلا بكـراً إلا عصـاماً، فـ(علياً) وهو المستثنى الأول خارج عن إثبات الحضور لـه، فكـذا ما بعده.

* * *

326) وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَـا بِمَا لِمُسْتَثْنـىً بِإلاَّ نُسِبَا

هذا هو القسم الثاني من أدوات الاستثناء، وهو ما كـان اسـماً، وهو: (غير) و(سوى).

فأما (غـير) فمعناهـا: إفـادة المغـايرة. أي: الدلالة على أن ما بعـدها مغـاير لما قبلها في الحكم، مثـال ذلـك: خـرج الطلاب غـير محمـدٍ، والمعـنى: أنهم خرجـوا مغـايرين ومخـالفين في هـذا الأمر (محمداً) فهو لم يخرج.

وفيها بحثان:

1) بحث في المسـتثنى بعـدها. وحكمـه: الجر بها لإضـافتها إليه.

2) بحث في إعرابها؛ لأنها اسم. وحكمها: أنها تعرب بما كـان يعرب به المستثنى بعد (إلا) على التفصيل السابق، فتقـول: حضر الضيوف غيرَ خالـدٍ، بنصب (غـير) على الاسـتثناء؛ لأنه كلام تام موجب كما تقول: حضر الضـيوف إلا خالـداً، بنصب

(خالـد) وتقـول: ما حضر غـيرُ خالد أو غـيرَ خالـد، بالإتبـاع والنصب، وتقـول ما حضر الضـيوف غـيرُ خالـد، برفع (غـير) وجوبـاً، لأنه اسـتثناء مفـرغ، وتقـول ما حضر الضـيوف غـيرَ سيارة، بنصب (غيرَ) عند غير بين تميم، وبالإتباع عندهم.

وهذا معنى قوله: (واستثن مجروراً . . . إلخ) أي: استثن بكلمة (غير) مستثنى مجروراً دائماً حالة كون (غير) معرباً بالإعراب الذي نسب وثبت للمستثنى بـ(إلا).

واعلم أن استعمال (غير) في باب الاستثناء قليـل، والأصل في استعمالها أنها تقع صفة[1] لنكرة نحو: سلمت على طالبٍ غير علي. قـال تعـالى عن الكفـار:]ربّنا أخرجنا نعمل صـالحاً غـير الـذي كنا نعمل[[2] أو صـفة لشـبه النكـرة، وهو المعرفة المـراد منها الجنس كقوله تعـالى:]اهـدنا الصـراط المسـتقيم(6) صـراط الـذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضآلين[[3] فكلمة (غـير) مجـرورة، وهي صـــفة للاسم الموصـــول قبلها[4] المـــراد به جنسٌ لا قـــومٌ بأعيانهم. والمعرَّفُ الذي يراد به الجنس قريب من النكرة. وقد تقع مبتدأ أو خبراً لناسخ، وغير ذلك[5].

*   *   *

---

1 (?) وهي مؤولة بالمشتق (مغاير) لأنها اسم جامد، والنعت لا يكون في الأغلب إلا مشتقاً أو مؤولاً به، كما سيأتي إن شاء الله في بابه.

2 (?) سورة فاطر، الآية: 37.

3 (?) سورة الفاتحة، الآيتان: 6 – 7. صراط: بدل من صراط الأول. (ولا الضالين) الواو عاطفة. لا: للتأكيد (الضالين) معطوف على (غير) مجرور مثله، وعلامة جره الياء.

4 (?) فإن قيل: كيف وقعت (غير) صفة للاسم الموصول وهو معرفة وهي نكرة؟ فالجواب: أن من النحويين من قال: إنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، لا سيما إذا وقعت بين ضدين، فإن الغيرية تنحصر فتتعرف بالإضافة، والذين قالوا: لا تتعرف، قالوا: إنها صفة للموصول وحده من غير الصلة، وهو بمنـزلة النكرة.

5 (?) وسيأتي لها زيادة بحث في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

327) وَلِسِوىً سُوىً سَواءٍ اجْعَـلاَ عَلَـى الأَصَـحِّ مَـا لِغَيْـرٍ جُعِـلاَ

يكثر استعمال (سوى) في باب الاستثناء، وفيها لغـات (سِـوىً، سُوىً سَواْءٍ، سِواءٍ) والمستثنى بها كالمستثنى بــ(غـير) في وجـوب جـره لإضـافتها إليـه، نحـو: كتبت الـواجب سـوى صـفحتين، ما ينفع الإنسان سوى عمله الصالح.

وأما (سوى) ففيها قولان:

الأول: أنها ظـرف مكـان[1] منصـوب على الظرفيـة، ولا تخـرج عن الظرفية إلى غيرها، وما جاء من كلام العـرب شـيء اسـتعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول، أو ضرورة من ضرورات الشعر.

الثاني: أنها كـ(غير) معنى وإعراباً، فتكون مرفوعة أو منصــوبة أو مجــرورة، على التفصـيل المتقـدم في (غــير)، وهـذا اختيـار ابن مالك، وهو الراجح لكثرة الشـواهد نـثراً ونظمـاً، على أنها متصـرفة تتأثر بالعوامل المختلفة[2].

فمن استعمالها مجرورة قوله صلى الله عليه وسـلم: "دعـوت ربي ألا يسـلط على أمـتي عـدواً من سـوى أنفسـها" رواه مسـلم، وقوله صــلى الله عليه وســلم : "ما أنتم في ســواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشـعرة البيضـاء في الثـور الأسود" متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وقول الشاعر:

---

[1] (?) هي في الأصل صفة للمكان، كما في قوله تعالى:]مكاناً سُوىً[أي: مستوياً، ثم استعمل موضع مكان، ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد، فمعناه: بدل زيد، والظاهر أنها مثل (غير) فلا فرق بين هذا وقولك: قام القوم غير زيد.

[2] (?) من النحاة من قال: إنها تستعمل ظرفاً وغير ظرف، والأول أكثر. وابن مالك والكوفيون يرون أن الاستعمالين سواء، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر.

ولا ينطق الفحشاءَ من كان منهم   إذا جلسوا منا ولا من سِوائنا[3]

ومن استعمالها مرفوعة قول الآخر:

وإذا تباع كريمة أو تشترى   فسواك بائعها وأنت المشتري[2]

فـ(سواك) مبتدأ و(بائعها) خبر.

وقول الآخر:

ولم يبق سوى العدوان   دِنَّاهُمْ كما دانوا [3]

فـ(سوى) فاعل.

ومن استعمالها منصوبة قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما   أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا[4]

فـ(سوى) مفعول به.

وهذا معنى قوله: (ولسِوىً سُوىً . . . إلخ) أي: اجعل – على القول المختار لـ(سِوًى) بالكسر والقصر (وسُوًى) بالضم والقصر (وسَواءٍ) بالفتح والمد -. ما جعل لـ(غير) من الأحكام، لأنها مثلها. وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مخالفة من يقول: إنها ظرف غير متصرف. وهو الخليل وسيبويه.

* * *

---

3 (?) المعنى: لا ينطق كلمة السوء والفحشاء من كان من هؤلاء القوم إذا جلسوا من أجلنا ولا من غيرنا، والبيت استدل به سيبويه على أن (سوى) ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في ضرورة الشعر. وردَّ عليه بـ(عند) فإنه ظرف ويدخل عليه (من) فالبيت عند سيبويه ضرورة، لكن مجيئها مجرورة بـ(من) دليل على أنها تتأثر بالعوامل.

2 (?) المعنى: إذا زهد الناس في تحصيل المكارم فأنت الذي ترغب فيها وتسارع إليها.

3 (?) المعنى: عندما صرح وظهر الشر وانتهت المهادنة، ولم يسبق سوى الظلم الصريح جازيناهم بما فعلوا ودناهم كما دانوا.

4 (?) سيأتي قريباً معناه وإعرابه إن شاء الله.

328) وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْـسَ وَخَـلاَ وَبِعَـدَا وَبِيَكُـونُ بَعْــدَ لاَ

329) وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكونُ إِنْ تـُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

330) وَحَيْثُ جَـرَّا فَهُمَـا حَرْفَـانِ كَمَـا هُمَـا إِنْ نَصَبَا فِعْـلاَنِ

ذكر في هــــذه الأبيــــات القسم الثــــالث والرابع من أدوات الاستثناء، وهو ما كان فعلاً أو متردداً بين الفعلية والحرفية.

فالقسم الثالث: ليس، ولا يكون، وهما فعلان ناسخان جامـدان وحكم المســتثنى بهما وجــوب النصب لأنه خبرهمــا، نحــو: قــرأت الكتاب ليس صفحة. أو: لا يكون صفحة، ومنه قوله صـلى الله عليه وســـلم: "ما أنهر الـــدم وذكر اسم الله عليه فكلـــوا ليس الســـنّ والظفر[1]" متفق عليه.

أما اسـمهما فضـمير مسـتتر وجوبـاً تقـديره: (هـو) يعـود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منـه، فمعـنى: قـرأت الكتـاب ليس صـفحة، أن المقـروء كـلٌ اسـتثنى بعضـه، أي: قرأت الكتاب ليس بعضُ الكتاب المقروء صفحةً.

وجملة الاســـتثناء (ليس صـــفحة) في محل نصب حـــال، أو مســـتأنفة فلا محل لها من الإعـــراب، ويبقى ارتباطها بما قبلها من الناحية المعنوية فقط.

والقسم الرابع: خلا. وعدا ويجوز في المستثنى بهما وجهان:

---

[1] (?) أي لا تجوز التذكية بالسن، لأنه عظم، والظفر لأنه مدى الحبشة، كما في تمام الحديث والمدية: السكين.

الأول: الجر على أنهما حرفا جـر، نحـو: نجح الطلاب خلا جـابرٍ فـ(خلا) حـرف جر و(جـابر) اسم مجـرور، حكى سـيبويه[2] أن بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله، (بـالجر)، وحكى الأخفش قول الشاعر:

خـلا الله لا أرجـو سواك وإنمـا   أعـد عيـالي شعبـة من عيالكا[2]

وحكى سيبويه والأخفش الجر بـ(عدا) في قول الشاعر:

أبحنـا حيَّهـم قتـلاً وأسـراً   عدا الشمطـاءِ والطفـل الصغـير[3]

والجـار والمجـرور متعلقـان بالفعل قبلهمـا، كما مثلنـا، وبما يشبهه إن لم يوجد في الكلام فعل، نحو: القوم إخوتك خلا صالح[4].

الثـاني: النصـب: على أنهما فعلان جامـدان، وفاعلهما ضـمير مسـتتر وجوبـاً، ومرجع الضـمير ومحل الجملة الإعـرابي، كما تقـدم في (ليس).

وتـدخل عليهما (مـا) المصـدرية، فيتعين كونهما فعلين، ونصب ما بعدهما، ومنه قول الشاعر:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ   وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ[5]

---

[2] (?) في كتابه (2/349).

[2] (?) المعنى: غير الله تعالى لا أرجو سواك، فأنت أهل للإحسان إلي و إلى عيالي الذين أعتبرهم فريقاً من عيالك. وقوله (عيالي) مفعول أول لـ(أعد) والياء مضاف إليه. (شعبة) مفعول ثان.

[3] (?) أبحنا: أهلكنا. حيهم: الحي هو القبيلة. والمباح في الأصل ما لا يمنع منه مافع. الشمطاء: العجوز. قوله (قتلاً) تمييز وقوله (عدا الشمطاء والطفل الصغير) مجرور بـ(عدا) والصغير: صفة والدليل على الجر البيت الذي قبله وهو

تركنا في الحضيض بنات عـوج   عواكف قـد خضعن إلى النسـور

والحضيض: قرار الأرض، وبنات عوج: أي بنات خيول عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب. (قد خضعن) أي ذللن.

[4] (?) وقيل الجار والمجرور في موضع نصب عن تمام الكلام، أي: تمام الجملة قبلهما، فتكون هي الناصبة. وهذا مطرد، سواء وجد فعل أو لا.

[5] (?) المعنى: كل شيء في هذه الدنيا فهو إلى الزوال، إلا المولى سبحانه وتعالى، وكل نعيم في هذه الدنيا فهو ذاهب ومنتهي، فليعتبر بذلك المعتبرون، وقوله: (لا محالة) لا: نافية للجنس،

وتقول: خرج الضيوف ما خلا علياً، فـ(ما) مصدرية، و(خلا) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر – كما تقدم – و(علياً) مفعول به، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب حال. مؤول بالمشتق. والتقدير: خرج الضيوف مجاوزين علياً. أو ظرف زمان أي: وقت مجاوزتهم علياً.

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد (ما) على اعتبار (ما) زائدة. وهذا رأي ضعيف[1] وما ورد عن العرب لا يقاس عليه لشذوذه، دون احتياج إلى تأويل.

وهذا معنى قوله: (واستثن ناصباً . . . إلخ) أي: استثن بالأدوات المذكورة، ناصباً للمستثنى بها، وأشار بقوله: (وبيكون بعد (لا) . . .) على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) وهو المضارع للغائب، ولا يستعمل معه من أدوات النفي غير (لا)، ثم ذكر في البيت الثاني أنه يجوز لك جر المستثنى بالأداتين السابقتين على (يكون) – إن شئت – وهما (خلا، وعدا) وإن شئت فانصبه، ويكون النصب واجباً إذا تقدمت (ما)، ثم أشار إلى رأي لبعض النحاة، وهو أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود (ما) قبلهما على اعتبارها زائدة، ثم أوضح في البيت الثالث أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين.

وقوله: (وحيث جرا فهما حرفان) (حيث) اسم شرط عند من لا يشترط اقترانه بـ(ما)، وهو الفراء، وتكون الفاء في قوله: (فهما) واقعة في جواب الشرط، لأنه جملة اسمية، أو تكون (حيث) ظرفاً على رأي الجمهور، وهو متعلق بقوله: (حرفان) لأنه بمعنى: تثبت

ومحالة: اسمها، وخبرها محذوف و(زائل) خبر المبتدأ (كل).

[1] (?) وذلك لأنهم إن قالوه بالقياس على زيادة (ما) مع بعض الحروف فهو فاسد، لأن (ما) تزاد بعد الجار نحو: (عما قليل) (فبما رحمة) وهنا زيدت قبل الجار. فظهر الفرق بين المقيس والمقيس عليه، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به.

حرفيتهما حيث جرا، وتكون الفاء قد دخلت لتنـزيل الظـرف منــزلة الشرط.

* * *

331) وَكَخَـلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَـبُ مَا وَقِيلَ حَاشَا وَحَشَـا فَاحْفَظْهُمَـا

ذكر في هذا البيت (حاشا) وهي شـبيهة بــ(خلا) في أنها تكـون حرف جر، ويكون المسـتثنى بها مجـروراً، وهـذا هو الكثـير، وتكـون فعلاً ويكون المستثنى بها منصوباً – كما تقدم – ومنه قول الشاعر:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

فـ(حاشـا) فعل مـاض، وفاعله ضـمير مسـتتر وجوبـاً تقـديره: (هــو) يعــود على البعض المفهــوم من الكل الســابق، و(قريشــاً) مفعول به لحاشا.

ودخــول (مــا) المصــدرية على (حاشــا) قليــل. حــتى إن أكـثر النحويين منعه، ومن أجازه استدل بقول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فَعـالاً[1]

وهذا معنى قوله: (وكخلا حاشا) أي: أن (حاشا) شبيهة بــ(خلا) في كل أحكامهــا، لكن لا تجيء (مــا) قبل (حاشــا) ثم ذكر أن فيها لغات، أشهرها (حاش) بحذف الألف الأخيرة. و(حشا) بحذف الأولى والله أعلم.

---

1 (?) رأى هنا – علمية – والناس: مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: رأيت الناس أقلَّ منا أو دوننا، ونحو ذلك،ما حاشا: ما: مصدرية وحاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر، قريشاً: مفعول به، فإنا: الفاء للتعليل، (نحن) توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً (لإنَّ) – (فَعالاً) بفتح الفاء تميز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة في قوله: (فإنا) والجملة هي المفعول الثاني لرأى.

الحــال

332) الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِـمُ فِي حَالِ كَفَـرْداً أَذْهَـبُ

الحال نوعان:

1) حال مؤكدة: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سـوى التوكيد ويأتي ذكرها في آخر الباب.

2) حال مُؤَسِّسَة أو مُبَيِّنة: وهي:

وصف[1] فضلة منصوب، يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل.

والمـراد بالوصـف: ما دل على معـنى وذات، كــ(راكبٌ وَفَـرِحٌ ومسرورٌ) ونحوها. والوصف جنس يشمل الحال والخبر والنعت.

والمــراد بالفضــلة هنــا: ما ليس ركنــاً في الإســناد[2] وأصل الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه غالباً، كالمفاعيل.

ومعنى: يـبين هيئة صـاحبه: صـاحب الحـال هو ما يـبين الحـال هيئته كالفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به وغيرها[3] والمراد بيان

---

1 (?) هذا التعريف باعتبار الغالب. فقد تكون غير وصف.

2 (?) وذلك لأن بعض الأحوال بمنـزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده. فالأولى كالحال التي تسد مسد الخبر، كما تقدم في مواضع حذف الخبر وجوباً نحو: احترامي الطالب مهذباً. فإن المعنى الأساسي للجملة لا يتم إلا بذكر الحال والثانية كقوله تعالى:]ربنا ما خلقت هذا باطًلا[وقوله تعالى:]وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين[فلو حذف الحال لفسد المعنى، لأنه يصير نفياً.
لهذا اضطر النحاة إلى أن يعرفوا الفضلة في باب الحال تعريفاً خاصاً، ولو قالوا: في التعريف: الحال وصف ليس ركناً في الإسناد، لكان أدق.

3 (?) وذلك كالمبتدأ على القول الراجح، وهو صحة مجيء الحال من المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى:]ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة[فـ(إماماً) حال من (كتاب موسى) الواقع مبتدأ، خبره الجار والمجرور قبله، وقوله تعالى:]إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم[فـ(عند) ظرف متعلق بمحذوف حال من (جنات النعيم) الواقعة اسماً لـ(إنَّ) مؤخراً.
وإذا كان مجيء الحال من المبتدأ مؤيداً بالسماع فلا قيمة للرأي الذي يرفض ذلك ولا يجيزه بناءً على تعليل مدون في كتب النحو.

صفته وقت وقوع الفعل، وتعرف الدلالة على الهيئة بوضع سؤال مصدّر بـ(كيف؟) يكون جوابه لفظ الحال.

مثال ذلك: حضر الضيف ماشياً، فـ(ماشياً) حال من الفاعل. وهو وصف، لأنه اسم فاعل، وفضلة: لأنه ليس ركناً في الإسناد، فهو زائد على المسند (حضر) والمسند إليه (الضيف)،وبَيَّن هيئة الاسم الذي قبله، فيصح، أن يقال: كيف جاء الضيف؟ فيقال: ماشياً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:]وادعوه مخلصين[[1] فـ(مخلصين) حال من الفاعل، وهو الواو، وقوله تعالى:]فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين[[2] فـ(مبشرين ومنذرين) حال من المفعول (النبيين)، وقوله تعالى:]فكلوا ممّا غنمتم حلالا طيباً[[3] فـ(حلالا طيباً) حالان من الموصول المجرور.

وخرج بذكر الوصف نحو: رجعتُ القهقرى. فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل. إلا أنه ليس بوصف، بل هو اسم للرجوع إلى الخلف.

وخرج بذكر الفضلة: الوصف الواقع عمدة، كالخبر نحو: عماد مسرور.

وبذكر الدلالة على الهيئة: التمييز المشتق نحو: لله دَرُّهُ فارساً. فإنه تمييز لا حال، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته. ووقع بيان الهيئة ضمناً.

وكذا النعت المنصوب نحو: رأيت رجلاً واقفاً، فإنه لم يسق لبيان الهيئة، وإنما لتخصيص المنعوت، ووقع بيان الهيئة ضمناً.

وهذا معنى قوله: (الحال وصف . . .إلخ) أي: إن الحال هو الوصف المشتق الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبه وصفته. مثل: فرداً أذهب، ففرداً حال بمعنى منفرداً، وفيه القيود المذكورة،

---

1 (?) سورة الأعراف، الآية: 29.

2 (?) سورة البقرة، الآية: 213.

3 (?) سورة الأنفال، الآية: 69.

وقد أفاد المثال جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي إن شاء الله، وقوله: (مفهمُ) يقرأ بلا تنوين، لأنه على حذف المضاف إليه، وكذا (في حالِ) لأن المضاف إليه منوي الثبوت. أي: مفهمُ معنى في حال كذا. واعلم أن لفظ (حال) يجوز في لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك التذكير والتأنيث، والأحسن في لفظه التذكير، وفي ضميره ووصفه التأنيث، وقد ورد الاستعمالان في النظم، فتأمل ذلك في الأبيات الآتية في هذا الباب.

333) وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

للحال أربعة أوصاف:

الأول: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وهذا غالب لا لازم، والمنتقلة: هي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة، نحو: جاء بكر ضاحكاً، رأيت زياداً واقفاً.

والثابتة: هي الملازمة لصاحبها لا تفارقه، وتقع الحال وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

الأول: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، بأن يكون صاحبها فرداً من نوع يستمر فيه الخلق والإيجاد، نحو: خلق الله الزَّرَافة[1] يديها أطولَ من رجليها، فـ(يديها) بدل بعض، و(أطول) حال لازمة من (يديها) والعامل: خلق، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق، أي: إيجاد أمثاله. واستمرار هذا الإيجاد في الأزمنة المقبلة، ومنه قوله تعالى:]وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً[[2].

---

1 (?) الزرافة: بفتح الزاي، وضمها، حيوان طويل اليدين قصير الرجلين فيها شبه بكثير من الحيوان راجع: "حياة الحيوان الكبرى" للدميري (2/5).

2 (?) سورة النساء، الآية: 28.

الثانيـة: أن تكـون الحـال مؤكـدة إما لعاملهـا، كقوله تعـالى:]وأرسلناك للنـاس رسـولا[[1]، أو لصـاحبها، كقوله تعـالى:]لآمَنَ من في الأرض كُلُّهم جميعاً[[2].

أو مؤكــدة لمضــمون جملة قبلهــا، بشــرط أن يكــون هــذا المضــمون أمــراً ثابتــاً ملازمــاً في الغـالب، فيتفق معـنى الحـال ومضمون الجملة نحو: هشام أبوك عطوفـاً. فـ(عطوفـاً)، حـال من (أب) الـذي هو صـاحبها. ومعـنى هـذه الحـال وهو (العطـف) يوافق المعـنى الضـمني للجملة الـتي قبلهـا، لأن مضـمون الجملة (هشـام أبـوك) أنه عطـوف . . وهـذا أمر ثـابت وملازم في الغـالب، فـاتفق معنى الحال ومضمون الجملة.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقـولهم: دعـوت الله سـميعاً، وقوله تعـالى:]شـهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولـوا العلم قائماً بالقسط[[3] فـ(قائماً) حال لازمة.

الوصف الثاني للحال: أن تكون مشتقة لا جامدة، وهذا – أيضـاً – غالب لا لازم، فتقع الحال جامدة.

وهي نوعان:

الأول: جامدة مؤولة بالمشـتق[4]. وأشـهر مواضـعها أربعة ذكر ابن مالك منها ثلاثة فقال:

*   *   *

---

[1] (?) سورة النساء، الآية: 79.

[2] (?) سورة يونس، الآية: 99. لآمن: اللام رابطة لجواب لو في قوله تعالى: (ولو شاء ربك لآمن) (آمن) فعل ماض، (من) اسم موصول فاعل، (في الأرض) صلة، (كلهم) كل: توكيد معنوي للموصول، و(هم) مضاف إليه، (جميعاً) حال مؤكدة من الاسم الموصول.

[3] (?) سورة آل عمران، الآية: 18.

[4] (?) يرى بعض النحاة أنه لا حاجة إلى تكلف تأويل الحال الجامدة بمشتق؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق.

334) وَيكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
335) كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَدًّا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ

فالأول: أن تدل على تشبيه نحو: هجم القائد على العدو أسداً. فـ(أسداً) حال من الفاعل، وهي جامدة مؤولة بالمشتق[1]: أي: شجاعاً أو مشبهاً الأسد.

الثاني: أن تدل على مفاعلة (أي: وقوع الفعل من شخصين) نحو: سلمت البائع نقوده يداً بيد، فـ(يداً) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق، لأن معناها: مقابَضَة، وتأويلها: مقابِضَين. ونحو: كلمت الصديق فاه إلى فيّ، أي: (فمه إلى فمي) فـ(فاه) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق، لأن معناها مشافَهَة. وتأويلها: مشافِهَين.

الثالث: أن تدل على سعر، نحو: بع القمح صاعاً بثلاثة. أي: مُسَعرَّاً كل صاع بثلاثة.

الرابع: أن تدل على ترتيب نحو: خرج الطلاب ثلاثةً ثلاثةً، أي خرجوا مترتبين، ونحو: تعلموا المسائل واحدةً واحدةً، أي: مترتبات.

وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً، ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة الدالة على الترتيب، ولا يحدث الترتيب من حال واحدة فقط.

---

1 (?) تقدم أن الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. والمشتق. هو الذي أخذ من غيره. والجامد الاسمي قسمان: اسم ذات، وهو ماله صورة محسوسة مثل: كتاب، باب، جدار. واسم معنى، وهو ما كان من مدركات العقل وليس له جسم نحو:جلوس، ضرب، علم. وغير ذلك، والمشتق مثل: قائم، فهو مأخوذ من القيام.

أما الإعـــراب فاللفظ الأول: حـــال من الفاعل وهو (الطلاب) والثاني المكرر توكيد لفظي، أو معطوف على الأول بعاطف مقـدر، هو (الفاء) أو (ثم).

وهذا معنى قوله: (ويكثر الجمود في سـعر . . . إلخ) أي: يكـثر مجيء الحال جامدة (في سعر) أي: في الأشياء الـتي تُسَـعَّر (وفي مبـــدي تـــأول بلا تكلـــف) أي: في كل موضع يظهر تأويل الحـــال بالمشتق بلا تكلف، ومن ذلك ما دل على سعر – كما ذكر – ويكـون قوله: (وفي مبـدي . . .) معطوفـاً على ما قبلـه، من عطف العـام على الخاص، ثم مثل للمبـدي التـأول دون تكلف فقـال: (كبعه مـداً بكذا . . . إلخ) فذكر ثلاثة أنواع، كما تقدم.

النوع الثاني من الحال الجامدة: غير مؤولة بالمشتق. وهـذا لم يتعـــرض له ابن مالـــك، ولكن أذكر أهم مواضـــعه من بـــاب إتمـــام الموضوع.

فالأول: أن تكون الحالة الجامدة موصوفة بمشـتق نحـو: وقف سـور البلد سـداً حـائلاً، فــ(سـداً) حالة جامـدة، وصـفت بالمشـتق (حائلاً) ومنه قوله تعالى:]فتمثل لها بشراً سوياً[[1] فــ(بشـراً) حـال من فاعل تمثل. و(سوياً) صفة.

وهذه الحال الجامـدة تسـمى (الحـال المُوطِّئـة) بكسر الطـاء، أي: الممهدة لما بعدها، لأنها تمهد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال. فإن الحال غير مقصودة، بل هي وسيلة إلى النعت الذي بعدها.

الثاني: أن تكون الحال دالة على عدد نحو: انتهى الشهر ثلاثين يوماً، ومنه قوله تعالى:]فتم ميقات ربه أربعين ليلة[[2]. فـــ(أربعين) حال من (ميقات)، و(ليلة) تمييز.

[1] (?) سورة مريم، الآية: 17.
[2] (?) سورة الأعراف، الآية: 142.

الثالث: أن تكون نوعاً من أنواع صـاحبها المتعـددة نحـو: هـذه أموالك بيوتاً، فـ(بيوتـاً) حـال من (أمـوال) والأمـوال أنـواع متعـددة، وهذه منها.

الرابـع: أن تكـون فرعـاً لصـاحبها نحـو: لا أرغب في الـذهب خاتماً. ومنه قوله تعالى:]وتنحتون الجبال بيوتاً[[1] فـ(بيوتاً) حال من الجبال، وهي فرع منها:

الخـامس: أن تكـون أصـلاً لصـاحبها نحـو: لا أرغب في الخـاتم ذهباً، ومنه قوله تعالى:]ءأسجد لمن خلقت طيناً[[2] فـ(طينـاً) حـال من مفعـــول (خلقت) المحـــذوف، أي: خلقتـــه. والطين أصل للمحذوف.

* * *

336) وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تنْكِيرَهُ مَعْنى كَوَحْدَكَ اجْتَهِـدْ

الوصف الثالث من أوصاف الحال: أن الحال لا تكون إلا نكـرة، أو ما هو بمنـزلة النكرة،كالجملة الواقعة حالاً، وستأتي إن شاء الله، وهذا لازم، كما في الأمثلة المتقدمـة، وقد وردت معرفة في ألفـاظ مسموعة لا يقاس عليها، ولا يجوز الزيادة فيها – ومنها كلمة (وَحْـدَ) في نحو: جاء الضيف وَحْدَهُ[3]، وقالوا: جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ، وادخلوا الأول فالأول. ورجع عوده على بدئه[4]. فـ(وحده) و(الجماء) و(الأول

[1] (?) سورة الأعراف، الآية: 74. الحال في هذه الآية من الحال المقدرة وهي الحال المستقبلة، التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. ففي الآية الكريمة لم تكن الجبال وقت النحت بيوتاً، لأن زمن كونها بيوتاً متأخر عن زمن نحتها، ومثله لو قلت: ادخلوا المسجد سامعين المحاضرة، فإن سماعهم متأخر عن زمن دخولهم. قال تعالى:]والنخل والزرع مختلفاً أكله[فـ(مختلفاً) حال مقدرة، لأنه لم يكن وقت الإنشاء مختلف الأكل، ويقابل الحال المقدرة الحال المقارنة، وهي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها بدون تأخر، كقولك: جاء عبد الله مسروراً، فزمن السرور هو زمن وقوع لمجيء.

[2] (?) سورة الإسراء، الآية: 61.

[3] (?) اعلم أن لفظ: (وحده) اسم موضوع موضع المصدر، وهو يعرب حالاً، وهو لا يثنى ولا يجمع، وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ لنفي الاشتراك في الفعل كما في قولك: كلمني خالد وحده.

[4] (?) يقال هذا لإنسان عُهِدَ منه عدم الاستقرار على ما يُنقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه انظر: "الكامل" لابن الأثير (1/372).

فـالأول) و(عـوده) أحـوال وهي معـارف، فَأَوَّلَها النحـاة بنكـرة. أي: منفرداً، جميعاً، مترتبين، عائداً. .

وهذا معـنى قولـه: (والحـال إن عـرف لفظـاً . . . إلخ) أي: إن جاء الحال معرفة في لسان العرب فهو نكرة في المعنى.

*   *   *

337) وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حـَالاً يَقَعْ   بِكَثْـرَةٍ   كَبَغْتَـةً   زَيْـدٌ طَلَـعْ

الوصف الرابع من أوصاف الحال: أن تكـون نفس صـاحبها في المعنى، وهذا هو الغالب، كالحال المشتقة، نحو: جاء خالدٌ مسروراً. فالمسرور هو خالد، وخالد هو المسرور.

وغير الغالب أن تكون مخالفة له، كالحال الواقعة مصدراً نحو: خرج عصـام جريـاً، فـإن الجـري ليس هو عصـام، وعصـام ليس هو الجري.

وقد كثر مجيء الحـال مصـدراً نكـرة، ورد ذلك في كتـاب الله تعـالى، وفي كلام العـرب، قـال تعـالى:]إنّ الـذين يـأكلون أمـوال اليتامى ظلماً[[1] وقال تعالى:]لا يحلّ لكم أن ترثوا النسآء كرهاً[[2]، وقـال تعـالى:]ادعُهُنَّ يأتينَك سـعياً[[3] وقـال تعـالى:]ثم إني دعـوتهم جهـارا[[4]، وقـال تعـالى:]يدعــون ربَّهـم خوفـاً وطمعـاً[[5] وقــال تعــالى:]ولله يســجد من في الســموات والأرض طوعــاً

---

[1] (?) سورة النساء، الآية: 10.
[2] (?) سورة النساء، الآية: 19.
[3] (?) سورة البقرة، الآية: 260.
[4] (?) سورة نوح، الآية: 8.
[5] (?) سورة السجدة، الآية: 16.

وكرهاً][6] فـ(ظلماً) و(كرهاً) و(سعياً) و(جهاراً) و(خوفاً وطمعاً) و(طوعاً وكرهاً) أحوال وكلها مصادر.

وروي عن العرب أنهم كانوا يقولون: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ولقيته فجأةً، وكلمته مشافهة، وطلع علينا بغتة.

والصحيح أن ذلك مقيس، لكثرة ما ورد منه[1] ولا داعي للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لا يقاس عليه، لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول، فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها[2]؟!!

وهذا معنى قوله: (ومصدر منكر حالاً يقع . . . إلخ) أي: إن المصدر المنكر – أي: النكرة – يقع حالاً بكثرة، ثم ذكر المثال.

*   *   *

338) وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَـبِنْ

339) مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

حق صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنه أشبه المبتدأ في كونه محكوماً عليه بالحال، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ، فكذا الحال يصح وقوع صاحبها نكرة بمسوغ، ومنه ما يلي:

---

[6] (?) سورة الرعد، الآية: 15.

[1] (?) سيبويه لا يقيس على وقوع المصدر حالاً، والجمهور يؤولون ما ورد من مجيء المصدر حالاً على أنه من المشتق، كاسم الفاعل، أو أنه منصوب على المصدرية لفعل محذوف، ففي قوله تعالى:]ثم ادعهن يأتينك سعياً[حال من ضمير الطير، أو أنه مصدر لفعل محذوف، والظاهر إعراب هذه المصادر حالاً، ولا حاجة للتأويل ولا للتقدير.

[2] (?) نقل السيوطي في الهمع (1/238) عن أبي حيان قوله: (إن ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً).

1) أن يتقـدم الحـال على النكـرة نحـو: أتـاني سـائلاً رجل ، فـ(سائلاً) حال من (رجل)، ومنه قول الشاعر:

وما لاَمَ نفسي مثلَها لي لائم ولا سَدَّ فقري مثلُ ما ملكت يدي[1]

فـ(مثلها) حال من قوله: (لائم)، وهو نكرة، ولكن تقـدمت الحال عليها.

2) أن تخصص النكرة بوصف أو إضـافة، فالوصف نحـو: جـاء رجل ضعيف سائلاً، ومنه قول الشاعر:

نجيتَ يا رب نوحاً واستجبت له في فُلُك ماخِرٍ في الْيَمِّ مشحوناً[2]

فـ(مشحونا) حال من (فُلُكٍ) و(ماخر) صفة له.

---

1 (?) المعنى: أن اللوم المؤثر المفيد هو لوم الإنسان نفسه، لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وأن ما في يد الإنسان من المال أقرب منالاً مما في أيدي الناس، وقوله: (لائم) فاعل و(مثلها) حال، وهو من الألفاظ التي لا تستفيد التعريف.

2 (?) فُلك: بضم فسكون – السفينة. وهو للمفرد والجمع بلفظ واحد، وقد تضبط العين بحركة الفاء كما في هذا البيت (ماخر) مخرت السفينة أي: جرت تشق الماء مع صوت، (اليم) البحر أو الماء.

والإضافة نحو: جاء غلام هند مسروراً، ومنه قوله تعالى:]في أربعة أيام سوآء للسآئلين[[1] فـ(سواءً) حال من (أربعة) وهي مضافة.

3) أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فالنفي نحو: ما ندم طالب مجتهداً، ومنه قوله تعالى:]وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم[[2] فـ(لها كتاب معلوم) جملة في موضع الحال من (قرية) وصح مجيء الحال من النكرة، لتقدم النفي عليها.

والنهي نحو: لا تشرب في كوب مكسوراً، ومنه قول الشاعر:

لا يركنَنْ أحد إلى الإحجام يوم الوغَى مُتخوِّفاً لِحِمَامِ[3]

فـ(متخوفاً) حال من (أحد)، وهو نكرة، وذلك لتقدم النهي.

والاستفهام نحو: هل أتاك رسولٌ مبشراً بانتصار المسلمين؟ ومنه قول الشاعر:

يا صاح هل حُمَّ عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا[4]

فـ(باقيا) حال من النكرة (عيش)، وسوغ ذلك تقدم الاستفهام.

---

[1] (?) سورة فصلت، الآية: 10. في أربعة: جار ومجرور متعلق بالفعل (قدر) وهو على تقدير: في تمام أربعة أيام، ولو لا ذلك لكانت الأيام ثمانية: يومان في الأول وهو قوله:]خلق الأرض في يومين[ويومان في الآخر وهو قوله:]فقضاهن سبع سموات في يومين[.

[2] (?) سورة الحجر، الآية: 4.

[3] (?) الركون: الميل، الإحجام: التأخر وعدم الإقدام، الوغَى: الحرب، الحمام: الموت. والمعنى: لا يسوغ لأحد أن يفكر في التخلف وعدم الإقدام وقت الحرب خوفاً من الموت، فالموت مقدر له أجل.

[4] (?) يا صاح: منادى مرخم على غير قياس لأنه غير علم. والترخيم حذف آخر المنادى، هل حُم: بضم الحاء، أي: قدر، عيش: حياة، والمعنى: يا صاحبي هل قدر للإنسان حياة دائمة فيكون لك العذر في هذه الأمال البعيدة والتكالب على جمع الحطام؟؟ وقوله: (عيش) نائب فاعل (الأملا) مفعول للمصدر والألف للإطلاق.

وقد وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقول العرب: مررت بماء قِعْدةَ رجل، فـ(قعدةَ) حال من (ماء)، وهو نكرة لا مسوغ لها، وقولهم: عليه مائةٌ بيضاً[1]، فـ(بيضاً) حال من (مائة) وهو نكرة لا مسوغ لها، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاكٍ، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً"[2] متفق عليه، و(قياماً) حال من (قوم) وهو نكرة لا مسوغ لها.

والمختار في ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة - منهم سيبويه كما نقله عنه أبو حيان - من جواز القياس على ما ورد من الحال من النكرة بلا مسوغ، وأنه لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفي للقياس عليه، وإن كان ذكر المسوغ في كلام العرب أكثر، وهذا هو الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الكتابة والخطاب.

وهذا معنى قوله: (ولم ينكر غالباً ذو الحال . . . إلخ) أي: أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا أن يتأخر عنها صاحب الحال أو يُخَصَّصَ، (أو يَبِنْ) أي: يظهر صاحب الحال بعد نفي، أو ما يضاهي النفي، أي: يشابهه، وهو هنا: النهي والاستفهام، ثم ساق مثالاً للنهي. وقوله: (مستسهلاً) حال من النكرة (امرؤ)، ومعناه: متساهلاً في البغي غير خائفٍ عاقبته.

---

1 (?) بيضاً: مفرده أبيض، والمراد بها الدراهم، لأنها من الفضة، وهي بيضاء و(بيضاً) حال، ولا يجوز أن تكون تمييزاً، لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً، بل مفرداً مجروراً، ولأنك لو رفعته وقلت: عليه مائة بيض. لكان نعتاً، فليكن في حال النصب حالاً.

2 (?) وهو شاكٍ: بتخفيف الكاف، بوزن قاضٍ، من الشكاية، وهي المرض، وكان ذلك بسبب سقوطه عليه الصلاة والسلام عن فرس، كما ورد ذلك في حديث أنس رضي الله عنه انظر: فتح الباري (2/178) باب (إنما جعل الإمام ليؤتم به).

* * *

340) وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَـدْ أَبَـوْا وَلاَ أَمْنَعُـهُ فَقَـدْ وَرَدْ

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً جاز تقدم الحال عليه، نحو: رجع القائد منصوراً، لا تشرب الماء كدراً، فيجوز في الحالين (منصوراً، كدراً) تقدمهما على صاحبهما، وهو الفاعل في الأول، والمفعول في الثاني.

وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير.

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصوراً نحو: ما جاء راكباً إلا أسامة، فـ(راكباً) حال من الفاعل (أسامة)، ويجب تقدمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة نحو: ما جاء أسامة إلا راكباً. قال تعالى:]وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين[[1] فـ(مبشرين ومنذرين) حال من المفعول (المرسلين)، ولا يصح تقدمها عليه، لئلا يفسد التركيب ويزول الحصر.

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً، فإن كان مجروراً بالإضافة وجب تأخر الحال نحو: تمتعت بجمال الحديقة واسعةً. فـ(واسعة)، حال من المضاف إليه (الحديقة) ولا يجوز تقديمها عليه؛ لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي كقولك: جلست في المكتبة مرتبةً، ففي تقديم الحال قولان:

الأول: أنه لا يجوز، وهو قول الجمهور.

---

[1] (?) سورة الأنعام، الآية: 48.

الثاني: أنه يجوز، وهو قـول الفارسي وابن جـني وابن كيسـان وابن مالك، كما في التسهيل، قال: "وهذا هو الصحيح"[1] واسـتدلوا بالسـماع فقد ورد في القـرآن قوله تعـالى:]ومآ أرسـلناك إلا كآفة للناس[[2] فـ(كافة) بمعنى: جميعاً، حال من المجـرور وهو (النـاس)، وقد تقدم عليه. أي: ما أرسلناك إلا للناس كافة[3].

وقال الشاعر:

فإن تك أذواد أُصِبْنَ ونسـوة   فلن يذهبوا فَرْغاً بقتل حِبَالِ[4]

فقوله: (فرغاً) حال من (قتل) المجرور بالياء، وقد تقدم عليه.

---

1 (?) شرح التسهيل لابن مالك (2/336).

2 (?) سورة سبأ، الآية: 28.

3 (?) وقيل لا شاهد في الآية، وأن (كافة) حال من الكاف في قوله تعالى:]وما أرسلناك[والتاء للمبالغة، والمعنى: إلا شديد الكف للناس من الشرك ونحوه، وقد ردَّ ابن مالك هذا الإعراب في التسهيل وشرحه: (2/337). فإن قيل: يلزم على استدلالكم بالآية تقدم الحال المحصورة، وقد ذكرتم قبل قليل أنه لا يجوز؟ فالجواب: أن بعض النحاة يجيز تقدم المحصور بـ(إلا) لعدم اللبس، كما تقدم في باب الفاعل.

4 (?) أذواد: جمع ذود، وهي الإبل من الثلاث إلى العشر. فرغاً: أي: هدراً. حبال: اسم ابن الشاعر، وهو طليحة الأسدي. وقيل ابن أخيه. وكان المسلمون قد قتلوه في حروب الردة.

وقال آخر:

تسليت طراً عنكُمُ بعد بينكم بذكراكمو حتى كأنكم عندي[1]

فـ(طراً) حـال من كـاف المخـاطب في (عنكم)، وهي مجـرورة محلاً بـ(عن) وقد تقدم الحال عليه.

ولا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنه ضرورة لمسايرة قول الجمهور، فقد ورد شواهد متعددة تؤيد ذلـك، فإن الذين أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكـريم والسـماع عن العرب، وليس مع المانعين سوى التعليل[2].

يقول ابن مالك: (وسبقَ حالٍ ما بحـرفٍ جُـرَّ قد أبـوا . . . إلخ) أي: أبى النحاة أن يسبق الحـال صـاحبه الـذي جر بحـرف، ولا أمنع ذلك، لأنه وارد في كلام العرب فكيف يمنع؟

وقوله: (بحرف) المراد به الحرف الأصلي[3]، لأن تقـدم الحـال على صاحبه المجرور بحرف جر زائد جائز بالإجماع، كقولك: ما جاء من أحد راكبـاً. فيجـوز تقـدم الحـال في هـذا المثـال. لأن صـاحبه مجـرور بـــ(من) الزائـدة، وإنما أطلق ابن مالك – رحمه الله – ولم يقيده بالزائد؛ لأن الزائد لا يُقَيَّدُ به، فـإن الحـرف إذا أطلق انصـرف إلى الأصلي، فلذا تركه لوضوحه، والله أعلم.

*   *   *

---

1 (?) تسليت: تصبرت، طراً، أي: جميعاً، وهي حال، ومثلها: قاطبة وكافة، تقول: حضر الطلاب طراً أي: جميعاً، ومعنى البيت: تصبرت عنكم جميعاً بعد فراقكم، وقد ورد من كلام أهل اللغة ما يفيد أن كلمتي (قاطبة وكافة) ليستا ملازمين للحال، وهذا قليل فلا يُفَنّد من نطق به.

2 (?) قالوا: لأن تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الواسطة، ولما كان الفعل لا يتعدى بحرف واحد مع التصريح به إلى شيئين استعاضوا عن ذلك بالتزام تأخير الحال ليكون في حيّز الجار!!!. وقد رَدَّ ذلك ابن مالك في كتابه (التسهيل) (2/339). راجعه إن شئت.

3 (?) سيأتي – إن شاء الله – في أوائل حروف الجر الكلام على حرف الجر الأصلي والزائد.

341) وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضى الْمُضَـافُ عَمَلَـهْ
342) أَوْ كَانَ جُـزْءَ مَالَـهُ أُضِيفَـا أَوْ مِثْـلَ جُـزْئِـهِ فَـلاَ تَحِيفَـا

تقدم أن صاحب الحال قد يكـون مجـروراً بالإضـافة، وذكر هنا أنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه المجرور بالإضافة إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكـون المضـاف مما يصح أن يعمل في الحـال، كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحـو: هـذا كـاتبُ الـدرسِ واضـحاً. فـ(واضحاً) حال من المضـاف إليه (الـدرس) لأن المضـاف (كـاتب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

وكقولك: ساءني قطع الأشـجارِ مثمـرةً، فـ(مثمـرة) حـال من المضاف إليه (الأشجار) لأن المضاف (قَطْعُ) مصـدر يصح عمله في الحال، ومنه قوله تعـالى:]إلى الله مـرجعكم جميعـاً[[1] فـ(جميعـاً) حـال من المضـاف إليه وهو الكـاف، لأن المضـاف (مرجـع) مصـدر يصح عمله في الحال.

الثانيـة: أن يكـون المضـاف جـزءاً من المضـاف إليه نحـو: أعجبتـني أسـنان الرجل نظيفـاً، فـ(نظيفـاً) حـال من المضـاف إليه (الرجل) لأن المضاف (أسنان) جزء من المضاف إليه.

ومنه قوله تعـالى:]ونزعنا ما في صـدورهم من غـلٍ إخوانـاً[[2] فــ(إخوانـاً) حـال من المضـاف إليـه، وهو الضـمير، لأن المضـاف (صدور) جزء من المضاف إليه.

---

[1] (?) سورة المائدة، الآية: 105.
[2] (?) سورة الحجر، الآية: 47.

ومثله قوله تعـالى:]أيحب أحـدكم أن يأكل لحم أخيه ميتـاً[[1] على القول بأن (ميتاً) حال من المضاف إليه، وهو (الأخ)[2].

الثالثة: أن يكون المضاف بمنـزلة الجزء من المضاف إليه، بأن يصح حـذف المضـاف وإقامة المضـاف إليه مقامـه، دون أن يتـأثر المعنى كقولك: تمتعت بجمال الحديقة ناضرةً، فـ(ناضرة) حـال من المضـاف إليه (الحديقـة) ويصح أن يقـال: تمتعت بالحديقة ناضـرة، ومنه قوله تعــالى:]ثم أوحينا إليك أن اتّبع ملة إبـــراهيم حنيفــاً[[3] فــ(حنيفـاً) حـال من المضـاف إليه (إبـراهيم) لأن المضـاف (ملـة) كالجزء من المضاف إليه. إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فلو قيل في غير القرآن (أن اتبع إبراهيم حنيفاً) لصح.

فـإن لم يتحقق واحد من الأمـور الثلاثة لم يصح مجيء الحـال من المضاف إليه عند من يشترط ذلك[4] نحو:جاء غلام هند ضاحكةً. وأما من لا يشترط ذلك فهو يجيز الحـال من المضـاف إليه مطلقـاً، فيصح عنده المثال المذكور.

وهذا معنى قوله: (ولا تجز حالاً من المضــاف له . . . إلخ) أي: لا تجز مجيء الحـال من المضـاف إليـه، إلا إذا اسـتوفى المضـاف عمله في الحال، وهـذا يـدل على اشـتراط أن يكـون المضـاف مما يعمل، أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليـه، أو مثل جزئـه، (فلا

1 (?) سورة الحجرات، الآية: 12.

2 (?) وقيل: حال من المفعول (لحم)، ولا شاهد في الآية على هذا الإعراب.

3 (?) سورة النحل، الآية: 123. (أن اتبع) أن: حرف تفسير، وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية. ويصح أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ(أوحينا). أو في محل نصب مفعول (أوحينا) انظر: حاشية الجمل (2/604).

4 (?) وهم جمهور النحاة خلا سيبويه، وسبب الخلاف في هذا الاشتراط هو: هل يجب أن يتحد عامل الحال وصاحبها أو لا يجب؟ فالجمهور على وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها، كالنعت والمنعوت، فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقق واحد من الأمور الثلاثة، لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل كان عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال وصاحبها. وإن كان المضاف إليه جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء صار كأنه هو صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله، فيصح توجه عامله للحال، وقال سيبويه: يجوز أن يكون العامل في الحال وصاحبه واحداً أو مختلفاً. فتأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً.

تحيفـا) الأصـل: فلا تحيفنْ بنـون التوكيد الخفيفـة، لكنها قلبت ألفـاً لأجل الوقـف، والمعـنى: لا تظلم نفسك أو اللغة بمخالفة ما ذكـر، والمقصود تكملة البيت، والله أعلم.

*   *   *

343) وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفـَا

344) فَجائِزٌ تَقْدِيْـمُه كَمُسْـرِعَا ذَا رَاجِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دعَا

الأصل في الحـال أن تتـأخر عن عاملها[1] نحـو: أسـتيقظُ من النوم مبكراً، ويجوز تقدمه على عامله في موضعين:

الأول: أن يكـون العامل في الحـال فعلاً متصـرفاً، نحـو: جـاء المذنب معتذراً، فتقول: معتذراً جـاء المـذنب. قـال تعـالى:]خشَّـعاً أبصارهم يخرجون[[2] فـ(خشعاً) حـال من الـواو في (يخرجـون) وقد تقدم على عامله.

الثاني: أن يكون العامل صفة تشـبه الفعل في التصـرف نحـو: هشام منطلق مسرعاً، فتقول: هشام مسرعاً منطلق.

فـإن كـان العامل فعلاً غـير متصـرف أو صـفة تشـبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل لم يجز تقديم الحال على عاملها، فـالأول نحو: ما أحسن الغني متواضعاً، فـ(متواضعاً) حال من (الغـني)، وهو واجب التـأخير عن العامل (أحسـن)، لأنه فعل غر متصـرف بسـبب استعماله في التعجب.

---

[1] (?) العامل في الحال قد يكون لفظياً، كالفعل والمصدر والوصف العامل، وقد يكون معنوياً كأسماء الإشارة وبعض الحروف – الآتية قريباً – وشبه الجملة. والكثير في الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، وقد يختلف العامل في الحال والعامل والعامل في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالساً، فـ(جالساً) حال من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو اختلف العامل في الحال وصاحبها، إذ أن اتحادهما ليس بشرط على الراجح، وقد ذكرنا قريباً نحو هذا عند الكلام على الحال من المضاف إليه.

[2] (?) سورة القمر، آية: 7. وقدر قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشعاً) بالإفراد، وقرأ الباقون (خُشعاً) بالجمع و(أبصارهم) فاعل للوصف.

ومثال الثاني: هـذا أفصح النـاس خطيبـاً، فـ(خطيبـاً) حـال من فاعل (أفصح) المستتر فيه، وهو واجب التأخير عن العامل (أفصح)، لأنه وصف لا يشبه الفعل المتصرف[3].

ويستثنى من ذلك مسألة سيذكرها ابن مالك رحمه الله.

---

3 (?) أفعل التفضيل شبيه بالفعل الجامد، لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ولا علامة التثنية أو الجمع، فخالف بذلك المشتقات الأصيلة، كاسم الفاعل واسم المفعول.

وهذا معنى قوله: (والحال إن ينصب بفعل صرفا . . . إلخ) أي: إن الحال إذا نُصب بفعل متصرف أو بصفة تشبه الفعل المتصرف جاز تقديمه على عامله وتأخيره عنه، ثم مثل بمثالين الأول: للصفة، والثاني: للفعل، فـ(مسرعاً) حال تقدم على عامله (راحل) وهو اسم فاعل. و(مخلصاً) حال تقدم على عامله (دعا) وهو فعل متصرف.

* * *

345) وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

346) كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ

فُهم مما تقدم أن العامل في الحال إذا كان فعلاً غير متصرف أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف فإنه لا يجوز تقدم الحال على هذا العامل.

وذكر هنا مسألة ثالثة لا يجوز تقدم الحال فيها على عاملها، وهي أن يكون العامل معنوياً، والمراد به: كل لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة، وحرف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: هذا منزلك واسعاً؟ فـ(واسعاً) حال من الخبر (منزل) والعامل هو اسم الإشارة، وهو متضمن معنى الفعل (أشير) دون حروفه، ومنه قوله تعالى:]فتلك بُيوتُهم خاويةً[[1] فـ(خاويةً) حال من (بيوتهم) والعامل فيه اسم الإشارة[2].

[1] (?) سورة النمل، الآية: 52.

[2] (?) من النحاة من يرى أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال، والعامل فعل مقدر، والتقدير في الآية: انظروا إلى بيوتهم خاوية.

ومثال حرف التمني: ليت الطالب متعلماً مستقيم في أخلاقه.

ومثال حرف التشبيه: كأن الباخرة واقفةً فندق[1] كبير.

فـ(متعلماً) حال من (الطالب)، والعامل فيها (ليت) لأنها بمعنى الفعل (أتمنى) دون حروفه، و(واقفةً) حـال من (البـاخرة)، والعامل فيها (كأن) لأنها بمعنى الفعل (أُشَبِّهُ) دون حروفه.

ومثال شبه الجملة: الغرفة عندك واسعةً.

النخلة في مزرعتك مثمرةً.

فـ(واسعة) حال من الضـمير في الظـرف و(مثمـرة) حـال من الضمير في الجار والمجرور، والعامل فيهما شبه الجملة.

فلا يجوز تقـدم الحـال على العامل في الأمثلة المـذكورة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الحال على عاملها شبه الجملـة، بشـرط أن تتوسط الحـال بين مبتـدأ متقـدم وخـبره شـبه الجملة المتـأخرِ عنه وعن الحال معاً واستدلوا بالسماع كقول الشاعر:

بنا عاذ عوف وهو باديَ ذلة لديكم فلم يعدم ولاءً ولا نصراً[2]

فـ(باديَ) حال، وقد تقدم على عامله الظـرف مع توسـطه بين المبتدأ والخبر.

وهذا معنى قوله: (وعامل ضمن معنى الفعل . . . إلخ) أي: أن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفـه) لا يعمل النصب في الحال إذا كان متأخراً عنهـا، بحيث تتقـدم عليـه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنــوي، ثم بين أن تقــديم الحــال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده، ثم مثل بقوله: (سعيد مستقراً في

[1] (?) الفندق: هو المكان الذي ينزل فيه الغريب كثيراً. وجمعه فنادق (الوافي – معجم وسيط ص 478).

[2] (?) عاذ: التجأ، بادي ذلة: ظاهر المهانة. ولاءً: من الموالاة ضد المعاداة.
إعرابه: (وهو) الواو للحال. و(هو) مبتدأ (بادي) حال من الضمير المستكن في (لديكم) الواقع خبراً للمبتدأ (ذلة) مضاف إليه.

هجر) فتقدم الحال (مستقراً) على العام (في هجـر)، و(هجـر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قـرب المدينة النبويـة، وبلدة في اليمن.

*　*　*

347) وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَـاناً مُسْتَجَـازٌ لَنْ يَهِـنْ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحـال متقدمـة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شـيء في حـال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حـالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنـه، فمثـال المفضل على نفسه: هذا التمر بسراً أطيب منه رطباً، فـ(بسراً) حال من الضـمير في (أطيب) الواقع فاعلاً، و(رطباً) حال من الضمير المجرور (منـه) وهو متعلق بـأطيب، والعامل فيهما (أطيب)، والمعـنى: هـذا التمر في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.

ومثال المفضل على غـيره: زيد مفـرداً أنفع من عمـرو معانـاً. فـ(مفرداً) حال من الضمير المسـتتر في (أنفـع) و(معانـاً) حـال من (عمرو)، والعامل فيهما (أنفع) والمعنى: أن زيـداً في حـال انفـراده أنفع من عمرو في حالة إعانته.

فعمل أفعل التفضيل في حـالين: إحـداهما متقدمـة، والأخـرى متـأخرة، ولا يجـوز تقـديم هـذين الحـالين على أفعل التفضـيل ولا تأخيرهما عنه.

وقوله: (مستجاز لن يهن) أي: أجازه النحاة، وقولـه: (لن يهن) بكسر الهـاء، أي: لن يضـعف مثل هـذا الأسـلوب، بل هو اسـتعمال صحيح لا مانع منه.

*　*　*

348) وَالْحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَـدُّدِ لِمُفْـرَدٍ فَـاعْلَمْ وَغَيْـرِ مُفْـرَدِ

يجوز تعدد الحال[1]. وصاحبها مفرد أو متعدد.

فالأول نحو: رجع الجيش منتصراً غانمـاً، فـ(منتصـراً، وغانمـاً) حـالان. وصـحاب الحـال مفـرد، وهو (الجيش)، ومنه قوله تعـالى:]ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا[[2] فـ(أسـفاً) حـال ثانيـة، والأسف: أشد الغضب.

---

[1] (?) سواء كانت الحال المتعددة من جنس واحد كالمفرد، أو مختلف كأن تكون الحال الأولى مفردة والثانية جملة، كقوله تعالى:]وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس[فـ(كسالى) حال مفرد، و(يراؤون) جملة، واعلم أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متعددة بدىء بالاسم ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة، كقوله تعالى:]وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه[فكذلك الحال لأنه وصف في المعنى. راجع كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ج3ق3 ص87 وما بعدها.

[2] (?) سورة الأعراف، الآية: 150.

وقوله تعالى:]ارجعي إلى ربك راضـيةً مرضـيةً[[1] فـ(راضـية) و(مرضية) حالان لصاحب واحد، وهو ضمير المخاطبة في (ارجعي).

وأما الثاني وهو تعدد الحال وتعدد صاحبها فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يتحد لفظ الحال ومعناه. فيثنى أو يجمع نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل، قال تعالى:]وسخّر لكم الشـمس والقمر دآئبين[[2]، والأصل: دائبة ودائباً. وقـال تعـالى:]إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يغشي الليل النهـار يطلبه حثيثـاً والشـمس والقمر والنجـوم مسـخرات بـأمره ألا له الخلق والأمر تبـارك الله رب العـالمين[[3] فـ(مسخرات) جمع، وهي حال من متعدد.

الثاني: أن يختلف المعنى، فيجب التفريق بغـير عطف ويكـون أول الحالين لثاني الاسـمين، وثـاني الحـالين لأول الاسـمين، ليتصل أول الحـالين بصـاحبه، ولا يعكس، لئلا يلـزم فصل كل حـال عن صاحبه مع عدم القرينة.

تقـول لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهبـاً إلى المدرسـة. فـ(مقبلاً) حال من (زميلي) ،و (ذاهباً) حال من تاء الفاعل.وقد تأتي على الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني، إذا أمن اللبس نحو: حدث المحاضر طلابه واقفـاً جالسـين، فـ(واقفـاً) حـال للأول وهو (المحاضر) لأنه مفرد ، والحال مفرد، و(جالسين) حال للاسم الثاني (طلابه) لأنه جمع ، والحال جمع.

---

1 (?) سورة الفجر، الآية: 28.

2 (?) سورة إبراهيم، الآية: 33.

3 (?) سورة الأعراف، الآية: 54.

وهذا معنى قوله: (والحـال قد يجيء ذا تعـدد . . . إلخ) أي: أن الحال قد يجيء متعدداً وصاحبه مفـرد، وقد يجيء متعـدداً وصـاحبه متعدد. فاعلم ذلك[1].

*   *   *

349) وَعَامِلُ الْحالِ بِهَا قَـدْ أُكِّـدَا   فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الأرضِ مُفْسِدَا
350) وَإِنْ تُؤَكِّـدْ جُمْلَةً فَمُضْـمَرُ   عَامِلُـهَـا وَلَفْظُـهَـا يُؤَخَّـرُ

تقدم في أول باب الحال أن الحال قسمان:

1) مُؤَسِّسَة: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وقد مضت.

2) مؤكـدة: وهي لا تفيد معـنى جديـداً سـوى التوكيـد، وهي ثلاثة أنواع:

1) مؤكـدة لعاملهـا: وهي كل وصف دل على معـنى عاملـه. وخالفه لفظـاً ، وهو الأكـثر، أو وافقه لفظـاً ، وهو دون الأول في الكثرة.

فمثـال ما وافقت عاملها معـنى: لا تظلم النـاس باغيـاً، فـ(باغيـاً) حـال من الفاعـل، وهي مؤكـدة للعامل (تظلم) والظلم هو البغي، ولو حـذفت لفهم معناها مما بقى من الجملـة، ومنه قوله تعـالى:]ثم وليتم مـدبرين[[2] وقوله

---

[1] (?) إذا تعددت الحال لواحد فهي الحال المترادفة، أي: المتوالية، ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعندئذ تسمى الثانية (الحال المتداخلة) نحو: قدم خالد راكباً ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال من (خالد) أو من ضمير (راكباً) وفي الآية الكريمة]ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً[فـ(أسفاً) حال من الفاعل (موسى) أو من الضمير المستتر في (غضبان).

[2] (?) سورة التوبة، الآية: 25.

تعـالى:]ولا تعثـوا في الأرض مفسـدين[[1] وقوله تعـالى:]فتبسم ضاحكاً من قولها[[2].

ومثال ما وافقت عاملها لفظاً ومعـنى : أصغ مصـغياً لمن ينصحك . ومنه قوله تعالى:]وأرسـلناك للنـاس رسـولاً[[3] فـ(رسولاً) حال من الكاف وهي مؤكدة لـ(أرسلناك).

2) مؤكدة لصاحبها: ولم يذكرها ابن مالك، وهي التي يسـتفاد معناها من صـريح لفظ صـاحبها نحـو: مـررت على ما في المكتبة جميعـاً. قـال تعـالى:]هو الـذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً[[4] فـ(جميعاً) حال مؤكدة، لأن لفظة (ما في الأرض) عـام. ومعـنى (جميعـاً) العمـوم. وقـال تعـالى:]وإذا تُتلى عليهم ءاياتُنا بينـات[[5] فـ(بينـات) حـال مؤكـدة لأن آياته تعالى لا تكون إلا بهذا الوصف دائماً.

5) مؤكدة لمضمون الجملة: ويشـترط في الجملة أن تكـون اسـمية. وطرفاها معرفتـان جامـدان نحـو: محمد أبـوك عطوفاً، فـ(عطوفاً) حـال من (أب)[6] ومعـنى هـذه الحـال وهو (العطــف) يوافق معــنى الجملة الــتي قبلهـا، وهي (محمد أبوك) لأن هـذه الأبـوة لا تتجـرد من العطف الـذي هو معـنى الحـال، ومنه قوله تعـالى:]وهـذا صـراط ربّك مستقيماً[[7] فـ(مسـتقيماً) حـال مؤكـدة لمضـمون الجملة التي قبلها، وإنما كانت مؤكدة لأن صراط الله لا يكـون إلا مستقيماً.

---

1 (?) سورة البقرة، الآية: 60.
2 (?) سورة النمل، الآية: 19.
3 (?) سورة النساء،الآية: 79.
4 (?) سورة البقرة، الآية: 29.
5 (?) سورة يونس، الآية: 15.
6 (?) ويصح أن تكون حالاً من الضمير المحذوف مع العامل، كما سيأتي في تقدير عاملها.
7 (?) سورة الأنعام، الآية: 126.

وهذه الحال يتعلق بها حكمان:

الأول: أنها واجبة التـأخير فلا يجـوز تقـديمها على الجملة ولا توسطها بين المبتدأ والخبر.

الثاني: أن عاملها محـذوف وجوبـاً، تقـديره: أحقه أو أعرفه أو أعلمه، أو نحو ذلك.

وهذا معـنى قولـه: (وعامل الحـال بها قد أكد . . . إلخ) أي: أن العامل في الحـال قد يؤكد بالحـال نفسـها، نحو (لا تعث في الأرض مفسداً) فـ(مفسداً) حال مؤكدة لعاملها، لأن العَثْيَ هو الإفسـاد، ثم ذكر أن الحـال إن تؤكد جملة العامل (مضـمر) أي: محـذوف، ولفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف.

*   *   *

351) وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَـهْ كَجَـاءَ زَيْـدٌ وَهْـوَ نَـاوٍ رِحْلَـهْ

تنقسم الحال بحسب الإفراد وعدمه إلى ثلاثة أقسام: مفـردة. وجملة. وشبه جملة.

1) فالحـال المفـردة: ما ليس بجملة ولا شـبه جملة نحـو: اصـفح عمن أتـاك معتـذراً، وتقـدم لها أمثلة كثـيرة في الأحكام السابقة.

2) وشبه الجملة: وهو الظـرف والجـار والمجـرور، ويشـترط لوقوعهما حالاً أن يكون كل منهما تامـاً أي: مفيـداً، نحـو: أبصرت الخطيب فوق المنبر، ذهبنا إلى النـزهة على غـير استعداد، وهذا القسم لم يذكره ابن مالك.

3) والجملة: قد تكون اسمية نحو: تمر بنا الأيام ونحن لاهون، قال تعالى:]إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقاً وهي تفـور[(1) وقد تكون جملة فعلية نحو: جاء المـذنب يعتـذر عن ذنبـه، قـال تعـالى:]وَرَدَّ اللـهُ الـذين كفـروا بغيظهم لم ينـالوا خيراً[(2) وقد اجتمعا في مثل قوله تعالى:]ورأيتَهم يصدُّون وهم مستكبرون[(3).

ويشـترط في الجملة الواقعة حـالاً أن تشـتمل على رابط(4) يربطها بصاحب الحال ليكـون المعـنى متصـلاً بين الجملـتين، وهـذا الرابط ثلاثة أنواع:

1) الـواو: وتسـمى (واو الحـال) نحـو: دخلنا والواعظ يتكلم، قال تعالى:]لئن أكله الذئبُ ونحن عصبٌة[(5).

2) الضـمير: الـذي يرجع إلى صـاحب الحـال، نحـو: سـمعت الخطيب يأسر القلوب بحسن لفظه، قال تعالى:]اهبطـوا بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ[(6) أي: متعادين.

3) الـواو والضـمير معـاً: نحـو: اسـتقبل النـاس رمضـان وهم فرحون. قال تعالى:]لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى[(7).

قـال ابن مالـك: (وموضع الحـال تجيء جملـةْ . . . إلخ) أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة، بمعنى أنها تكـون حـالاً مثلهـا. ثم مثل للجملة الاسمية الواقعة حالاً بقوله: (وهو ناوٍ رحله).

---

1 (?) سورة الملك، الآية: 7.

2 (?) سورة الأحزاب، الآية: 25.

3 (?) سورة المنافقون، الآية: 5.

4 (?) ويشترط في الجملة الحالية – أيضاً – أن تكون خبرية فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً، وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لا يصح إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى:]إني ذاهب إلى ربي سيهدين[حالاً، بل هي استئناف بياني أو اعتراضية.

5 (?) سورة يوسف، الآية: 14. الرابط في الآية الواو فقط، أما الضمير (نحن) فليس برابط لأنه لا يرجع لصاحب الحال، وهو (الذئب) أو ضمير يوسف.

6 (?) سورة البقرة، الآية: 36.

7 (?) سورة البقرة، الآية: 43.

* * *

352) وَذَاتُ بـدء بِمُضَـارِعٍ ثَبَـتْ حَوَتْ ضَمِيـراً ومِنَ الْـواوِ خَلَـتْ
353) وَذَاتُ وَاوٍ بَعْـدَهَا انْوِ مُبْتَـدَا لَـهُ الْمُضَـارِعَ اجْـعَلَـنَّ مُسْنَـدَا

تقـدم أن جملة الحـال لابد فيها من رابـط، وهو إما الـواو أو الضـمة أوهما معـاً، وقد يتعين أن يكـون الرابط هو الضـمير، وذلك في الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت، مجرد من (قد)، نحـو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، فـ(يعتذر) فعل مضارع، والفاعل ضـمير مستتر جوازاً تقديره (هـو)، يعـود على المـذنب، والجملة في محل نصب حـال، والرابط الضـمير (هـو) العائد إلى المـذنب، ومنه قوله تعالى:]وجآء أهل المدينة يستبشـرون[[1] والرابط هو واو الجماعـة، وقال تعـالى:]ولا تمنن تسـتكثر[[2] فجملة (تسـتكثر) حـال، والرابط هو الضمير المستتر "أنت".

فإن جاء من كلام العرب ربط هذا المضـارع بـالواو فهو مـؤول على تقـدير مبتـدأ بعد الـواو، ويكـون المضـارع خـبراً له ، كقـولهم: قمت وأصكُّ عين العدو.

وقول الشاعر:

فلمـا خشيـت أظافيـرهم نجـوت وأرهنهـم مالكـا[3]

---

[1] (?) سورة الحجر، الآية: 67.
[2] (?) سورة المدثر، الآية: 6.
[3] (?) أظافيرهم: جمع أظفور بزنة عصفور والمراد هنا: الأسلحة، نجوت: تخلصت.

فـ(أصك) و(أرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية والواقعة حالاً.

هذا ما ذكره ابن مالك – رحمه الله – والحق أنه لا داعي لهذا التأويل من أجل إدخال ما ورد تحت القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم بذلك لا يعرف شيئاً من هذه التأويلات، فيحكم عليها بالندور، ولا يقاس عليها.

فإن كان المضارع منفياً فسيأتي إن شاء الله، وإن كان مثبتاً مسبوقاً بـ(قد) تعينت الواو، كما في قوله تعالى:]لِمَ تؤذونني وقد تعلمون إني رسولُ الله إليكم[[1] فجملة (تعلمون) حال من الواو في (تؤذونني) والرابط الواو.

قال الناظم: (وذات بدء بمضارع ثبت . . . إلخ) أي: أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بمضارع مثبت فإنها تحوي الضمير الرابط، وتخلو من الواو المستعملة في الربط، لأن الواو لا تصلح للربط هنا، ثم بين أن هذه الجملة المضارعة إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد الواو، خبره الجملة المضارعية، فتكون مسندة له، أي: مخبراً بها عنه.

*   *   *

354) وَجُمْلَةُ الْحاَلِ سِوَى مَا قُدِّمَا   بِـوَاوٍ أوْ بِمُضْمَـرٍ أَوْ بِهِمَـا

[1] (?) سورة الصف، الآية: 5. (قد) تفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي، كما قال تعالى:]قد أفلح المؤمنون[، والتقليل إذا دخلت على المضارع. والمضارع هنا معناه الماضي أي: وقد علمتم، كقوله تعالى:]قد يعلم ما أنتم عليه[وقيل: إنها للتحقيق. قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم.

الذي قُدِّمَ هو الجملة الفعلية المصدرة بمضارع مثبت، والذي سواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتاً ومنفياً.

وظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة، وهي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما في ذلك كله، وليس هذا على إطلاقه، بل المسألة فيها تفصيل.

1) أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لمضمون الجملة أو معطوفة على حال لزم فيها الضمير، فالمؤكدة كالقول عن القرآن: هو الحق لا شك فيه، قال تعالى:]ذلك الكتاب لا ريب فيه[[1] فـ(لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. على أحد الأعاريب[2].

ومثال المعطوفة: سيجيء الضيوف مشاةً أو هم راكبون. فجملة (هم راكبون) حال معطوفة على حال قبلها، والرابط هو الضمير، ولا يصح أن يكون واو الحال، لوجود حرف العطف (أو) وهما لا يجتمعان.

وإن كانت الجملة الاسمية غير مؤكدة لمضمون الجملة ولا معطوف جازت الأوجه الثلاثة، إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير فمثال المثبتة: لا تلبس الثوب وهو طويل، قال تعالى:]ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف[[3] ومثال المنفية: جاء أخوك وما في يده شيء.

---

[1] (?) سورة البقرة، الآية: 2.

[2] (?) (ذا) مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (الكتاب) بدل أو عطف بيان، أو أنه خبر، وجملة (لا ريب فيه) حال كما ذكرنا. فإن كانت خبراً عن المبتدأ (ذا) فلا شاهد في الآية.

[3] (?) سورة البقرة، الآية: 243.

2) أما المضارع المنفي فإن كان النافي (لا) أو (ما) فهو كالمثبت في لزوم الربط بالضمير والتجرد عن الواو، لأن المنفي بهما في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو، نحو: جاء عبد العزيز لا يحمل كتابه. قال تعالى:]وما لنا لا نؤمن بالله[[1] فجملة (لا نؤمن بالله) حال من الضمير المجرور باللام، والرابط هو الضمير المستتر (نحن)، ومثال (ما): عرفتك ما تحب السهر، قال الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبًّا متيّمًا[2]

فجملة (ما تصبو) حال من الكاف في (عهدتك) والرابط هو الضمير المستتر (أنت).

وإن كان النافي غيرهما كـ(لم) و(لما) جازت الأوجه الثلاثة، نحو: جاء عبد السلام لم يحمل كتابه، أو: ولم يحمل كتابه، أو تقول: جاء عبد السلام ولم تطلع الشمس، بالواو فقط.

3) وأما الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت فإنها تربط بالضمير إذا كان تالياً لـ(إلا)، كقوله تعالى:]وما يأتيهم من رسولٍ إلا كانوا به يستهزءون[[3] فجملة (كانوا به يستهزئون) حال من الهاء في (يأتيهم) ويرى بعض النحاة جواز الربط بالواو، وحجته السماع، كما في قول الشاعر:

نعم امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا[4]

---

[1] (?) سورة المائدة، الآية: 84.

[2] (?) عهدتك: عرفتك، تصبو: تميل إلى اللهو والعبث، شبيبة: شباب وفتوة، صبًّا: عاشقاً. متيماً: مذللاً مستعبداً بالحب. وقوله: (فمالك) الفاء عاطفة و(ما) مبتدأ (لك) خبر (صبًّا) حال. (متيماً) صفة.

[3] (?) سورة الحجر، الآية: 11.

[4] (?) لم تَعرُ: لم تنزل، نائبة: حادثة من حوادث الدهر، لمرتاع بها: اسم فاعل من ارتاع وأصله الروع، وهو الخوف والفزع، وزرا: أي: معيناً وناصراً وملجأ وقوله: (امرأ) تمييز لفاعل (نعم) وهو

فجملة (إلا وكــان . . .) حــال من فاعل نعم وهو (الضــمير) المستتر الذي فُسر بالتمييز (امرأ).

وكـذا تربط بالضـمير إذا كـان الماضي متلـواً بحـرف العطف (أو)، كقول المرأة المسلمة: أحفظ زوجي غاب أو حضر. قال الشاعر:

كـن للخليل نصيـراً جار أو عدلا ولا تَشِـحَّ عليه جـاد أو بخـلا

فجملة (جـار) حـال، والفعل مـاضٍ بـدون قد والـواو، لكونه قد عطف عليه بـ(أو).

وما عـدا ذلك يجـوز فيه الأوجه الثلاثـة. إلا إن كـان الرابط هو الواو وجب الإتيان بـ(قد) بعد الواو مباشرة، نحـو: غـاب أخـوك وقد حضر جميع الأصدقاء، وإن كـان الرابط هو الضـمير أو اجتمعـا، جـاز إثبات (قد) وحذفها.

ويرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقــاً، ســواء كـان الرابط هو الـواو أم الضـمير أم هما معـاً، فـإن كـانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

الضمير المستتر، وجملة (نعم) وفاعله في محل رفع خبر مقدم، (هرم) مبتدأ مؤخر.

والصحيح أن ذلك لا يلزم، ولا حاجة إلى التقدير، لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد)، قال تعالى:]الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا[[1] وقال تعالى:]أو جآؤوكم حصرت صدورهم[[2] وقال تعالى:]وجآؤوا أباهم عشآء يبكون (16) قالوا يا أبانا إنا ذهبنا نستبق وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب[[3] ففي هذه الآيات جاءت جملة الحال فعلية مصدرة بماض مثبت، والرابط هو الضمير في الآية الأولى والثانية، والواو والضمير في الآية الثالثة، ولم تأت (قد) مما يدل على عدم لزومها.

4) وأما المصدرة بالماضي المنفي فتجوز فيها الأوجه الثلاثة – أعني الربط بالواو أو الضمير أو هما – نحو: قرأت الكتاب وما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الواو والضمير، ويجوز: ما وجدت فيه إشكالاً، والرابط هو الضمير، وتقول: قدم والدي وما طلعت الشمس، والرابط هو الواو وحدها.

* * *

355) وَالْحَالُ قَـدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْـذَفُ ذِكْـرُهُ حُظِـلْ

الأصل في عامل الحال – وغيرها – أن يكون مذكوراً، ليحقق الغرض منه، وهو إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى موجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فالحذف الجائز: أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو ما يعتمد على كلام مذكور، نحو: كيف جئت؟ فتقول: ماشياً،

---

[1] (?) سورة آل عمران، الآية: 168.

[2] (?) سورة النساء، الآية: 90. حصرت: أي ضاقت صدورهم بقتالكم وقتال قومهم.

[3] (?) سورة يوسف، الآية: 16.

التقـدير: جئت ماشـياً، ومنه قوله تعـالى:]أيحسب الإنسـان ان لن نجمع عظامه (3) بلى قـــادرين [[1] التقـــدير – والله أعلم – بلى نجمعها قادرين.

والـــدليل الحـــالي: هو ما دلت عليه القـــرائن أو المناســـبات المحيطة بالمتكلم، كقولك لمن قدم من الحج: مـأجوراً، أي: رجعت مأجوراً، ولمن أراد سفراً: سالماً، أي: تسافر سالماً.

ويحذف عامل الحال وجوباً في أربع مسائل:

1) أن تكون الحال سادة مسد الخبر نحو: احـترامي الطـالب مهذباً فــ(مهـذباً) حـال، والعامل فيها محـذوف، والأصـل: احترامي الطالب إذا كـان، أو إذ كـان مهـذباً، وقد تقـدمت هذه المسألة في آخر باب المبتدأ والخبر.

2) أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة نحــو: خالد أبــوك عطوفــاً فـــ(عطوفــاً) حــال، والعامل محــذوف وجوبــاً، والتقـــدير: أحقه أو أعرفه ونحوهمــا، وتقـــدم الكلام على ذلك.

3) أن تكـون الحـال دالة بلفظها على زيـادة تدريجية أو نقص تدريجي، فالأول نحو: تصدق على الفقـير بريـال فصـاعداً. فـــ(. . صـــاعداً) حـــال. وعاملها وصـــاحبها محـــذوفان، والتقـدير: فـذهب المتصـدق به صـاعداً، ومنه قوله صـلى الله عليه وسلم: (تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً) متفق عليه.

ومثـال الثـاني: اشـتريت القلم بريـال فسـافلاً، والتقـدير: فانحط المشترى به سافلاً.

4) أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يـراد به التـوبيخ. نحـو: أقاعداً وقد أقيمت الصلاة؟ التقدير: أتوجد قاعداً.

[1] (?) سورة القيامة، الآية: 3 – 4.

والحـذف في هـذه المسـائل قياسـي. وقد يحـذف العامل سماعاً في غـير ذلك نحـو: هنيئـاً لـك، أي: ثبت لك الخـير هنيئـاً، أو هنـأك الأمر هنيئـاً [2] وعلى التقـدير الأول تكـون الحال مؤسسة، وعلى الثاني تكون مؤكدة.

وهذا معـنى قولـه: (والحـال قد يحـذف ما فيها عمل . . . إلخ) أي: إن الحال قد يحذف ما عمل فيها النصب، وبعض ما يحـذف من هـذه العوامل محظـور ذكـره، أي: ممنـوع، لكونه واجب الحـذف فقوله (حُظِل) أي: منع.

التميـيز

356) اِسمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَـدْ فَسَّـرَهْ

357) كَشِبْرٍ أرْضًا وَقَفِيـزٍ بُرًّا وَمَنـَوَيْـنِ عَسَـلاً وَتَمْـرًا

التمييز: اسم نكرة بمعنى (من)، لبيان ما قبله من إبهام.

نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، فـ(عسـلاً) تميـيز، لأنه اسـم، بـدليل تنوينه وهو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيـان، أي: من العسـل. وبَيَّنَ ما قبله من إبهـام، لأن قولـك: اشـتريت رطلاً، فيه إبهـام، لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطـل، هل تريد عسـلاً أو تمـراً أو سـمناً . . . ؟ وذلك لأن الرطل اسم يصـلح لأن تـراد به هـذه الأشـياء وغيرها، فإذا قلت: (عسلاً) زال الإبهام، وفُهم المراد، لأنك ميزت له (الرطل) وبينت المقصود بـه، ولـذلك يسـمى لفظ (عسـلاً) تميـيزاً، والاسم المبهم (مُمَيَّزًا).

---

[2] (?) إذا قلت: اشرب هنيئاً وكل مريئاً، فـ(هنيئاً) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، والمعنى: ثبتت لك الهناءة في شربك، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً على تقدير: هنيء لك الشرب هناءة.

وإذا قلت: طـاب المكـان، نجد أن في الجملة إبهامـاً، ولكنه لا يقع على كلمة واحدة – كما في المثال السـابق – وإنما ينصب على الجملة كلها، وهو نسـبة الطيب إلى المكـان، إذ لا نـدري ما المـراد به؟ أهو هواؤه أم مـاؤه أم تربتـه؟ فـإذا قلنـا: طـاب المكـان هـواءً، تعين المراد واتضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ (هواءً) تمييزاً لأنه أزال إبهاماً في نسبة الطيب إلى المكان.

وخرج بقولنا: نكرة: نحـو: هـذا الرجل طـاهرٌ قلبَه – بالنصب -، فـ(قلبه) وإن بين إبهام ما قبله، لكنه ليس بتميـيز، لأنه معرفـة، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول بـه، كما سـيأتي إن شـاء اللـه، في باب الصفة المشبهة.

وخرج بقولنا: بمعنى (من): الحال، فإنه بمعنى (في حال كذا).

وخـرج بقولنـا: بيـان ما قبلـه: اسم (لا) النافية للجنس نحـو: لا رجل في المسجد، فإنه وإن كان بمعـنى (من) لكنها ليست للبيـان، بل هي (من) الاستغراقية.

والتمييز نوعان:

الأول: تمييز المفـرد أو تمـيز الـذات، وهو الـذي يكـون مُمَيَّزه لفظـاً دالاً على العـدد، نحـو: اشـتريت سـتة عشر كتابـاً، أو على المقدار وهو إما مساحة نحو: اشـتريت ذراعـاً صـوفاً، أو كيل نحـو: اشتريت إردباً قمحاً. أو وزن نحو: اشـتريت رطلاً سـمناً، أو على ما يشبه المقدار (وهو ما أجرته العرب مجرى المقـادير لشـبهه به في مطلق المقـدار وإن لم يكن منها . . .) نحـو: صـببت على النجاسة ذنوباً ماءً، واشتريت نحيـاً سـمناً[1]، قـال تعـالى:]إنّ الـذين كفـروا

[1] (?) الذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية الأصبع الوسطى من اليد، وهو يعادل: 46.2سم، والإردب: مكيال ضخم لأهل مصر، ذكرته المراجع الإسلامية بعد فتح مصر. انظر الكلام عليه: في تعليق الدكتور محمد الخاروف في تحقيقه لكتاب "الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان" لابن الرفعة ص71. والذنوب: بوزن (رسول) الدلو العظيمة. قالوا: ولا تسمى (ذنوباً) حتى تكون مملوءة ماءً. والنحي: بكسر النون: وعاء السمن. والجمع: أنحاء. مثل حِمْل وأحمال.

ومـــــاتوا وهم كفَّار فلن يقبل من أحــــــدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى][1] فـ(ذهباً) تمييز منصوب والمميز شبيه بالمقدار، وهو قوله: (ملء الأرض) وقال تعـالى:]فمن يعمل مثقـال ذرة خـيراً يـره (7) ومن يعمل مثقال ذرة شرًّا يره][2] فــ(خـيراً وشـراً) منصـوبان على التمييز، والمميز شبيه بالوزن وليس بوزن حقيقة، لأن مثقال الــذرة ليس نوعاً من أنواع ما يوزن به عرفاً.

وسـمي هـذا النـوع تميـيز المفـرد؛ لأنه يزيل الإبهـام من كلمة واحــدة أو ما هو بمنـــزلتها، وتميــيز الــذات؛ لأن الغــالب في تلك الكلمات أنها ذوات محسوسة، كالإردب والرطل والذراع ونحوها.

النوع الثاني: تمييز الجملة، وهو الذي يزيل الإبهام عن المعـنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسـوب فيها لشـيء من الأشـياء، ولذا يسمى تمييز النسبة.

وهو بحسب أصله نوعان:

1) تميـيز محـول عن الفاعـل: نحـو: حَسُـنَ الشـاب خلقـاً، فـ(خلقاً) تمييز نسـبة، لأنه أزال الإبهـام في نسـبة الحسن إلى الشاب،وهو منقول من الفاعل، والأصل حَسُـنَ خُلُـقُ الشـباب ، ومنه قوله تعـالى:]واشـتعل الـرأس شـيباً][3] فــ(شـيباً) تميـيز نسـبة محـول عن الفاعـل، لأن تقـديره: واشتعل شيب الرأس.

2) تميـيز محـول عن المفعـول، نحـو: وَفَّيْتُ العمـال أجـوراً، فـ(أجوراً) تمييز نسبة، أزال الإبهـام في نسـبة التوفية إلى

قال ذلك في المصباح المنير ص210 وص596. والرطل: بالكسر وهو أشهر من الفتح معيار يوزن به يزن 90 مثقالاً، والمثقال 4.53جرام، فيكون مقداره بالجرام 407.7 جرام أي: ما يقارب 408 جرام.

انظر: الإيضاح والتبيان ص(55، 56).

1 (?) سورة آل عمران، الآية: 91.

2 (?) سورة الزلزلة، الآيتان: 7-8.

3 (?) سورة مريم، الآية: 4.

العمـال، وهو منقـول عن المفعـول والأصـل: وفيت أجـور العمــال، ومنه قوله تعــالى:]وفجرنا الأرض عيونــاً[[1] فـ(عيوناً) تمييز نسـبة محـول عن المفعـول؛ لأن تقـديره: وفجرنا عيون الأرض.

وحكم التميــيز النصب – غالبــاً[2] – والناصب لمــبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، كعشرين كتاباً، والناصب لمبين النسـبة المسـند من فعل أو شبهه، نحو : ازداد المتعلم أدباً، المتعلم مستقيم خلقاً.

قال ابن مالك: (اسم بمعنى من . . . إلخ) أي: أن التمييز اسم بمعنى (من) يبين إبهـام ما قبلـه، وهو نكـرة، منصـوب، وناصـبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، وظاهر هـذا أن تمييز النسبة منصوب بالجملة التي جـاء التميـيز لإيضـاح النسـبة فيها[3].

ثم بين أنواع التمييز بالأمثلة (كشـبرٍ أرضـاً) للمسـاحة (وقفـيزٍ براً) للكيـل، (ومنـوين عسـلاً وتمـراً) للـوزن، و(منـوين) تثنية (مَنـاً) كعصا. وهو من مقادير الوزن المقدرة في بعض الأقطار برطلين.

* * *

---

[1] (?) سورة القمر، الآية: 12.

[2] (?) لأنه سيأتي جواز جره.

[3] (?) هذا رأي لابن مالك، ويرى آخرون أن عامل النصب في تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وهو قول سيبويه وجماعة، وحجة ابن مالك ومن وافقه كابن عصفور: أنه قد لا يكون في الجملة فعل ولا وصف نحو: هذا أخوك إخلاصاً، ويشكل على ظاهر عبارة ابن مالك – هنا – قوله فيما بعد: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا) وقوله: و(عامل التمييز قدم مطلقاً: والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا) فإن هذا موافق لرأي سيبويه، وقد يجاب عنه بأن التمييز لما فسر إبهاماً نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه. فكان التمييز منصوباً به، لأنه هو الذي يصح أن يكون عاملاً.

358) وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا   أَضَفْتَهَا   كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا
359) وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

تقدم أن حكم تمييز المفرد النصب، وهذا هو الأحسن، وذكر هنا أنه يجوز فيما دل على كيل أو مساحة أو وزن وجهاً آخر، وهو الجر على أنه مضاف إليه، والمميَّز هو المضاف، تقول: شربت رطلَ لبنٍ، عندي مثقالُ ذهبٍ، اشتريت ذارعَ صوفٍ.

ويشترط في ذلك ألا يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بمن، نحو: ما في الأرض قدرُ راحةٍ ظلاً، ومنه قوله تعالى:]فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به[[1] فـ(ذهباً) تمييز منصوب، لأن الدال على مقدار وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وأما حكم تمييز العدد فهو مذكور في باب العدد[2].

وهذا معنى قوله: (وبعد ذي وشبهها اجرره . . . إلخ) فالمراد (بذي . . .) الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق، وهي المساحة، والكيل، والوزن، فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافة (كَمُدُّ حنطةٍ إذا) والمد: بالضم، كيل. وهو ربع الصاع، وقوله: (غذا) بالقصر، وأصله (غذاء) وهو خبر المبتدأ (مد) والمراد

---

[1] (?) سورة آل عمران، الآية: 91.

[2] (?) وخلاصة ذلك كالآتي:

1) العددان ثلاثة وعشرة وما بينهما تمييزها جمع مجرور، لأنه مضاف إليه، والمضاف هو العدد. نحو: اشتريت ستة كتبٍ.

2) المائة والألف تمييزها مفرد مجرور، لأنه مضاف إليه، والعدد هو المضاف، نحو: عندي مائة كتابٍ، ومثل ذلك المئات والألوف.

ج) العدد غير ما سبق، تمييزه مفرد منصوب، نحو: عندي ثلاثةَ عشرَ كراسةً، وحفظت ثلاثين حديثاً.

والكلام في تمييز العدد طويل، ولهذا عقد له المصنف باباً مستقلاً.

بشبهها كل لفظ عـربي جـرى العـرف على اسـتعماله في واحد من الثلاثة، نحـو: مثقال، وذَنُوب، ونحـوهما، كما تقدمـ.

ثم ذكر أن الجر بالإضافة إنما يكون حين إضافة المُمَيَّزِ للتمييزـ مباشرة. فإن أضيف لغيره وجب النصب، ثم ذكر المثال لذلك.

* * *

360) وَالْفَاعِلَ الْمَعْنِي انْصبَـنْ بِأَفْعَـلاَ مُفَضِّـلاً كَأَنْـتَ أَعْـلى مَنْـزِلاً
361) وَبَعْـدَ كُلِّ مَا اقْتَضَـى تَعَجُّبَـا مَيّـزْ كَأَكْـرِمْ بِأَبـِي بَكْـرٍ أَبَـا

من أنـواع تميـيز النسـبة: التميـيز الواقع بعد أفعل التفضـيل، والواقع بعد ما يفيد التعجب.

أما الأول: فإن كان فاعلاً في المعنى وجب نصـبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة.

وعلامة ما هو فاعل في المعـنى: أن يصـلح جعله فـاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، نحـو: العـالم العامل أرفع من ذوي المـال قدراً، فـ(قدراً) تمييز يجب نصبه، وهو فاعل في المعنى، إذ يصح أن يقال: العـالم العامل ارتفع قـدره، ومنه قوله تعـالى:]أنا أكـثر منك مالاً وأعزُّ نفراً[[1].

وعلامة ما ليس بفاعل في المعـنى أن يكـون أفعل التفضـيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصـحة حـذف أفعل التفضـيل، ووضع لفظ (بعض) موضعه، نحـو: الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام –

---

[1] (?) سورة الكهف، الآية: 34.

أصدق الناس، فـ(الناس) تميز، يجب جره بالإضافة، لأنه ليس بفاعل في المعنى. إذ يصح أن يقال: الأنبياء بعض الناس.

ويستثنى من ذلك ما إذا أضيف أفعل إلى غير التمييز، فإنه يجب نصبه حينئذ، لتعذر إضافة أفعل مرتين، نحو: العامل بعلمه أفضل الناس رجلاً.

وأما الواقع بعد ما يفيد التعجب فإنه يجب نصبه[1] سواء في ذلك التعجب القياسي أو السماعي، فالقياسي نحو: ما أحسن الصدق خلقاً للمسلم، وأحسن بالصدق خلقاً للمسلم، والسماعي نحو: لله دره فارساً[2] وقول الشاعر:

وحسبك داء أن تبيت ببطنةٍ وحولك أكباد تَحِنُّ إلى القِدِّ[3]

وهذا معنى قوله: (والفاعل المعنى انصبن بأفعلا . . . إلخ) أي: انصب الفاعل في المعنى بـ(أفعل) مفضلاً له على غيره ثم ذكر المثال.

وقوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز . . . إلخ) أي: اذكر التمييز بعد كل ما دل على تعجب، وأشار بذلك إلى أنه غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب، بل هو شامل للتعجب بهما، وهو القياسي وبغيرهما وهو السماعي، ثم ذكر المثال.

---

1 (?) فلا يجوز جره بالإضافة، لكن يجوز جره بـ(من) إذا لم يكن محولاً عن فاعل ولا مفعول نحو: لله دره فارساً، فيجوز: من فارس. أما المحول فيجب نصبه ولا يجوز جره بـ(من) وكذا نحو: ما أحسن المهذب رجلاً، فإنه مفعول في المعنى، لكنه غير محول، لأنه عين ما قبله، فيجوز جره بـ(من) لما ذكر.

2 (?) فارساً: تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة، والدر في الأصل: مصدر درَّ اللبن يدر دراً، إذا كثر. ثم سمى اللبن نفسه دراً. والمراد هنا اللبن الذي رضعه من ثدي أمه، فما أعجب هذا اللبن، لأنه أنشأ شخصاً لا مثيل له من صفات الشجعان وهو لبن خلقه وأوجده منشء الخلائق ومبدعها وهو الله سبحانه وتعالى.

3 (?) حسبك: مبتدأ، داءً: تمييز، أن تبيت ببطنه: في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والبطنة: شدة امتلاء المعدة بالطعام. والقد: بكسر القاف، القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ.

*   *   *

362) وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ   وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

تقدم أن التمييز يجوز نصبه ويجوز جره بالإضافة نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، واشتريت رطل عسلٍ، وذكر – هنا – وجهاً ثالثاً وهو جره بـ(من) التي لبيان الجنس، نحو: بعت ذراعاً من صوف، لا أملك شبراً من أرض، زرعت فداناً من قمح.

ويمتنع الجر بـ(من) في ثلاث مسائل:

الأولى: تمييز العدد، كعشرين قلماً.

الثانية: ما كان فاعلاً في المعنى[1] نحو: استقام الولد خلقاً.

الثالثة: التمييز المحول من المفعول نحو: غرست الأرض شجراً .

وقد اقتصر ابن مالك على الأولى والثانية، فقال: (واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد . . . إلخ) أي: اجرر التمييز بالحرف (من) بشرط ألا يكون تمييز عدد، ولا فاعلاً في المعنى، مثل: طب نفساً تفد، أي من طابت نفسه أحبَّه الناس وخالطوه وأفادوه فوائد ومن خبثت نفسه فهو بضد ذلك، والأصل: لتطب نفسك، ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جره بـ(من)، وأشار بقوله: (إن شئت) إلى أن الجر جائز لا واجب، والذي يجوز جره هو تمييز المقدار، وتمييز النسبة إذا لم يكن محولاً نحو: ما أحسن زيداً رجلاً.

363) وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا   وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

---

[1] (?) المراد به المحول عن الفاعل في الصناعة نحو: طاب المكان هواءً. لأن الأصل: طاب هواء المكان، فلا يجوز جره بـ(من) بخلاف: لله دره فارساً. فإنه وإن كان فاعلاً في المعنى إذ المعنى: عظمت فارساً إلا أنه غير محول فيجوز جره بـ(من) وكذا ما كان مفعولاً في المعنى ولكنه غير محول نحو: ما أحسن خالداً رجلاً فهو غير محول لأنه عين ما قبله فالعلة في عدم جوازا لجر أن مدخول (من) يصح الإخبار به عما قبله. وما كان محولاً لا يمكن فيه ذلك.

عامل التمييز إما أن يكون اسماً نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو فعلاً جامداً كأفعل في التعجب نحو: ما أحسن الصديق خلقاً، أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد نحو: كفى بالله شهيداً، أو فعلاً متصرفاً نحو: طاب خالد نفساً.

فإن كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم يجز تقديم التمييز عليه.

وإن كان فعلاً متصرفاً فإنه يجوز تقديم التمييز عليه عند جماعة من النحاة، منهم الكسائي والمازني والمبرد، ووافقهم ابن مالك في غير الألفية[1] وفي الألفية جعله قليلاً، واستدل هؤلاء بالسماع عن العرب كقول الشاعر: أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا[2]

فقدم الشاعر التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف.

وقول الآخر:ضيعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا وما ارعويت وشيباً رأسيَ اشتعلا[3]

فقدم الشاعر التمييز (شيباً) على عامله (اشتعلا) وهو فعل متصرف.

وأما الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يمنعون تقديم التمييز على عامله، وما ورد من تقديمه فهو ضرورة فلا يقاس عليه وهذا هو المختار فإن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، وأيضاً فالغالب في

---

[1] (?) وذلك في الكافية (2/774).

[2] (?) تطيب: تطمئن. بنيل المنى: إدراك المأمول. المنون: الموت. وداعي المنون: الواو للحال. وداعي: مبتدأ. ينادي: الجملة خبر المبتدأ. جهاراً: مفعول مطلق أو حال.

[3] (?) الحزم: ضبط الرجل لأموره. ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي فعله من محاسن الأقوال والأفعال. وقوله: (الأملا) مفعول به للمصدر.

التمـيـيز المنصـوب بفعل متصـرف أن يكـون فـاعلاً في الأصـل، فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير.

قال ابن مالك: (وعامل التميـيز قـدم مطلقـاً . . . إلخ) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقاً) أي: سواء كان العامل اسـماً أو فعلاً، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقد يتأخر هـذا العامل ويسـبقه التمييز وهذا نادر، والألف في قوله (سبقا) للإطلاق، والله أعلم.

وإلى هنا انتهى الجزء الأول من شرح الألفية، ويتلوه – إن شـاء الله – الجزء الثاني وأوله: حروف الجر.

الفهـــرس

انتهى الجزء الأول